جامعة عبد الحميد بن باديس– مستغانم–

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية

تخصص : تقنيات كمية مطبقة

بعنوان:

السياسات الاقتصادية للاستثمار الزراعي ودوره في تحقيق الأمن الغذائي
حالة الجزائر للفترة ما بين (1980–2016)

من إعداد الطالبة :

شيخاوي سهيلة

تحت إشراف :

أ. د / عدالة العجال

د/ بوشرف جيلالي (مشرف مساعد)

أعضاء لجنة المناقشة:

د. عتو الشارف.....أستاذ محاضر "أ".....جامعة مستغانم.....رئيسا

أ.د عدالة العجال.....أستاذ التعليم العالي.....جامعة مستغانم.....مقررا

د. بوقروة مريم .....أستاذ محاضر "أ".....جامعة مستغانم.....مناقشا

د. طهرات عمار.....أستاذ محاضر "أ".....جامعة الشلف.....مناقشا

د. حولية يحي .....أستاذ محاضر "أ".....المركز الجامعي عين تموشنت.....مناقشا

السنة الجامعية: 2019/2018

تشكرات

إن الشكر لله أولا الذي وفقنا لإتمام هذا العمل فالحمد لله حمدا كثيرا يليق بجلال وجهه وعظيم سلطانه، ونرجو أن يكون عونا ومرجعا يعتمد عليه.

كما أتقدم بخالص الشكر والثناء للأستاذ الدكتور عدالة العجال، الذي شرفني بتأطيره لبحثي هذا، وعلى كل الجهود التي بذلها معي فقد كان نعم الموجه، والناصح الأمين.

والى الدكتور بوشرف جيلالي على توجيهاته القيمة.

وكذا الشكر الموصول الى الاستاذ جعفري جمال.

كما أتقدم بشكري إلى الطاقم العامل بجامعة عبد الحميد بن باديس –مستغانم-

والى كل من ساهم من قريب أو بعيد في تشجيعنا ونصحنا ودعمنا ولو بكلمة طيبة.

سهيلة

اهداء

أهدي ثمرة هذا العمل ...الى من كانت ولزالت وستظل أعز انسان في الوجود ...الى التي تعلمت منها معنى العطاء...الى روح أمي الطاهرة –رحمها الله وأسكنها الفردوس الأعلى-

الى: من أتاح لي فرصة التعلم، وساعدني ومد لي يد العون وعلمني محاسن الأخلاق وشجعني على طلب العلم ..أبي أطال الله في عمره.

الى: الذي طالما دعمني في مشواري الدراسي، وقاسمني ضغط هذا العمل ...زوجي رعاه الله

الى: اخوتي وأخواتي وكل أفراد العائلة.

الى: كل من علمني حرفا في حياتي العلمية.

إلى: زملاء الدراسة والعمل وكل من جمعني بهم القدر

الى كل طالب علم موحد لله متبع لسيرة نبيه –صلى الله عليه وسلم-

قائمة الجداول والأشكال

قائمة الجداول

رقم الجدول	العنوان	الصفحة
(1-2)	تطور الانتاج الغذائي النباتي في الجزائر (2001-2014)	101
(2-2)	تطور الانتاج الحيواني والسمكي في الجزائر (2001-2014)	103
(3-2)	معدلات الاكتفاء الذاتي من المجموعات السلعية الغذائية الرئيسية في الجزائر (2001-2014)	104
(1-3)	توزيع الاستثمارات بين القطاعات الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة (1980-1989)	131
(2-3)	مخصصات برنامج الانعاش الاقتصادي (2001-2004)	137
(3-3)	مصادر ونفقات الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية (FNRDA)	142
(4-3)	التوزيع القطاعي للبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005-2009)	145
(5-3)	التوزيع القطاعي للبرنامج الخماسي الثاني (2010-2014)	149
(6-3)	تطور مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الاجمالي خلال الفترة (2000-2015)	152
(7-3)	متوسط نصيب الفرد من الناتج الداخلي الزراعي في الجزائر خلال الفترة (2000-2015)	153
(8-3)	تطور نسب التشغيل حسب القطاعات الاقتصادية خلال الفترة (2010-2015)	154
(9-3)	تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة الناشطة في قطاع الصناعة الغذائية في الجزائر خلال الفترة (2009-2015)	155
(10-3)	تطور التجارة الخارجية الزراعية في الجزائر خلال الفترة ما بين (2000-2015)	156
(1-4)	توزيع الأراضي الزراعية في الجزائر للفترة (2000-2015)	189
(2-4)	تطور توزيع الأراضي الصالحة للزراعة خلال الفترة (2000-2015)	191
(3-4)	توزيع أهم السدود في الجزائر وطاقة التخزين والكميات المخزنة وحصة	195

	الزراعة	
(4-4)	تطور المساحات الزراعية المطرية والمسقية في الجزائر	198
(5-4)	تطور اليد العاملة الزراعية الى اجمالي القوى العاملة الكلية خلال الفترة (2000-2015)	200
(6-4)	توزيع الأفراد المكونين حسب التخصصات الفلاحية خلال الفترة (2001-2006)	201
(7-4)	الكفاءة الزراعية في الجزائر خلال الفترة (2000-2010)	202
(8-4)	توزيع القروض الزراعية في الجزائر خلال الفترة (2000-2015)	203
(9-4)	تطور حضيرة العتاد الزراعي خلال الفترة (2000-2015)	204
(10-4)	تطور الثروة الحيوانية بالجزائر خلال الفترة (2000-2015)	206
(11-4)	تطور عدد الدواجن في الجزائر خلال الفترة ما بين (2000-2015)	208
(12-4)	تطور انتاج الأسمدة الكيماوية في الجزائر خلال الفترة (2000-2015)	209
(13-4)	تطور مبيعات بذور الحبوب والبقول الجافة خلال الفترة (2000-2015)	211
(14-4)	نتائج اختبار ADF و pp في المستوى للسلسلة pro	243
(15-4)	نتائج اختبار ADF وpp على السلسلة PRO بعد اجراء الفروقات من الدرجة (1)	244
(16-4)	نتائج اختبار ADF و pp في المستوى للسلسلة faj	245
(17-4)	نتائج اختبار ADF و pp على السلسلة faj بعد اجراء الفروقات من الدرجة الأولى	246
(18-4)	نتائج اختبار adf وpp على سلسلة البواقي تأثير pro على faj	248
(19-4)	نتائج اختبار السببية لانجل-جرانجر	248

قائمة الأشكال

رقم الشكل	العنوان	الصفحة
(1-1)	الحلقات المفرغة	30
(1-3)	مخطط توضيحي لسياسة الانعاش	127
(2-3)	مسار سياسة التوقف ثم الذهاب	128
(1-4)	تطور الثروة الحيوانية بالجزائر خلال الفترة (2000-2015)	207
(2-4)	تطور استهلاك أنواع الأسمدة الكيماوية في الجزائر خلال الفترة (2000-2015)	210
(3-4)	تطور استخدام المبيدات في الزراعة الجزائرية خلال الفترة (2000-2015)	212
(4-4)	مخطط "D.W" للكشف عن مشكل الارتباط الذاتي	231
(5-4)	مخطط "D.W" للكشف عن مشكل الارتباط الذاتي	236
(6-4)	مخطط "D.W" للكشف عن مشكل الارتباط الذاتي	240

قائمة الملاحق

قائمة الملاحق

رقم الملحق	العنوان	الصفحة
(01)	البيانات المستخدمة في الدراسة القياسية للنموذج الأول لدالة الناتج الزراعي	275
(02)	البيانات المستخدمة في الدراسة القياسية للنموذج الثاني لدالة الناتج الزراعي	276
(03)	البيانات المستخدمة في الدراسة القياسية لنموذج دالة الفجوة الغذائية	277
(04)	نتائج تقدير النموذج الأول لدالة الناتج الزراعي الكلي	278
(05)	نتائج اختبار WHITE للنموذج الأول	278
(06)	المدرج التكراري لبواقي النموذج الأول	279
(07)	دالة الارتباط الذاتي ودالة الارتباط الذاتي الجزئي للنموذج الأول	279
(08)	نتائج اختبار (CHOW) للاستقرارية للنموذج الأول	279
(09)	نتائج اختبار مقدرة النموذج الأول على التنبؤ	280
(10)	نتائج تقدير النموذج الثاني	280
(11)	نتائج تقدير النموذج الثاني بعد التعديل	281
(12)	نتائج تقدير النموذج الثاني المعدل بعد تصحيح مشكل الارتباط الذاتي للأخطاء	281
(13)	نتائج اختبار ARCH-LM للنموذج الثاني بعد التعديل	282
(14)	المدرج التكراري لبواقي النموذج الثاني بعد التعديل	282
(15)	دالة الارتباط الذاتي ودالة الارتباط الذاتي الجزئي للنموذج الثاني بعد التعديل	283
(16)	نتائج اختبار (CHOW) للاستقرارية للنموذج الثاني المصحح بعد التعديل	283
(17)	نتائج اختبار مقدرة النموذج الثاني بعد التعديل على التنبؤ	283
(18)	نتائج تقدير نموذج دالة الفجوة الغذائية	284
(19)	نتائج تقدير الفجوة الغذائية بعد تصحيح مشكل الارتباط الذاتي	284
(20)	نتائج اختبار ARCH-LM لنموذج الفجوة الغذائية	285
(21)	المدرج التكراري لبواقي نموذج الفجوة الغذائية	285
(22)	دالة الارتباط الذاتي ودالة الارتباط الذاتي الجزئي لنموذج الفجوة الغذائية	286
(23)	نتائج اختبار (CHOW) للاستقرارية لنموذج الفجوة الغذائية	286
(24)	نتائج اختبار مقدرة نموذج دالة الفجوة الغذائية على التنبؤ	286
(25)	نتائج تقدير نموذج الناتج الزراعي والفجوة الغذائية	287

المقدمة العامة

تمهيد:

يعتبر الاستثمار من أهم المكونات الرئيسية للدخل القومي، لما له من تأثير جوهري على الإنتاج والدخل ومستوى التشغيل، كما أن التغيرات في الدخل القومي تتوقف بدرجه كبيرة على التقلبات في الطلب على الاستثمارات والذي يمثل جزءاً كبيرا من الطلب الكلي، وللاستثمار مكانه بارزة في النظرية الاقتصادية ليس فقط لأنه أحد مكونات الطلب الإجمالي، ولكن أيضا لأنه من أهم محددات المخزون الرأسمالي في الاقتصاد.

والاستثمار الموظف في قطاع الزراعة يعد من المحددات الرئيسية لعملية التنمية الزراعية، إذ تتوقف عليه إمكانيات تطوير أساليب الإنتاج وتحديد مستوى التكنولوجيا المستخدمة فيها، إلا أن تطوير قطاع الزراعة وتحديثه يحتاج إلى مصادر تمويل مناسبة، خاصة في ظل سياسة التحرر الاقتصادي الذي يشهده الاقتصاد العالمي، كما يشكل الاستثمار في الزراعة الدعامة الأساسية لبقية القطاعات لما له من دور فعال في التنمية الاقتصادية بسبب ارتباطاته بالقطاعات الأخرى، فهذا الأخير له أهمية بالغة في اقتصاديات العديد من دول العالم، وتنبع أهميته من خلال مساهمته في توفير الاحتياجات الغذائية لأفراد المجتمع وكذا توفير الموارد المالية للعاملين في القطاع سواء في عملية الإنتاج الزراعي بشكل مباشر كالمزارعين أو الذين يحققون دخلا من العمل غير المباشر كالعاملين في التسويق، بالإضافة إلى أنه يساهم في توفير العملات الصعبة كما أنه يوفر العديد من المواد الخام التي يمكن استخدامها للإنتاج في القطاع الصناعي.

ونظرا للأهمية البالغة لهذا القطاع نجد أن الدول النامية تسعى جاهدة للمحافظة عليه والنهوض به، ولكنه ليزال يعيش التخلف مقارنة بالدول المتقدمة ما ترتب عنه نشوء أزمة غذائية في معظم تلك الدول والتي ازدادت اتساعا بمرور الزمن نتيجة تضاعف عدد السكان بحيث أصبحت مشكلة الغذاء هي المشكلة الرئيسية التي تواجه معظم الدول النامية.

فلا يمكن للمجتمع أن يحافظ على نسيجه الاجتماعي في ظل انعدام الأمن الغذائي، حيث يؤدي ذلك إلى تفسخ المجتمع عن طريق اتساع الهوة في تفاوت القدرة الاقتصادية للأفراد والشرائح الاجتماعية، كما أن الغاية الاقتصادية للأمن الغذائي ترمي إلى العناية بالإنسان عن طريق غذائه للحفاظ عليه كعنصر إنتاج تستحيل حياة المجتمع بدونه، ولكي تؤهله بذلك لممارسة دوره كمنتج ومستهلك في آن واحد تمهيدا لتعامله العقلاني مع الموارد الاقتصادية المتاحة إضافة إلى صيانة الاستقلال الاقتصادي للمجتمع.

ولما كانت كثير من الدول النامية قد تعرضت لأزمات غذائية خانقة نتيجة لسياسات اقتصادية غير فعالة على أرض الواقع فإنها فقدت وبالتدريج قدرتها على توفير الغذاء لمواطنيها وتطورت إلى تبعية مزمنة للأسواق الخارجية الأمر الذي قدم للدول القوية أداة ضغط جديدة على الدول الفقيرة كبديل للأسلوب التقليدي، فلم تعد بحاجة

إلى استخدام جيوشها أو أساطيلها البحرية أو الجوية كما كانت تفعل في الماضي والتفتت إلى الغذاء كسلاح سياسي جديد ومسكت هذه الدول بصمام الغذاء، وهكذا أصبح هذا السلاح أكثر فتكا بفقراء العالم من أي سلاح تقليدي آخر، وأصبحت تكاليف الغذاء تشكل ضغطا هائلا على ميزان المدفوعات والميزان التجاري للدول النامية وبهذا استنزفت صفقات الغذاء احتياطي الدول الفقيرة من العملات الصعبة.

وفي الجزائر كغيرها من الدول النامية، عرف القطاع الزراعي لها عدة تغيرات وتجارب في مجال التنمية الزراعية وذلك من خلال الإصلاحات التي عرفها هذا الأخير والتنظيمات القانونية المختلفة، الهدف منها إدخال التوازن على هيكلة الصادرات ومحاولة التقليل من التبعية للخارج في ميدان استيراد المنتجات الغذائية؛ فبعد الاستقلال انتهجت الجزائر التوجه الاشتراكي بدءا من التسيير الذاتي للمستثمرات الفلاحية، ثم قانون الثورة الزراعية لكن هذه البرامج عرفت مشاكل عديدة مما أدى بالدولة إلى إعادة هيكلة القطاع الفلاحي بتكوين مزارع اشتراكية عمومية.

لكن بعد أزمة البترول 1986 وما ترتب عنها من انخفاض في إيرادات الدولة من الضرائب غير العادية، هذه الأخيرة أظهرت الاثار السلبية للسياسة الزراعية المدعمة من خلال اختلالات الهيكل الإنتاجي، وتوسع الفجوة الغذائية وانخفاض نسبة تغطية الواردات من طرف الصادرات التي زادت من حدة عجز الميزان التجاري الغذائي، حيث ارتفعت قيمة واردات الجزائر من المواد الغذائية بدرجة كبيرة، وبالتالي استنزاف المدخرات الوطنية من العملات الصعبة، مما أثر على حجم المديونية خاصة نتيجة ثقل فاتورة الواردات تجاه الحبوب، وهو ما أثر على تمويل المستثمرات الفلاحية بالوسائل اللازمة لزيادة الإنتاج، وجعل الزراعة الجزائرية غير قادرة على مسايرة متطلبات المرحلة التي كان يهدف إليها الاقتصاد الوطني من تلبية الحاجيات الغذائية. هذا الوضع المتردي دفع بمتخذي القرارات إلى تطبيق إصلاحات في المجال الزراعي، تمثلت في إعادة تنظيم الهيكل الإنتاجي الزراعي بتخليها عن النظام الاشتراكي، وذلك بخصخصة المزارع الفلاحية الاشتراكية وإنشاء مزارع فلاحية جماعية وفردية بموجب القانون 19/87 المتعلق بالمستثمرات الفلاحية، وهو يعتبر أول التدابير التي طبقت في القطاع الزراعي حيث قامت الحكومة بتقسيم ما يقرب من 3500 مزرعة حكومية كبيرة إلى استغلالات جماعية وفردية، تتمتع بحقوق استغلال طويلة الأجل، وتلاها الإصلاح في الهيكل؛ وبعد مرور أكثر من عشرين سنة من التطبيق تم إلغاء أحكام هذا القانون واستبدل بقانون رقم 03/10 المؤرخ في 15 أوت 2010 ليحدد شروط وطرق استغلال الأراضي الفلاحية التابعة للأملاك الخاصة للدولة، بالنظر إلى أهميته في إعادة تنظيم القطاع خاصة بعد ظهور حالات لتحويل الأراضي الفلاحية عن وجهتها، ويأتي هذا القانون ليتم القانون الفلاحي التوجيهي الصادر عام 2008 لأول مرة منذ الاستقلال.

ورغم كل الإصلاحات التي عرفها هذا الأخير، إلا أن القطاع الزراعي ما زال يتبع النمط التقليدي في استخدام الموارد، الإنتاج، التخزين، التوزيع والتسويق، فقد أصبح يعيش وضعا صعبا بحيث أنه لم يرق إلى الأهداف المسطرة وتحقيق الأمن الغذائي للسكان، وهو ما صنف الجزائر ضمن مناطق العجز الغذائي التي تعتمد على الاستيراد لسد النقص في تلبية المتطلبات الاستهلاكية من السلع الغذائية الأساسية، حيث أن اختلال التوازن بين الطلب المتزايد للمواد الغذائية والعرض القليل أدى إلى توسع فجوة تبعيتها الغذائية للخارج وتفيد الإحصائيات أن الجزائر ترصد ما يقارب حوالي 9 مليار دولار للاستيراد الزراعي منها حوالي 7.9مليار دولار واردات غذائية وذلك من أجل تغطية الاحتياجات الغذائية، بسب ضعف الجهاز الإنتاجي الزراعي حسب إحصائيات المنظمة العربية للتنمية الزراعية لسنة 2016، ومن المفارقات أن معدل نمو الناتج الفلاحي يتناقص بالتزامن مع المخططات التنموية حيث انخفض من 20.5 % خلال فترة التسعينيات إلى 14.2% خلال مرحلة تنفيذ برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004) إلى 10.3 % خلال مرحلة تنفيذ برنامج دعم النمو (2005-2009) وهو ما يتناقض والمبالغ المالية المرصودة؛ إذن يمكن القول بأن قطاع الزراعة بقي بعيدا عن المستوى المطلوب وعن أداء دوره في تحقيق الأمن الغذائي للجزائر إذ أن فاتورة الاستيراد للمواد الغذائية ما فتئت تتزايد باستمرار ولزالت أسعار أهم المنتجات الزراعية الأساسية السنوية فوق القدرة الشرائية للمواطن الجزائري.

ولعل أبرز المشاكل التي تعيق أداء الزراعة الجزائرية وتواجه مسارات الأمن الغذائي تلك التي تتصل بقلة المخصصات الاستثمارية والتمويلية المتاحة للقطاع الزراعي، على المستويين العام والخاص، مما أدى إلى قصور الطاقات الإنتاجية عن الوفاء بالاحتياجات المتزايدة في الطلب على الغذاء وتخلف الهياكل والأنظمة التسويقية وضعف الجوانب التأهيلية للعاملين في هذا المجال، وعدم الاستفادة من التكنولوجيا والبحث العلمي الزراعي، وتزداد أهمية إزالة تلك الصعوبات وتخفيف وطأتها في ظل المتغيرات الاقتصادية والبيئية على المستويات الإقليمية والدولية، مما يتطلب إحداث المزيد من آليات التنسيق والتعاون البيئي وغيرها لإحداث نقلة إنتاجية وتسويقية وتجارية تراعى فيها مرتكزات الفعالية والمزايا التنافسية، وبما يعزز إمكانات الأمن الغذائي واستدامة الموارد؛ عملا في ذلك بمبادئ وفلسفة التنمية الزراعية المستدامة.

وكما هو معلوم فإن الجزائر تزخر بثروات طبيعية تتسم بالتنوع، إلا أنها أخذت في التدهور خلال العقود الأخيرة خاصة منها الموارد الأرضية والمائية، كنتيجة للاستخدامات غير الرشيدة (من بناءات في أراضي صالحة للزراعة وتبذير للمياه ...) أثرت على كميات وانتظام وتوزيع الأمطار، بالإضافة إلى الموارد البشرية والمادية وغيرها. وكلها تحتاج إلى عناية خاصة للرفع من قدراتها الإنتاجية.

أهمية الدراسة:

تظهر أهمية دراسة هذا الموضوع من خلال عدة جوانب أهمها:

- إبراز الأهمية الاقتصادية والإستراتيجية للقطاع الزراعي؛
- يعتبر موضوع الأمن الغذائي موضوع الساعة على الساحة العالمية ومحور اهتمام الجميع بصفة عامة والجزائر بصفة خاصة؛
- دور استثمار الدولة في تخفيض تكاليف الإنتاج وتحفيز الاستثمار الزراعي؛
- ضرورة تحقيق الأمن الغذائي كهدف استراتيجي ضمن المخططات التنموية في الجزائر؛
- خطورة ملف الأمن الغذائي وما له من تأثيرات بالغة على الاستقرار السياسي، الاجتماعي والاقتصادي للدول النامية بشكل عام وعلى الجزائر بشكل خاص؛
- أما من الناحية العلمية فتعتبر هذه الدراسة مساهمة مكملة للأبحاث التي أجريت في مجال تقييم الاستثمار الزراعي ومدى مساهمته في تحقيق الأمن الغذائي للجزائر، خاصة أمام قلة الأعمال الأكاديمية التي تعرضت لهذا الموضوع من الناحية الكمية.

الإشكالية:

بالنظر إلى المعطيات الموردية التي تتوفر عليها الجزائر يمكن القول أنها تملك أراضي صالحة للزراعة في الشمال والإمكانيات أخرى غير مستغلة مع القدرة على التوسع في أراضي الجنوب تجعل إمكانية النهوض بالقطاع الزراعي متيسرة في حالة وضع سياسة استثمارية ناجحة تتضمن الأولويات وفرص الاستثمار الممكنة والمتاحة لكونه الوحيد الذي بحوزته القدرة على تحقيق الأمن الغذائي، وفي هذا السياق جاءت دراستنا لتشخيص واقع الاستثمار الزراعي ودوره في تحقيق الأمن الغذائي أمرا ملحا يستدعي التقصي والبحث ومحاولة بناء نموذج قياسي للإجابة على ذلك، ومن هذا المنطلق وعلى ضوء ما تقدمنا به نطرح السؤال الرئيسي للإشكالية: **إلى أي مدى يمكن اعتبار الاستثمار الزراعي كمدخل لتحقيق الأمن الغذائي في الجزائر** ؟ ومن هنا يتفرع عن هذا السؤال ثلاثة أسئلة يمكن صياغتها كما يلي:

- ما مدى تأثير رأس المال الزراعي في العملية الانتاجية الزراعية؟
- ما هي العوامل التي تتحكم في حجم الفجوة الغذائية في الجزائر؟
- هل توجد علاقة بين الناتج الزراعي والفجوة الغذائية في الجزائر؟

الفرضيات:

وكاجابة أولية سنطرح الفرضيات التالية:

- يؤثر رأس المال الزراعي على الناتج الزراعي بالجزائر أكثر مما تؤثر عليه اليد العاملة الزراعية.
- تعتبر الواردات الغذائية العامل الأساسي الذي يتوقف عليه حجم الفجوة الغذائية في الجزائر.
- توجد علاقة طويلة المدى بين مخرجات الاستثمار الزراعي والفجوة الغذائية في الواقع الاقتصادي للجزائر.

أهداف الدراسة:

من خلال هذه الدراسة نسعى إلى:

- تسليط الضوء على مقومات القطاع الزراعي في الجزائر وكذا تحديد مقومات الاستثمار في هذا القطاع؛
- إبراز التحديات والصعوبات التي تواجه القطاع الزراعي الجزائري؛
- تحليل هيكل الاستثمارات الزراعية وتأثيرها على الأمن الغذائي في الجزائر؛
- التعرف على واقع الأمن الغذائي في الجزائر وتحديد الإمكانيات المتاحة لتحقيقه والمستغلة منها حاليا؛
- تحليل وضعية القطاع الزراعي في الجزائر ومدى مساهمته في الاقتصاد الوطني؛
- تشخيص تأثير رأس المال الزراعي على الناتج الزراعي في الجزائر؛
- التعرف على مدى تأثير الناتج الزراعي على الفجوة الغذائية في الجزائر.
- بناء نموذج اقتصادي قياسي يعكس مدى تأثر الأمن الغذائي بالاستثمار الزراعي في الجزائر.

تحديد نطاق الدراسة:

من أجل معالجة الإشكالية تم تحديد إطارين زماني ومكاني، فالإطار الزماني يتجلى في فترة الدراسة التي حددت من سنة 1980 التي اتسمت بتراجع تدخل الدولة في الأنشطة الاقتصادية وفسح المجال للقطاع الخاص إلى غاية سنة 2016، وهذا حتى يتسنى لنا إبراز أثر السياسات الاقتصادية على الاستثمار في القطاع الزراعي والأمن الغذائي في الجزائر. أما الإطار المكاني فيتمثل في دراسة الإقليم الجزائري.

منهج الدراسة:

اعتمدنا في هذه الدراسة على المنهج الوصفي وعلى المنهج التحليلي بالاضافة الى المنهج الاستقرائي، بالتطرق إلى مختلف الحقائق المتعلقة بالسياسات الاقتصادية للاستثمار الزراعي وواقعه في الجزائر ومدى ارتباطه وإمكانية تحقيقه للأمن الغذائي فيها، ثم الدراسة القياسية لتأثير الاستثمار الزراعي على الأمن الغذائي في الجزائر، كما استخدمنا برنامج Eviews 8، Excel في التحليل الإحصائي والاقتصادي.

دراسات سابقة:

بالرغم من أهمية القطاع الزراعي في النشاط الاقتصادي الجزائري وخاصة من ناحية تحقيقه للأمن الغذائي، إلا أنه عند مراجعة أو البحث في الدراسات السابقة التي تناولت الموضوع لاحظنا أنه هناك قلة في تلك الدراسات المتعلقة بالجانب القياسي في الجزائر، وأهم هذه الدراسات نذكر منها:

- **الزراعة الجزائرية بين الاكتفاء والتبعية:** وهي أطروحة دكتوراه دولة في الاقتصاد من إعداد الباحثة فوزية غربي تحت إشراف الدكتور عبد الله بعطوش جامعة منتوري قسنطينة السنة الجامعية 2007-2008 وقد انطلقت هذه الدراسة من الإشكالية التالية: هل الزراعة الجزائرية قادرة على تحقيق الاكتفاء الذاتي –النسبي- في المواد ذات الاستهلاك الواسع بما يضمن لها استقلالا اقتصاديا؟ وقد توصلت الدراسة إلى جملة من النتائج الخاصة في سياق التنمية المستدامة ونتائج عامة نذكر باختصار أهمها: أنه يمكن للزراعة الجزائرية أن تحقق اكتفاءا ذاتيا نسبيا، بناءا على ما تتمتع به من خصائص موردية، ، غير أن واقع الإنتاج غير كافي، فقد تبين أن الزراعة الجزائرية في مجال الغذاء تعرف وضعية متذبذبة وبعيدة عن المعدل المطلوب، حيث يعود السبب غالبا إلى الظروف المناخية والممارسات الخاطئة التي تؤثر مباشرة في تدهور الإنتاج؛ كما أن تبعية الجزائر في مجال الغذاء كبيرة ، وقد تهدد استقلالية القرار الاقتصادي للدولة، وهي تنذر باستفحال الوضع أكثر مستقبلا في ضوء المعطيات المتوفرة؛ تتوفر الجزائر على الإمكانيات اللازمة من موارد طبيعية ومالية وبشرية كافية، فمن خلال إتباع سياسة زراعية مستدامة، تراعي الإمكانيات في سياقاتها المختلفة، سواءً داخليًا، عربيًا، إقليميا أو دوليا، مع المحافظة بالموازاة مع ذلك على البيئة، واضعة في الاعتبار نصيب الأجيال المستقبلية ؛ فإن ذلك ممكنا وربما يصبح بمثابة المخرج الذي ينقذ البلاد من حالة التبعية؛ وتصنف المجموعات السلعية الغذائية تبعا لوتيرة الإنتاج ومعدلات الاكتفاء الذاتي إلى أربع مجموعات أساسية تتمثل في مجموعات متناقصة الإنتاج وتتمثل في الكروم تحديدا ومجموعات مستقرة الإنتاج وتتمثل في اللحوم البيضاء والبيض، ومجموعات متزايدة الإنتاج وتتمثل في الحمضيات والتمور، ومجموعات سلعية متذبذبة الإنتاج وتأتي في مقدمتها الحبوب والبقول والحليب والتي تعتبر سلع إستراتيجية لدى المستهلك الجزائري وتعتبر مصدرا أساسيا للفجوة الغذائية حيث يتم اللجوء إلى الخارج لسد الفجوة، والسبب يعود إلى العديد من المشاكل والمعوقات والتي تتقاطع في كثير من الأحيان مع الدول العربية وتتعلق بمستوى التقدم الاقتصادي والعلمي وسيادة أسلوب العمل العقلاني والرشيد في المجال الزراعي؛ بالاضافة الى استفحال المشاكل المتعلقة بالبنية الزراعية.

- **تحليل اقتصادي قياسي لأهم العوامل المؤثرة على قيمة الناتج المحلي الفلاحي خلال فترة (1980-2009)**: وهي أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية من إعداد الباحث زهير عماري بجامعة محمد خيضر بسكرة للسنة الجامعية 2013-2014، فكان الإشكال حول طبيعة العلاقة التآلفية بين الموارد الزراعية والبحث عن درجة تأثيرها على الناتج ومدى كفاءة استخدامها في الجزائر، وقد توصل البحث إلى مجموعة من النتائج في جانبيه النظري والتطبيقي نوجزها فما يلي: تراجع مكانة القطاع الفلاحي في الاقتصاد الوطني خلال السنوات الأخيرة من حيث مساهمته في الإنتاج الداخلي الخام نظرا لطابعه المميز والمتمثل في النمط التقليدي المتبع في الإنتاج ليتأثر بذلك المردود النهائي، أما من حيث استيعابه لليد العاملة فقد سجل انخفاضا ويعود هذا التراجع المطرد إلى هجرة قوى العمل من القطاع الفلاحي إلى القطاعات الأخرى نتيجة الفوارق الموجودة في مستوى المداخيل وكذلك عدم توفر الإمكانيات المادية للفلاح مما ساعد على الهجرة الريفية نحو المدن؛ وأن القطاع الفلاحي قد شهد خلال الثلاثين سنة الأخيرة عدة إصلاحات تميزت بالتذبذب، مما ينبأ بعدم وضح الرؤية لدى المسؤول الجزائري في تسيير هذا القطاع الحساس؛ وأن تمتلك الجزائر من الإمكانات الطبيعية(المياه والأراضي الزراعية) والبشرية (العمال الزراعيين) والرأسمالية (المكننة الزراعية ومعظم مدخلات الناتج..)، ما يؤهلها لتحقيق معدلات اكتفاء ذاتي نسبي والمحافظة على أمنها الغذائي؛ كما تبين من خلال الدراسة لخصائص عوامل الناتج الفلاحي أنها تعاني من عدة مشاكل منها مشاكل تخضع لطبيعة العامل الإنتاجي بحيث يصعب التحكم فيه أهمها الافتقار المائي وتبخر مياه السدود والأنهار نتيجة ارتفاع دراجات الحرارة في فصل الصيف ومشاكل مرتبطة بالجانب البشري كالمسألة العقارية حيث يوجد غموض فيما يخص العلاقة القانونية بين الأرض ومن يخدمها، بالاضافة الى انخفاض المستوى التعليمي لدى عدد كبير من الفلاحين وضعف الإرشاد وكذا ضعف معامل التجديد للحظيرة الوطنية؛ ومن جهة أخرى فقد توصل الباحث الى أن معدل نمو الناتج الفلاحي بنوعيه شهد تحسنا، لكنه غير كافي بالنظر إلى نصيب . ومن خلال الدراسة القياسية تبين بأن دالة كوب – دوغلاس هي الأنسب في تقدير دالة الإنتاج الفلاحي الجزائري، وبناءا عليها توصل الباحث إلى جملة من النتائج أهمها أن الزراعة الجزائرية تتسم بالكثافة الرأسمالية، أكثر من كونها ذات كثافة للعمل الزراعي، كما أظهرت الدالة من حيث العوائد الحدية للحجم أن الفلاحة الجزائرية تتسم بعوائد الحجم المتزايدة وتعتمد اعتمادا كاملا على حجم الوفرة النسبية للمدخلات الإنتاجية. كما يرجع السبب التدني النسبي لمعدل التطور التكنولوجي الى الإفراط في استخدام المدخل حيث قلل من الأثر التقني المتحقق في مسار النمو الفلاحي؛ كما قام بتقدير دالتي الناتج النباتي والحيواني وتوصلنا إلى تأكيد ظهور عوامل الإنتاج الفلاحي ضمن دالة الإنتاج النباتي والمتمثلة في العمل والمكننة الزراعية التي تمثل جزء من رأس المال الزراعي، إلا

أن الناتج النباتي في الفلاحة الجزائرية يتسم بالكثافة العمالية أكثر من كونه ذات كثافة للمكننة الزراعية عكس ما تتسم به دالة الإنتاج الفلاحي الكلية؛ وبأن دالة الإنتاج الحيواني فهي كذلك لم تخرج عن نطاق دالة الإنتاج الفلاحي الكلية، حيث تبين تأكيد ظهور عوامل الإنتاج الفلاحي ضمن دالة الإنتاج الحيواني والمتمثلة في العمل والثروة الحيوانية التي تمثل جزء من رأس المال الزراعي، إلا أن الإنتاج الحيواني في الزراعة الجزائرية يتسم بالكثافة العمالية هو كذلك أكثر. وختم الباحث دراسته بجملة من التوصيات التي تدعو الى الاهتمام أكثر بالقطاع الزراعي على مختلف الأصعدة.

- **أهمية الاستثمار الزراعي في تحقيق الأمن الغذائي في العراق:** وهي عبارة عن مقالة منشورة للدكتور بلاسم جميل خلف مجلة كلية بغداد، العدد الخاص بالمؤتمر العلمي الخامس سنة 2015، جامعة بغداد، تتمحور مشكلة البحث حول حقيقة متمثلة بضعف الاستثمارات الزراعية الحكومية والخاصة في العراق مما انعكس سلبا على مجمل عملية التنمية الزراعية باعتبار أن الاستثمار هو محرك للنشاط الاقتصادي والاجتماعي، وتوصلت إلى جملة من الاستنتاجات منها: اتضح وجود حزمة من التحديات الزراعية في العراق متمثلة بمشاكل الأرض والتلوث البيئي والمياه والتصحر وتدني الاستثمارات ومشاكل الحزمة التكنولوجية والبنى التحتية وضعف فاعلية السياسات الاقتصادية الكلية المالية والنقدية والتجارية، تعد البيئة الاستثمارية الزراعية العراقية طاردة للاستثمار لأسباب اقتصادية وقانونية وتشريعية ، فضلا عن الوضع الأمني. هناك نقص كبير في عناصر الحزمة التقانة الزراعية، أوضح البحث بان العراق يعاني من فجوة غذائية أخذت بالاتساع نتيجة لتدهور الإنتاج الزراعي من جهة ، وزيادة الطلب بسبب زيادة السكان وتغير النمط الاستهلاكي وارتفاع القوة الشرائية من جهة أخرى، مما كشفت عن مخاطر الأمن الغذائي في العراق.
- **التنمية الزراعية والريفية المستدامة ودورها في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر:** هي عبارة عن مقال منشور من الباحثة فاطمة بكدي في مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية العدد 13 في جوان 2013، بجامعة خميس مليانة، حيث انطلقت الدراسة من الإشكالية التالية: إلى أي مدى يمكن اعتبار التنمية الزراعية والريفية المستدامة كمدخل لتحقيق الأمن الغذائي؟ حيث كانت تهدف الدراسة إلى إظهار العلاقة التي تربط بين التنمية الريفية والتنمية المستدامة والأمن الغذائي، وتوصلت إلى أن التنمية الريفية تعتمد بداية على تحقيق التقدم للمزارع الصغير، فإنها تشمل على ما هو أبعد من ذلك، فهي تتضمن كافة الجهود المبذولة لزيادة الدخل الحقيقي في الريف سواء كان مصدره الأنشطة الزراعية أو غير الزراعية من خلال تصنيع الريف، نشر التعليم والخدمات الصحية وتقليل التفاوت بين الريف والمدينة إلى جانب السعي نحو تحقيق المساواة في توزيع الثروة، وإدراكا من

السلطات المحلية الجزائرية بأن التنمية الريفية تمثل مدخل من مداخل تحقيق التنمية الشاملة، فقد سعت إلى بذل جهود معتبرة من أجل النهوض بالمجتمع الريفي، إلا أن هذه الجهود تبقى متواضعة مع ما هو مطلوب.

- **السياسات العامة ودورها في التنمية المستدامة (دراسة نموذج الاستثمار في القطاع الفلاحي بالجزائر):** عبارة عن مقال لمجموعة من الباحثين (صوار يوسف، جلولي محمد، ادرسي مختار) منشور في مجلة ملفات الأبحاث في الاقتصاد والتسيير، العدد الرابع في سبتمبر 2015، وكانت الاشكالية تتمحور حول ما هو دور اليات الاستثمار الفلاحي في الجزائر لتحقيق التنمية المستدامة، وقد تطرق الباحث الى أهمية الفلاحة في تحقيق التنمية الاقتصادية وواقع القطاع في الجزائر ومن ثم القيام بنمذجة القياسية التي شملت وضعية الاستثمارات الفلاحية في الجزائر مع الأخذ بعين الاعتبار معايير التنمية المستدامة، المعيار الاقتصادي، معيار الموراد الفلاحية، معيار السكان والمعيار البيئي. وهذا بربط متغير الاستثمار الفلاحي مع بعض المتغيرات الاقتصادية حيث تم تقدير نموذجين قياسيين، الأول كان بافتراض أن مؤشر انتاج المواد الغذائية يتبع المتغيرات التالية (القيمة المضافة لقطاع الفلاحة، متغير الواردات الفلاحية) وقد خلص النموذج الى أن هناك تأثير للقيمة المضافة للقطاع الفلاحي والواردات الفلاحية على انتاج المواد الغذائية والتي تعبر على أثر الاستثمار الفلاحي في تحقيق الأمن الغذائي والة وجود أثر سلبي للواردات الزراعية على انتاج المواد الغذائية، وبخصوص النموذج الثاني فت افتراض تبعية معدل سوء التغذية (كمؤشر اقتصادي واجتماعي) لمتغير انتاج المحاصيل الزراعية ومتغير مؤشر الانتاج الغذائي والتي تعبر عن أثر الاستثمار الفلاحي على أحد متغيرات التنمية المستدامة وخلص النموذج الى وجود العلاقة الايجابية بين متغير الانتاج الفلاحي ومؤشر الانتاج الغذائي وعلاقتهاما بمؤشر سوء التغذية، ثم قام الباحث بدراسة السببية بين متغير الاستثمار الفلاحي وبعض المتغيرات التي تدخل ضمن مؤشرات التنمية المستدامة حيث خلصت الدراسة ككل الى أنه كان هناك تأثير للاستثمارات الفلاحية على بعض متغيرات التنمية المستدامة الأمر الذي يستدعي تطويرها والمحافظة عليها وعلى أنه يوجد عدة تحديات تخص هذه الاستثمارات في الجزائر لأجل تحقيق أبعاد التنمية المستدامة والتي يجب ايلاؤها أهمية عند تطبيق السياسات العمومية في تأهيل القطاع الفلاحي.
- **تحدي الأمن الغذائي في الجزائر (دراسة قياسية خلال الفترة 1995-2015):** عبارة عن مقال من اعداد الباحثين كمال الدين بن عيسى وفتيحة كبيري منشور في مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، المجلد 14، العدد 19، سنة 2018. حيث كان يهدف البحث الى دراسة العوامل التي تؤثر في دالة الانتاج الزراعي والمسببة للفجوة الغذائية والتنبؤ بمسار هذه الأخيرة في المستقبل، وقد تمحورت الاشكالية حول المسببات التي تتحكم في نمط واتجاهات الفجوة الغذائية في الجزائر خلال الفترة 1995-2015. تناول البحث مختلف المفاهيم المتعلقة

بالأمن الغذائي مع تحليل لبعض مؤشرات القطاع الزراعي ومن ثم بناء نموذج قياسي يدرس العوامل المؤثرة في الناتج الزراعي وذلك من خلال ثلاث خطوات، أولا تقدير دالة الناتج الزراعي والعوامل المؤثرة فيها بطريقة الانحدار الخطي المتعدد حيث خلص الى النتائج التالية: هناك علاقة عكسية بين العتاد والمكننة والناتج الزراعي مما يدل على الاستعمال غير العقلاني للعتاد في القطاع الزراعي الجزائري اما العلاقة الخطية البسيطة فتوضح العلاقة الموجبة بينهما؛ العلاقة الموجبة بين المساحات المزروعة والناتج الزراعي؛ وجود علاقة عكسية بين اليد العاملة والناتج الزراعي بسبب قلة اليد العاملة الزراعة وقلة خبرتها ونزوحها نحو الحضر وقلة انتاجيتها؛ والتأثير العكسي لانتاج الأسمدة على الناتج الزراعي نظرا لعدم استعمالها بالقدر والمعايير اللازمة وارتفاع أسعارها. وبخصوص النموذج الثاني الخاص بدالة الفجوة الغذائية فخلص الى تأثير كل من الصادرات والواردات الزراعية، المساحات المزروعة واليد العاملة على الفجوة الغذائية وكخطوة أخيرة قام الباحثين بدراسة العلاقة السببية بين الناتج الزراعي والفجوة الغذائية التي تبين من خلالها مدى تأثر الفجوة الغذائية بالناتج الزراعي في الجزائر. وخلصت الدراسة الى مجموعة من المقترحات تدعو في مجملها الى التخلي عن الدعم القبلي للفلاحين واحلالها بسياسة الدعم البعدي لسحب أشباه الفلاحين وتحفيز المنتجين، توفير التمويل اللازم والمرافقة للمشاريع ذات الانتاج الزراعي الاستراتيجي.

تقديم الخطة:

سوف نعالج هذا الموضوع من خلال جانب نظري وجانب تطبيقي.

يحتوي الجانب النظري على ثلاثة فصول. تطرقنا في الفصل الأول الى مكانة القطاع الزراعي في التنمية الاقتصادية أما الفصل الثاني خصصناه لدراسة إشكالية الأمن الغذائي في الجزائر. بينما الفصل الثالث كان موضوع حول السياسات الاقتصادية للاستثمار الزراعي في الجزائر.

في الجانب التطبيقي نحاول بناء نموذج قياسي يعكس تأثير الاستثمار الزراعي على الأمن الغذائي في الجزائر.

الجانب النظري

الفصل الأول: مكانة القطاع الزراعي في التنمية الاقتصادية

تمهيد

إن للتنمية الاقتصادية في وقتنا الحالي أهمية كبيرة لدى دول العالم وبالأخص النامية منها، والتي تسعى إليها بمختلف مداخلها ومن بينها التنمية الزراعية، حيث يعد القطاع الزراعي أحد أهم القطاعات الأساسية في البنيان الاقتصادي فهو يؤثر ويتأثر بباقي قطاعات الاقتصاد الوطني. إن الدول التي عرفت كيف تستغل هذا القطاع أحسن استغلال بمواردها المتاحة حققت تحسنا في ظروف مجتمعاتها، والتنمية الاقتصادية، والتي تتمثل في الدول المتقدمة، بينما نجد الدول الأخرى لم تحقق ذلك وهي الدول النامية، وعلى اعتبار أن الجزائر من بين الدول النامية والتي تسعى إلى تنمية قطاعها الزراعي سنتطرق إليها لاحقا لتحليل السياسات الاقتصادية المطبقة في هذا القطاع الحساس والمهم للنهوض به.

سنعالج هذا الفصل من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: عموميات حول التنمية الاقتصادية.

المبحث الثاني: مكانة الزراعة في التنمية الاقتصادية.

المبحث الثالث: القطاع الزراعي في الدول النامية.

المبحث الأول: عموميات حول التنمية الاقتصادية

تحظى التنمية الاقتصادية بأهمية بالغة في نشاط الاقتصاديين في جميع أنحاء العالم وبالأخص في الدول النامية باعتبارها المحرك الأساسي في الاقتصاد، ومن هنا تأتي ضرورة تحديد أهم المفاهيم المتعلقة بها.

المطلب الأول: مفهوم التنمية الاقتصادية وعناصرها

الفرع الأول: تعريف التنمية الاقتصادية

التنمية لغة تعني النماء والزيادة،[1] وتعني التغيير المرتبط بالزيادة في شيء ما في وقت معين،[2] واقتصاديا تعرف على أنها " عملية تغيير في هيكل الإنتاج وهيكل الاستخدام، وتتضمن تسارعا في النمو الاقتصادي وتقليلا في التفاوت في توزيع الدخل والقضاء على الفقر".[3]

ويعرفها موريس غرينير العضو المؤسس لنادي روما الاقتصادي بأنها " ولادة ثانية للحضارات الكبرى في عصر التقدم التقني وعصر حقوق وواجبات الإنسان العالمية".[4]

كما وجب الوقوف عند مصطلح النمو الاقتصادي لإيضاح الفرق بينهما، حيث يحدث الكثير من الخلط بين المفهومين ففي بعض التعريفات التي يضعها الاقتصاديون، وعليه:

النمو الاقتصادي "هو زيادة حصة الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي مع مرور الوقت"

إذن يمكن القول أن النمو الاقتصادي يقوم على عنصرين أساسيين وهما الزيادة المستمرة في الدخل الاجمالي والفردي والتي يصاحبها تحسين في مستوى معيشة الفرد دون التطرق إلى الجوانب الأخرى كالاجتماعية مثلا.[5] أما التنمية الاقتصادية فلها عدة تعاريف نذكر منها:

التعريف الأول: التنمية الاقتصادية هي العملية التي بموجبها يتم الانتقال من حالة التخلف إلى حالة التقدم، وأن هذا الانتقال يقتضي القيام بالعديد من التغييرات الجوهرية في الهيكل الاقتصادي.[6]

التعريف الثاني: يمكن القول بأن التنمية الاقتصادية لا تتضمن على تغييرات اقتصادية معينة بل وحتى التغيرات الاجتماعية والهيكلية و التنظيمية، كتحسين كل من مهارة العامل وكفاءته وقدرته على الحصول على دخل، وتنظيم

---

[1] جمال حلاوة وعلي صالح، **مدخل إلى علم التنمية**، دار الشروق للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، سنة 2009، ص 23.

[2] خيضر خنفري، **تمويل التنمية المحلية في الجزائر واقع وآفاق**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر 03، السنة الدراسية 2010-2011، ص 06.

[3] فاطمة بكدي، "التنمية الزراعية والريفية المستدامة ودورها في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر"، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد الثالث عشر، جامعة خميس مليانة، جوان 2013، ص 183.

[4] محمد حسن دخيل، **إشكاليات التنمية الاقتصادية المتوازنة"دراسة مقارنة"**، منشورات الحلبي الحقوقية، الطبعة الأولى، لبنان، سنة 2009، ص 16.

[5] تسعديت بوسبعين ، **آثار التغيرات المناخية على التنمية المستدامة في الجزائر "دراسة استشرافية"**، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، تخصص تسيير المنظمات، جامعة بومرداس، السنة الجامعية 2014-2015، ص 33.

[6] محمد عبد العزيز عجمية وإيمان عطية ناصف، **التنمية الاقتصادية "دراسات نظرية وتطبيقية"**، الناشر قسم الاقتصاد، مصر، سنة 2000، ص56 .

الإنتاج بطريقة أفضل، وتطوير وسائل النقل والمواصلات، وزيادة معدل التحضر في المجتمع وتحسن مستويات الصحة والتعليم.[1]

التعريف الثالث: التنمية الاقتصادية هي مجموعة الإجراءات الموجهة لتعديل هيكل الاقتصاد القومي لدولة ما بهدف زيادة دخول الأفراد عبر فترة زمنية معينة، وركز غيرهم على أن التنمية الاقتصادية عبارة عن عملية تحول في الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية القائمة وغير المرغوب فيها إلى أوضاع أفضل.[2]

وهكذا نجد أن التنمية الاقتصادية تشمل النمو الاقتصادي من حيث ضرورة زيادة الطاقة الإنتاجية سواء المادية أو البشرية القادرة على رفع متوسط إنتاجية الفرد وزيادة كفاءة موارد المجتمع بهدف تحقيق زيادة حقيقية في متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي مع ما يتطلبه من إجراء تغييرات جوهرية في تنظيم طرق الإنتاج وهيكلها وفي توزيع عناصر الإنتاج بين قطاعات الاقتصاد المختلفة.[3]

باختصار يمكن اعتبار أن التنمية الاقتصادية هي أسلوب للتوصل إلى النمو الاقتصادي.[4]

الفرع الثاني: عناصر عملية التنمية الاقتصادية:

إن عملية التنمية هي العملية التي تسمح بالانتقال من وضع اقتصادي واجتماعي متخلف إلى آخر متطور، وهذا يقتضي تغييرا جوهريا في أساليب الإنتاج المستخدمة، وكذا في البناء الاجتماعي والسياسي والثقافي للمجتمع، وقبل التطرق إلى عناصر التنمية هناك بعض الملاحظات الأساسية التي تجدر الإشارة إليها وهي:

– بما أن للتخلف أبعاد متعددة منها اقتصادية واجتماعية وثقافية وعلمية وسياسية، فان عملية التنمية تعني تغيير هذه الأبعاد كلها وليس بعدا واحدا فقط، فإذا كان لدينا زيادة في مداخيل الأفراد نتيجة اكتشاف ثروة طبيعية بدون أن يكون تغيير في الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية ...، فلا تعد تنمية؛

– حتى تكون هناك تنمية اقتصادية في مجتمع ما، أن تكون هذه التنمية هي محور اهتمام جميع أفراده وهدفها النمو الذاتي المستمر؛

– ضرورة عدم الخلط بين مفهوم التنمية الاقتصادية والتحضر الغربي، فالأول يعني إحداث تغيير جذري في طريقة الإنتاج بمختلف الأبعاد أما الثاني فمعناه السعي لإتباع نمط الحياة الغربية دون المساس بطريقة الإنتاج أي أن يتحول المجتمع إلى مجتمع مستهلك للسلع والخدمات فقط فمثلا دولة كوريا حققت التنمية الاقتصادية أما دولة كالسعودية فهي تمارس نوعا من التحضر الغربي؛

---

[1] محمد عبد العزيز عجمية ومحمد علي الليثي، **التنمية الاقتصادية "مفهومها ونظرياتها وسياساتها"**، الدار الجامعية للطبع ونشر وتوزيع، مصر، سنة2003، ص 20 .

[2] علي جدوع الشرفات، **مبادئ الاقتصاد الزراعي**، دار زهران للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، سنة 2012، ص 340.

[3] علي عبد الوهاب نجا وسحر عبد الرؤوف القفاش ومحمد عبد العزيز عجمية، **التنمية الاقتصادية ومشكلاتها "مشاكل الفقر، التلوث البيئي، التنمية المستديمة**، دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر والتوريع، مصر، سنة 2013، ص 89.

[4] يحي سعيدي ، **تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري، قسنطينة، السنة الجامعية 2006–2007، ص 17.

– إن توفير الاستثمار وتجميع رأس المال أمر لابد منه لكنه ليس بالكافي فلابد أن يصاحبه تغيير في أساليب الإنتاج بمختلف الأبعاد أي زيادة مستويات الإنتاجية، إذن يمكن القول بأن عملية التصنيع هي أساس عملية التنمية فهي تكمن فيها إمكانية القضاء على الاختلالات الهيكلية وهذا حتى تدفع بها نحو النمو والنجاح؛

– يجب أن تتحقق جميع عناصر التنمية في الوقت نفسه بحيث يكون التغيير في كافة الجوانب الاجتماعية والعلمية والاقتصادية والسياسية والثقافية، وهذا نظرا لتميز الظواهر (الاقتصادية والاجتماعية) بارتباطها واعتمادها على بعضها البعض فمثلا التغيرات الاجتماعية والعلمية تدعم التصنيع، وهذه الأخيرة بدورها تدعم البحث العلمي وتؤثر في البنيان الاجتماعي.

بعد ذكر هذه الملاحظات فان معظم الاقتصاديين يحصرون عناصر عملية التنمية الاقتصادية فيما يلي:

– وضع الإطار الملائم لعملية التنمية الاقتصادية؛

– توفير الاستثمارات الكافية لزيادة مستوى التراكم الرأسمالي؛

– القضاء على/ أو تصحيح البرامج والاختلالات الهيكلية بواسطة التصنيع؛

– اختيار الأسلوب أو الطريقة الأنسب لتحقيق التنمية الاقتصادية؛[1]

– ضرورة وجود قدرات وكفاءات لدى الأفراد تكون لديها قابلية للاستخدام ضمن عناصر الإنتاج، فالتخطيط في هذا الإطار يعمل على ضمان تحقيق توازن بين عرض العمل والطلب عليه.[2]

المطلب الثاني: أبعاد التنمية الاقتصادية وطرق تمويلها

الفرع الأول: أبعاد التنمية الاقتصادية

يتضح لنا من خلال المفاهيم السابقة الذكر بأن للتنمية الاقتصادية أبعاد متعددة ومختلفة، تشمل ما يلي:

1.البعد الاقتصادي:

يتمثل البعد الاقتصادي للتنمية في أنه يقوم بإحداث تغيرات في الهياكل الاقتصادية للبلد ما ينتج عنها الزيادة في الإنتاج والإنتاجية في مختلف قطاعات الاقتصاد، وما يؤدي إلى تحقيق سيادة الإنتاج السلعي وتوفير سوق محلية وحتى خارجية.

[1] جمال حلاوة وعلي صالح، مرجع سابق، ص 172.

[2] الوليد بشار يزيد، **التخطيط والتطوير الاقتصادي "دراسة التطورات الاقتصادية في الدول العربية"**، دار الراية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، سنة 2008، ص 115.

2.البعد الاجتماعي:

يتعلق البعد الاجتماعي للتنمية بتلك التغيرات التي تحدث في الهياكل الاجتماعية والمؤسسات الوطنية لتخفيف من الفوارق في المداخيل، وكذا التقليل من معدلات الفقر ونسب البطالة، بالإضافة إلى الرفع من الخدمات الاجتماعية وتكييفها وفق حاجات السكان، وبهذا أصبح للتنمية مفهوم خاص بتلبية الحاجات الإنسانية عوضا عن المفهوم المستند على النمو.

3.البعد السياسي:

لقد أصبحت التنمية الاقتصادية هدفا تسعى إليه شعوب الدول النامية، إلا أنها تشترط التحرر والاستقلال الاقتصادي، فوجب التحرر من التبعية الاقتصادية وحتى الاستعمارية، وإذا ما فرض عليها الاعتماد على مصادر خارجية فوجب أن تكون هذه المصادر مكملة للموارد المحلية الذاتية فلا تقود إلى السيطرة على اقتصادياتها.[1]

4.البعد الدولي:

لقد أضحت فكرة التعاون الدولي لأجل التنمية ضرورة، خاصة مع ظهور هيئات تعمل في هذا المجال كالبنك العالمي وصندوق النقد الدولي وغيرها، والتي تسعى الى تحقيق مبدأ التكافؤ بين الدول وزيادة معدلات النمو الاقتصادي، الا أنها لم تفلح في تحقيق ذلك بالنسبة للدول النامية لذا نلاحظ وجود فجوة في المداخيل بين الدول المتقدمة والنامية.[2]

5.البعد الحضاري:

إن المفهوم الواسع للتنمية كما سبق أن أشرنا إليه يمس مختلف الجوانب (الاقتصادية، الاجتماعية....) وأنها تهدف إلى النهوض بحضارة المجتمعات حيث يعتبر البعض أن التنمية بمثابة مشروع نهضة حضارية تثبت فيه المجتمعات هويتها وشخصيتها. [3]

الفرع الثاني: تمويل التنمية الاقتصادية

يقصد بتمويل التنمية "توفير الأموال (السيولة النقدية) من أجل إنفاقها على الاستثمارات وتكوين رأس مال ثابت بهدف زيادة الإنتاج والاستهلاك"،[4] ويعتبر التمويل العامل الأساسي في عملية التنمية الاقتصادية،والتي يشكل الاستثمار جوهرها، وهذا الأخير يحتاج إلى توفر ادخارات حقيقية، وهو ما يشكل عقبة في طريق التنمية في

[1] محمد غردي، **القطاع الزراعي الجزائري وإشكالية الدعم والاستثمار في ظل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر3، السنة الجامعية 2011-2012، ص 04.

[2] مراد جبارة، **دور التنمية الزراعية المستدامة في تحقيق الأمن الغذائي " حالة دول شمال افريقيا"**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية ونقود، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، السنة الجامعية 2014-2015، ص 38.

[3] مدحت القريشي، **التنمية الاقتصادية " نظريات وسياسات وموضوعات"**، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، الأردن، سنة 2007، ص 134.

[4] اسماعيل محمد بن قانة، **اقتصاد التنمية " نظريات، نماذج، استراتيجيات"**، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، سنة 2012، ص 293.

الدول النامية بحيث تعاني من قصور في الموارد الحقيقية لتراكم رؤوس الأموال،والتمويل يعتمد أساسا على المدخرات الوطنية والمدخرات الأجنبية .

أولا: مصادر التمويل الداخلية

لابد على الدول الاعتماد وبصفة أساسية على مواردها المحلية لتمويل التنمية الاقتصادية، وتتكون مصادر التمويل المحلية فيما يلي:

1.الادخار الاختياري:

يقصد به اقتطاع الأفراد والمؤسسات مبالغ من مداخيلهم بصفة اختيارية، حيث لا ينفق هذا الجزء المقتطع على الاستهلاك ولا يكتنز إنما يساهم في تنمية الدولة، وهناك نوعان من المدخرات الاختيارية هما:

أ. مدخرات القطاع العائلي:

تتمثل مدخرات القطاع العائلي في الفرق بين الدخل المتاح أي الدخل بعد تسديد الضرائب وبين الإنفاق على أوجه الاستهلاك المختلفة،وتعتبر مدخرات القطاع العائلي أهم مصادر الادخار في الدول النامية وذلك بالمقارنة مع الدول المتقدمة، وتتمثل مصادر الادخار في القطاع العائلي في:

- المدخرات التعاقدية مثل عقود التأمين على الحياة أو التأمينات الاجتماعية وغيرها والتي تشترك في طبيعتها الإلزامية واتصافها بقدر من الاستقرار؛
- الزيادة في الأصول النقدية الخاصة بالأفراد والذين يحتفظون بها في عدة أشكال إما نقود أو مجوهرات أو في شكل ودائع في صناديق التوفير أو شراء الأوراق المالية من الشركات أو الأسواق المالية المختلفة.
- الاستثمار المباشر في اقتناء الأراضي والمزارع والمتاجر والمساكن والتي تنتشر بكثرة في وسط الأرياف بحيث يعتبر المدخر هو نفسه المستثمر؛
- سداد الديون ومقابلة التزامات سابقة.[1]

ب. مدخرات قطاع الأعمال:

يوجد قطاعان للأعمال، قطاع الأعمال العام وقطاع الأعمال الخاص.

- مدخرات قطاع الأعمال العام: يتمثل القطاع العام في المؤسسات التي تعود ملكيتها للدولة ومدخرات هذا القطاع هي كل ما يؤول للدولة من أرباح هذه المؤسسات،والتي تمثل مصدرا لتميل الاستثمارات كما أن حجم

[1] محمد عبد العزيز عجمية وعبد الرحمان يسرى أحمد، **التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومشكلاتها**، الدار الجامعية للطبع والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، مصر، سنة 1999، ص 187.

مدخرات هذا القطاع في أي بلد يتناسب بطبيعة الحال مع حجمه، فكلما كان القطاع كبيرا ازداد حجم المدخرات والعكس صحيح .

- مدخرات قطاع الأعمال الخاص: القطاع الخاص يشمل المؤسسات التي تكون مملوكة للأفراد كالمحلات والمؤسسات التجارية والمصانع الصغيرة والمتوسطة، بالإضافة إلى المؤسسات الصناعية والتجارية الكبيرة، ومدخرات قطاع الأعمال الخاص هي عبارة عن ذلك الجزء غير الموزع من الأرباح التي تحققها مؤسسات هذا القطاع .

والأمر الذي يؤثر تأثيرا كبيرا على مدخرات قطاع الأعمال الخاص، هو ارتفاع عبء الضرائب المفروضة على أرباح المؤسسات الإنتاجية، مما يؤدي إلى التقليل من الأرباح غير الموزعة التي تعتبر كمدخرات لإعادة استثمارها، والتي يطلق عليها مصطلح الاحتياطات، وهذه الأخيرة تلعب دور كبير ومهم جدا في عملية التنمية الاقتصادية.

- الادخار الحكومي: يتحقق الادخار الحكومي بالفرق بين الإيرادات الحكومية الجارية والإنفاق الجاري الحكومي، فإذا كان هناك فائضا يوجه إلى تمويل الاستثمارات وتسديد أقساط الديون في حالة مديونية الحكومة، لكن من المعتاد أن تكون نفقات الحكومة أكبر من إيراداتها، أي حالة وجود عجز، ما يضطرها إلى اللجوء لمدخرات قطاع الأعمال أو عن طريق طبع نقود جديدة، لذا تعمل الحكومات دائما على تنمية مواردها وضغط نفقاتها بغية تحقيق فائض توجهه إلى الاستثمارات والتنمية المستهدفة.

2.ادخار إجباري:

نظرا لعدم كفاية المدخرات الاختيارية لتمويل التنمية الاقتصادية، فإن دور الادخار الإجباري يصبح أساسيا في التمويل، ويقصد بالادخار الإجباري كل ما يقتطع من مداخيل الأفراد بطريقة إلزامية، ومن أهم مصادر الادخار الإجباري ما يلي:

أ.الضرائب:

تعد الضرائب وسيلة مهمة يتم بموجبها تحويل جزء من مداخيل الأفراد والشركات الى الخزينة العمومية لأجل الانفاق، اما الاستهلاكي أو الاستثماري فبالنسبة لهذا الأخير فهو يساهم في النمو الاقتصادي وتراكم رأس المال وبالتالي الوصول الى التنمية الاقتصادية .[1]

[1] مدحت القريشي، مرجع سابق، ص 192 .

ب. الإصدار النقدي الجديد:

ويعني إصدار نقود جديدة توجه نحو الإنفاق على مؤسسات التنمية دون أن يكون لها قوة شرائية مقابل ما هو موجود من سلع وخدمات. ولكن يوجد شبه إجماع بين الاقتصاديين على عدم فاعلية مثل هذه الوسيلة بالنسبة للدول المتخلفة، بل أن البعض ينصح بعدم تطبيقها وأن ضررها أكثر من نفعها.[1]

ثانيا: مصادر التمويل الخارجية

إن البلدان التي لا تستطيع تدبير الادخارات المحلية الكافية لدفع عملية التنمية الاقتصادية نحو الأمام تقوم باللجوء إلى مصادر خارجية للتمويل، ويمكن تقسيمها إلى قسمين هما:

1.الاستثمارات الأجنبية الخاصة

وتنقسم بدورها إلى نوعين:

أ.الاستثمارات الأجنبية المباشرة: وهي الاستثمارات من قبل جهات غير مقيمة بالبلد في منشئات اقتصادية تقع داخل البلد المضيف للاستثمار وغالبا تكون في صورة شركات متعددة الجنسيات الكبيرة والتي توجد مراكزها الرئيسية في الدول المتقدمة؛[2]

ب.الاستثمارات الأجنبية غير المباشرة: وتشمل القروض الخاصة بمعنى القروض التي تقدمها هيئات أو أفراد أو بنوك خاصة أجنبية لأجل تقديم تسهيلات لتمويل العجز في حصيلة النقد الأجنبي، كمثال على ذلك الاكتتاب في أسهم أو سندات تصدرها الدولة المقترضة، بشرط أن لا يمكن للمستثمرين الحق في إدارة المؤسسة.[3]

2. القروض الخارجية:

1) القروض الحكومية الثنائية: وهي القروض التي تعقد بين حكومات الدول المانحة للقروض وحكومات الدول النامية، أو أحد أشخاصها العامة أو الخاصة المتلقية للقروض، وتسمى بالقروض العامة وتنقسم إلى:

أ. فقد يأخذ القرض العام شكل مبلغ معين من العملة القابلة للتحويل، حيث لا يشترط على البلدان المستلمة لها أي التزامات، فهي تمثل انتقال رؤوس الأموال الأجنبية من البلدان النامية؛

ب. وقد تشترط الدولة المقرضة ضرورة إنفاق مبلغ القرض الممنوح في الحصول على مستلزمات الإنتاج من أسواقها، ما لم يكن بعض هذه المستلزمات غير متوفر لديها، ففي هذه الحالة يسمح للدولة المقترضة بشرائها من أسواق الدول الأخرى؛

---

1 كمال بكري، **التنمية الاقتصادية**، دار النهضة العربية، مصر، سنة 1998، ص 95.

2 ميشيل تودارو، **التنمية الاقتصادية**، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، سنة 2006، ص 656 .

3 مدحت القريشي، مرجع سابق، ص 206 .

ج. القروض المقيدة أو المخصصة لتنفيذ مشروعات معينة، حيث تتخذ شكل تزويد الدولة المقرضة بمعدات المشروع المطلوب إقامته مع الخبراء والفنيين اللازمين لإنشائه وتشغيله.

2) **قروض مؤسسات التمويل الدولية:** تتمثل المصادر الرئيسية لتدفق المساعدات متعددة الأطراف أو المنظمات الاقتصادية ذات الصفة الدولية في البنك الدولي للاعمار والتنمية (IBRD) ووكالة التنمية الدولية (IDA) والمؤسسة المالية الدولية (IFC) وكذا صندوق النقد الدولي (FMI). [1]

المطلب الثالث: دعائم وعقبات التنمية الاقتصادية

للتنمية الاقتصادية عدة دعائم تجعلها قائمة بذاتها وبالتنمية عموما، كما أنها تواجه عدة عقبات تحول دون تحققها للأهداف المرجوة منها

الفرع الأول: دعائم التنمية الاقتصادية

تتمثل دعائم التنمية الاقتصادية فيما يلي:

1.الدولة: تلعب الدولة دورا أساسيا في عملية التنمية خاصة من ناحية التنظيم ويتمثل ذلك في تشييد المؤسسات وتطوير البنى التحتية وتوفير الأمن، لكن قد يكون تدخل الدولة في الشؤون الاقتصادية غير جيد كمنتج إذ أن الضغوط السياسية والاجتماعية قد تدفع الحكومة في بعض الأحيان إلى إتباع سياسات اجتماعية لا تتوافق مع المنطق الاقتصادي، إذا فالدعوة لتدخل الدولة لا يعني إلغاء دور القطاع الخاص بل يعني أن يكون دور الدولة مساعد ومدعم ومصحح للقطاع الخاص في إطار اقتصاد السوق؛

2.رفع مستوى التراكم الرأسمالي: أي توفير حد أدنى من الموارد الاستثمارية التي توجه لعملية التنمية بما يساعد على دفع الاقتصاد القومي نحو النمو الذاتي، وينجر عنه رفع مستوى التراكم الرأس مالي تحقيق معدل نمو للدخل القومي أعلى من معدل السكان، وبالتالي رفع معدل نمو دخل الفرد بدرجة تسمح بزيادة المدخرات والاستثمارات، ومنه حدوث زيادة مستمرة للطاقة الإنتاجية للمجتمع؛[2]

3.التصنيع: يعرف التصنيع على أنه عملية ينتج عنها تغير في تركيب الهيكل الاقتصادي للدول،[3] يعتبر التصنيع حجر الأساس في عملية التنمية الاقتصادية إذ يتوقف عليه تصحيح الاختلالات الهيكلية المتعلقة بظاهرة التخلف، ويحتاج التصنيع إلى حجم كبير من الاستثمارات الموجهة إلى القطاع الصناعي، ما يؤدي ارتفاع معدلات نمو

1 عوض الله صفوت، **محاضرات في التجارة الدولية والتنمية الاقتصادية**، دار النهضة العربية، مصر، سنة 1997، ص 307.

2 سحر عبد الرؤوف سليم وعبير شعبان عبده، قضايا **معاصرة في التنمية الاقتصادية**، مكتبة الوفاء القانونية، الطبعة الأولى، سنة 2014، ص 85.

3 محمد زوزي، **تجربة القطاع الصناعي الخاص ودوره في التنمية الاقتصادية في الجزائر" دراسة حالة ولاية غرداية** "، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد التنمية، السنة الجامعية 2009-2010، ص 14.

الدخل القومي، لكن هذا الاهتمام بالصناعة لا يكون على حساب الزراعية فهي بدورها ضرورية للتنمية الصناعية لما توفره الزراعة من مواد أولية لها ويد عاملة وغيرها؛

4.التقدم التكنولوجي: بمعنى اختيار التكنولوجيا التي تتناسب مع ظروف البلد النامي، فمثلا إتباع تكنولوجيا معقدة لا تناسب مستوى وخبرات العمال المحليين سوف يخلق تبعية لها.

وتكمن أهمية التقدم التكنولوجي بمساهمته في تحسين الإنتاج والإنتاجية وهذا ما يدعم التنمية الاقتصادية.[1]

الفرع الثاني: عقبات التنمية الاقتصادية

هناك عدة عقبات تتعرض لها التنمية الاقتصادية وخاصة في الدول النامية، نوجزها في ما يلي:

1.استمرار الحلقات المفرغة:

إن الدول النامية تواجه عقبات تتأثر وتؤثر ببعضها البعض، وما يزيد من حدتها هو النمو السكاني المتزايد الذي من شأنه الإبقاء على حالة تدني المستوى الاقتصادي والاجتماعي للسكان، ويمكن تمثيل هذه الحلقة المفرغة كما يلي:[2]

الشكل رقم (1-1):الحلقات المفرغة

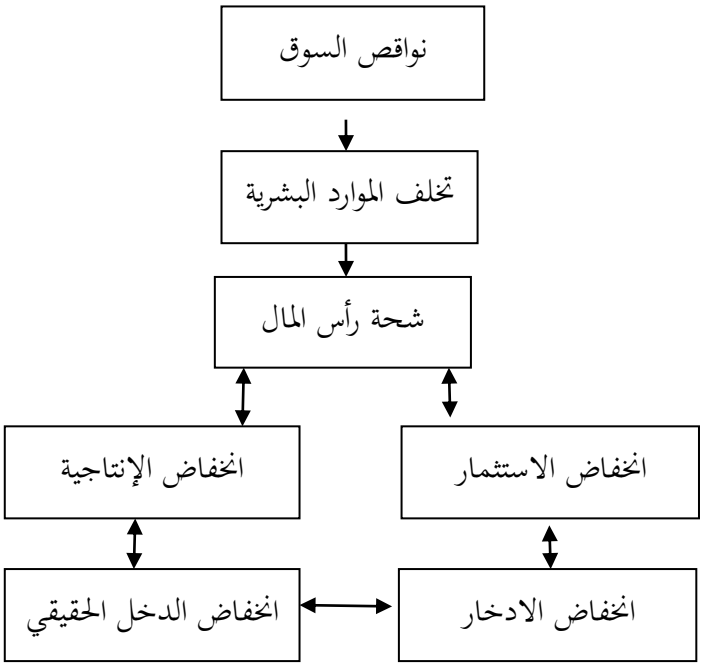

المصدر: الوليد بشار يزيد، التخطيط والتطوير الاقتصادي "دراسة التطورات الاقتصادية في الدول العربية"، دار الراية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، سنة 2008، ص 118.

1 سحر عبد الرؤوف سليم وعبير شعبان عبده، مرجع سابق، ص 86.

2 بشار يزيد الوليد، مرجع سابق، ص 118.

ومن أجل كسر هذه الحلقة المفرغة وجب على البلدان النامية أن تعمل على إيجاد مدخرات أكثر محليا أو من خارج بلدانها، فهناك فئات رغم قلتها غنية يمكن أن تدخر وتستثمر، فتساعد على كسر هذه الحلقة. [1]

2.العقبات الاقتصادية:

من أهم العقبات الاقتصادية التي تواجه عملية التنمية في البلدان النامية هي:

– انخفاض مستوى دخل الأفراد وبالتالي تدني المستوى المعيشي (خاصة التغذية)؛

– قلة رؤوس الأموال ومنه صعوبة تحقيق معدل مرتفع للتكوين الرأسمالي اللازم لعملية التنمية الاقتصادية؛

– العقبات السياسية والثقافية وحتى العسكرية التي تحول دون تطور الدول النامية بحيث تبقى سوقا مفتوحة للمنتجات الخارجية، وحتى في اتخاذ القرارات السياسية توجهها قوى خارجية.

3.العقبات التكنولوجية والتنظيمية:

تعتبر العقبات الإدارية من العقبات التي تواجه عملية التنمية الاقتصادية والتي تتمثل في نقص الكفاءات الإدارية والفنية المتخصصة فلابد من تطويرها في شتى المجالات ونقل التكنولوجيا لها والقيام بدورات تدريبية، بالإضافة إلى التعاون بين القطاعين العام والخاص في مختلف المشاريع الاقتصادية وهذا لدفع عجلة التنمية نحو التقدم. [2]

المطلب الرابع:استراتيجيات وأهداف التنمية الاقتصادية

إن إستراتيجية التنمية الاقتصادية هي المحدد الأساسي الذي يوضح مسار التنمية ككل والاقتصادية منها التي عليها تتبعه لأجل الوصول إلى الأهداف المسطرة.

الفرع الأول: استراتيجيات التنمية الاقتصادية

من بين العوامل الأساسية لإحداث عملية التنمية يتمثل في ضرورة تجميع المدخرات من أجل الحصول على كميات كبيرة من الاستثمارات الإنتاجية للرفع من معدل النمو الاقتصادي،[3] وتعرف استراتيجيات التنمية بأنها مجموعة من العناصر والأسس التي توضح معالم الطريق لتحقيق الأهداف المرغوب فيها والأسلوب الذي يحدد كيفية السير في هذا الطريق،[4] من أجل تحقيق تنمية اقتصادية يتعين إتباع الإستراتيجية الملائمة للتنمية لأجل الوصول إلى الأهداف المرجوة ومن بين هذه الاستراتيجيات ما يلي:

1 مدحت القريشي، مرجع سابق، ص 152.

2 الوليد بشار يزيد ، مرجع سابق، ص 119.

3 هشام محمود الاقداحي، **معالم الإستراتيجية للتنمية الاقتصادية والقومية في البلدان النامية**، مؤسسة شباب الجامعة للنشر، مصر، ص157.

4 الوليد بشار يزيد ، مرجع وموضوع نفسهما.

1.التركيز على تكوين رأس المال المادي:

مما لا شك فيه أن العلاقة التي تربط معدل تراكم رأس المال المادي ومعدل نمو الناتج القومي هي علاقة طردية وقوية، فأهم عنصر استراتيجي المهيمن في التنمية هو الإنفاق الاستثماري الضخم.

2.ضرورة تكوين رأس المال على نطاق كبير (أو تطبيق ما يعرف بمبدأ الدفعة القوية):

تعتبر التنمية الاقتصادية سلسلة من الدفعات المتقطعة، ويوصي الاقتصاديون بضرورة القيام بدفعة قوية أي ضرورة البدء بتنفيذ حجم كبير من الاستثمارات بحيث يجب أن لا تنخفض هذه الاستثمارات عن حد معين ولا فلن تنجح التنمية ولابد من التنمية بدفعات أي برأس مال كبير.

3.استراتيجيات النمو:

–إستراتيجية النمو المتوازن: وتنعني السعي لتحقيق نمو اقتصادي متوازن بين القطاعات، ويتم إعطاء الأهمية الكبرى لإنتاج السلع الاستهلاكية الضرورية لتلبية حاجات السوق المحلية.

–إستراتيجية النمو غير المتوازن: تتمثل هذه الإستراتيجية في أنه على الدولة أن تركيز جهودها الإنمائية في منطقة على حساب المناطق الأخرى بحكم أنها تتميز بموارد طبيعية أو الموقع الجغرافي أفضل أي ذات ميزة نسبية، وأن تنميتها ستؤدي إلى تنمية باقي المناطق، وبمرور الوقت ستنتشر التنمية في الاقتصاد الوطني ككل. [1]

الفرع الثاني: أهداف التنمية الاقتصادية

للتنمية الاقتصادية أهداف عديدة تتمحور كلها حول تحسين مستوى معيشة السكان، وأهداف التنمية الاقتصادية لبلد ما تعبر بشكل أو بآخر عن طبيعة الوضعية الاقتصادية التي يمر بها هذا البلد، وهذه الأهداف تتباين من بلد إلى آخر حسب البيئة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لكل بلد ورغم ذلك فان هناك أهداف أساسية مشتركة تسعى إليها جميع الدول النامية، ومن أهمها ما يلي:

1.زيادة الدخل القومي:

إن أهم ما تهتم به عملية التنمية الاقتصادية هو السعي لتحقيق زيادة في الدخل القومي، وهذا لتفادي عدة مشاكل من بينها الفقر، وزيادة الدخل القومي لأي بلد تتحكم فيه عدة عوامل كالنمو الديموغرافي والإمكانيات المادية والفنية لكل بلد.

1 محمد عبد العزيز عجمية وإيمان عطية ناصف، مرجع سابق، ص 153.

2.رفع مستوى المعيشة:

يعد رفع مستوى معيشة الأفراد من بين الأهداف الأساسية التي تسعى إليها الدول النامية، وزيادة مستوى المعيشة يكون نتيجة لارتفاع الدخل القومي ويكون بالتوازي مع استقرار نسبي في النمو الديموغرافي، وأفضل مقياس للدلالة على المستوى المعيشي للأفراد هو متوسط نصيب الفرد من الدخل، فكلما كان مرتفعا كلما كان على مستوى معيشة الأفراد أحسن.

3.تقليل التفاوت في المداخيل والثروات:

يعتبر تقليل التفاوت في توزيع المداخيل والثروات بين الأفراد هدفا من الأهداف الاجتماعية للتنمية الاقتصادية، فمعظم الدول النامية تعاني من انخفاض في متوسط نصيب الفرد ما نتج عنه حدوث اختلالات في توزيع الدخول والثروات فتنتشر الفوارق الطبقية ما يؤدي إلى اضطرابات شديدة، فقد تستحوذ فئة صغيرة من السكان على جزء كبير من الثروة بينما تعاني غالبية السكان من الفقر وانخفاض مستوى دخولهم ما ينجر عنه تدني المستوى التعليمي والصحي، وتزداد الظاهرة حدة كلما ازداد حجم السكان.

4.تعديل التركيب الهيكلي للاقتصاد القومي:

بالإضافة إلى الأهداف السالفة يعد تعديل التركيب الهيكلي للاقتصاد القومي من أهداف التنمية الاقتصادية، حيث تعمل على عصرنة الاقتصاد وتغيير الطابع التقليدي له، ففي البلدان النامية التي يغلب عليها الطابع الزراعي في بنيانها الاقتصادي نجدها مجالا للإنتاج ومصدرا للعيش، لكنها معرضة لكثير من التقلبات الاقتصادية نتيجة للتقلبات في الأسعار والإنتاج.

كما يجب أن تسعى التنمية الاقتصادية إلى توسيع قاعدة الهيكل الإنتاجي، فلا تقتصر التنمية الاقتصادية على مجرد زيادة متوسط نصيب الفرد بل التوسع في بعض القطاعات الهامة من الناحية الاقتصادية كقطاع الصناعة وهذا بإنشاء صناعات جديدة أو التوسع في الصناعات الأخرى حتى تضمن القضاء على المشاكل العديدة التي تثيرها سيطرة الزراعة على البنيان الاقتصادي.[1]

1 كمال بكري، مرجع سابق، ص73.

المبحث الثاني: دور الزراعة في التنمية الاقتصادية

يعتبر القطاع الزراعي من القطاعات الإستراتيجية والحساسة التي تساهم بفعالية كبيرة في عملية التنمية الاقتصادية، فهي المصدر الوحيد والرئيسي للغذاء بالإضافة إلى ارتباطه بباقي القطاعات الأخرى

المطلب الأول: مفهوم الزراعة، خصائصها وأنواعها

الزراعة أسلوب معيشي مارسه الإنسان منذ القدم حيث تعد الزراعة من أكثر أشكال تنمية المصادر الأكثر انتشارا والأكثر نجاحا في اقتصاديات الدول، وسنتطرق إلى مفهومها وأنواعها على النحو التالي:

الفرع الأول: تعريف الزراعة

كلمة الزراعة مشتقة من كلمتين، الأولى (Ager) ومعناه الحقل أو التربة والثانية (Culture) وتعني العناية، ومن هذا فان الزراعة هي العناية بالأرض بالمفهوم الضيق أما بمفهوم واسع فتعني جميع الفعاليات التي يقوم بها المزارع وهي متعددة أهما رعاية الحيوان وتربيته والعناية بالأشجار والغابات وأعمال أخرى مثل تربية الأسماك والصيد...[1]

إن الزراعة هي مجموعة من الأنشطة الاقتصادية التي تقوم أساسا على زراعة الأراضي،على نحو عام في جميع أعمال تحويل الجانب الطبيعي لإنتاج النباتات المفيدة للإنسان.[2]

تعريف جمعية الاقتصاد الزراعي الفرنسي: ويعرف الزراعة بأنها "عبارة عن عمل أو نشاط غرضه قيام الإنسان باستخدام قوي للطبيعة من أجل إنتاج محاصيل نباتية وحيوانية تسد احتياجات الإنسان"، من خلال هذا التعريف يتضح لنا وجود أنواع كثيرة من الزراعة مثل زراعة الاكتفاء الذاتي وزراعة التخصص والزراعة الكثيفة وغيرها وبأنها تشمل نشاطات متعددة كزراعة الأرض وتربية الحيوان والرعي والصيد...

التعريف الفني للزراعة: وتعرف الزراعة فنيا بأنها عبارة عن "الاستعانة بمجموعة من العمليات لإيجاد بيئة مناسبة لنمو النباتات وتربية الحيوانات"، وتتميز هذه العمليات بأنها تساهم في إعداد البيئة المناسبة لزراعة الأرض وتربية الحيوانات، كما أنها تشمل عمليات الري والصرف بهدف التحكم في نسبة رطوبة الأرض بالإضافة إلى عمليات الإضاءة الصناعية وتسوية الأرض وتدريجها بغية تحسين التربة وتمهيد سطحها ومنعه من الانجراف. [3]

1عرفات إبراهيم فياض، الاقتصاد السكاني، دار البداية ناشرون وموزعون، الطبعة الأولى، الأردن، سنة 2011، ص 143.

[2] CH. BOURI**, les politiques de développement agricole : cas de l'Algérie « impact du PNDA/PNDAR sur le développement économique »**, thèse de doctorat en sciences commerciales, université d'Oran, année universitaire 2010-2011, p 30.

3 محمد أحمد السريتي، **الموارد الاقتصادية "طبيعية، بشرية، غذائية، بيئية"**، مؤسسة رؤية للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، مصر، سنة 2011، ص 105.

يمكن القول أن الزراعة علم وفن ومهنة ومهارة لاستثمار الموارد الأرضية والبشرية ووسيلة من وسائل الحصول على الدخل من أجل الحياة.[1]

ومما سبق يمكن القول أن مفهوم الزراعة يشمل جميع الأعمال التي يتضمنها النشاط الزراعي من زراعة الأرض وتحصيل المنتجات وتربية الحيوانات، من أجل المساعدة في النشاط الزراعي وإنتاج الحليب واللحوم والجلود وتربية الدواجن والنحل... وغيرها، واختيار أحسن الطرق لإيصال هذه المنتجات إلى الأسواق.

وعن مكانة الزراعة في الفكر الاقتصادي فقد احتلت مكانة كبيرة فيه واختلفت على حسب اختلاف المدارس الاقتصادية واختلاف رواد الاقتصاد، نذكر منها:

1. الفلاحة عند ابن خلدون:

خصص ابن خلدون فصلا كاملا يشرح فيه أن الفلاحة نشاط ومرجع ومعاش المستضعفين، كما يؤكد على أن النشاط الفلاحي هو أقدم الأنشطة الاقتصادية على الإطلاق وأكثرها اتفاقا مع الطبيعة من ناحية البساطة واحتياجها لمهارات فطرية ثم تأتي بعدها الصناعة،ومن ثم التجارة، حيث الترتيب التاريخي، كما أكد أن الفلاحة مسألة سهلة وميسرة لكل من يريد مزاولتها باعتبارها لا تحتاج إلى مهارات عالية خاصة أو تعليمية. وان الهدف الأساسي منها هو الحصول على الأقوات الأساسية كما أسماها ابن خلدون أو ما يدعى عليها حاليا السلع الغذائية الضرورية كما أكد أن كل من يختار هذا النشاط في الظروف السائدة أنا ذاك فهو يضع نفسه في فئة أصحاب الدخل الضعيف وهذا راجع إلى انخفاض أسعار السلع الفلاحية في مجتمعات عرفت بالثراء.

2.الفلاحة عند التجاريين:

إن مصدر قوة الدولة بالنسبة للتجاريين ما تملكه الدولة من معادن نفيسة (ذهب وفضة) المتحصل عليها عن طريق استخراجها أو عن طريق تشجيع الصناعات التحويلية وتصدير منتجاتها، ويرى رواد هذه المدرسة أن دور الفلاحة يكمن في خدمة الصناعة من أجل تحقيق الثروة، بهذا اهتم التجاريون نوعا ما بالقطاع الفلاحي على الرغم من أنهم قدموا كل من التجارة والصناعة على الزراعة التي اعتبروها مصدرا مهما للمواد الأولية المستخدمة في الصناعة التحويلية وخاصة الغذائية منها.

1 زهير عماري، **تحليل اقتصادي قياسي لأهم العوامل المؤثرة على قيمة الناتج المحلي الفلاحي الجزائري خلال الفترة (1980–2009)**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد تطبيقي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، السنة الجامعية 2013-2014، ص48.

3.الفلاحة عند الطبيعيين:

يرى (فرانسوا كيتاي) أن الفلاحة هي الوحيدة من النشاطات التي تقدم لنا الإنتاج وبالمقابل اعتبر الصناعة عنصر لتحويل الثروة من شكل لآخر والتجارة كناقل للثروة من مكان لآخر، وعليه فان الفلاحة هي القطاع المنتج والباقي قطاعات عقيمة، كما قام الطبيعيون بإعداد ونشر الجدول الاقتصادي الذي قسم المجتمع إلى ثلاث طبقات:

- الطبقة الأولى: تضم العاملين في الصناعة والتجارة، تمثل الطبقة العقيمة لأنها لا تساهم في خلق الثروة؛
- الطبقة الثانية: تتكون من الفلاحين والعاملين في الأراضي وهي الطبقة المنتجة في المجتمع؛
- الطبقة الثالثة: وهي المالكة وتشمل ملاك الأراضي وحاشيتم وكذا رجال الدين.

ومن بين ما ركزت عليه أفكار الطبيعيين: أن كل من الأرض والموارد الطبيعية المتجددة جعلت الفلاحة مصدرا رئيسيا للثروة، تطبيق مبدأ الملكية للأراضي الفلاحية، البحث عن المساحات الزراعية الجديدة هذا ما دفع العديد من الدول إلى استعمار أخرى تمتاز بخصوبة أراضيها، تطوير أساليب وطرق الفلاحة وضرورة تدخل الدولة في هذا القطاع بغية حمايته ودعمه، إذن اعتبر الطبيعيون الفلاحة محرك أساسي لباقي القطاعات.

4.الفلاحة عند الكلاسيكيين:

لقد انتقدت المدرسة الكلاسيكية أفكار كل من التجاريين والطبيعيين لفشلهم في تحقيق أهدافهم، حيث رأى ادم سميث وعلى عكس الطبيعيين أن العمل المنتج هو ذلك العمل الناتج عن النشاط الصناعي والفلاحي مع اعتبار أن قطاع الخدمات هو قطاع غير إنتاجي، ومن هذا المنطلق قام بتقسيم المجتمع إلى ثلاث أقسام وهي؛ أصحاب رؤوس الأموال، ملاك الأراضي والعمال داخل القطاع الصناعي والفلاحي. حيث أعطى أهمية للفلاحة لكونها توفر الغذاء ودعا إلى تنمية هذا القطاع ومن جهة أخرى فقد توصل دافيد ريكاردو من خلال نظريته حول الريع العقاري وقانون الغلة المتناقصة إلى أن أسعار المنتجات الفلاحية تتحدد من إنتاجية الأراضي الأقل خصوبة ذات تكلفة إنتاج كبيرة، كما يرى أنه لا فائدة من تكثيف الإنتاج في مناطق معينة بل يجب البحث عن أراضي واستصلاحها. وبالتالي يمكننا القول أن للفلاحة دور مميز لدى الكلاسكيين. [1]

[1] بومدين زاوي ، **التمويل البنكي، الدعم وتنمية القطاع الفلاحي في الجزائر (مقاربة كمية)**، أطروحة دكتوراه تخصص اقتصاد وتسيير عمومي، جامعة مصطفى اسطمبولي، معسكر، السنة الجامعية 2015-2016، ص 20.

5.الفلاحة عند النيو كلاسيكيين:

اهتم النيو كلاسيكيون في دراستهم للظواهر الاقتصادية بالتحليل الجزئي بدلا من التحليل الكلي، لهذا نجد عدم اهتمامهم بالقطاع الفلاحي باعتبارها تتعلق بالموضوعات الكلية، ونجد أن أسعار المنتجات الفلاحية نالت أكبر جزء من الدراسة والتحليل حيث يرجع السبب في هذا إلى كل من الريع وتكاليف نقل هذه المنتجات ولهذا دعا روادها إلى ضرورة تواجد أسواق قريبة من الأراضي الفلاحية.

6.الفلاحة عند الفكر الاقتصادي الحديث:

يعتبر أصحاب هذا الفكر أن الأرض وسيلة إنتاج ومصدرا لرأس المال وأنه يتم تحديد عوائد الربح (الربح التفضيلي) من خلال تفضيل إنتاجية منطقة على أخرى وهذا راجع إلى طبيعة المنطقة ومدى قدرتها الإنتاجية وعلى قربها من الأسواق لأجل التخفيف من أعباء الإنتاج في هذا القطاع.[1]

الفرع الثاني: خصائص الزراعة

يتميز النشاط الزراعي عن باقي الأنشطة الاقتصادية لاعتباره يختلف ويتنوع حسب البيئة التي يمارس فيها وحسب الموارد والإمكانيات المتوفرة، فيما يلي أهم الخصائص:

1.صعوبة تحديد كمية الإنتاج في الزراعة:

من المميزات المتأصلة في الإنتاج الزراعي هي تقلب كمية الإنتاج من سنة لأخرى أو من موسم لآخر، ويعود هذا إلى العوامل المناخية غير المستقرة والتي تصعب من عملية التنبؤ بالمحصول السنوي من الإنتاج؛

2.التخصيص المكاني:

يحتاج النبات والحيوان إلى بيئة طبيعية محددة من حيث التربة والمياه وحتى الظروف المناخية، ولهذا فالإنتاج الزراعي يحتاج إلى مناطق معينة لمزاولته وإذا ما كانت مناطق الإنتاج بعيدة عن مناطق الاستهلاك فالأمر يحتاج إلى خدمات إضافية مثل النقل والتخزين وغيرها، مما يطيل قنوات التسويق ويزيد من أعباء وصول المنتجات إلى المستهلكين؛

[1] مرجع وموضوع نفسهما.

3.تعرض الزراعة لمخاطر كثيرة:

إن الزراعة أكثر عرضة من باقي النشاطات الاقتصادية الأخرى للمخاطر الناجمة عن الجفاف والفيضانات والحشرات والأوبئة والأمراض الحيوانية والنباتية، في حين أن الصناعات يمكنها لدرجة كبيرة حماية نفسها من التقلبات الجوية وعدم تعرضها للأوبئة؛

4.تعدد وصغر الوحدات الإنتاجية في الزراعة:

يتكون النشاط الزراعي بصفة عامة من عدد كبير من الوحدات الإنتاجية الصغيرة، ومعظمها يسيرها أفراد يشتغلون بمساعدة أعضاء أسرهم وقد يوجد قلة من الوحدات الإنتاجية الكبيرة التي تمتلكها الشركات أو الجمعيات التعاونية، وبسبب التنظيم الصغير في الزراعة أصبح عدد المنتجين فيها كبيرا جدا مقارنة بالصناعة والتجارة، إذ أن تعدد المنتجين الزراعيين وانتشارهم في مساحات واسعة يصعب عليهم التحكم في كمية الإنتاج والأسعار، في ظل استحالة اجتماع الفلاحين كلهم في الإقليم واتفاقهم على سياسة موحدة؛

5.صعوبة التمويل الزراعي:

إن تمويل المزارعين بالقروض اللازمة يعد أمر صعب نظرا للمخاطر التي تتعرض لها الزراعة في إنتاجها، ويرجع ذلك لسببين أساسيين:

- أولا: الضمان الأول لسداد القروض هو الإنتاج النباتي أو الحيواني، وهذا الإنتاج يتكون من محاصيل بيولوجية قد تتعرض للتلف في مراحل نموها وتحضيرها وتخزينها ونقلها؛
- ثانيا: أسعار المحاصيل الزراعية تتميز بعدم الاستقرار على حالة واحدة لمدة طويلة الأمر الذي لا يبعث على الاطمئنان في توفير السلعة عند أجلها.

6.تباين مخرجات الزراعة بين الدول:

تمتاز المخرجات الزراعية في الدول المتقدمة بالزيادة المنتظمة من سنة لأخرى وبنسب تفوق الزيادة السكانية، أما الدول النامية والفقيرة، فنجد أن إنتاجها لا يتزايد بنسب تعادل نموها السكاني، ويمكن إرجاع السبب إلى أن الدول المتقدمة تستخدم تكنولوجيا زراعية متطورة باستمرار، في حين أن الدول النامية لا يمكنها تطويرها للحد الذي يعادل النمو السكاني الكبير الذي تشهده؛[1]

[1] سفيان عمراني، **ترقية القطاع الفلاحي كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة (دراسة حالة ولاية قالمة)**، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، تخصص تجارة دولية وتنمية مستدامة، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، السنة الجامعية 2014-2015، ص 58.

7.موسمية الإنتاج الزراعي:

تتميز العديد من المنتجات الزراعية بطبيعتها على الموسمية في إنتاجها، خاصة التي تحتاج إلى مساحات شاسعة في الزراعة كالقمح، وتصل نسبة المنتجات الزراعية الموسمية إلى حدود 90 % من إجمالي المنتجات الزراعية؛

8.التنوع:

تتميز المنتجات الزراعية بتنوع كبير جدا يفوق تلك المنتجة في القطاع الصناعي، فكثير من المنتجات الموجودة على سطح الأرض لا زالت مجهولة.

9.التلف:

تعد المنتجات الزراعية بطبيعتها سريعة التلف وبخاصة إن لم تتوفر لها الشروط المناسبة في عملية التخزين والحفظ، إلا أن التكونولجيا الحديثة أتاحت للمستهلك فرصة إطالة عمر صلاحية المنتج الزراعي؛

10.التطور بالإنتاج:

لقد أصبحت المنتجات الزراعية بعدة أشكال نتيجة لتطويرها جينيا وعبر العمليات المخبرية المختلفة وبالتالي أصبحت هناك سلالات جديدة من المنتجات الزراعية قد تختلف عما كانت عليه في الشكل واللون وحتى المذاق.[1]

الفرع الثالث: أنواع الزراعة

تختلف أنواع الزراعة على حسب إما حجم الأراضي الصالحة أو حسب السياسات الزراعية.

1.من حيث المساحة:

في هذه الحالة نجد نوعين رئيسيين:

أ. الزراعة الكثيفة: وتتميز بها الدول ذات النمو الديموغرافي الكبير وقلة الأراضي الصالحة للزراعة فوجب الرفع من إنتاجية الوحدة الزراعية بتكثيف الزراعة على مدار السنة لجني أكبر قدر من المحصول، وتتميز بالخصائص التالية:

– عدم التوسع في استغلال الآلات: على الدول ذات الكثافة السكانية العالية استغلال الأيدي العاملة المحلية وليس الآلات، فمثلا وفرة اليد العاملة الرخيصة مع قلة رؤوس الأموال في دول كالهند والصين تقضي بعدم التوسع في استعمال الآلات على عكس الدول الصناعية مثل بلجيكا وانجلترا ذات الكثافة السكانية وقلة الأراضي مع وفرة رؤوس الأموال، فنجدها تستعمل الآلات وتتبع الزراعة الكثيفة للحصول على أكبر محصول ممكن؛

[1] تامر البكري، "انتاج وتسويق الحبوب وأثرها على تحقيق استدامة الأمن الغذائي (دراسة وصفية لمحصول القمح في العراق)"، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية، قسم العلوم الاقتصادية والقانونية، العدد 14، جوان 2015، ص 04.

– تتميز هذه المناطق بارتفاع إنتاجية الوحدة الزراعية مقارنة بالمناطق التي تمارس الزراعة الواسعة لأنه يتم العناية بوحدة الأرض؛

– انخفاض إنتاجية الأفراد ويعود هذا إلى أن كثرتهم في وحدة الأرض بالإضافة إلى عدم استعانتهم بالآلات كما نجد أن عدد العمال الزراعيين يفوق العدد المطلوب؛[1]

ب. الزراعة الواسعة: تنتشر هذه الزراعة في المناطق التي تتوافر فيها الأراضي الزراعية مع قلة السكان ومع توفر الآلات ووفرة الأراضي الزراعية بها، ولهذا يقوم المزارع بزراعة مساحات كبيرة من الأراضي،[2] ويوجد هذا النوع من الزراعة في الدول التي تتمتع بالميزات التالية:

– وفرة المناطق الصالحة للزراعة؛

– توفر رؤوس الأموال اللازمة للحصول الآلات؛

– تميز المزارعين بالخبرة الفنية والكفاءة.

نجد في مثل هذه المناطق أن معدلات إنتاج وحدة الأرض وهي العنصر المتوفر في الإنتاج منخفضة أما معدلات إنتاج عنصر العمل مرتفعة وهي العنصر النادر.

2.من حيث الاستقرار:

ويوجد نوعان؛ الزراعة الثابتة والزراعة المتنقلة:

أ. الزراعة الثابتة: من المفروض أن تستمر رقعة الأرض في الإنتاج الزراعي لمدة طويلة طالما أن المزارع يقوم بزراعة المحاصيل المناسبة وبالطرق العلمية المناسبة، ويتصف هذا النوع من الزراعة بالاستقرار والاستمرار وهذا ما يسمى بالزراعة الثابتة. [3]

ب. الزراعة المتنقلة: أما في هذا النوع إذا ما تم استنزاف خصوبة الأرض يقوم المزارعون بهجرتها والانتقال إلى أرض جديدة فلا يقومون بتجديد خصوبة الأرض بسبب نقص ثقافتهم الزراعية.[4]

3.من حيث السياسات الزراعية:

ويمكن التمييز بين ثلاث أنواع:

أ.زراعة الاكتفاء الذاتي: ويقصد بها أن تقوم الدولة بإنتاج كل أو معظم حاجياتها من المنتجات الزراعية محليا؛

---

[1] عرفات ابراهيم فياض، مرجع سابق، ص 146.

[2] جواد سعد عارف، **الاقتصاد الزراعي**، دار الراية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، سنة 2010، ص 93.

[3] عرفات ابراهيم فياض، مرجع نفسه، ص 147.

[4] زهير عماري، **تحليل اقتصادي قياسي لأهم العوامل المؤثرة على قيمة الناتج المحلي الفلاحي الجزائري خلال الفترة (1980–2009)**، مرجع سابق، ص 54.

ب.زراعة التخصيص: وهي أن يقوم المنتج أو الدولة بالتخصص في إنتاج سلعة معينة أو عدد قليل من السلع للحصول على إيرادات نقدية، ولكن أي انخفاض في أثمانها يؤدي إلى انخفاض الدخول وتدني حصيلة الصادرات لذا تسعى الدولة إلى المحافظة على أسعارها؛

ج.الزراعة المتنوعة: أي لا يقوم المزارع بإنتاج محصول رئيسي واحد بل ينتج ما يحتاج إليه ومنتجات أخرى.

وبالتالي فان أهمية الإيرادات المالية للمنتجات الزراعية في الزراعة المتنوعة أقل منها في حالة الزراعة المتخصصة وأكثر منها في حالة زراعة الاكتفاء الذاتي.[1]

المطلب الثاني: السياسات الزراعية

إن السياسات الزراعية لأي بلد تتبع سياساته العامة وسياسة الشركات الناشطة فيه، ولسياسات الزراعية تأثير كبير على رغبة وقدرة المزارعين في الاستثمار لأنها تحدد نظام الإنتاج والتسويق لدى المنتجات الزراعية، كما أن للسياسات الزراعية عدة أهداف تنصب كلها في زيادة مستويات الدعم والإنتاجية والقدرة التنافسية وعرض الغذاء بالكمية والنوعية المطلوبة وفي الوقت والمكان المناسبين.[2]

الفرع الأول: مفهوم السياسة الزراعية

يصعب تحديد مفهوم دقيق للسياسة الزراعية من حيث تضمنها لأهداف معينة وأدوات محددة لتحقيقها، ويستدل على أهداف وأدوات تنفيذ السياسات الزراعية من المؤشرات الاقتصادية المتعلقة بالنشاط الزراعي، ومن خلال هذا يمكن تعريف السياسة الزراعية بأنها "أحد أشكال السياسة الاقتصادية التي تنصرف إلى القطاع الزراعي من أجل تحقيق هدف قومي أو هدف قطاعي". [3]

كما تعرف السياسة الزراعية على أنها " مجموعة من القواعد والأساليب والإجراءات التي يتحقق خلالها تنفيذ أهداف محددة، إذ تعمل على إحداث تغيرات نوعية في بنية القطاع الزراعي من خلال تغيرات تتخصص في التركيب المحصولي والبنية الحيازية المزرعية والفن الإنتاجي وهيكل الصادرات الإنتاجية وغيرها، وهي بذلك تعمل على إحداث تغيرات نوعية في البنية الاقتصادية الزراعية.[4]

[1] عرفات إبراهيم فياض، مرجع سابق، ص 152.
[2] بومدين زاوي ، مرجع سابق، ص 37.
[3] محمد أحمد السريتي، مرجع سابق، ص 147.
[4] مراد جبارة، مرجع سابق، ص 67.

كما يمكن تعريفها بأنها " فرع من فروع السياسة الاقتصادية العامة، يتم وضعها وإعدادها وتطبيقها غي القطاع الزراعي، ويتم التنسيق والتكامل بينهما وبين غيرها من السياسات الاقتصادية الأخرى لتحقيق أهدافها المسطرة، وتهدف السياسة الزراعية إلى إشباع مستهلكي السلع الزراعية وتعظيم الربح للمنتجين الزراعيين.[1]

ويختلف مضمون السياسات الزراعية من بلد لآخر، مما يؤدي إلى اختلاف أداء القطاع الزراعي، ونظرا لغياب التفاصيل التشريعية للخطط القطرية في الكثير من البلدان فانه يصعب تحديد مفهوم السياسة الزراعية من حيث احتوائها على أهداف ووسائل محددة لتحقيقها، لأنه في أحيان كثيرة يستدل على الأهداف والوسائل التنفيذية للسياسات الزراعية من المؤشرات الاقتصادية المتعقلة بالنشاط الزراعي.[2]

الفرع الثاني: أنواع السياسات الزراعية

تضع الحكومات البرامج والسياسات الزراعية التي تقوم بتنفيذها بواسطة مختلف أجهزتها التنفيذية وتتعدد هذه البرامج والسياسات من دولة إلى أخرى نتيجة لاختلاف نظمها السياسية وخططها الاقتصادية وتتلخص صور التدخل الرئيسية في النظم الرأسمالية وبعض الأنظمة الاشتراكية فيما يلي:

1.تقييد الاستيراد

لقد أدى انخفاض أسعار السلع الزراعية خلال الكساد الذي ساد شهده العالم في فترة (1929-1932) إلى حدوث صعوبات ومشاكل اقتصادية عديدة منها انخفاض الدخول وتراكم الإنتاج وغيرها ما نتج عنه نقص في الصادرات ومنه حدوث عجز في الميزان التجاري ما أدى إلى هذه الدول خاصة الزراعية منها إلى إتباع سياسات وأساليب تختلف حسب أنظمتها الاقتصادية ومن بين هذه الوسائل وضع قيود على الاستيراد حتى تحد من الطلب على السلع الأجنبية وتبعية الطلب على العملات الأجنبية، ولتنفيذها تلجأ الدول إلى طريقتين:

أولا: فرض رسوم جمركية على السلع المراد تقييدها والحد من استيرادها ما يؤدي إلى رفع أسعار السلع الأجنبية فيقل الطلب عليها.

ثانيا: قيام الدولة بتحديد الكميات المستوردة أي إتباع ما يعرف بنظام الحصص فيؤدي إلى الحد من السلع الأجنبية بالقدر المطلوب.

لكن يوجه إلى هذه السياسة مجموعة من الانتقادات تتمثل فيما يلي:

- أنها تؤدي إلى رفع أسعار سلع المواد الغذائية، فتمثل عبء كبير على أصحاب المداخيل الثابتة والمنخفضة ويستفيد من نظام الحصص فئتي المصدرين والمستوردين؛

[1] الطيب هاشمي وعز الدين نزغي ، "السياسات الزراعية في الجزائر وسيلة لتحقيق الأمن الغذائي"، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد33، المجلد 09، جويلية، سنة 2013، ص 06.
[2] سفيان عمراني، مرجع سابق، ص 117.

- تضطر الدول التي لا تطبق سياسة الحماية بأنواعها إلى إتباع نفس الأسلوب بتقييد وارداتها كرد فعل لسياسة التقييد التي تتبعها الدول الأخرى ما يترتب عنه نقص التبادل الخارجي ما يؤثر على المستوى المعيشي للأفراد.

2.سياسة تثبيت الأسعار

تلجأ العديد من الدول في كثير من الحالات إلى وضع حد أدنى لأسعار بعض السلع وإذا انخفض هذا السعر فتقوم الحكومة بشراء ما يعرض عليها بالأسعار التي حددتها،[1] وهذا لأجل التوازن بين قدرة المستهلك على شراء حاجياته الغذائية ولضمان حصول المزارع على دخل كافي،[2] وتسعى هذه السياسة إلى تحقيق بعض الأهداف من أهمها:

- السعي إلى حل مشكلة التنافس بين المحاصيل المتنافسة نظرا لمحدودية المساحة الزراعية؛
- تحقيق الاستقرار في الأسعار والمداخيل الزراعية؛
- تحقيق فائض إنتاجي للتصدير لبعض المنتجات وبالتالي زيادة مداخيل الدولة من العملات الأجنبية؛[3]
- إنعاش حركة وحجم الميزان التجاري للمنتجات الزراعية؛
- تحقيق العدالة في توزيع الدخل الوطني بين الأفراد في الوسط الريفي ومع باقي القطاعات الاقتصادية.[4]

ولكن الانتقاد الرئيسي الذي يوجه إلى هذه السياسة هو صعوبة تحديد سعر الحد الأدنى ويوجد عدة اعتبارات يستدل بها في تحديد الأسعار وأهمها:

- قد يحدد السعر على أساس التكلفة الحقيقية للإنتاج لكن بالإضافة إلى صعوبة معرفة التكلفة الحقيقية للمنتجات الزراعية فان تكاليف الإنتاج تختلف من منتج إلى آخر ويعاب على هذه الطريقة أنها تهتم بجانب العرض إذ أنها تحدد السعر على أساس تكاليف المنتج وليس وضع المستهلك أو منفعته؛
- تحدد الحكومة سعرا معينا بالزيادة أو النقصان تبعا للتغيرات التي ترى يجب إدخالها في حجم المحصول، فان أرادت تشجيع الإنتاج فإنها ترفع السعر فيزيد المزارعون في الإنتاج والعكس صحيح؛
- تحدد الحكومة سعرا مجزيا للمنتجين يعود عليهم بالربح وبذلك يحققون دخلا مناسبا للملاك والعمال الزراعيين وعائدا كافيا لرأس المال المستثمر في الزراعة، كما يجب أن يكون عادلا من جهة المستهلكين وتكمن صعوبة هذه الطريقة في كيفية تحقيق سعر مجز للمنتج والمستهلك معا.

[1] عرفات إبراهيم فياض، مرجع سابق، ص 177.
[2] بومدين زاوي ، مرجع سابق، ص 38.
[3] محمد أحمد السريتي، مرجع سابق، ص 152.
[4] بومدين زاوي ، مرجع وموضوع نفسهما.

3.التأثير على الإنتاج أو تحديد العرض

حيث يعتقد مؤيدي هذه السياسة أن أفضل طريقة لتحديد الحجم المطلوب إنتاجه من سلعة معينة لا يأتي إلا عن طريق ترك الأسعار حرة فإذا كان العرض يفوق الطلب فان الأسعار تنخفض مما ينجم عليه أولا محاولة المزارع زيادة إنتاجه حتى يصل في النهاية على نفس الدخل الذي كان يحصل عليه قبل انخفاض الثمن فيؤدي ذلك مرة أخرى إلى انخفاض أكبر في الأثمان ما يؤدي إلى التحول إلى إنتاج سلع أخرى لأن الأسعار لم تعد مفيدة، وتختلف السياسات الخاصة بتحديد الإنتاج مثل إصدار قوانين تحدد المساحات المزروعة من سلعة معينة ومنه يتحدد العرض وبواسطته يتأثر السعر وقد تصل بعض التشريعات إلى حظر زراعة أو إنتاج نوع معين.

أما السياسات الزراعية الهادفة إلى زيادة الإنتاجية فمنها منح المنتجين إعانات نقدية بهدف التشجيع على الإنتاج أو التوسع في منتوج معين، الا أنه يعاب عليها:

- إذا ما كانت الإعانة دائمة أو مؤقتة وما هي وسيلة تمويلها؟
- حقيقة ما إذا كانت الإعانة تصل إلى المنتجين بحد ذاتهم، فقد نجد أحيانا الملاك هم أكثر المستفدين ويعود ذلك إلى أن هذه الإعانات تؤدي إلى زيادة دخل المزارع مما يدفع طبقة الملاك بالمطالبة إلى زيادة ريع الأراضي كما تؤدي إلى زياد الإنفاق مما يدفعهم إلى زيادة الاقتراض وقبول دفع فوائد مرتفعة؛
- على أي أساس تقيم الإعانة؟ فمن المفروض أن تختلف الإعانة من مزرعة إلى أخرى ومن منتج إلى آخر؛
- الإعانة لمنتج معين تؤدي إلى ضرورة منح إعانة أو إعانات لمنتجات أخرى وانتشار مبدأ الإعانات يزيد من أعباء الدولة ويؤدي إلى سياسة التواكل لدى المنتجين؛

وتختلف السياسات الخاصة بالتأثير على العرض فقد يكون الهدف منها تخفيض الإنتاج وبالتالي تحديد العرض وكما قد يكون الهدف منها زيادة الإنتاج وبالتالي زيادة العرض.

4.التوسع في الطلب

قد تقوم الدولة في التأثير على الطلب على المنتجات ويتم ذلك وفق إتباع الأساليب التالية[1]:

– زيادة دخول الأفراد والسعي والحث على إنفاق الزيادات على السلع المرغوب استهلاكها ؛

– أن تمنح الدولة بطاقات للأس الفقيرة تسمح لهم بالحصول على كميات معينة من بعض السلع مجانا أو بأسعار منخفضة؛

– كما قد تقوم الدولة بشراء بعض المنتجات المحلية أو الأجنبية ثم تقوم بإعادة بيعها في السوق المحلية بحالتها أو بعد إجراء تعديلات عليها بأسعار مناسبة وممكن أن تقل عن سعرها الحقيقي وهو ما يعرف بالدعم.

[1] عرفات إبراهيم فياض، مرجع سابق، ص178.

بالإضافة إلى السياسات السابقة، يوجد أنواع أخرى لا تقل أهمية عن سابقتها، فسياسة البحث العلمي والتكنولوجي ضرورية لضمان استدامة طويلة المدى للزراعة والحفاظ على الموارد الطبيعية، وكذا دراسة دور الدولة في وضع إجراءات تساعد المزارع على التأقلم مع التغيرات المناخية وأثرها على الإنتاج الزراعي ودور المزراع في المحافظة على البيئة. يتم هذا، من خلال إتباع سياسة زراعية بيئية كالتي تعتمد على تحسين إدارة المراعي وحماية التربة واستصلاح الأراضي والتشجير ومكافحة الفيضانات والجفاف والحفاظ على التنوع البيولوجي هذا ما يجب على السياسات الزراعية المستقبلية الاهتمام به.[1]

المطلب الثالث: التنمية الزراعية وشروطها

تحتل التنمية الزراعية مكانه مهمة في السياسات الاقتصادية لمختلف الدول باعتبارها المصدر الأساسي للغذاء بالإضافة لدورها في الاقتصاد ككل.

الفرع الأول: ماهية التنمية الزراعية

تطرقنا في المبحث السابق إلى إيضاح مفهوم التنمية الاقتصادية حيث رأينا أنها تعني إحداث تغيرات اقتصادية واجتماعية وهيكلية وتنظيمية وغيرها من أجل زيادة نصيب الفرد من الدخل وتحسين مستواه المعيشي وهذا المفهوم ينطبق على التنمية الزراعية كما أوضحه العديد من المفكرين الاقتصاديين:

التعريف الأول: التنمية الزراعية هي مجموعة سياسات وإجراءات متبعة لتغيير بنيان وهيكل القطاع الزراعي بما يؤدي إلى أحسن استعمال ممكن للموارد الزراعية المتوفرة وتحقيق الارتفاع في الإنتاجية وزيادة في الإنتاج الزراعي بهدف رفع معدل الزيادة في الدخل الوطني وتحقيق مستوى معيشي مرتفع لأفراد المجتمع.

التعريف الثاني: التنمية الزراعية هي عملية إدارة معدلات النمو، حيث تهدف إلى زيادة متوسط دخل الفرد الحقيقي على المدى الطويل في المناطق الريفية، إما من خلال زيادة رقعة الأراضي الزراعية باستصلاح وزراعة الأراضي القابلة للزراعة، بقيام الحكومة بتزويدها بالبنية الأساسية اللازمة لتشجيع القطاع الخاص على الاستثمار فيها، وهو ما يمثل التنمية الزراعية الأفقية، أو من خلال تكثيف رأس المال وإدخال الأساليب التكنولوجية الحديثة في العمليات الزراعية والاستفادة من البحوث العلمية في المجال الزراعي بهدف الاستغلال الأمثل للأراضي المزروعة والمحافظة على التربة وترشيد استغلال مياه الري وزيادة الإنتاجية، وهي ما تمثل التنمية الزراعية الرأسية. [2]

التعريف الثالث: عرفت منظمة الأغذية والزراعة الدولية التنمية الزراعية بأنها إدارة وصيانة الموارد الطبيعية الأساسية، بحيث تضمن المؤسسات والتقنيات والمتطلبات الإنسانية الحالية والمستقبلية، وأن مثل إستراتيجية كهذه

[1] بومدين زاوي، مرجع سابق، ص 41.

[2] محمد غردي، مرجع سابق، ص 08.

يجب أن تعمل على صيانة موارد الأرض والمياه والمواد الوراثية النباتية والحيوانية، كما يجب أن تكون مقبولة تقنيا واقتصاديا في المجتمع. [1]

التعريف الرابع: عرفت التنمية الزراعية بأنها العملية التي يتم بموجبها إحداث تغييرات هيكلية ووظيفية في البنيان الاقتصادي الزراعي وبالتالي في المجتمع الزراعي.

ومن خلال ما تقدم من تعاريف يمكن اختصار مفهوم التنمية الزراعية كما يلي: " التنمية الزراعية هي زيادة معدلات الرخاء الاقتصادي للسكان الزراعيين". [2]

الفرع الثاني: شروط التنمية الزراعية

إن تحقق عناصر الإنتاج الزراعي من أرض ورأس مال وعمل وتنظيم لا يكفي لإنجاز عملية التنمية الزراعية، بل يجب توفر شروط أخرى يمكن من خلالها استغلال هذه العناصر للوصول إلى أهداف التنمية الزراعية ومن أهمها ما يلي:

– العلاقات الإنتاجية الزراعية: بتجنب صفة النفوذ الإقطاعي في أي نشاط زراعي، فهذه الصفة تؤدي إلى وجود علاقات استغلالية بين المزارعين ما ينجر عنه مشاكل قد تقف دون تحقيق نمو زراعي مرغوب، وهذا النفوذ الإقطاعي يعزز انتشار الطبقية في وسط المجتمع؛

– الوضع السياسي: التغيرات السياسية السريعة تحول دون تحقيق التنمية الزراعية المطلوبة بحيث أن هذه التغيرات السياسية تكون ذات تبعية اقتصادية لا تؤخذ بعين الاعتبار في تخطيط ووضع برامج التنمية الزراعية؛

– فعالية الإنتاجية: وتعني استغلال عناصر الإنتاج بطريقة جيدة تعمل على تحقيق أكبر ناتج زراعي ممكن مقارنة مع كمية عناصر الإنتاج المستخدمة في العملية الإنتاجية؛

– وجود نظام تسويقي مثالي لتوزيع وتسويق المنتجات الزراعية وتوفر التسهيلات اللازمة لضمان كفاءة هذا النظام من مواصلات ومخازن مناسبة وغيرها من التسهيلات؛

– وجود مستوى معين من الخدمات التكميلية للأنشطة الإنتاجية الزراعية كتوفر المؤسسات التمويلية والتسويقية وغيرها. [3]

وتتمثل أهم مقومات التنمية الزراعية فيما يلي:

[1] محمود الأشرم، **التنمية الزراعية المستدامة "العوامل الفاعلة"**، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، لبنان، سنة 2007، ص50.

[2] عادل يوسف عوض ومدحت مصطفى، **الاقتصاد الزراعي**، مؤسسة رؤية للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، الطبعة الأولى، سنة 2011، ص 24.

[3] علي جدوع الشرفات، **مبادئ الاقتصاد الزراعي** ، مرجع سابق، ص 348.

- الأراضي الزراعية: تعتبر الأرض الزراعية أساس الإنتاج الزراعي وثروة إستراتيجية وجب العمل على حمايتها وتنميتها بالوسائل المتوفرة وتحسينها بتزويدها بالمحسنات العضوية؛
- الموارد المائية: تعد الموارد المائية عامل رئيسي للتنمية الزراعية وذلك بحكم محدوديتها وانخفاض كفاءة استخدامها في الدول النامية، وكذا الضغوطات المطبقة عند استخدامها؛
- الثروة النباتية والحيوانية: تعد الثروة النباتية والحيوانية من المقومات الرئيسية للتنمية الزراعية باعتبار أن الهدف الرئيسي لأي نظام اقتصادي هو تحقيق الرفاهية الاقتصادية من خلال الارتقاء بكفاءة استثمار هذه الموارد وصيانتها لضمان استمراريتها وعطاءها.[1]

المطلب الرابع: أهمية التنمية الزراعية، أهدافها وتحدياتها

تعتبر التنمية الزراعية أداة مهمة لتحقيق التنمية الاقتصادية وهي تختلف في أسلوبها التنموي من بلد لأخر على حسب كيفية اعتماد هذه الدول عليها كمصدر للتنمية

الفرع الأول: أهمية التنمية الزراعية

إن فكرة التنمية الزراعية والريفية المستدامة هي إحدى الأفكار التي تبلورت في الثمانينات وذلك استجابة إلى الملاحظة المتنامية بأن السياسات والبرامج الزراعية القطرية والدولية ينبغي أن تشتمل على مجموعة من المسائل الاقتصادية، الاجتماعية والبيئية. فهي أوسع نطاقا من المجالات التقليدية للإنتاج والإنتاجية الزراعية والأمن الغذائي، وقد اتضحت فكرة التنمية الزراعية والريفية المستدامة وتم التأكيد عليها في مؤتمر قمة الأرض الذي عقد في مدينة "ريو" سنة 1992.[2]

إن التنمية الزراعية تتقدم برامج التنمية والإصلاح في كثير من الدول وتنبع أهميتها من خلال ما تقدمه للحياة الاقتصادية والاجتماعية وحتى في الجانب البيئي وفيما يلي أهم هذه المساهمات:

1.تقليص معدلات الفقر: ان الاستثمار في الزراعة عبارة عن الاستراتيجية الأكثر أهمية وفعالية في الحد من الفقر في المناطق الريفية أني يتركز غالبية الفقراء في العام،[3] فبتحقق النمو الزراعي تتحسن وضعية السكان خاصة في أكثر الاقتصاديات المعتمدة على الزراعة، فمن خلال التقديرات المشتركة بين مختلف البلدان أن لنمو الناتج المحلي

[1] محمد لمين علون وحليمة عطية، "قراءة في مدى مساهمة القطاع الفلاحي في تنمية وتطوير الاقتصاد الجزائري (دراسة حالة القطاع الفلاحي بولاية بسكرة)"، مجلة نور للدراسات الاقتصادية، العدد 03، سنة 2016، ص 135

[2] جعفري جمال، **التقدم التكنولوجي وتأثيره في تطوير الناتج الزراعي في الجزائر (دراسة قياسية تحليلية خلال الفترة 1990-2014)**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد، جامعة طاهري محمد، بشار، السنة الجامعية 2017-2018، ص 14.

[3] Fao, impacts des investissements étrangers dans l'agriculture des pays en développement "resultants d'études de cas", document de travail de la fao sur les politiques commerciales et les produits de base, numéro 47, rome, 2015, P02.

الناتج عن الزراعة ذو فعالية في تقليص ظاهرة الفقر تعادل على الأقل ثلثي فعالية النمو الناتج عن باقي القطاعات، ومثال على ذلك أن احدى الدراسات تبين أن نمو الناتج المحلي الاجمالي بنسبة 01% بسبب الزراعة يزيد نفقات 30% من الفقراء ما لا يقل عن 2.5 مرة مقارنة بالنمو الذي تحققه سائر قطاعات الاقتصاد، كما تبين في دراسة أخرى أنه بفضل النمو الزراعي نقص عدد الفقراء الذين يعيشون على دولار واحد يوميا 3.2 مرة مقارنة بالنمو الذي تحققه القطاعات غير الزراعية،[1] حيث تعتبر الزراعة مصدر رزق لحوالي 86% من سكان المناطق الريفية فهي توفر فرص عمل لحوالي 1.3 بليون من أصحاب الحيازات الصغيرة والعاملين من غير مالكي الأراضي كما تتيح الرفاهية الاجتماعية التي تمولها الزراعة؛[2]

2.المساهمة في تحقيق التوازن التنموي بين الريف والحضر: تتميز مختلف الدول بأن النصيب الأوفر من مشاريع التنمية تتمركز في المناطق الحضرية وبالأخص في الدول المتخلفة والنامية وهذا ما نتج عنه تباين واضح بين مستويات التنمية في الدن والأرياف، ولهذا لابد من تجسيد مشاريع تنموية خاصة في المجال الزراعي لدى سكان الريف بما يساعد على التقليل من هذا التباين وتحقيق التوازن التنموي بين الريف والحضر؛

3.توفير الخدمات الأساسية في الريف: ان تطوير النشاط الزراعي في القرى باستحداث مشاريع وتوفير الخدمات الضرورية أو تحسين للخدمات القائمة كالخدمات الصحية، التعليمة، خدمات الطرق، الكهرباء، شبكات الاتصال وتوفير للمياه وغيرها من الخدمات الضرورية لأجل التنمية الزراعية والريفية المطلوبة في الريف من شأنها الرفع في نصيب السكان الزراعيون من التنمية؛

4.الحفاظ على العادات والتقاليد القروية: تتميز المجتمعات الريفية بسمات معينة من أهمها التمسك بالعادات والتقاليد الحميدة خاصة منها الدينية والاجتماعية، ويبرز دور التنمية الزراعية هنا في كونها تشجعهم على الاستقرار بقراهم وتزيد من ارتباطهم بالأرض الزراعية والعمل الزراعي وكذا الحفاظ على هوية المجتمع الثقافية والدينية؛[3]

5.توفير الاحتياجات الغذائية لأفراد المجتمع: إن معظم الدول النامية تعتمد على قطاعاتها الزراعية الخاصة في إنتاج الغذاء الذي يستهلكه سكانها،[4] حيث يتم اختبار الزراعة وتحليلها من وجهة نظر قدرتها على تحسين الأمن الغذائي،[5] بحيث يساهم القطاع الزراعي في توفير العديد من المواد الغذائية التي تستهلك من قبل أفراد المجتمع من

---

[1] زهير عماري، **تحليل اقتصادي قياسي لأهم العوامل المؤثرة في قيمة الناتج المحلي الفلاحي الجزائري خلال الفترة (1980–2009)**، مرجع سابق، ص 48.

[2] البنك الدولي للانشاء والتعمير، تقرير عن التنمية في العالم 2008 "الزراعة من أجل التنمية"، واشنطن، سنة 2007، ص 04.

[3] زهير عماري، **تحليل اقتصادي قياسي لأهم العوامل المؤثرة في قيمة الناتج المحلي الفلاحي الجزائري خلال الفترة (1980–2009)**، مرجع سابق، ص 49.

[4] M. GILLIS et M. ROENER, **Economie du Développement**, 2 édition, de Boeck, Belgique, 2004, traduction de 4 édition Américaine, Bruno Baron-Renault, p 552.

[5] P. ZIDOUEMBA et F. GERARD," investissement public et sécurité alimentaire au Burkina Faso : une analyse en équilibre général calculable dynamique", revue d'études en agriculture et environnement, 96-3, 2015, p 425.

منتجات نباتية كالحبوب ومنتجات حيوانية كاللحوم... ،[1] كما أن التوسع في القطاع الزراعي من حيث زيادة عدد العمال المزارعين والحصول على مداخيل يؤدي إلى زيادة الطلب على المواد الغذائية والتوسع في الإنتاج الزراعي يجب أن يواجه الزيادة الحاصلة في السكان وكذا الزيادة الحاصلة في الدخول الناجمة عن التنمية الاقتصادية عموما والتنمية الزراعية خاصة؛[2]

6.مد الصناعات التحويلية بالمواد الخام: فتعد الزراعة المصدر الأساسي للعديد من الصناعات التحويلية كالصناعات الصوفية والنسيج والصناعات الجلدية والصناعات الغذائية والدوائية، وعليه يمكن القول أن التنمية الزراعية تساهم بشكل أساسي وفعال في تنمية القطاع الصناعي خاصة منها الصناعات التحويلية وهذا يغني أو يقلل من الاستيراد؛[3]

7.توفير الموارد المالية: إن القطاع الزراعي يعتبر مصدرا رئيسيا للدخل للعديد من الأفراد العاملين في هذا القطاع، سواء العاملين في عملية الإنتاج بشكل مباشر كالمزارعين أو منتجي الأدوية...، أوالذين يعملون فيه بطريقة غير مباشرة كالعاملين في تسويق وبيع المنتجات الزراعية،[4] كما أن هذا القطاع ذو دور هام في توفير الموارد النقدية من خلال التوسع في إنتاج المحاصيل التصديرية؛[5]

8.العمل على توسيع نطاق السوق: إن التوسع في القطاع الزراعي يؤدي إلى زيادة القدرة الشرائية للأفراد الزراعيين، وهذا ما يساعد على الطلب على المنتجات المصنعة التي يستهلكها السكان وبالتالي توسيع حجم السوق المحلية للسلع المذكورة مما يشجع القطاع الصناعي على توفير جميع المستلزمات التي يحتاجها القطاع الزراعي مثل الأسمدة والمبيدات والجرارات الزراعية ويساهم هذا بدوره في توسيع ونمو القطاع الصناعي بحد ذاته، بالإضافة إلى نقل الإنتاج الزراعي إلى مختلف مناطق التسويق؛[6]

9.تعتبر الزراعة المصدر الأساسي للقوى العاملة في القطاعات الأخرى: يوجد علاقة قوية بين التقدم الاقتصادي وانتقال الأيدي العاملة من الزراعة إلى باقي قطاعات الاقتصاد الوطني، فعندما يحصل استثمار أو تطور في قطاع ما ستجد الزراعة المصدر الهام تمده باحتياجاته من القوى العاملة،[7] ويتم ذلك لسببين هما: إما بسبب وجود بطالة موسمية أو مقنعة في القطاع الزراعي تؤدي إلى خروج حجم معين من العمالة من هذا القطاع دون أن تؤثر على

[1] عنبر إبراهيم شلاش، **التسويق الزراعي**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، سنة 2012، ص 280.

[2] مدحت القريشي، مرجع سابق، ص 166.

[3] إيمان عطية ناصف، **اقتصاديات الموارد والبيئة**، دار الجامعة الجديدة للنشر، مصر، سنة 2007، ص 99.

[4] عنبر إبراهيم شلاش، مرجع سابق، ص 281.

[5] محمد غردي، مرجع سابق، ص 12.

[6] علي جدوع الشرفات، **التنمية الاقتصادية في العالم العربي" واقع، عوائق، سبل النهوض"**، دار جليس الزمان، الطبعة الأولى، الأردن، سنة 2014، ص 221.

[7] إيمان عطية ناصف، مرجع سابق، ص 100.

إجمالي الناتج الزراعي أما السبب الثاني فهو تبني الطرق التكنولوجية الحديثة في عملية الإنتاج الزراعي مما يساهم في الاستغناء عن جزء من العمالة الزراعية؛[1]

10.المساهمة في وفرة النقد الأجنبي: إن المنتجات الزراعية تمثل الجزء الأكبر من الصادرات في عدد من البلدان النامية في المراحل الأولى من تنمية الواردات وتوفير العملات الأجنبية،[2] تساهم الزراعة في الحفاظ والحصول على النقد الأجنبي وهذا من خلال الحد أو التقليل من صرفه عن الواردات الأجنبية إذا ما وضعنا الزراعة المحلية بدائلها.[3]

11.تكوين الناتج المحلي: يساهم النشاط الزراعي كغيره من الأنشطة الأخرى في خلق القيمة المضافة الكلية في الاقتصاد المحلي، ويمكن قياس مدى مساهمة القطاع الزراعي في إجمالي الناتج المحلي طبقا لمؤشر نسبة القيمة المضافة المتولدة في هذا النشاط، وعادة ما تقل عن هذه النسبة كلما زاد تطور الاقتصاد القومي وزادت الإنتاجية في القطاعات الأخرى كالقطاع الصناعي وقطاع الخدمات، وهذا ما يحدث في الدول الصناعية المتقدمة، وقد تختلف في نفس الدولة من مرحلة تطور معينة للاقتصاد القومي إلى أخرى.[4]

12.استخدام المنتجات الصناعية: يتم استخدام المنتجات الصناعية كمدخلات في القطاع الزراعي مثل الجرارات، الآلات، المبيدات والأسمدة وغيرها، ولهذا فان تنمية القطاع الزراعي ينتج عنها تنمية في معظم الصناعات الزراعية.[5]

13.البيئة والزراعة: تعتبر المحافظة على البيئة من أهم التحديات التي تواجه الدول، وللزراعة الدول البارز في هذا الشأن فهي مصدر للخدمات البيئية في إطار استخدامها للموارد الطبيعية، فمن جهة يمكن أن تخلف نواتج بيئية جدية ومن جهة أخرى قد تكون سيئة، فالزراعة أكبر مستخدم للمياه وبذلك تساهم في التقليل من المياه من حيث استنفاذ المياه الجوفية وتلوث المياه بالكيماويات الزراعية وإجهاد التربة وتغير للمناخ على الصعيد العالمي فهي تسبب بنسبة 30% من الانباعاثات الغازية المسببة للاحتباس الحراري، إلا أنها أيضا من العوامل الرئيسية في إتاحة الخدمات البيئية منها: امتصاص غازات الكربون، إدارة شؤون مستجمعات المياه، الحفاظ على التنوع البيولوجي وهذا حسب ما أقر به البنك الدولي للإنشاء والتعمير، وكذا من خلال التقليل من التلوث من خلال الغطاء النباتي أو التربية التي تملك قدرة قصوى للتخزين لمادة الكربون التي تكون على شكل مواد عضوية متأتية من

[1] علي جدوع الشرفات، **مبادئ الاقتصاد الزراعي**، مرجع سابق، ص 28.

[2] M. BALATTAF, **Economie de développement**, office des publications universitaires, Alger, année 2001, p 121.

[3] إيمان عطية ناصف، مرجع سابق، ص 101.

[4] سفيان عمراني، مرجع سابق، ص 94.

[5] محمد بويهي، "استراتيجية التنمية الاقتصادية الزراعية والتنمية الزراعية المستدامة"، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، العدد 26، سنة 2012، ص 200.

فضلات المحاصيل والسماد الطبيعي والحد من التصحر بغرس الأشجار من المناطق المعرضة لذلك والتقليل من تملح الأراضي، وبهذا كان لابد من أن تكون هناك صلة بين الزراعة وحماية الموارد الطبيعية والبيئية جزء من مسألة استخدام الزراعة من أجل التنمية ككل.[1]

الفرع الثاني: أهداف التنمية الزراعية

قبل التطرق إلى أهداف التنمية الزراعية وجب أخذ بعض الأمور بعين الاعتبار:

- يجب أن توضع الأهداف حسب أولويات متطلبات التنمية الزراعية وتنفذ حسب ذلك؛
- يجب بأن تحدد الأهداف بالطريقة التي تعمل على استغلال كافة عناصر الإنتاج ما أمكن خلال العملية الإنتاجية؛
- يجب أن تصاغ هذه الأهداف بالشكل الذي يحدد المستوى المطلوب من الطاقات البشرية والإدارية وغيرها من الطاقات لإنجاز أغراض التنمية الزراعية؛
- يجب أن تساعد هذه الأهداف على إبراز مدى التقدم الذي تحققه برامج التنمية الزراعية.

على ضوء ما تقدم يمكن توضيح أهداف التنمية الزراعية باختصار كما يلي:

– توفير الظروف المناسبة لتنمية القطاع الزراعي ويشمل ذلك توفير نوع من الاستقرار والطمأنينة لتشجيع الاستثمار في الميادين الزراعية؛

– إتباع سياسات مالية ونقدية مناسبة والتي تحول دون إحداث حالات اقتصادية غير مرغوبة كالركود والتضخم في القطاع الزراعي؛

– تحقيق العدالة الاجتماعية والحد من التباين في توزيع المداخيل في القطاع الزراعي؛

– توسيع برامج التدريب في الأنشطة الزراعية لتحسين مهارات العمال الزراعيين ما يؤهلهم للمساهم الفاعلة في برامج التنمية الزراعية؛

– حصر إمكانيات التنمية الزراعية وحصر العوائد المتوقعة من استخدام هذه الإمكانيات؛

– تنفيذ برامج استثمارية طموحة في مختلف مجالات القطاع الزراعي؛

– السعي في توفير الأساليب الفعالة وإتباعها في تسريع أنشطة القطاع الزراعي لتحقيق التنمية الزراعية ومنه التنمية الاقتصادية الشاملة؛

[1] جعفري جمال، مرجع سابق، ص 17.

– تحقيق الأهداف الاقتصادية القومية كزيادة الدخل القومي ورفع مستوى معيشة الأفراد وغيرها من أهداف التنمية الاقتصادية الشاملة؛[1]

– تحقيق الاكتفاء الذاتي من الغذاء: حيث تسعى العديد من دول العالم إلى محاولة تحقيق الاكتفاء الذاتي من المنتجات الزراعية عامة والمنتجات الغذائية خاصة، لاسيما في حالة الحروب وفي الأزمات السياسية؛[2]

– التوسع في الهيكل الإنتاجي: وذلك بإنشاء وحدات إنتاجية جديدة أو تطوير الوحدات الموجودة سواء في الجانب النباتي أو الحيواني مع توفير المدخلات المناسبة في الإنتاج من آلات وبذور وسلالات حيوانية ومتابعتها عن طريق الإرشاد الزراعي؛ [3]

– التقليل من البطالة بخلق مناصب شغل وبالتالي تحسين المستوى المعيشي خاصة في المناطق الريفية التي تعتمد على الزراعة؛

– المساهمة في ترقية الصادرات والحد من الواردات بفعل زيادة الإنتاجية الزراعية للنهوض بالاقتصاد المحلي،

– استعمال الموارد المحلية كمدخلات في العملية الإنتاجية من أجل دعم الصناعة الوطنية والنهوض بالاقتصاد الوطني؛[4]

– تطوير أساليب العمل والإنتاج لرفع القدرة التنافسية والانفتاح على الأسواق الخارجية؛

– المساهمة في تطوير الصناعات الغذائية؛

– تحسين الظروف المعيشية لسكان الأرياف، ولا يتحقق ذلك إلا بتحسين الأوضاع الصحية والتعليمية والخدماتية لهم؛

– رفع مداخيل المزارعين لأجل ضمان استدامة نشاطهم الزراعي وتثبيت أسرهم في الأرياف للحد من ظاهرة الهجرة اتجاه المناطق الحضرية؛

– دعم البحث والتكوين في المجال الزراعي لتقوية المؤهلات لدى المزارعين وادخال مفهوم الاحترافية لديهم؛

– المحافظة على استدامة التنمية في ظل ظروف تشهد الكثير من الضغط على الموارد الطبيعية من أراضي وغابات وموارد مائية وثروة حيوانية والتي تمثل أحد أهم العناصر الأساسية للتنمية؛

---

[1] علي جدوع الشرفات، مرجع سابق، ص 343.

[2] محمد أحمد السريتي، مرجع سابق، ص 142.

[3] عامر أسامة، دور التأمين في دعم التنمية الزراعية "دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2002-2013، مداخلة في الملتقى الدولي التاسع حول استدامة الأمن الغذائي في الوطن العربي، في ضوء المتغيرات والتحديات الاقتصادية الدولية، يوما 23 و24 نوفمبر 2014، جامعة الشلف، ص 07.

[4] بدر الدين طالبي وسلمى صالحي، "واقع التنمية الزراعية في الجزائر ومؤشرات قياسها"، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، العدد 31، سنة 2015، ص 2014.

– الحفاظ على الثروة الغابية واستصلاح أكبر قدر ممكن من الأراضي لزيادة المساحة المزروعة وحمايتها من التقلبات المناخية.[1]

الفرع الثالث: تحديات التنمية الزراعية

يعد القطاع الزراعي، قطاعا حساسا وأكثر تعرضا إلى المشاكل بسبب اعتماده أساسا على عوامل يصعب التحكم فيها، أهمها؛ الأرض، المناخ، الى قلة التكوين والضعف الذي يعاني منه، يمكن اختصار أهم العوامل التي تعيق النمو الزراعي فيما يلي:

– ضعف الإنفاق العام والخاص، خاصة الإنفاق على القطاع الزراعي؛

– انخفاض الإنتاجية الزراعية كما ونوعا والمتمثلة خاصة في ضعف إنتاجية العامل الزراعي، والعمل على رفعها يتطلب توفر عناصر كثيرة تتفاعل مع بعضها كالتقنيات والخدمات والمدخلات والبنى التحتية وتنظيمات المنتجين والسياسات والمؤسسات التي تخص الزراعة وغيرها؛

– ضعف المقدرة التنافسية من حيث ارتفاع تكاليف الإنتاج وانخفاض نوعيته وسلامته وضعف الكفاءة الذاتية للمنتجين؛

– تدهور الموارد الزراعية بفعل الظروف المناخية كظاهرة الجفاف وتعاقب دوراته؛

– عراقيل متعلقة بالتسويق على المستوى الداخلي والخارجي وضعف التكيف مع متطلبات العولمة من حيث التقيد بمواصفات ومقاييس الجودة؛

– ضعف الصناعات التحويلية وتدني قدراتها التنافسية؛

– ضعف الاستثمار الزراعي في البنى التحتية المساعدة للزراعة؛

– المشاكل الاجتماعية كالأمية والفقر والجهل والمرض؛

– ضعف هيكلة القطاع الزراعي مما يتطلب الإصلاح المؤسسي وعلاقات الإنتاج؛[2]

– الهجرة من المناطق الريفية إلى الحضرية والتوسع العمراني والصناعي، إضافة إلى هجرة اليد العاملة من الزراعة إلى الصناعة بسبب أفضليته؛

[1] بومدين زاوي، مرجع سابق، ص 23.

[2] عبد الله أحمد عبد الله، التنمية الزراعية في السودان " الواقع ، التحديات، الفرص"، الهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي، مجلة الاستثمار الزراعي، العدد4، السودان، سنة 2006، ص 41.

– سوء التنظيم والتنسيق في الاقتصاد الزراعي: من خلال العلاقة التي تربط بين حجم الغذاء وعدد السكان وعدم استقرار أسعار السلع.[1]

المبحث الثالث: القطاع الزراعي في الدول النامية

يمثل القطاع الزراعي حجر الأساس في اقتصاديات دول العالم وبالأخص الدول النامية، إلا أنه يعاني من عدة نقائص وعراقيل جعلته لا يرقى إلى المستوى المطلوب في هذه الدول.

المطلب الأول: الخصائص الاقتصادية للدول النامية

يقصد بمصطلح الدول النامية تلك المناطق والشعوب التي لم تشارك بشكل ايجابي في عملية النمو الاقتصادي والاجتماعي التي حققتها بعض الشعوب خلال فترة من الثورة الصناعية حتى الحرب العالمية الثانية[2] وهي الدول التي تتميز بانخفاض المستوى المعيشي وتشترك مع بعضها في عدة صفات نذكر منها الخصائص الاقتصادية والتي تشمل ما يلي:

1. ارتفاع نسبة السكان والعاملين بالزراعة: حيث تعتمد الدول النامية بصفة كبيرة على النشاط الزراعي وفي استيعاب جزء كبير من العمالة، فيحتل قطاع الزراعة المرتبة من حيث اليد العاملة في البلدان النامية ثم يأتي بعده قطاع الخدمات ثم القطاع الصناعي؛[3]
2. وجود البطالة المقنعة في قطاع الزراعة: وتسود هذه البطالة بسبب سيادة نظام العائلة الممتدة في الريف والذي يؤدي إلى انخفاض متوسط الإنتاجية للأفراد الزراعيين، كما يمكن نقل عدد من الزراعيين إلى باقي القطاعات الأخرى دون أن يضر ذلك الناتج الزراعي؛
3. انخفاض متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي الحقيقي ومعدل نموه: ويعود سبب انخفاض الدخل القومي الحقيقي ومتوسط نصيب الفرد منه إلى ضعف الجهاز الإنتاجي وعدم كفاءته في هذه الدول والى وجود ثروات غير مستغلة استغلالا أمثل، ويتم الحصول على متوسط دخل الفرد بقسمة الدخل القومي الحقيقي على عدد السكان "قد يكون هذا المقياس مضلل لأنه لا يبين مدى التشتت في توزيع الدخل بين فئات المجتمع، فالدخل لا يتوزع بالتساوي في المجتمع، فقد تكون فئة من المجتمع تستحوذ على نسبة كبيرة من الدخل وتعيش في مستوى الرفاهية"؛[4]

---

[1] زاوي بومدين، مرجع سابق، ص 29.

[2] إحسان حفظي، **علم اجتماع التنمية**، دار المعرفة الجامعية للطبع والنشر والتوزيع، مصر، سنة 2011، ص 09.

[3] محمد حربي عيسى عريقات، **التنمية والتخطيط الاقتصادي "مفاهيم وتجارب"**، دار البداية ناشرون وموزعون، الطبعة الأولى، الأردن، سنة 2014، ص 23.

[4] محمد عبد العزيز عجمية وعلي عبد الوهاب نجا وسحر عبد الرؤوف القفاش، **التنمية الاقتصادية ومشكلاتها "مشاكل الفقر، التلوث البيئي، التنمية المستديمة"**، دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، سنة 2013، ص 18.

4. سيادة القطاع الأولي وضعف التصنيع: ويقسم القطاع المحلي إلى ثلاث قطاعات:

- القطاع الأولي: ويتكون من النشاط الزراعي والنشاط الاستخراجي ومشابه؛
- القطاع الصناعي: ويتكون من الأنشطة الصناعية الخفيفة والمتوسطة والثقيلة؛
- قطاع الخدمات: ويتكون من البنوك وشركات التأمين والفنادق والمطاعم.

سيادة القطاع الأولي: تتميز الدول النامية بهيمنة الأنشطة الأولية كمصدر للدخل القومي سواء زراعيا أو استخراجيا والاعتماد عليه بصفة كبيرة وهذه السيادة لا تعني تقدم هذا القطاع عن الدول المتقدمة.[1]

5. تكون معظم المواد الغذائية والمواد الأولية معظم الصادرات: تعتمد معظم اقتصاديات الدول النامية أساسيا على منتج واحد أو اثنين أي المواد الأولية والمواد الغذائية ويمثل هذا المنتج أو المنتجين جزء كبير من مجموع الصادرات لمعظم الدول النامية، وعدم التنويع في صادراتها المرتكزة على المنتجات الأساسية والمستوردة للسلع تامة الصنع جعل اقتصادياتها تحت تبعية تقلبات الاقتصاد العالمي من حيث الكساد والرواج وبالأخص تقلبات الأسعار العالمية للمواد الأولية، بالإضافة إلى أنه صادرات دولة ما من بين الدول النامية تتمثل في منتج أو منتجين من المنتجات الزراعية قد تتأثر كذلك بظروف خارجة عن إرادة الإنسان وهي تقلبات الظروف المناخية وتأثيرها القوي على الإنتاج الزراعي؛

6. سوء أجهزة الائتمان وضعف إمكانيات التسويق: تقاس فعالية السياسة النقدية والسياسة المالية بإمكانية استخدامها ومدى تحقيقها للأهداف المسطرة لا بكيفية استخدام أدواتها، لكن في البلدان النامية تبقى هذه الفعالية متواضعة ويعود هذا لعدة أسباب منها:

- قلة الأسواق المالية والنقدية المتطورة؛
- تخلف الأساليب المصرفية للمجتمع؛
- الحداثة النسبية في نشأة الأجهزة والمصارف المالية؛
- ضعف الإنتاج القومي بسبب ضعف الادخار المحلي؛
- كثرة حالات العجز في الموازنة العامة للدول النامية.
- نقص الادخار لدى أغلبية السكان: تعاني أغلب الدول النامية من نقص الادخار لدى معظم سكانها وهذا راجع إلى محدودية الموارد بالإضافة إلى عدم التسيير العقلاني للمتاحة منها لقلة التمويل في هذه البلدان؛

[1] محمد عبد العزيز عجمية وعلي عبد الوهاب نجا وسحر عبد الرؤوف القفاش، **التنمية الاقتصادية ومشكلاتها "مشاكل الفقر، التلوث البيئي، التنمية المستديمة"**، مرجع سابق، ص 19.

7. الوضعية السيئة للسكنات: تعاني الدول النامية وخاصة في دول آسيا وإفريقيا من الوضعية المتدهورة للمنازل التي تتناسب مع متطلبات الحياة من حيث نوعية المساكن ومساحتها ووجود التهوية الصحية؛[1]

8. انخفاض إنتاجية القطاعات الخاصة: تتميز عدد من الدول النامية بانخفاض مستوى إنتاجية العمل بسبب ندرة الموارد الرأسمالية المكملة لعناصر الإنتاج كالعمل والأرض، وعلى هذا يبرز لنا مبدأ تناقص الإنتاجية الحدية في الأنشطة الإنتاجية خاصة منها الزراعية؛[2]

9. انتشار الفقر: تزداد حدة الفقر تبعا لمستويين الأول الدخل القومي فكلما زادت حدة التفاوت في توزيع الدخل زادت حدة الفقر أما الثاني فهو التفاوت في توزيع الدخل القومي فتزداد حدة الفقر عند أي مستوى معين من نمط التوزيع كلما انخفض مستوى الدخل، إن حالة الفقر في البلدان النامية ما زالت آخذة بالازدياد وذلك لعدة أسباب تأتي في مقدمتها فشل السياسات الاقتصادية في معظم هذه البلدان في معالجة قضايا هذه التنمية الملحة واستمرار ارتفاع معدلات نمو السكان.[3]

المطلب الثاني: التبعية الاقتصادية لدي الدول النامية

تعتبر التبعية الاقتصادية أحدث أنواع السيطرة ويقصد بها تبعية الاقتصاد القومي إلى الخارج والتبعية الاقتصادية للدول النامية لها أصول تاريخية متعلقة بالاستعمار التي تعرضت لها واستغلالها في الاستثمار خلال القرن التاسع عشر وهذا ما أدى إلى ظهور الثنائية الاقتصادية والتي تعني انقسام الاقتصاد القومي إلى قطاعين:

الأول: يتميز بأنه كبير نسبيا وشديد التخلف ويكون عادة نشاط زراعي مرتبط بالسوق المحلية كما أنه يتميز بانخفاض الفاعلية الإنتاجية ومستويات الأجور.

الثاني: صغير نسبيا ومتقدم ويكون عادة صناعيا أو تعدينيا أو زراعيا حديثا، ويرتبط عادة بالمستعمر ويعتمد على رؤوس الأموال الأجنبية كما يتميز بارتفاع الكفاءة الفنية ومستويات الأجور وهما منفصلان عن بعضيهما.

الفرع الأول: أشكال التبعية الاقتصادية:

وتتخذ عدة أشكال نذكر منها:

1. التبعية التجارية: تتمثل في قيام الدول النامية في التخصص في عدد محدود من المنتجات الأولية بحيث تكون خارجية التوجه، وأن التجارة تشكل نسبة عالية من الناتج المحلي الإجمالي، ويعود ذلك إلى أمرين ارتباط قطاعات

[1] محمد حربي موسى عريقات، مرجع سابق، ص 25.

[2] بوزيد سايح، **دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية المستدامة بالدول العربية "حالة الجزائر"**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، السنة الجامعية 2012-2013، ص 15.

[3] عبد الوهاب الأمين، **التنمية الاقتصادية "المشكلات والسياسات المقترحة مع إشارة إلى البلدان العربية"**، دار حافظ للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، المملكة العربية السعودية، سنة 2000، ص 31.

الاقتصاد القومي للدول النامية مع قطاعات الاقتصاد في الدول الرأسمالية، أما الأمر الثاني اعتماد صادرات الدول النامية عللا المواد الأولية والنفط الخام؛

2.التبعية الغذائية: حيث تعتمد معظم الدول النامية اعتمادا كبيرا على العالم الخارجي (ونقصد به الدول الرأسمالية المتقدمة) في الحصول على حاجاتها من المواد الغذائية الأساسية خاصة كالحبوب وغيرها،[1] وتعتبر هذه الظاهرة من أخطر الأزمات الراهنة التي تواجه الدول النامية وما يزيد من خطورتها عدم الشروع في مواجهتها بجدية لحد الآن ولمواجهتها لابد من إتباع ما يلي:

- توعية المواطنين بأبعاد المشكلة وأخطارها مما يفتح لهم المجال للمشاركة في مواجهتها؛
- المواجهة الجازمة لعوامل استنزاف الأراضي الزراعية والعمل على زيادة استصلاحها؛
- إعطاء أهمية كبيرة لزراعة المحاصيل الرئيسية التي هي أساس التغذية وعدم الاهتمام أكثر بالكماليات الغذائية؛
- ترشيد استخدام المياه الصالحة وتكثيف الإنتاج الزراعي باستعمال الطرق الحديثة؛
- وضع أولويات مجالات الإنتاج الزراعي تنطلق من المحاصيل الغذائية الأساسية مع استخدام سياسات تسعيرية وتسويقية مناسبة؛
- تشجيع التعاون في مجال الغذاء بين الدول النامية للحد من مخاطر التبعية للقوى العاملة المتربصة بها؛[2]

كما أن الاعتماد على الاستيراد لتلبية الحاجيات الغذائية الأساسية من شأنه أن يزرع لدى المواطن نمطا استهلاكيا غريبا يجعله أكثر ولاء وثقة في السلع الخارجية منه في السلع المحلية.[3]

3.التبعية المالية: تعتبر أغلب الدول النامية مستوردة رأس المال حيث تعاني من النقص الشديد في العملة الأجنبية اللازمة لتمويل إنفاقها الاستهلاكي والاستثماري، وهو ما يدفعها إلى اللجوء إلى القروض الخارجية التي زادت من أعباءها الاقتصادية وزادت من تبعيتها للدول المتقدمة الدائنة وهذا ليس بالقاعدة المطلقة فهناك بعض الدول النامية التي تتمتع بفائض مالي وهي الدول المصدرة للبترول ونجد أن هذه الفوائض توجه نحو الاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة ما زاد اندماجها مما أدى كذلك إلى تبعية اقتصادية تمثلت في الاستعانة برؤوس الأموال الأجنبية بمختلف أشكالها (رأس مال نقدي، خبرة فنية....).

---

[1] محمد عبد العزيز عجمية وعلي عبد الوهاب نجا وسحر عبد الرؤوف القفاش، **التنمية الاقتصادية ومشكلاتها "مشاكل الفقر، التلوث البيئي، التنمية المستديمة"**، مرجع سابق، ص 23.

[2] عبد المجيد خلف السامرائي، **الاقتصاد الزراعي الإسلامي في ضوء القران الكريم**، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، سنة 2011، ص 53.

[3] المركز الوطني للمعلومات،"مادة معلوماتية عن الأمن الغذائي"، الجمهورية اليمنية، أفريل 2015، ص 08.

الفرع الثاني: مخاطر التبعية الاقتصادية:

وتتمثل فيما يلي:

– تسخير موارد البلد التابع لخدمة الدول المتقدمة الرأسمالية؛

– الحيلولة دون قيام هيكل إنتاج متكامل داخليا من جهة ومتوافق مع هيكل الاستهلاك المحلي من جهة أخرى.

– استنزاف موارد البلد التابع (البترول، ثروات معدنية...) في شكل أرباح لصالح الشركات متعددة الجنسيات أو مقابل استراد السلاح والتكنولوجيا أو في شكل فوائد عن الديون؛

– فرض التبعية التكنولوجية للدول المتقدمة تقنيا واقتصاديا وهذا ما يؤدي إلى استنزاف العقول وتسهيل هجرتها.

الفرع الثالث: آليات التبعية الاقتصادية في الدول النامية:

يوجد عدة آليات نذكر منها:

– استخدام وسائل الإعلام والتسويق المعاصرة لاستحداث نماذج استهلاك جديدة في الدول النامية وفرض سيطرة الثقافة الرأسمالية الاستهلاكية؛

– الاستثمار المباشر في مجال المواد الأولية الموجهة للتصدير خاصة في البترول والثروات المعدنية؛

– استخدام القروض والمساعدات الدولية كوسيلة لتوجيه السياسات في الدول النامية؛

– استخدام المؤسسات الاقتصادية الدولية (البنك العالمي، صندوق النقد الدولي...) كوسيلة للتحكم في السياسات الاقتصادية وإحكام السيطرة على الدول النامية وتحديد توجهاتها التنموية. [1]

المطلب الثالث: خصائص الزراعة في الدول النامية

يمكن تقسيم الدول النامية الى ثلاث فئات وهي:

- الفئة الأولى: الدول التي لم تبدأ بعد بتطبيق إصلاحات بنيوية، وهي دول تتمتع بمعدلات نمو مرتفعة بما فيه الكفاية بأن تقاوم الضغط الدولي على اقتصادياتها ولاسيما في الدول الأسيوية؛
- الفئة الثانية: الدول التي تقوم في الوقت الحالي بتطبيق الجيل الأول من الإصلاحات والمتمثلة في تخفيض أو إلغاء الضرائب على الزراعة مع القيام باصلاحات بنيوية، حيث يتمثل الهدف الأول لهذا الجيل بخلق توافق بين أسعار القطاعات وبين الأسعار العالمية؛ وتقع معظم هذه الدول في صحراء افريقيا وأمريكا اللاتينية وشرعت هذه الدول في باصلاح سياساتها الزراعية بالتوازي مع مجموعة من الاصلاحات البنيوية؛

[1] محمد عبد العزيز عجمية وعلي عبد الوهاب نجا وسحر عبد الرؤوف القفاش، **التنمية الاقتصادية ومشكلاتها "مشاكل الفقر، التلوث البيئي، التنمية المستديمة"**، مرجع سابق، ص 26.

- الفئة الثالثة: الدول التي لم تنتقل من الجيل الأول عن الجيل الثاني من الاصلاحات، حيث يتميز الجيل الثاني من هذه الاصلاحات عن الألو في أن هدفه محدد وهو الحد من الفقر، كما يعتبر النمو الناتج عن اقتصاد السوق شرطا ضروريا لكنه غير كاف لتحقيق هذا الهدف. كما يمكن للحكومات أن تلعب دورا ايجابيا في تسهيل عملية النمو وفي تحسين ظروف الطبقات الفقيرة وذلك من خلال: تطوير شبكة الخدمات الصحية والتعليمة والضمان الاجتماعي في المناطق الريفية الفقيرة؛ تقديم الخدمات الفنية والبنى التحتية الاقتصادية التي أهملت في السابق وبالخصوص صغار المالكين وكذا دعم تطوير المؤسسات التسويقية بحيث تعد معظم هذه الاصلاحات مؤسساتية. وتشمل هذه الفئة بقية الدول الافريقية التي بدأت بتطبيق اصلاحات الجيل الأول على سياساتها الزراعية مع الاصلاحات البنيوية واتجهت لذلك الى تطبيق اصلاحات مؤسساتية شاملة في القطاع الزراعي.[1]

تتميز الزراعة في الدول النامية بعدة خصائص ومن أهمها ما يلي:

1. كثرة الأيدي العاملة:

تتميز الدول النامية بارتفاع نسبة العاملين في القطاع الزراعي من السكان ويعود ذلك إلى صغر القاعدة الصناعية وإتباعها للنمط الحديث الذي لا يحتاج إلى أيدي عاملة كبيرة، وبالتالي يلجأ أغلب السكان إلى القطاع الزراعي وهذا ما ينتج عنه انخفاض نصيب الفرد من الإنتاج وقلة الفائض من الإنتاج الزراعي الواجب توفيره لاحتياجات المجتمع والقطاعات الأخرى بالإضافة إلى احتياجات التصدير إلى الأسواق الخارجية؛

2. الأخذ بوسائل الزراعة البدائية:

يغلب على أساليب الزراعة في البلدان النامية النمط التقليدي وإذا كانت بعض الدول التي حققت ولو جزءا من التنمية الاقتصادية استعملت بعض الوسائل الحديثة فيقتصر ذلك على استخدام الأسمدة الكيماوية أو البذور الجيدة؛

3. ندرة استخدام الآلات:

إن استعمال الآلات الزراعية يتطلب توفير موارد مالية لدى المزارعين أو وجود مؤسسات تعاونية فعالة قادرة على تأجير الآلات الزراعية للمزارعين بأسعار معقولة، ويؤدي عدم توفر ذلك إلى ندرة الآلات في الزراعة ومن أمثلتها: معدات الحرث وضخ المياه وجني المحاصيل؛

[1] جمال جعفري، مرجع سابق، ص 19.

4. كثافة استخدام الأرض:

ويعني استخدام الأراضي الزراعية بشكل كثيف وذلك بزراعة الأرض مرتين أو ثلاث مرات في السنة الواحدة ويرجع ذلك لندرة الأراضي الزراعية، كما أنه لا يوجد ضرر من استخدام الأراضي الزراعية بكثافة بشرط المحافظة على خصوبة الأرض وذلك عن طريق إتباع دورة زراعية مناسبة والتوسع في استخدام الأسمدة الكيماوية والمبيدات الحشرية؛

5. صغر حجم المزرعة:

تنتشر المزارع الصغيرة بكثرة في الدول النامية، ويعود السبب في ذلك إلى قلة الأراضي الزراعية مع وجود عدد كبير من السكان، ويؤدي صغر حجم المزرعة إلى انتشار المزارع الصغيرة والتي تتميز بالإمكانيات القليلة والمتواضعة كما أنه أحيانا لا يمكن استخدام الآلات الزراعية في حيز ضيق من الأرض الزراعية؛

6. انخفاض الإنتاجية:

من الملاحظ أن إنتاجية الأرض منخفضة في الدول النامية بشكل واضح عن الإنتاجية في الدول المتقدمة وهذا فضلا عن أن القيام بزراعة الأرض لعدة مرات من شأنه زيادة التكاليف على المزارع وكذا إجهاد الأرض، كما أنه تنخفض إنتاجية العامل الزراعي في الدول النامية مقارنة مع إنتاجية نظيره في الدول المتقدمة ويعود هذا لكثرة اليد العاملة الزراعية مع انخفاض كمية الإنتاج الذي تنتجه الأرض؛

7. قلة رأس المال:

من خلال ما سبق ذكره يظهر لنا أن المزارع في الدول النامية يستثمر كمية قليلة من رأس المال وينعكس ذلك من خلال بدائية الأدوات المستعملة وانحطاط المباني القائمة فضلا عن عدم توافر الإمكانيات اللازمة لشراء المبيدات والأسمدة ويعود ذلك إلى فقر الفلاح وانخفاض وعيه فضلا فقر حكومات الدول النامية وانتشار مظاهر التخلف في كل نواحي الحياة؛

8. ظاهرة المحصول التصديري الواحد:

يقوم الاقتصاد الزراعي في الدول النامية على أساس وجود محصول واحد تتخصص الدولة في إنتاجه وتصديره، وهذا لا يعني عدم وجود محاصيل أخرى بل هناك بعض المحاصيل الزراعية الأخرى التي تستغل زراعتها لمواجهة احتياجات المزارع الغذائية؛[1]

[1] عرفات ابراهيم فياض، مرجع سابق، ص 161.

9.عدم فعالية أنظمة التسويق الزراعي:

تعاني الكثير من الدول النامية من عدم فعالية أنظمة التسويق للمنتوجات الزراعية وعدم وجود تسهيلات وإعانات تخزينية للمنتوجات الزراعية مما يساهم في عطبها كما أن عدم وجود وسائل النقل المبردة أحيانا يشكل عائقا أمام نقل المنتوجات دون عطب؛[1]

10.تدهور التربة:

يعتبر تدهور التربة من المشكلات البيئية الصعبة التي تعاني من كثرة الحرائق، كما تمثل تعرية التربة مشكلة خطيرة في عدة مناطق وفقدان التربة لمكوناتها الطبيعية يؤدي إلى استنزاف مغذيات التربة من النتروجين والفوسفور والبوتاسيوم مما يضطر المزارعين لتعويضها بالأسمدة الكيماوية التي تتسبب بدورها في تلويث الهواء والمياه الجوفية والسطحية؛

11.انتشار الأمية وانخفاض مستوى التعليم:

تعاني معظم الدول النامية من ارتفاع مستوى الأمية بين سكانها، وتنتشر هذه الظاهرة أكثر في الريف بين الفلاحين والعاملين في القطاع الزراعي، وان حدث ووجد المتعلمين في هذا المجال فهم بنسبة قليلة وليسوا بمستوى عال بل أغلبيتهم لا يواصلون دراساتهم والقلة القليلة التي تواصل دراستها من سكان الريف تهاجر فلا يستفيد سكان الريف من علمها، ولا يقتصر الأمر على هذا المشكل بل يكون هناك شبه انعدام من التكوين والتأهيل المهنيين، وهذه الوضعية تجعل المزارع أكثر تمسكا بأساليبه وممارساته الزراعية المتوارثة ويصر على تلقينها لغيره رافضا أي تجديد. [2]

12.الثروة الحيوانية والنباتية:

يتميز القطاع الزراعي في الدول النامية بتنوع الثروة الحيوانية والنباتية التي تعتبر أساس التنمية الزراعية، إلا أنها لم ترتق بكفاءة الاستثمار فيها لضمان استمراريتها ومقدرتها على العطاء بما يتوافق مع التنمية الزراعية، الأمر الذي يستلزم أن تكون مخرجات هذه الاستثمارات من منتجات زراعية وغذائية بالمستوى النوعي والكمي الذي يفي متطلبات السوق المحلية والخارجية وكذا خلق مناصب شغل. رغم هذه الأمية الا أنه في الدول النامية نجد انقراض للكثير من السلالات الحيوانية أو حتى النباتية نتيجة عدم الحفاظ عليها بالاضافة الى عدم ملائمة الظروف المناخية لها.[3]

---

[1] علي جدوع الشرفات، مرجع سابق، ص 342.

[2] فوزية غربي ، **الزراعة الجزائرية بين الاكتفاء والتبعية**، مرجع سابق، ص 32.

[3] جمال جعفري، مرجع سابق، ص 23.

المطلب الرابع: مشاكل القطاع الزراعي في الدول النامية وسبل تطويره

على الرغم من أن الدول النامية هي أكثر الدول تمتعا بمقومات التنمية الزراعية الا أنها أكثرها تبعية في الغذاء وهذا نظرا لجملة من المشاكل ولهذا كان لابد من ذكر سبل أو حلول لتخفيف أو الحد منها.

الفرع الأول: مشاكل القطاع الزراعي في الدول النامية

يواجه القطاع الزراعي في الدول النامية عدة مشاكل وصعوبات تحول دون تنميته والتي نقوم بالإشارة إليها كما يلي:

1.مشكلة تزايد عدد السكان:

إن هذه المشكلة لا تعاني منها فقط الدول النامية بل يمكن أن نقول كل دول العالم ولكن ما يزيد من حدتها هو محدودية الأرض الزراعية في الدول النامية خاصة، إذ أن تزايد معدلات النمو فيها وتناقص المساحة الزراعية بسبب الجفاف وقلة المياه أو تملح التربة أو تصخرها يؤدي بالضرورة إلى انخفاض مستوى الإنتاجية الحدية إلى مادون مستوى الأجر السائد، [1] كما أن الدول النامية المكتظة بالسكان نجد أن التقدم الزراعي لا يمكن تحقيقه إلا في ظل نقل نسبة كبيرة من قوة العمل إلى خارج القطاع، فنقل العمالة الفائضة من قطاع الزراعة سيؤدي إلى زيادة القيمة الحدية لإنتاج العامل مما يساعد على تكوين رأس المال، وبالنظر إلى واقع الدول النامية حاليا نجد الحقائق التالية: انخفاض إنتاجية العامل، هجرة عنصر العمل من الريف إلى المدن للعديد من الأسباب الثقافية والاجتماعية، ندرة فرص العمل خارج الزراعة؛[2]

2.الندرة النسبية رأس المال:

تعاني الدول النامية في مختلف قطاعاتها الوطنية وعلى وجه الخصوص القطاع الزراعي نقص في الأموال الضرورية للتنمية الأمر الذي يؤثر سلبا على معدل الاستثمار الزراعي وتخلف مراكز البحوث الزراعية؛

3.نوعية الحيازات الزراعية:

إن حجم الحيازات الزراعية في الدول النامية تتميز بالقلة وبعدها عن ما يسمى بالسعة الزراعية المثلى، فهي إما أن تكون صغيرة أثرت عليها قوانين الإصلاح الزراعي التي شرعتها العديد من الدول النامية بعد الاستقلال بالسلب؛

[1] أحمد عارف العساف ومحمود حسين الوادي، مرجع سابق، ص 127.

[2] محمد عبد العزيز عجمية وإيمان عطية ناصف، **التنمية الاقتصادية "دراسات نظرية وتطبيقية"**، الناشر قسم الاقتصاد، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، مصر، سنة 2000، ص 299.

4.ضعف النجاعة الإنتاجية:

يتسم القطاع الزراعي في الدول النامية بضعف النجاعة الإنتاجية مقارنة بمثيلتها في الدول المتقدمة وهذا نظرا لما تستخدمه هذه الأخيرة من تقنيات جديدة وبحوث متقدمة؛[1]

5.محدودية الموارد المائية:

والتي تعد من أصعب المشاكل التي تواجه الدول النامية ومن أصعب تحديات المستقبل وحتى تتمكن هذه الدول من تدارك هذه الحالة وجب عليها الاستغلال العقلاني لمواردها المائية بالإضافة إلى ضرورة تطوير منتجاتها وبناء قدراتها التنافسية حتى تتمكن من زيادة صادراتها وتوفير العملة الصعبة لاستكمال احتياجاتها من الغذاء. [2]

الفرع الثاني: سبل تطوير القطاع الزراعي في الدول النامية

على الرغم من أن الزراعة نشاط تقليدي إلا أنه ذو أهمية بالغة في تحقيق التنمية المستدامة وثروة دائمة ومتجددة، فالنهوض بالقطاع الزراعي ينتج عنه تطور في النمو الاقتصادي وبالتالي تحسن الوضع الاقتصادي للدول واستمرارية له. فنجد أن الدول النامية في أغلبها تتمتع بمقومات تسمح لها بذلك وهذا في إطار سياسة وتسيير عقلاني واضح وفعال. وحتى يتسنى للزراعة القيام بمهامها التنموية في الدول النامية كان لابد من العمال على:

- المحافظة على الإمكانيات والموارد الطبيعية التي تتمتع بها هذه الدول؛
- توفير مختلف خدمات التنمية الضرورية من بنى تحتية ووسائل للنقل والتخزين والتوزيع والتسويق في القطاع؛
- استعمال الوسائل التكنولوجية الحديثة في العملية الزراعية (طرق الري، الآلات، الأسمدة والمبيدات وغيرها)؛
- تدريب اليد العاملة الزراعية لإعطاءها الخبرة اللازمة في تسيير المشاريع التنموية للقطاع؛
- العمل على تشجيع التكامل بين فروع النشاط الزراعي؛
- تكثيف أنشطة البحث والإرشاد الزراعي؛
- ترشيد استخدام مدخلات العملية الإنتاجية مع مراعاة استعمال وسائل مكافحة الآفات لتكون أكثر أمانا للبيئة وصحة الإنسان؛
- تشجيع الاستثمار في القطاع الزراعي وتقديم الدعم المالي اللازم لنشاط المزارعين.[3]

بالإضافة لذلك لابد من توفر إرادة قوية لدى هذه الدول حتى تخرج من تبعيتها الاقتصادية والغذائية على وجه الخصوص التي لا تزال تسعى لتحقيق الأمن الغذائي لشعوبها.

[1] أحمد عرفات ومحمود حسين الوادي، مرجع سابق، ص 128.

[2] فوزية غربي ، **الزراعة الجزائرية بين الاكتفاء والتبعية**، مرجع سابق، ص 55.

[3] جمال جعفري، مرجع سابق، ص 26.

خلاصة :

تعبر التنمية الاقتصادية عن التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والهيكلية والتنظيمية وهي تعني الزيادة في الدخل الوطني، ومنه تحسين المستوى المعيشي للأفراد.

إن القطاع الزراعي من أهم القطاعات التي تساهم في دفع عجلة التنمية الاقتصادية فهي أول الأنشطة التي مارسها الإنسان منذ القدم والتي بدونها لا تقوم الحياة، ولهذا أصبح الاهتمام بهذا القطاع ضرورة ليس فقط لكونها مصدرا أساسيا للغذاء بل حتى إمداد باقي قطاعات الاقتصاد بمواد إنتاجية (موارد مالية، بشرية ومواد خام)، لكن، رغم أهميته إلا أنه لم يحظ بالاهتمام الكافي في الدول النامية التي لتزال تشهد تخلفه نسبيا وعدم فعاليته في النهوض بوضعها الاقتصادي.

الفصل الثاني: اشكالية الأمن الغذائي في الجزائر

تمهيد:

يعتبر الأمن الغذائي من القضايا الإستراتيجية والحيوية التي تولي لها جميع دول العالم اهتماما بالغا لما لها من أبعاد اقتصادية واجتماعية وسياسية، كما يعد انعدام الأمن الغذائي مشكلة اقتصادية مستعصية تعاني منها غالبية الدول وبمستويات متباينة، لاسيما النامية منها والتي يتزايد اعتمادها على العالم الخارجي في سد الجزء الكبير من احتياجاتها الغذائية الأساسية.

والجزائر كغيرها من الدول النامية تسعى لتحقيق أمنها الغذائي بحيث تبنته تحت مفهوم الاكتفاء الذاتي بعد استقلالها الذي يعد أكثر تحررا من الأمن الغذائي.

سوف نعالج هذا الفصل من خلال المباحث الآتية:

المبحث الأول: الإطار النظري للأمن الغذائي.

المبحث الثاني: محددات العرض والطلب على المواد الغذائية.

المبحث الثالث: وضعية الأمن الغذائي في الجزائر ومشاكله.

المبحث الأول: الإطار النظري للأمن الغذائي

يعتبر الأمن الغذائي من المفاهيم التي تم طرحها قديما وحتى في الوقت الحالي في البرامج التنموية للدول خاصة منها النامية، وللفهم الجيد للأمن الغذائي لابد من توضيح مفاهيمه الأساسية.

المطلب الأول: مفهوم الأمن الغذائي وأبعاده

إن مصطلح الأمن الغذائي تعبير حديث وشاع استخدامه في فترة السبعينات من القرن الماضي، بحيث شهد العالم نقصا كبيرا في الإنتاج والمخزون من الغذاء.

الفرع الأول: تعريف الأمن الغذائي

الأمن الغذائي هو مفهوم طرحته المنظمات والهيئات الدولية وتبنته الحكومات ليكون مرافقا لمفاهيم أخرى كالأمن الوطني والأمن الاستراتيجي والأمن الاجتماعي وغيرها من المفاهيم التي أريد بطرحها التنبيه على ضرورة مواجهة أخطار تهدد المجتمع، لأجل اتخاذ التدابير اللازمة لتخفيف من آثارها وإزالة جميع الأضرار الناجمة منها.[1]

الأمن الغذائي لغويا هو من باب الفهم والسلم وهو من الأمن والأمان، والأمن ضد الخوف ومن ثم الغذاء وهو كل ما ينمو به الجسم من طعام وشراب،[2] ولقد تعددت مفاهيم الأمن الغذائي وهذا حسب تعدد أبعاده، ومن أكثر التعاريف تداولا نذكر ما يلي:

1.على المستوى الدولي:

عرف الأمن الغذائي في مؤتمر قمة الغذاء العالمي سنة 1996 والذي اتفقت عليه الحكومات المشاركة وهو أن "الأمن الغذائي يتوفر عندما يتمكن الجميع في جميع الأوقات بالقدرة المادية والاقتصادية من الحصول على كميات كافية من الغذاء السليم والمغذي لتغطية احتياجاتهم ويحقق تفضيلاتهم الغذائية ليعيشوا حياة فعالة وصحية"،[3] كما يعرف الأمن الغذائي حسب منظمة الأغذية والزراعة (FAO) بأنه "ذلك الوضع الذي يتاح فيه لجميع الناس في كل الأوقات القدرة المادية، الاجتماعية والاقتصادية للحصول على كميات كافية من الطعام الآمن والمغذي وتحقق لهم حياة نشطة وصحية"؛[4]

---

[1] محمد يسلم ولد سكان، "الزراعة في موريتانيا"، المجلة الجزائرية للاقتصاد والإدارة، العدد08، أفريل 2016، ص 18.

[2] عبد الغفور إبراهيم أحمد، **الأمن الغذائي "مفهومه، قياسه ومتطلباته"**، دار آمنه للنشر والتوزيع، الأردن، سنة 2012، ص 09.

[3] عبد الحق بن تفات، "دور التسويق الزراعي في تحسين الأمن الغذائي (مع إشارة إلى حالة الصناعات الغذائية الجزائرية)"، مجلة الباحث، العدد 09، جامعة ورقلة، سنة 2011، ص 182.

[4] عبد الخالق جودة وكريمة كريم، **الأمن الغذائي العربي "ثنائية الغذاء والنفط"**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات للنشر، الطبعة الأولى، بيروت، سنة 2015، ص38.

2.على المستوى العربي:

حسب المنظمة العربية للتنمية الزراعية فيتمثل مفهوم الأمن الغذائي في "توفير الغذاء بالكمية والنوعية اللازمتين للنشاط والصحة وبصورة مستمرة لكل أفراد الأمة العربية اعتمادا على الإنتاج المحلي أولا وعلى أساس الميزة النسبية لإنتاج السلع الغذائية لكل قطر وإتاحته للمواطنين العرب بالأسعار التي تتناسب مع دخولهم وإمكانياتهم المادية"؛

3.على مستوى الدولة:

الأمن الغذائي يتحقق عندما يكون إنتاج وتسويق وتنظيم تلك الدولة قادرا على إمداد كل المواطنين بالغذاء الكافي في كل الأوقات حتى في أوقات الأزمات وفي أوقات تردي الإنتاج المحلي وظروف السوق الدولية، ومن هنا يمكن اعتبار الأمن الغذائي من أهم وظائف الدولة الأساسية؛[1]

4.على مستوى المجتمع:

يقصد بالأمن الغذائي "قدرة المجتمع على توفير احتياجات التغذية الأساسية لأفراد المجتمع وضمان حد أدنى من تلك الاحتياجات بانتظام، ويتم توفير احتياجات الغذاء إما بإنتاج السلع الغذائية محليا أو بتوفير حصيلة كافية من عائد الصادرات يمكن استخدامه في استراد ما يلزم لسد النقص في الإنتاج المحلي من هذه الاحتياجات"؛[2]

5.على مستوى الفرد:

يمكن القول أن الفرد في مأمن غذائي عندما يستطيع أن يحصل على الغذاء الكافي لمعيشته اليومية على طول السنة، فمستوى الأمن الغائي عنده يتوقف على مقدرته على اقتناء تلك الكمية وهذه الأخيرة ترتبط في الأساس بالمداخيل والأسعار، فالأسرة التي لها أمن غذائي هي التي تزرع وتجمع غذائها أو تحصل عليه من مداخيلها الكافية لشراء الغذاء ولا تتعرض لفقدان هذه الإمكانية.[3]

مما سبق يمكن تعريف الأمن الغذائي باختصار "بأنه قدرة الدولة على ضمان توفير المواد الغذائية لمواطنيها وبشكل منتظم".[4]

كلما كانت النسبة الأكبر من احتياجات المجتمع الغذائية منتجة محليا كلما كان ذلك أدعى للمحافظة على استدامة الأمن الغذائي، وأن الدول التي لا تستطيع توفير الغذاء لشعوبها من إنتاجها المحلي يمكن أن تصبح عاجزة

[1] عبد الغفور إبراهيم أحمد، مرجع سابق، ص 12.

[2] محمد أحمد السريتي وإبراهيم مصطفى وأحمد رمضان نعمة الله، **اقتصاديات الموارد والبيئة**، الدار الجامعية للنشر، مصر، سنة 2007، ص 192.

[3] عبد الغفور إبراهيم أحمد، مرجع سابق، ص 14.

[4] رزيقة غراب، "إشكالية الأمن الغذائي المستدام في الجزائر (واقع وأفاق)"، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد 13، جامعة سطيف، سنة 2015، ص 51.

أمام الضغوط التي تواجهها، مما قد يعرض أمنها للخطر واستقلالها للانتقاص ما يؤدي بها للتبعية الاقتصادية والسياسية، خاصة في الوقت الحال الذي تسوده علاقات سياسية واقتصادية معقدة ومتوترة.[1]

وانعدام الأمن الغذائي ليس فقط مشكلة الإنتاج الزراعي, هو أيضا مسالة الحصول على الغذاء ومكافحة الفقر. الأمن الغذائي يعد تحديا شاملا, ولا يمكننا أن نضمنه دون التعاون الوثيق بين جميع أصحاب المصلحة.[2]

وتجدر الإشارة إلى أن الدول تقسم إلى عدة أنواع من حيث أمنها الغذائي بحسب التصنيف التالي:

- دولة تمتلك الموارد الطبيعية الزراعية وتتوفر على الموارد المالية الضرورية لاستغلالها وبالتالي تعد من البلدان التي تتمتع بالأمن الغذائي المستدام، بحيث تنتج محليا كل احتياجاتها الغذائية ولا يوجد أي خطر على أمنها الغذائي؛
- دولة لا تمتلك الموارد الطبيعية الزراعية ولكنها تمتلك الموارد الاقتصادية وبالتالي فهي لها إمكانية استيراد احتياجاتها الغذائية من الخارج؛
- دولة تمتلك الموارد الطبيعية الزراعية ولكنها لا تتوفر على الموارد الاقتصادية اللازمة لاستغلالها؛
- دولة لا تملك الموارد الطبيعية وتفتقر إلى الموارد الاقتصادية والمالية التي تمكنها من استيراد الاحتياجات الغذائية، وهذا النوع يعاني من مشاكل حقيقية عاجلا أو آجلا.[3]

الفرع الثاني: أبعاد الأمن الغذائي

على ضوء التعاريف المذكورة سابقا نستخلص أن للأمن الغذائي عدة أبعاد، وهي كالتالي:

1.البعد الديموغرافي:

يشارك العنصر البشري في قضية الأمن الغذائي من ثلاث أقطاب:

– أن التأمين الغذائي أوجده هو لأجله ذاته وبقائه، لذا فقد سعى إلى تعداد الأساليب والطرق منذ وجوده الاجتماعي وطورها تبعا للظروف التي يعيشها والتي يتوقع حدوثها؛

– أن الإنسان هو المنشط لحيثيات الإنتاج والتسيير الدالة عن الأمن الغذائي باعتبارهما العمليتان الأساسيتان لتجسيد الأمن الغذائي الذاتي بكفاءة عالية؛

1 صديق الطيب منير، "المفاهيم الأمنية في مجال الأمن الغذائي، الندوة العلمية (قيم الحماية المدنية في المناهج التعليمية الأمنية)"، مركز الدراسات والبحوث، قسم الندوات واللقاءات العلمية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، سنة 2008، ص 07.

2 Direction générale de la mondialisation, du développement et des partenariats, ministère des affaires étrangères et européennes, le partenariat mondial pour la sécurité alimentaire, MAE, sécurité alimentaire-v2.indd 1, 17/11/2010, p 02.

3 فوزية غربي، "التنمية الزراعية المستدامة وإشكالية الأمن الغذائي بالجزائر"، مجلة العلوم الإنسانية بحوث اقتصادية، العدد 31، المجلد ب، جوان 2009، ص 07.

– أن الكائن البشري يعتبر مقياسا للكفاية الغذائية لأنه المحدث للأزمة الغذائية التي تستدعي التأمين لها، كما أن التزايد الكمي للسكان رافقه تغيير جوهري في توزيع السكان بين الريف والحضر، حيث أدت الهجرة الريفية إلى المدن إلى تزايد سكانها وحرمان الريف من اليد العاملة الزراعية.[1]

2.البعد الاقتصادي:

ويعني هذا البعد عدم قدرة الشعوب على توفير احتياجات سكانها من الغذاء لكون الطلب عليه أكبر من المعروض منه وبالتالي اتساع الفجوة الغذائية وهذا ما يؤثر على الأسعار واستقرار الأسواق الغذائية ومع تزايد السكان واستنفاذ الثروات الطبيعية طالما شكل عبئا اقتصاديا كبيرا على الدولة، وهذا ما يضطر الدولة إلى تغطيتها اعتمادا على الاستيراد من الخارج والذي بدوره سيؤثر سلبا على الجانب المالي للبلد وبالتالي على التنمية الاقتصادية،[2] حيث توجد علاقة طردية بين الغذاء الجيد والصحة وعملية التنمية الاقتصادية وذلك من خلال توفير المتطلبات الضرورية من الغذاء التي تمكن الأفراد (كعناصر إنتاجية) من مزاولة نشاطاتهم الداعمة أو الضرورية لتحقيق التنمية الاقتصادية، وتدهور مستوى التغذية يؤثر على الحالة الصحية للعنصر البشري فلا تكون له إمكانية الدخول في سوق العمل ومن هنا يظهر دور العنصر البشري في الاستثمار خاصة وأنه أهم عناصر الإنتاج المتوفرة في البلدان النامية،كما يدرس هذا البعد العلاقة بين الأمن الغذائي والفجوة الغذائية والتي تدرس جانبي العرض والطلب على الغذاء لمعرفة حجم الفجوة الغذائية، كما يشير مفهوم الأمن الغذائي إلى أهمية توفير الغذاء سواء من مصادر محلية أو خارجية،[3] والتنمية الاقتصادية تساهم بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في رفع مستوى الأمن الغذائي من خلال عدد من العوامل نذكر منها:

– ارتفاع مستوى الدخل القومي الحقيقي: تعني التنمية الاقتصادية إحداث زيادة سريعة ومستمرة في متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي الحقيقي عبر الزمن ومنه قدرة الدولة على تغطية احتياجاتها الغذائية من خلال زيادة موارد النقد الأجنبي التي تمتلكها الدولة؛

– توفير موارد النقد الأجنبي: وتساهم عملية التنمية الاقتصادية في توفير النقد الأجنبي بطريقتين: اما بالعمل على زيادة الصادرات وذلك بإنتاج السلع التي تتمتع فيها الدولة بميزة نسبية ومن ثم تصديرها إلى السوق الخارجية للحصول على النقد الأجنبي، أو إحلال الإنتاج المحلي محل الواردات ومنع استنزاف موارد النقد الأجنبي.

[1] بلقاسم سلاطنية وعرعور مليكة، "معالجة تصويرية لمفهوم الأمن الغذائي وأبعاده"، مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد الخامس، جامعة بسكرة، جوان 2009، ص 11.

[2] عبد الغفور إبراهيم أحمد، مرجع سابق، ص 30.

[3] محمد أحمد السريتي وإبراهيم مصطفى وأحمد رمضان نعمة الله، مرجع سابق، ص 248.

– توفير الغذاء الضروري لقطاعات الاقتصاد الوطني بالكميات والنوعيات المناسبة بما يحد من الواردات الذاتية ومن ثم توفير النقد الأجنبي وعدم استنزافها في استراد الغذاء من الخارج؛ وعليه فان عملية التنمية الاقتصادية تزيد من حجم الإنتاج في مختلف المنتجات فيوجه جزء للاستهلاك المحلي والباقي للتصدير والحصول على الموارد الأجنبية وهذا ما يساعد الدولة على تغطية الفجوة الغذائية؛

– تقدم الصناعات الغذائية: إن تحقيق التنمية الاقتصادية يتضمن تقدم قطاع الصناعات الوطنية ومنه الصناعات الغذائية مما يرفع من مستوى الإنتاج الغذائي كما يتم استغلال الفائض من الإنتاج الغذائي في مواسم الوفرة خلال مواسم القلة لضمان استمرار توفير الغذاء للمواطنين والحفاظ على مستوى مستقر للأسعار وتأمين الأمن الغذائي على مدار السنة؛

– زيادة الإنتاجية الزراعية: ينتج عن التقدم في عملية التنمية الاقتصادية حدوث ابتكارات واكتشافات جديدة ومن ثم ارتفاع مستوى التقدم التكنولوجي ونخص بالذكر المجال الزراعي وذلك باستخدام أحدث أساليب الإنتاج الزراعية كاستخدام المكننة الزراعية والسلالات الزراعية الحديثة وغيرها، ما يساهم في زيادة إنتاجية القطاع الزراعي وبالتالي ارتفاع متوسط نصيب الفرد وزيادة مستوى الأمن الغذائي؛

– ارتفاع مستوى التعليم: إن التقدم الاقتصادي لأي دولة يترتب عنه تحسين مستوى التعليم الأمر الذي يعني ارتفاع مستوى ثقافة أفراد المجتمع وزيادة وعيهم مما ينعكس على تحسين أنماطهم الاستهلاكية واقترابها من النمط الغذائي السليم ما يساهم في ترشيد الاستهلاك الغذائي على المستوى القومي ومن ثم تقليل حجم الفجوة الغذائية أو القضاء عليها نهائيا، فكلما زاد مستوى تعليم وثقافة أفراد المجتمع أمكن توعيتهم وحثهم على ترشيد الاستهلاك بواسطة مختلف أجهزة الإعلام والاتصال، وكذلك يساعد ارتفاع مستوى التعليم لدى المزارعين على استخدام أحدث أساليب الإنتاج بكفاية تامة ويمكنهم من تنمية المساحات الزراعية المحصولية وبالتالي زيادة حجم الإنتاج الغذائي وارتفاع مستوى الأمن الغذائي؛

– ارتفاع مستوى الصحة: إن عملية التنمية الاقتصادية تتضمن حدوث تحسن في مستوى القطاع الصحي وتخفيض معدل الوفيات وزيادة القوى العاملة بالقطاع الذي يساهم في زيادة إنتاج الغذاء وكذا تحسن مستوى الصحة لدى الأفراد العاملين بالقطاع الزراعي وزيادة مستوى إنتاجيتهم ما يساعد في ارتفاع مستوى الأمن الغذائي.[1]

[1] عبد الجبار محسن ذياب الكبيسي، **تحديات الأمن الغذائي في الوطن العربي وآفاقه المستقبلية**، دار آمنة للنشر والتوزيع، الأردن، سنة 2014، ص 45.

3.البعد السياسي:

يعد الأمن الغذائي أحد العناصر الأساسية للأمن الاستراتيجي، فقد أصبحت الدول المتقدمة تستعمل الغذاء كأداة للضغط على الدول النامية للتأثير على قراراتها السياسية لأنها تحت التبعية الغذائية لها،[1] ومع ارتفاع كميات وقيمة الواردات الغذائية للدول النامية ترتفع أرقام الدعم ما يجعلها تتحمل كل سنة مزيدا من الديون الخارجية ما يضطرها إلى جدولتها وبالتالي تراكم الفوائد وزيادتها وتصبح الدولة في النهاية عاجزة عن سداد فوائد القروض فتلجأ الى صندوق النقد الدولي طالبة منه قروض ميسرة وهذا ما يخضعها الى شروط قاسية تؤدي غالبا الى رفع الدعم عن السلع الغذائية ما يؤدي الى ارتفاع أسعارها بشكل حاد يؤثر على أفراد الشعب ذوي المداخيل المنخفضة وهم يمثلون أغلبية المجتمع ما ينجر عنه استياء لديهم يؤثر في أمن واستقرار البلاد، ولازالت عدة دول كبرى تستخدم الإعانات الغذائية خدمة لأغراضها السياسية.[2]

4.البعد الاجتماعي:

يتمثل هذا البعد في اعتبار الغذاء من بين حقوق الإنسان، وتوافر مستوى الكفاف منه في المجتمع وعدالة توزيعه بين الأفراد يساهم في تحقيق الاستقرار الاجتماعي داخل البلد،[3] وللخروج من التخلف الاجتماعي والاقتصادي للقطاع الزراعي والحد من مشكلة الغذاء والتقليل من الفوارق بين الريف والحضر لابد من جهود وسياسات لذلك، فهذا الأمر ينتج عنه عدة مشاكل في مقدمتها الهجرة من الريف إلى المدينة وما ينجر عنها من مشاكل اجتماعية واقتصادية فضلا عن ذلك، وتترك مشكلة الغذاء العديد من الآثار الاجتماعية الخطيرة بحيث يؤدي قصور الإنتاج الزراعي وعدم استقراره إلى خلق إضرار بالمستوى المعيشي والاجتماعي للمزارعين فتؤثر عليهم بانخفاض مداخيلهم وقدرتهم الشرائية فتظهر الطبقية في المجتمع ما يزيد الهجرة من الريف إلى المدينة وانتشار البطالة وهذا لا يؤثر فقط على الريف بل حتى المدينة التي لا تكون مهيأة اقتصاديا واجتماعيا لاستقبالهم.[4]

5.البعد البيئي:

توجد علاقة وطيدة بين انعدام الأمن الغذائي والتدهور البيئي، فالمجتمع الذي يعاني من ذلك يلجأ مواطنوه عادة إلى القيام بأنشطة تضر البيئة وتؤدي إلى تدهور الموارد الطبيعية الزراعية (غابات، مراعي، أراضي زراعية...)

---

[1] فاتح حركاتي، **الاكتفاء الذاتي في ظل السياسة التنموية الجديدة في الجزائر**، مؤسسة عالم الرياضة للنشر ودار الوفاء لدنيا الطباعة، الطبعة الأولى، مصر، سنة 2015، ص 32.

[2] عبد الجبار محسن ذياب الكبيسي، مرجع سابق، ص 49.

[3] فاطمة تواتي بن على ، **الاندماج الاقتصادي واستراتيجيات الأمن الغذائي العربي في ظل التحديات الإقليمية والدولية**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، سنة 2013-2014، ص 162.

[4] عبد الجبار المحسن ذياب الكبيسي، مرجع سابق، ص 50.

وبالتالي يدخلون في حلقة مفرغة من نقص الغذاء ومواجهة التأثيرات البيئية التي تقف دون تحقيق الأمن الغذائي، لذا لابد من:

- إدخال البعد البيئي في دراسات الجدوى الاقتصادية والفنية للمشروعات الزراعية.
- وضع ضوابط للمحافظة على التنوع البيئي وعلى الأصناف والسلالات النادرة.[1]
- تخطيط معدلات التوسع الأفقي والتكثيف الزراعي بما يأخذ في الحسبان قدرة التجدد الطبيعي للموارد.
- تفعيل دور المنظمات التعاونية في نشر الوعي البيئي.[2]
- تنظيم مسألة الملكية العامة للموارد الطبيعية مثل المراعي.[3]

6.البعد الحركي:

ويتمثل هذا البعد في أن الأمن الغذائي يختلف في الحاضر عنه في الماضي وذلك لتطور الحاجات الإنسانية في مجال الغذاء، الفطرية منها والمكتسبة وكذا التطورات الحاصلة في حجم الموارد الاقتصادية التي تصلح لإشباع هذه الحاجات الغذائية والطرق الفنية المستعملة في إنتاجها، بالإضافة إلى الأوضاع الداخلية السائدة والتي تحدد مدى قدرة الإنسان على توفير المواد الغذائية في ظل عالم يتميز بظاهرة الندرة، وبناءا على ذلك فان مفهوم الأمن الغذائي لابد أن يكون مفهوما حركيا يتكيف مع جميع الظروف التي تمر بها الدولة في أي فترة زمنية وفي أي حالة اقتصادية.[4]

7.البعد الصحي:

يركز هذا الجانب على المستوى الصحي للفرد وما يحتاجه من غذاء كاف وصحي لتعزيز قدرته على العمل والإنتاج، وليواصل الإنسان نشاطاته فهو بحاجة إلى كم ونوع من العناصر الغذائية بحسب مراحل حياته.[5]

8.البعد الثقافي:

يتميز البعد الثقافي عن باقي الأبعاد باعتباره لا يتعلق بقرار سياسي أو أمر واجب التنفيذ أو برأس المال فهو يرتبط بصفة كبيرة بمعتقدات الأفراد ودلالات تلك المعتقدات وتأثيرها على الأرض الزراعية وقيمة العمل الفلاحي

[1] فاتح حركاتي، مرجع سابق، ص 33.

[2] خالد بوشارب، "دور الصناعات الغذائية في تحقيق الأمن الغذائي (حالة الجزائر)"، مداخلة في الملتقى الدولي التاسع حول "استدامة الأمن الغذائي في الوطن العربي في ضوء المتغيرات والتحديات الاقتصادية الدولية"، جامعة الشلف، يوما 23-24 نوفمبر 2014، ص 05.

[3] فاتح حركاتي، مرجع وموضوع نفسهما.

[4] إبراهيم مصطفى وأحمد رمضان نعمة الله ومحمد السريتي، مرجع سابق، ص 204.

[5] عبد الغفور إبراهيم أحمد، مرجع سابق، ص 33.

فيها ومن هنا تنبع أهمية البعد الثقافي للشعوب في تعزيز إستراتيجية الأمن الغذائي المعتمد من طرف الدولة والتي وجب على الشعب المشاركة فيها.[1]

والأمن الغذائي يشمل ثلاثة أبعاد والتي يجب معالجتها على حدة: توافر الغذاء، وفرص الحصول على هذا الغذاء والاستخدام المتوازن من الأغذية.[2]

المطلب الثاني: مؤشرات ومستويات الأمن الغذائي

الفرع الأول: مؤشرات الأمن الغذائي

لمعرفة الوضع الغذائي لأي بلد يتم استخدام مجموعة من المؤشرات الخاصة لقياسه وبالاعتماد على البيانات المتوفرة لذلك، وفيما يلي مؤشرات الأمن الغذائي:

1.مؤشر الفجوة الغذائية: يعبر هذا المؤشر عن مدى كفاية الإنتاج المحلي من الغذاء لمواجهة متطلبات الاستهلاك على المستوى المحلي،[3] وتمثل الفجوة الغذائية "مقدار الفرق بين ما تنتجه الدولة ذاتيا وما تحتاجه إلى الاستهلاك من الغذاء"،[4] وكلما زادت نسبة الفرق دل ذلك على عدم قدرة الاقتصاد على مواجهة الاحتياجات المحلية من الغذاء فتلجأ الدولة إلى الاستيراد لسد هذه الفجوة، ونلفت الانتباه إلى الفرق بين مفهوم الفجوة الغذائية الظاهرية والفجوة الغذائية الحقيقة فالأولى تعبر عن مدى كفاية الإنتاج المحلي من الغذاء لمواجهة متطلبات الاستهلاك على المستوى القومي في حين تعبر الفجوة الحقيقة عن مدى كفاية الغذاء للفرد من حيث الكميات والنوعيات الغذائية المختلفة،[5] وحجم الفجوة الغذائية يتغير من سنة لأخرى اعتمادا على الكميات المنتجة محليا والمطلوبة فضلا عن تغير الأسعار، ويمكن القول أنه كلما اتسع حجم الفجوة الغذائية كلما تعرض الأمن الغذائي لخطر النقص أو الانعدام،[6] ومما تقدم يمكن توضيح مؤشرين لوضع الفجوة الغذائية وهما:

أ.الفجوة الغذائية الظاهرية: وهي القيمة الصافية التي يتم استيرادها من مصادر خارجية لاستكمال احتياطات بلد ما من الغذاء وتحدد هذه الفجوة أساسا بمقدار الموارد التي يمكن تخصيصها لاستيراد الاحتياجات الغذائية.

الفجوة الغذائية الظاهرية = الإنتاج – الاستهلاك

[1] هاجر بوزيان الرحماني، **الصناعة الغذائية كمدخل لتحقيق الأمن الغذائي "حالة الجزائر"**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، السنة الجامعية 2013-2014،ص 19.

[2] M. BANOIN & J.GUENGANT, les systèmes agraires traditionnels nigériens dans l'impasse face à la démographie, Atelier Jachère et systèmes agraires, Niamey, 30 septembre-2octobre 1998, p 06.

[3] عبد الغفور إبراهيم أحمد، مرجع سابق، ص 52.

[4] عزالدين نزعي والطيب هاشمي ، "السياسات الزراعية في الجزائر وسيلة لتحقيق الأمن الغذائي"، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد33، المجلد09، جامعة مولاي طاهر، سعيدة، أوت 2013، ص05.

[5] عبد الغفور إبراهيم أحمد، مرجع وموضوع نفسهما.

[6] هاجر بوزيان الرحماني، مرجع نفسه، ص 24.

ومنه: الاستهلاك الكلي = الإنتاج الفعلي (±) الفرق في المخزون – الواردات –الصادرات.

المتاح للاستهلاك البشري = الاستهلاك الكلي (–) الاستخدامات غير المباشرة (كالبذور...) + التالف.

ب.الفجوة الغذائية الحقيقة (المعيارية): تعبر عن مدى كفاية الغذاء للفرد كما ونوعا ولأن حاجة الفرد الحقيقية تختلف من مرحلة إلى أخرى ومن مكان لآخر، ويمكن أخذ المعايير والأسس المتفق عليها في بعض المؤسسات الدولية مثل (الفاو ومنظمة الصحة العالمية...) سواء الدول الفقيرة أو الغنية وهي:

- الحد الأدنى: مستوى الحد الأدنى من الغذاء الموصى به من قبل الفاو ومنظمة الصحة العالمية.
- الحد المتوسط: مستوى الاستهلاك العالمي للفرد سنويا.
- الحد الأمثل: مستوى استهلاك الفرد في البلدان الرأسمالية.

لذا فمشكلة الفجوة الغذائية هنا تتمثل في سوء التغذية الناتج عن نقص مقدار ونسبة السعرات والبروتين.

ومنه فان:

الفجوة الغذائية الحقيقة = المتطلبات الأساسية من السعرات الحرارية – السعرات

الفجوة الغذائية الحقيقية = الاستهلاك – الحاجة الفيزيولوجية

يمكن القول أن وجود الفجوة الغذائية الظاهرية لا يعني بالضرورة فجوة أمن غذائي حقيقي بحيث يمكن تغطية الفجوة الغذائية الظاهرية بالكامل عن طريق الموارد المالية الذاتية ومن ثم تختفي فجوة الأمن الغذائي، وعلى العكس من ذلك فان وجود فجوة غذائية حقيقية يعني بالضرورة وجود فجوة أمن غذائي حقيقي مساوية لها.

2.مؤشر نسبة الاكتفاء الذاتي الغذائي: يعرف الاكتفاء الذاتي الغذائي بأنه "قدرة المجتمع على تحقيق الاعتماد الكامل على النفس، وعلى الموارد والإمكانيات الذاتية في إنتاج كل احتياجاته الغذائية محليا"،[1] أما مؤشر نسبة الاكتفاء الذاتي فهو يعبر عن نسبة الإنتاج المحلي من السلع الغذائية إلى جملة الاستهلاك الغذائي،[2] فهو يقيس درجة الاعتماد على الذات وعندما تساوي النسبة 100% نقول أنه تحقق الاكتفاء الذاتي ويحدث عندما يتساوى الإنتاج المحلي مع المتاح للاستهلاك، [3] ويحسب وفق العلاقة التالية:

الاكتفاء الذاتي = (الإنتاج / الاستهلاك) *100

[1] فوزية غربي، **الزراعة العربية وتحديات الأمن الغذائي "حالة الجزائر"**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى، سنة 2010. ص 51.

[2] هاجر بوزيان الرحماني، مرجع سابق، ص 25.

[3] الطاهر مبروكي ، "دور القطاع الفلاحي في تحقيق الأمن الغذائي في الوطن العربي"، مجلة الباحث، العدد 05، جامعة ورقلة، سنة 2007، ص 55.

ويعد هذا المؤشر من المؤشرات المهمة في تبيان مدى كفاية الإنتاج المحلي لحاجة الاستهلاك لبلد معين،[1] كما تتعلق أهمية نسبة الاكتفاء الذاتي للأمن الغذائي بمكانة السلعة ومدى ضرورتها في الاستهلاك الغذائي اليومي للفرد، نأخذ على سبيل المثال القمح ومشتقاته فهو أهم سلعة غذائية فهو يمثل أكبر نسبة من المواد المستهلكة يوميا من قبل الأفراد في الدول النامية على الأقل. [2]

3.مؤشرات الاعتماد على الخارج في الحصول على الغذاء: يعد من المؤشرات التي تبين لنا حجم الفجوة الغذائية وهو يمثل معكوس نسبة الاكتفاء الذاتي من الغذاء ويحسب وفق المعادلة التالية:

نسبة الاعتماد على الغير في الحصول على الغذاء =(الكميات المستوردة / الكميات المتاحة للاستهلاك) * 100

ان تزايد حجم الواردات الغذائية لدولة ما وارتفاع تكاليفها الناتجة عن ارتفاع أسعارها في الأسواق الدولية ينجر عنه تعطيل برامج التنمية في هذه الدولة.[3]

4.مؤشر المستوى الغذائي للفرد: ويتعلق هذا المؤشر بما يحصل عليه الفرد في البلد من الغذاء ليقوم جسمه بوظائفه العضلية والعقيلة، أي أنه يمثل متوسط السعرات الحرارية التي توصي بها المعايير الدولية، ويمكن قياسها وفق المعادلة التالية:

المستوى الغذائي للفرد = المتطلبات الأساسية الفيزيولوجية للطاقة كسعرات حرارية – الاستهلاك الطاقوي الفعلي كسعرات حرارية

ومنه:

نسبة المستوى الغذائي للفرد = (متوسط الاستهلاك الطاقوي الفعلي للفرد/ متوسط المتطلبات الأساسية الفيزيولوجية للطاقة للفرد) * 100

مع الأخذ بعين الاعتبار تنوع مصادر الطاقة فإذا كان متوسط السعرات الحرارية المتوفرة لدى الفرد في اليوم أكبر أو تساوي متوسط المتطلبات الأساسية من السعرات الحرارية فان المجتمع لا يعاني من وجود فجوة غذائية حقيقية والعكس صحيح،[4] ويمكن حساب متوسط استهلاك الفرد من الغذاء كما يلي:

[1] عبد الغفور إبراهيم أحمد، مرجع سابق، ص 55.

[2] هاجر بوزيان الرحماني، مرجع سابق، ص 55.

[3] أحمد مندور وأحمد رمضان، **اقتصاديات الموارد الطبيعية والبشرية**، الدار الجامعية للنشر، مصر، سنة 1990، ص 233.

[4] عبد الغفور إبراهيم أحمد، مرجع سابق، ص 62.

متوسط نصيب الفرد من الاستهلاك = الاستهلاك الكلي من الغذاء / عدد السكان

ويحسب دون مراعاة انخفاض أو زيادة الاستهلاك الكلي من الغذاء ودون مراعاة الدخل الفردي. [1]

5.مؤشر نسبة قيمة الواردات الغذائية إلى قيمة الصادرات الكلية:يساعد هذا المؤشر في قياس مدى قدرة الدولة في دفع ثمن وارداتها الغذائية من حصيلة صادراتها، بحيث كلما زادت إمكانية الدولة على دفع ثمن وارداتها الغذائية من مجموع صادراتها كلما انخفضت نسبة المدفوعات عن الواردات الغذائية إلى حصيلة الصادرات كان موقفها أقل حرجا والعكس صحيح.

6.مؤشر مدى التركيز الجغرافي لمصادر الغذاء المستورد: ويوضح هذا المؤشر مدى اعتماد الدولة المعنية على دولة واحدة أو مجموعة محددة من الدول في الحصول على نسبة كبيرة من وارداتها الغذائية، حيث يتم مقارنة نسبة الاستيراد بين المناطق المختلفة لإيضاح اتجاهات اعتماد الدولة المعنية على تلك الدولة أو غيرها، وهذى يعكس سياسة الدولة ومدى انكشافها الاقتصادي.

7.مؤشر قدرة الدولة على مواجهة توقف الواردات الغذائية لأسباب سياسية أو عسكرية بدلالة نسبة المخزون الاستراتيجي من السلع الغذائية إلى جملة الحاجات الغذائية: ويبين هذا المؤشر مدى الاستقلال الذاتي وقدرة الدولة في مواجهة الانكشاف الغذائي للتقلبات في السوق العالمية الناجمة عن الضغوط السياسية والعسكرية ويحسب وفق المعادلة التالية:

المؤشر = (المخزون الاستراتيجي من المادة أو المواد الغذائية / الحاجات الغذائية) * 100

مع العلم: جملة الحاجات الغذائية = عدد السكان * 140 كلغ (وهي الحدود الموصى بها للفرد سنويا حسب منظمة الفاو)

8.مدى الاعتماد على القروض والمنح الأجنبية (المعونة الغذائية) في تمويل الواردات الغذائية للدولة: ويفيد هذا المؤشر في بيان مدى حاجة بلد ما إلى المعونة الغذائية الأجنبية في تلبية الحاجات الغذائية لسكانه ويتم حسابه وفق المعادلة التالية ثم إجراء مقارنة بين سنة وأخرى:

مدى الاعتماد على القروض والمنح الأجنبية في تمويل الواردات الغذائية = (كمية المعونة الغذائية / جملة الحاجات الغذائية) * 100

[1] عائشة عميش، "واقع الأمن الغذائي ومؤشراته وأبعاده في ظل المتغيرات الاقتصادية العالمية (حالة الجزائر)"، مداخلة في الملتقى الدولي التاسع حول استدامة الأمن الغذائي في الوطن العربي في ضوء المتغيرات والتحديات الاقتصادية الدولية"، جامعة الشلف، يوما 23-24 نوفمبر 2014، ص 191.

9.مؤشر نسبة القروض والمنح الأجنبية المخصصة لاستيراد الغذاء إلى جملة القروض والمنح الأجنبية التي تحصل عليها الدولة: ويوضح هذا المؤشر مدى حاجة بلد ما إلى معونة غذائية أجنبية لتلبية الحاجات الغذائية لسكانه ومدى الاعتماد على القروض والمنح الأجنبية في تمويل الواردات الغذائية للدولة.

10.رصيد الميزان التجاري الغذائي: وتستعمل بيانات هذا المؤشر لقياس فجوة الأمن الغذائي الفعلية من الناحية المطلقة والنسبية ويتم قياس حجم الفجوة الغذائية الفعلية من الناحية المطلقة بالفرق بين الصادرات الغذائية وقيمة الواردات الغذائية (رصيد الميزان التجاري الغذائي) فإذا كان الرصيد موجبا أو معدوما فهذا يعني عدم وجود فجوة الأمن الغذائي ويظهر وجود الفجوة الغذائية إذا ما كان الرصيد سالبا ويحسب الرصيد النسبي لفجوة الأمن الغذائي الفعلية وفق العلاقة التالية:

الحجم النسبي لفجوة الأمن الغذائي = الصادرات الغذائية / الواردات الغذائية

11.مؤشر نسبة تغطية الموارد المالية الذاتية المخصصة لاستيراد الغذاء للواردات الغذائية: وتستعمل بيانات هذا المؤشر لقياس الحجم المطلق والنسبي لمقدار فجوة الأمن الغذائي الفعلية فمن الناحية المطلقة يتم قياس فجوة الأمن الغذائي الفعلية بالفرق بين قيمة الواردات الغذائية والموارد المالية الذاتية المخصصة لاستيراد الغذاء وإذا ما كانت القيمة موجبة تدل على وجود فجوة أمن غذائي فعلية أي أن الموارد المالية الذاتية المخصصة لاستيراد الغذاء غير كافية لتمويل الواردات الغذائية والعكس صحيح إذا ما كانت القيمة سالبة، أما من الناحية النسبية فهي تحسب: [1]

الحجم النسبي لفجوة الأمن الغذائي = 1 − (الموارد المالية الذاتية المخصصة لاستيراد الغذاء / الواردات الغذائية)

12.مدى تطور نظام التسويق: يبين هذا المؤشر القدرة على تأمين احتياطات كافية المواد الغذائية المختلفة، وإمداد السوق بها بطريقة منتظمة، بالكميات والنوعيات المناسبة، وفي المكان والزمان المناسبين.[2]

13.قياس الأمن الغذائي من منظور النظرية الاقتصادية الجزئية: لتحليل العوامل المحددة لإنتاج الغذاء واستهلاكه وتطورات الفجوة وغيرها وتصورات المستقبل من منظور النظرية الاقتصادية الجزئية للتعرف على تأثير كل عامل على معدل النمو وكذلك التعرف على التوقعات المستقبلية، وهذا الجانب التطبيقي من الدراسات

[1] سهيلة شيخاوي والعجال عدالة ، "نمذجة التنبؤ بقيمة الواردات الغذائية الجزائرية...آفاق 2022"، مجلة الباحث الاقتصادي، المجلد 6، العدد 10، جامعة سكيكدة، ديسمبر 2018، ص 86.

[2] العجال عدالة ووليد شرارة، "دراسة واقع الأمن الغذائي في الجزائر"، مجلة رؤى اقتصادية، العدد السابع، ديسمبر 2014، ص 122.

يستعين ببيانات لبناء نموذج رياضي اقتصادي وتوجد عدة طرق لقياس العلاقة من خلال النماذج وتقدير معالم النموذج وتحديد معادلاته ومتغيراته الأساسية،[1] ومن أمثلتها:

- معادلة الطلب على الغذاء: فهي تتناول الطلب بوجه عام أو على سلعة معينة وتم استخلاص أهم المتغيرات المؤثرة فيه من خلال عدة دراسات نذكر منها الدخل الحقيقي وعدد السكان والسعر النسبي للغذاء وأسعار السلع الأخرى البديلة والدعم الغذائي الحقيقي؛
- معادلة إنتاج الغذاء: ومن أبرز المتغيرات التي تؤثر فيها هي رأس المال المستخدم في النشاط الزراعي والمساحة المزروعة والعمالة الزراعية والمساحة المحصولية ومستوى التقدم التكنولوجي والأسعار النسبية والأحوال المناخية وكمية المياه المتوفرة والعادات الإنتاجية وسياسة الإصلاح الاقتصادي والمعونات الغذائية؛
- معادلة الطلب على واردات الغذاء: بحيث أهم العوامل أو المتغيرات التي تؤثر في واردات الغذاء هي متوسط الدخل الحقيقي وسعر الاستيراد الحقيقي وسعر صرف الدولار وسياسة الإصلاح الاقتصادي ونمط التقليد والمحاكاة وحجم الفجوة الغذائية والإنتاج المحلي من الغذاء والسعر النسبي للغذاء المحلي وسياسة الانفتاح الاقتصادي؛
- معادلة الفجوة الغذائية: ويوجد تفاعل قوي بين الطلب والعرض التي تضمنتها المعادلات الثلاث السابقة تبين تأثيراتها على الفجوة الغذائية.

بناء على ما سبق فانه يمكن تشكيل العديد من المعادلات والنماذج التي يمكن القيام بها في مجال الاقتصاد الرياضي لغرض الحصول على نتائج نستطيع من خلالها تفسير المعلمات المقدرة للنموذج والتنبؤ بسلوك متغيراته وإعطاء صورة عن وضع الأمن الغذائي للبلد محل الدراسة.[2]

14.نسبة الاكتفاء الذاتي من السلع الإستراتيجية (ذات النمط الغذائي الاستهلاكي السائد في المجتمع)؛

15.نسبة قيمة الإنتاج الزراعي إلى الناتج الزراعي المستورد؛

16.نسبة قيمة الواردات الزراعية لإجمالي الصادرات؛

17.نسبة الإنفاق على الغذاء إلى إجمالي الدخل القومي؛

18.التقلبات السنوية في الإنتاج الزراعي؛

19.نسبة مساهمة الناتج الزراعي في إجمالي الناتج المحلي؛

20.متوسط حصة الفرد من قيمة الإنتاج الزراعي؛

[1] سهيلة شيخاوي والعجال عدالة ، مرجع سابق، ص87.

[2] عبد الغفور إبراهيم أحمد، مرجع سابق، ص 62.

21.نسبة صافي الواردات الزراعية إلى إجمالي الناتج المحلي؛

22.نسبة المخزون الغذائي إلى الاستهلاك السنوي.[1]

كما أنه توجد عدة عوامل تؤثر على وضعية الأمن الغذائي في المجتمع وقد حددها أغلب المفكرين الاقتصاديين ومن أهمها تلك الأساليب الحديثة المستعملة في تحسين التربة الزراعية والنباتات والحيوانات وغيرها، بالإضافة إلى الزيادة السكانية التي تتطلب الزيادة في تأمين الغذاء، كما أن للتغير المناخي تأثير بارز على الأمن الغذائي فهي تؤثر بشكل كبير على الإنتاج الزراعي، ونجد كذلك الوقود الحيوي فالتوسع في إنتاج الوقود الحيوي من المحاصيل الزراعية يسبب تقلص عرض المنتجات الغذائية في السوق وكذا الموارد المالية التي تشجع الاستثمار الزراعي وبالتالي الأمن الغذائي.[2]

الفرع الثاني: مستويات الأمن الغذائي

نظرا لاختلاف أبعاد الأمن الغذائي فان مستوياته تختلف أيضا وبالتدرج من مستوى الكفاف كحد أدنى إلى المستوى المحتمل كحد أقصى، ونقصد بالمستوى المحتمل مدى قدرة المجتمع على رفع مستوى الغذاء لأفراده إلى المستوى الذي يمكنهم من القيام بنشاطاتهم الإنتاجية على أكمل وجه،[3] ومستويات الأمن الغذائي هي:

1.مستوى الكفاف:

ويتمثل في قدرة الدولة على توفير الحد الأدنى من الاحتياجات الغذائية لإبقاء الفرد على قيد الحياة أي الحد الأدنى من السعرات الحرارية لكل فرد من أفراد المجتمع في المتوسط حسب ما توصي بها المعايير الدولية، إذن هذا المستوى يعبر عن البعد الاستهلاكي للأمن الغذائي وهذا المستوى يتوافق مع مفهوم حد الفقر وهذا إذا ما اعتبرنا أن توفر الدخل يسمح بالحصول على الحد الأدنى من الغذاء الضروري للحياة.[4]

2.المستويات الوسطى:

بالضرورة أن يكون فوق مستوى الكفاف ويمس هذا المستوى ظاهرة سوء التغذية والتي تعني نقص مكونات الغذاء من العناصر الأساسية اللازمة لجسم الإنسان فلا يعني سوء التغذية بالضرورة نقص الغذاء.[5]

---

[1] صديق الطيب منير، مرجع سابق، ص 10.

[2] الطيب مزوري، "برامج التنمية الفلاحية في دول المغرب العربي بين واقع معالجة المشكلة الثنائية الغذائية (الأمن الغذائي، الفجوة الغذائية) وتحديات النظام التجاري المتعدد الأطراف"، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، العدد 06، ،المركز الجامعي تمنراست، جوان 2014، ص 237.

[3] هاجر بوزيان الرحماني، مرجع سابق، ص 17.

[4] رمضان محمد مقلد وعفاف عبد العزيز عابد والسيد محمد أحمد السريتي، مرجع سابق، ص 217.

[5] محمد فلاق، "دور الشركات المسؤولة اجتماعيا في دعم الأمن الغذائي (شركة أراسكو السعودية نموذجا)"، مداخلة في الملتقى الدولي التاسع حول استدامة الأمن الغذائي في الوطن العربي في ضوء المتغيرات والتحديات الاقتصادية الدولية، جامعة الشلف، يوما 23-24 نوفمبر 2014، ص71.

3.المستوى المحتمل:

أي كفالة الحد المرغوب فيه من السعرات الحرارية على حسب ما يوصى به من طرق المعايير الدولية،[1] ويمس هذا المستوى معادلتي الغذاء (الطلب والعرض):

- عرض الغذاء سواء من خلال الإنتاج أو التخزين أو التجارة.
- الطلب على الغذاء وسبل الحصول عليه سواء من خلال إنتاجه في البيت أو شرائه من السوق أو من تحويلات الغذاء بصورها المتعددة.

وكلما زاد مستوى دخل الفرد المتاح زاد معه المستوى المحتمل من الغذاء ومنه زيادة القدرة الإنتاجية والكفاءة مما يعني بالضرورة رفع مستوى الناتج القومي والتنمية الاقتصادية.[2]

ومما سبق يتبين لنا بأن المستوى الغذائي الفعلي لبلد ما يتوقف على عدة عوامل داخلية وخارجية وحسب الظروف الاقتصادية للبلد ونوجز هذه العوامل فيما يلي:

1.العوامل الداخلية:

يقصد بها تلك العوامل المرتبطة مباشرة بالظروف الداخلية للبلد وهي:

– التوزيع الجغرافي: فهو يؤشر على مستوى معيشة الأفراد بسبب قلة الموارد المتاحة لهم نظرا لسوء التوزيع الجغرافي بالإضافة إلى الدول التي تعاني من الحروب فتؤثر على مستوى معيشة الأفراد وتحول دون مزاولتهم لنشاطاتهم والقيام بالاستثمارات.[3]

– حجم السكان ومستوى احتياجاتهم وما يوافقه من إمكانيات الإنتاج الغذائي الداخلية والتي تتميز بالضعف في الجزائر مما لا يتيح للأفراد توفير متطلباتهم الغذائية التي يحتاجونها مما جعلها تقع في تبعية غذائية كبيرة ومتزايدة للخارج.

– الدخل الحقيقي في المجتمع وطرق توزيعه بين السكان بما يتيح لهم الحصول على احتياجاتهم الأساسية،[4] بحيث أن إتباع سياسات معينة في بعض المجتمعات تتسم بالتهميش والإجحاف والطبقية تكون سبب في انعدام الأمن الغذائي وامتلاك بعض الأفراد السلطة على معظم الثروات دون غيرهم من أفراد المجتمع، فضلا على الاستغلال غير

[1] هاجر بوزيان الرحماني، مرجع سابق، ص 18.

[2] حسن عبد القادر صالح، **الموارد وتنميتها "أسس وتطبيقات على الوطن العربي"**، قسم الجغرافيا، الجامعة الأردنية، الطبعة الأولى، عمان، سنة 2002، ص 164.

[3] محمد قرينات، "التنمية الزراعية في الجزائر والأمن الغذائي"، مجلة الإحصاء والاقتصاد التطبيقي، سنة 2012، ص 36.

[4] فاطمة تواتي بن علي، مرجع سابق، ص 165.

العقلاني للموارد الطبيعية المتاحة ما يؤثر على معدل استهلاك الأفراد أكثر من الإنتاج وبالتالي إهمال إنشاء أنشطة جديدة داخل المجتمع لزيادة دخل المجتمع وأفراده وتحسن المستوى المعيشي.

2.العوامل الخارجية:

وتخص الظروف الخارجية الاقتصادية المحيطة بالدولة وتتمثل في:

– سياسة اقتصاد السوق والتي جعلت غالبية الدول النامية والاشتراكية تحت ضغط جهات أجنبية (المؤسسات المالية الدولية....) والتي تتسم بتحرير المبادلات التجارية وأسعار السلع ومختلف الخدمات مما يؤدي إلى إلغاء حماية الإنتاج الوطني وإلغاء الدعم على بعض المواد الغذائية مما يؤدي الى تفاقم وضع الأمن الغذائي في الدول النامية.[1]

– موارد النقد الأجنبي التي تحققت عن طريق فائض الصادرات.

– سوق الغذاء العالمية ومدى توافره ودرجة استقرار الأسعار فيها.

– الفائض من المعروض العالمي من الغذاء كالمؤونات والتسهيلات الممنوحة من طرف الهيئات الدولية ومدى استقراره.[2]

المطلب الثالث: مداخل الأمن الغذائي ووسائل تحقيقه

الفرع الأول: مداخل الأمن الغذائي

لفهم الأمن الغذائي لابد من الوقوف على عناصره الأساسية بدراسة المدخل الفردي والمحلي والوطني والدولي له.

1.المدخل الفردي:

يمثل الفرد في هذا المدخل أبسط الوحدات الاستهلاكية بحيث يتم رصد استهلاك الفرد الواحد من العناصر والطاقة الغذائية ومقارنتها بالمتطلبات والاحتياجات الغذائية، فإذا كان الاستهلاك مساويا أو قريبا من المتطلبات الغذائية كان الوضع الغذائي مرضيا مقبولا عند هذا المستوى وكلما ابتعد الواقع الاستهلاكي عن هذه المتطلبات قرب الأمن الغذائي من المستوى الحرج، ويتم التعامل مع الاستهلاك بالأرقام المتوسطة لمجموعات المستهلكين المصنفين حسب ما يلي: العمر، الجنس، الدخل، العمل، المواصفات البدنية، المتغيرات الاجتماعية، وتشمل هذه المجموعات عينة إحصائية طبقية عشوائية تمثل المجتمع الإحصائي بمواقعه الجغرافية المختلفة وأن تجرى مثل هذه المسوحات في مواسم مختلفة من السنة ومن خلال هذه المسوحات يمكن معرفة: الأنماط الغذائية السائدة، مكونات

[1] محمد قرينات، مرجع سابق، ص 38 .

[2] فاطمة تواتي بن علي، مرجع سابق، ص 166.

العناصر الغذائية لهذه الأنماط، علاقة السلوكيات والمستويات الغذائية بالنمط الغذائي لأصحاب الدخل المحدود في المجتمع حيث تمثل هذه الطبقة الاجتماعية الشريحة المهددة بسوء التغذية وتشكل الجزء الأكبر من المجتمع إضافة إلى الأخذ بالنمط الغذائي للفقراء كقاعدة حسابية لاحتساب حجم الغذاء المطلوب حسب متطلبات الأمن الغذائي التي تسمح إمكانيات الدولة الاقتصادية بتوفيرها إضافة على أن تغطي الحد الأدنى من المتطلبات الغذائية.[1]

2.المدخل المحلي:

يدرس هذا المدخل العوامل السكانية والاقتصادية والتكنولوجية في الوحدات الإدارية المحلية، وعليه وجب تحديد المتغيرات التالية: الوضع الغذائي القائم؛ تحديد الأهداف؛ معرفة الموارد المتاحة؛تحديد الوسائل الكفيلة بتحقيق الأمن الغذائي، وعند توفر البيانات المطلوبة عن هذه الوحدات يتم التنسيق والربط بينها لتشكل خطة محلية شاملة، ولدراسة هذا المستوى (المحلي) يجب دراسة العوامل التالية:

أ. العوامل الديموغرافية: وتشمل كل من عدد السكان والبنية السكانية من حيث العمر والجنس والتوزيع الجغرافي والعوامل الثقافية للمجتمع والعمالة والعادات والسلوكيات الغذائية.

ب. العوامل الجغرافية: وتشمل كل من:

– الظروف المناخية: والتي تؤثر بشكل مباشر على الإنتاج الزراعي والغذائي مثل كميات الأمطار وتوزيعها الزمني ودرجات الحرارة وحركة الرياح وغيرها.

– طوبوغرافية الأرض: والتي تحدد النمط الزراعي الذي يحدد بدوره طبيعة الإنتاج الزراعي الذي يشكل القاعدة الأساسية لإنتاج الغذاء حيث يتأثر الإنتاج بالطبيعة الطوبوغرافية للأرض الزراعية ما بين جبلية وسهلية وصحراوية.

– البيئة: وهي جملة العناصر التي تشكل المحيط الطبيعي لحياة الإنسان من أرض وهواء وماء ونشاط إنساني يؤثر على القدرة الإنتاجية للموارد الزراعية مما يقتضي التعامل معها بعقلانية واستثمارها بأحسن الطرق للمحافظة عليها وتنميتها بما يسمح بتجديدها وديمومتها.

ج.العوامل الاقتصادية: وهي تعكس القوة الاقتصادية للسكان وقدرتهم الشرائية للغذاء ما يحدد مستواهم الغذائي، ويكون بدراسة العوامل التالية:

– مستوى دخل الفرد أو الأسرة وعلاقته بمستوى المعيشة تكاليف الغذاء؛

[1] محمد رفيق أمين حمدان، **الأمن الغذائي "نظرية، نظام، تطبيق"**، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، الأردن، سنة 1999، ص 30.

– توزيع الدخل بين مختلف شرائح المجتمع، فإذا كانت قيمة مستوى الدخل مرتفعة إحصائيا فيكاد ينحصر من الناحية العلمية ضمن فئة اقتصادية اجتماعية معينة مع وجود فئات أخرى معدومة من ذلك الدخل؛

– الموارد الاقتصادية: فيتم تحديد الموارد الاقتصادية المحلية التي يعتمد عليها السكان في حياتهم اليومية سواء زراعية أو معادن أو تجارة أو سياحة أو غيرها، ومعرفة طاقتها الإنتاجية ومشاركتها، بزيادة الدخل والعمالة ومدى قدرة هذه الموارد بفتح فرص عمل ومعرفة تركيبها من حيث إذا ما كانت عمالة محلية أو وافدة وتركيبها العمري والجنسي ومؤهلاتها.

– البنية التحتية: فهي ضرورية لاستثمار الموارد المتاحة ودعم التنمية الاقتصادية.

ومن هنا لابد من دراسة العناصر التالية الرامية لتحقيق الأمن الغذائي:

– نظام المواصلات والاتصالات: إن وجود طرق ووسائل نقل مختلفة أمر ضروري لنجاح العملية الزراعية فلابد من توفر وسائل المواصلات المطلوبة لنقل المدخلات الزراعية من مواقع الإنتاج إلى مراكز الاستهلاك في المناطق الزراعية من جهة ونقل الإنتاج الزراعي من مواقع الإنتاج إلى مواقع الاستهلاك في المدن من جهة أخرى وكما يجب توفر شبكة اتصال عالية الكفاءة لتبادل المعلومات الضرورية عن الطلب والعرض والسعر والأسواق وغيرها.

– التعليم والإرشاد: فالتعليم يعد وسيلة تؤهل المنتج لتحقيق أفضل إنتاج وتسهل على المستهلك القرار السليم وتحقيق أفضل مستوى من المنفعة، لذا فان التعليم والإرشاد الزراعي ضروريان لكل من المنتج والمستهلك على حد سواء لتحقيق الأمن الغذائي.

– الخدمات الصحية: إن تحسن الأوضاع الصحية لأفراد المجتمع لابد منها على اعتبار أن الإنسان عنصر أساسي للإنتاج فلا يمكنه العمل بكفاءة إلا في ظروف صحية مناسبة، وان لم يكن المستهلك في وضع صحي سليم فانه يعتبر من أشكال هدر الموارد ولذلك فان توفير الخدمات الصحية والمحافظة على الإنسان سليما يعد عنصرا أساسيا في جهود الأمن الغذائي.

– المرافق الزراعية: إن العملية الزراعية الناجحة لا تتم بمعزل عن مجموعة من العمليات والإجراءات المساندة فبالإضافة إلى توفير الموارد الزراعية الإنتاجية (أرض، مياه، رأس مال، عمل..) هناك نشاطات مدعمة للقطاع الزراعي كالإرشاد الزراعي الذي يوجه المزارعين في كيفية وزمن ومكان تسويق إنتاجهم وكذا خدمات النقل والتسويق والتخزين والخدمات المصرفية المناسبة لشراء المدخلات الضرورية.[1]

[1] محمد رفيق أمين حمدان، مرجع سابق، ص 34.

3.المدخل الوطني:

يمثل المستوى الوطني المجال الذي يشمل كل المعطيات الخاصة بالأمن الغذائي، ويضم كل من المستويين السابقين (المحلي والفردي) فيما يخص تنسيق الخبرات والتشريع واتخاذ القرارات والتنفيذ، وتطوير برنامج الأمن الغذائي يحتاج إلى:

- تحديد حجم العرض والطلب على الغذاء.
- تحديد النفوذ والقوانين الغذائية الخاصة بحركة التجارة الخارجية من تصدير واستيراد.
- رسم سياسات فعالة خاصة بتوزيع السكان ما بين الريف والحضر لتأمين وتنمية الموارد الإنتاجية وضمان تدفق الغذاء من الريف إلى الحضر.
- العمل على تحقيق التنمية الاقتصادية بتشجيع الاستثمار الذي يوفر فرص عمل للأفراد ما يجعلهم يحصلون على دخل يؤهلهم كمستهلكين بما يضمن أمنهم الغذائي، ولضمان نجاح الخطط الغذائية على المستوى الوطني لابد من اعتماد سياسات سعرية وتسويقية ومصرفية وتوجيهية تمنح أفضل فرص من الإنتاج والاستهلاك.[1]

4.المدخل الإقليمي والدولي:

كما سبق الذكر فان التجارة الخارجية صمام أمان للأمن الغذائي الوطني فهي تؤمن الإمدادات الغذائية من خارج الحدود الوطنية ويكون هذا ضمن التعاون والتكامل الدوليين،هذا ما يسمح بتحقيق الأمن الغذائي للدولة.

وقد شهدت دول العالم الثالث عدة أزمات غذائية مؤخرا والتي لم يكن بإمكانها تجاوزها أو تجاوز تبعاتها لولا تضافر الجهود الرامية إلى صيانة الأمن الغذائي عن طريق التعاون الإقليمي أو الدولي، وبدون التنسيق والتعاون الإقليمي والدولي فانه لا يحتمل تحقيق الأمن الغذائي للدول التي تعاني من العجز فيه.

وفي ظل غياب التعاون والتنسيق الإقليمي بين الدول الفقيرة وللتصدي للأزمات الغذائية الطارئة والدائمة منها في مختلف ربوع العالم وما نتج عنها من آثار سلبية قام المجتمع الدولي بإنشاء مجموعة من المنظمات الدولية والإقليمية،[2] نذكر منها:

1)منظمة الغذاء والزراعة الدولية (FAO):

تعد منظمة"الفاو" من أكبر المؤسسات الدولية المتخصصة في الغذاء والزراعة على المستوى الدولي، فهي وكالة رائدة في اهتمامها بمجال الزراعة النباتية والحيوانية والثروة البحرية والتنمية الريفية ، إضافة إلى القضايا ذات العلاقة بموارد الغذاء كالأراضي والمياه وهي منظمة تابعة للأمم المتحدة وتأسست سنة 1945، وتتمثل أهدافها:

[1] هاجر بوزيان الرحماني، مرجع سابق، ص 29.

[2] محمد رفيق أمين حمدان، مرجع سابق، ص 37.

تحسين مستويات التغذية وتحسين الإنتاجية الزراعية؛

- تحسين ظروف السكان الريفيين للتخفيف من معدلات الفقر والمجاعة من خلال تشجيع الزراعة المستدامة والتنمية الريفية ؛
- إيجاد استراتيجيات طويلة المدى لتحقيق الأمن الغذائي العالمي مع الحفاظ الاستغلال الأمثل للموارد الغذائية وإدارتها بشكل مستدام؛[1]
- دعم الإنتاج وتحسين وتطوير الإنتاج الزراعي في الدول النامية؛
- مكافحة سوء التغذية والجوع وتوفير الغذاء المناسب كما ونوعا؛
- مكافحة هدر المحاصيل؛
- تعبئة القوى العاملة لتنمية المناطق الريفية، وزيادة مخزون العملة الصعبة للدول النامية؛[2]
- توثيق الصلات مع القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية؛
- التوسع في استخدام الخبراء من البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة تحول.[3]

ومن جملة الآليات التي أحدثتها المنظمة سعيا لخدمة الأمن الغذائي نذكر:

- ضرورة اقتناء الدول لمخزون غذائي يمثل القمح مادته الإستراتيجية الرئيسية في معزل عن احتياطي الحبوب للأغراض التجارية؛
- تقديم مساعدة لكل من شأنه تدعيم الاكتفاء الذاتي في الدول المحتاجة؛
- الدعم الغذائي للأقطار التي تعاني من أزمات غذائية؛ وفي حال عجز الدول الفقيرة عن توفير احتياطي غذائي تقدم المنظمة مساعدات لهم.[4]

2).منظمة الصحة العالمية:

تختص في البحث عن المقررات الغذائية اليومية وعلاقة الغذاء بالصحة والعمل على توفير إنتاج غذائي صحي ونشر الوعي الصحي الغذائي.

[1] محمد أحمد المقداد وعاهد مسلم أبو ذويب، "أثر دور المنظمات الدولية والسياسات الحكومية في الأمن الغذائي العربي"، مجلة دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 42، العدد3، الجامعة الأردنية، سنة 2015، ص 696.

[2] محمد رفيق أمين حمدان، مرجع وموضوع سابقان، ص 37.

[3] هاجر بوزيان الرحماني، مرجع سابق، ص 32.

[4] محمد رفيق أمين حمدان، مرجع سابق، ص 38.

3) برنامج الغذاء العالمي (WFP):

وهو تابع لهيئة الأمم المتحدة انطلق عمله سنة 1962 ويهدف إلى تشجيع الإنتاج الزراعي واستعمال الفائض منه لمساعدة الدول الفقيرة وتحسين الوضع الغذائي لمجتمعاتها ومنع انتشار أمراض سوء التغذية.[1]

4) مجلس الغذاء العالمي (WFC):

هو يمثل وجهة نظر قائلة بعدم أخذ مبدأ الاكتفاء الذاتي للدول النامية فحسب بل تقديم مساعدات غذائية لها خاصة في الحالات الطارئة ونادى بضرورة إقامة احتياطي غذائي ضمن برامج التنمية الوطنية للدول المعنية وعل هذه الأخيرة أن تكون قادرة على إدارة هذا المخزون بشكل جيد وتقديم مساعدات التنمية لتطوير الإنتاج الزراعي.

5)جامعة الدول العربية:

في القمة العربية التي عقدت بالأردن سنة 1980، عرضت جامعة الدول العربية برنامجها التحضيري الخاص بالأمن الغذائي وتم إقرار برنامج التنمية المتكاملة للأمن الغذائي وفق إستراتيجية مؤلفة من البرامج الرئيسية التالية: الحبوب، البذور الزيتية، السكر، الإنتاج الحيواني، الإنتاج السمكي إضافة إلى برنامج قومي للمخزون الاحتياطي وقد كفلت القمة كلا من المنظمة العربية للتنمية الزراعية والأمانة العامة لجامعة الدول العربية بتنفيذ هذه البرامج.

6)المنظمة العربية للتنمية الزراعية:

قد قامت المنظمة العربية للتنمية الزراعية بتشكيل لجنة فنية مشتركة برئاسة المنظمة وعضوية كل من الأمانة العامة بجامعة الدول العربية والمركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة والبنك الإسلامي للتنمية والهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي حيث تم إعداد تقرير حول التنمية المستدامة والأمن الغذائي في الوطن العربي، ومن متطلباته ما يلي:

- تشجيع الاستثمار في مشروعات إنتاج السلع الغذائية خاصة في مجال الحبوب في الدول العربية؛
- تطوير السياسات الزراعية والغذائية للأقطار العربية والتنسيق بينهما بما يعزز التنمية الزراعية والتكامل الاقتصادي العربي؛
- تعزيز البحوث الزراعية والهندسية والحيوية للحصول على نوعية وكمية وفيرة من المحاصيل وتوفير الموارد اللازمة لذلك؛
- توثيق الصلة بين مؤسسات البحوث العربية وربطها بالمؤسسات البحثية العالمية.[1]

[1] هاجر بوزيان الرحماني، مرجع سابق، ص 33.

الفرع الثاني: وسائل تحقيق الأمن الغذائي

تعمل الدول وعلى كافة المستويات على رسم سياسات واتخاذ قرارات وإجراءات للتقليل من حدة الفجوة الغذائية وتحقيق الأمن الغذائي بتوفير الكفاية من المواد الغذائية كما ونوعا لمواطنيها والعمل على تقليص التبعية الغذائية وكل هذا بالاعتماد على الإمكانيات المحلية ويمكن تسليط الضوء على أهم هذه الوسائل:

1.إتباع الوسائل العلمية في رفع الإنتاجية:

شهد مجال الزراعة ثورة علمية وتكنولوجية بحيث ساهمت بدور كبير في التحول إلى مرحلة الإنتاج الوفير باستخدام الآلات الزراعية وتقنيات الهندسة الوراثية واستخدام الأسمدة والمبيدات وغيرها، فأصبح القطاع الزراعي معتمدا على كثافة استخدام التكنولوجيا ورأس المال، ويجدر الإشارة هنا إلى أن نتائج هذا التقدم التكنولوجي تمتلك الدول المتقدمة منه 95% في حين تملك الدول النامية سوى 05% من التكنولوجيا العالمية الأمر الذي يتطلب جهود كبيرة لنقل هذه التكنولوجيا إليها ولاكتساب هذه التطورات العلمية والتكنولوجية الحديثة تحتاج إلى مراحل:

- التطوير المتدرج لما هو متاح في الآلات والمدخلات في إطار المعرفة المتاحة والقدرات المالية المتيسرة؛
- نقل واسترداد أحدث المعدات والخبرات والسلالات المحسنة من الأقطار الأخرى والأساليب الفنية المرتبطة بها مع الأخذ بعين الاعتبار أنه قد لا تتطابق هذه المدخلات مع خصائص الدول المستوردة مما يقلل من النتائج المتوقعة؛
- مرحلة البحث العلمي والتي تعد المرحلة التي تفتح آفاق كبيرة لتطوير التقنيات التي تتسق مع الظروف المحلية ولذا أوجب على البحث العلمي استيعاب كافة جوانب العنصر المراد تطويره وأن يواكب مختلف المعاملات سواء بالنسبة للري، الصرف، معدل تساقط الأمطار، تخصيب التربة، تصنيع المنتجات، التسويق ومقاومة الآفات والأمراض وغيرها.[2]

2.تصنيع وسائل الإنتاج الزراعي وفائض المنتجات الزراعية:

إن تصنيع وسائل الإنتاج الزراعي من آلات ومعدات من العناصر المهمة في عملية تطوير الإنتاج الزراعي فتخلصه من مشكلة الاعتماد على الخارج كما أن تلف أجزاء من المحاصيل الزراعية يتطلب التوسع في تصنيع الفائض الزراعي بإنشاء مصانع حسب الحاجات وعدم الاستهانة بالخبرات العلمية المحلية والاعتماد عليها، كما أن توفير وسائل الإنتاج المصنعة محليا يتيح استخداما واسعا لها بما يساهم في زيادة الإنتاج والإنتاجية الزراعية ورفع

[1] هاجر بوزيان الرحماني، مرجع وموضوع نفسهما.

[2] عبد الغفور إبراهيم أحمد، مرجع سابق، ص 35.

المردود الاقتصادي للمحاصيل الزراعية وتخفيض تكاليف الإنتاج ما يشجع تطوير الصناعات الغذائية التي تعد من سياسات الأمن الغذائي المهمة.

3.الحفاظ على مصادر المياه وتقنين استخدامها:

إن تحقيق الأمن الغذائي مرتبط بالأمن المائي فلابد من حماية الموارد المائية من الأخطار خاصة إذا كانت هذه الأخطار تهدد تدفق المياه عبر الحدود بما يضمن حقوق الشعوب المكتسبة في هذه المياه ويحقق المصالح المتوازنة بين الأقطار المجاورة فضلا عن ترشيد استخدام الموارد المائية كعامل مهم في زيادة الإنتاج الزراعي وإقامة السدود وتخزين المياه وبذل الجهود لتخفيض الموارد المائية المهدورة والمحافظة على البيئة الأساسية للري باتخاذ التدابير لصيانة التربة للحد من الظمأ واستعمال أساليب جديدة تتماشى مع التغيرات الموسمية لزيادة كفاءتها وتخفيض التكاليف وإزالة العقبات الفنية التي تحول دون استخدام المياه السطحية والجوفية.[1]

4.التعامل مع الخارج وسياسات التجارة الخارجية:

إن سياسة الاكتفاء الذاتي لا يعني المقاطعة الاقتصادية للعالم الخارجي فلابد من الانفتاح على الخارج حيث أن الأمن الغذائي يعني أن يكون الإنتاج القومي متوفرا أكثر من الخارجي وهذا لا يعني الاستغناء عن التبادل أو الاستيراد، ويجب أن تكون سياسة الاستيراد وقتية تحل محلها الجهود المبذولة لتحقيق الاكتفاء الذاتي للمنتجات الغذائية الأساسية خاصة أن سياسة الاستيراد تخضع لضغوط سياسية (وغيرها من التأثيرات السلبية).

وأخيرا فان تحديد سياسة الاستهلاك استيراد سليمة تتطلب تحديد سياسة الاستهلاك والإنتاج وعليها يمكن تحديد سياسات الاستيراد فباستمرار استراد الخضر والفواكه مثلا في حالات وفرة الإنتاج المحلي سيؤثر سلبا على الإنتاج المحلي للمواسم المقبلة.

5.تعديل الأنماط الاستهلاكية وتنمية البدائل السلعية:

إن تعديل الأنماط الاستهلاكية يكون من خلال توعية أفراد المجتمع حول أهمية تحسين المعارف الخاصة باختبار النظام الغذائي المناسب من الناحية التغذوية وبتقنيات إنتاج الأغذية وتجهيزها وتخزينها على جميع المستويات خاصة على المستوى الأسري، كما يتم التشديد على دور وسائل الإعلام في ذلك، والنظام الغذائي السليم والحياة الصحية لابد أن تكون متابعة من طرف الحكومات والتي يجب عليها تقييم العرض الغذائي والوضع التغذوي لدى الأفراد، إضافة إلى تقييم العلاقة بين نوعية النظام الغذائي والأمراض في إطار الظروف الخاصة بالبلد، ووضع برامج

[1] عبد الجبار محسن ذياب الكبيسي، مرجع سابق، ص 58.

شاملة لتحسين مستويات إمدادات الأغذية والتغذية مع تكيفها بما يتفق مع الظروف المحلية للبلد، فالأمن الغذائي يستدعي توجيه الاستهلاك نحو السلع الغذائية الأكثر والأسهل توافرا سواء بالإنتاج المحلي أو المستورد.[1]

6.إعطاء الاهتمام والأولوية لموضوع التخزين الاستراتيجي لمواجهة حالة الطوارئ:

يعرف المخزون الاستراتيجي من سلعة ما بأنه الكميات التي تحتفظ بها الحكومة أو القطاع الخاص من سلعة إستراتيجية لمواجهة الطلب المحلي عليها خلال فترة زمنية مستقبلية أو بمفهوم آخر المخزون الاستراتيجي من الغذاء ما يلزم تخزينه من الغذاء المنتج محليا أو المستورد لتفادي أي أزمات عشوائية تهدد الأمن الغذائي، والمخزون الاستراتيجي قد يكون إما موجه للاحتياجات الغذائية للسكان أو تغذية الحيوانات أو للاستخدامات الصناعية، والجدير بالذكر أن لاحتياطي الغذاء ثلاث مكونات مهمة وهي:

- احتياطي الغذاء الوطني الرسمي؛
- المخزونات التي تحتفظ بها منظمة أو دوائر تسويق الغذاء الرسمية لأغراض أنشطتها الروتينية المتعلقة بالشراء والبيع؛
- المخزونات التي يحتفظ بها القطاع الخاص (نخص بالذكر الفلاحين) وفيما عدا الفترة التي تسبق الحصاد مباشرة فان مخزونات هذا القطاع سوف تفوق المخزونات الأخرى عموما بالإضافة إلى المخزونات الحكومية.

وتتمثل الأهداف الرئيسية للتخزين الغذائي في:

- تثبيت أسعار السلع والمنتجات الزراعية الغذائية بالتحكم في المعروض في السوق وحسب الطلب؛
- وجود نظام تخزين سليم يشجع المزارعين على تحسين إنتاجهم من دون تخوف من التغيرات السريعة التي تؤثر بالسلب في مدخلاتهم الزراعية؛
- يتميز الإنتاج الزراعي بموسميته والاستهلاك البشري الدائم له، ومن هنا لابد من التخزين لإشباع رغبات وحاجات المستهلكين على دار السنة؛
- إن وجود المخزون الاحتياطي للمنتجات الغذائية الأساسية يمثل أداة في يد الدولة لكسر حدة الاحتكارات.

وفي الأخير يمكن اعتبار التخزين الزراعي من الوسائل الفعالة لعلاج مشاكل الغذاء التي تعاني منها معظم الدول النامية ويمثل عنصرا أساسيا من عناصر التخطيط الاستراتيجي.[2]

7.تصحيح توزيع الناتج القومي لصالح الفلاحين:

[1] عبد الغفور إبراهيم أحمد، مرجع سابق، ص 42.

[2] عبد الجبار محسن ذياب الكبيسي، مرجع سابق، ص 62.

من الملاحظ في الاقتصاد أن قطاعي الصناعة والتجارة يأخذان أكبر الحصص من الناتج القومي مقارنة بالقطاع الزراعي السلعي والمشكل هنا في البنية الاقتصادية التي لابد من تصحيحها بما يسمح للقطاع الزراعي بأخذ حصته من الناتج القومي وباستخدام سياسة زراعية كفأه تلعب دورا مهما في تنمية القطاع الزراعي، فالسياسة السعرية تعتبر أداة مهمة يجب أن تحظى بأولوية ضمن إستراتيجية التنمية الاقتصادية بحيث تشكل ضمانا للأمن الغذائي خصوصا بالنسبة للسلع ذات الاستهلاك الواسع المدعومة، وتحسين الخدمات الإنتاجية ومراجعة سياسات تحديد الأسعار والحد من التغيرات الموسمية الحادة في الأسعار المحلية بتحسين كفاءة السوق والحد من الاحتكار وحماية المنتجين من تقلبات الأسعار في السوق العالمية، إضافة إلى السياسات المالية والنقدية والائتمانية كخفض الضرائب والرسوم الجمركية على مدخلات الإنتاج الزراعي ومحاربة التضخم وتطوير الجهاز المصرفي بتقديم أحسن الخدمات والسياسات التسويقية وهكذا بالنسبة لبقية السياسات التي تعزز مكانة القطاع الزراعي في الاقتصاد القومي.

8.طرق ووسائل النقل:

إن التقدم الذي يشهده القطاع الزراعي وزيادة الفائض في الإنتاج يستوجب نقله إلى أسواقا تكون في الغالب بعيدة عن المزارع، إضافة إلى الحاجة إلى المدخلات الزراعية كالأسمدة وغيرها والتي يتطلب إحضارها من مناطق إنتاجها البعيدة عن المزارع أيضا، وكذا التبادل القائم بين فروع الإنتاج الزراعي ومن هنا وجب توفير شبكة من الطرق ووسائل النقل من أجل التنمية الزراعية.[1]

9.صياغة إستراتيجية للأمن الغذائي:

مما سبق ذكره نجد انه من الضروري صياغة إستراتيجية للأمن الغذائي على مستوى البلد واضحة ومحددة بناءا على دراسة موضوعية للإمكانيات المتاحة والظروف المحيطة والاحتمالات المستقبلية، وهي تصور لما ينبغي أن تكون وضعية الأمن الغذائي مستقبلا ومن أهم العوامل والمتغيرات التي تعالج إستراتيجية الأمن الغذائي نذكر:

- وضع تصور مستقبلي للموارد بصفة عامة والموارد الطبيعية على وجه الخصوص؛
- تصور مستقبلي لاحتياجات السكان من السلع الغذائية المختلفة (على ضوء النمو الديموغرافي والنزوح الريفي والتغيرات في مستوى المداخيل...)؛
- تصور مستقبلي لاحتمالات الإنتاج الكلي من السلع الغذائية المختلفة؛
- تصور مستقبلي لاحتمالات التقدم التكنولوجي وإمكانيات استثماره وتطور السوق العالمي وتأثيراته على الزراعة؛

[1] عبد الغفور إبراهيم أحمد، مرجع سابق، ص 47.

- تصور مستقبلي لإمكانيات الوفاء باحتياجات السكان اعتمادا على الزراعة الوطنية أو الاستيراد؛
- تصور مستقبلي للمشاكل الحالية والتي من الممكن أن تنشأ مستقبلا وآثارها؛
- تصور مستقبلي لأثار التطورات السالفة الذكر في الزراعة وإمكانية تحسين المستوى المعيشي للسكان الريفيين.

وفي الأخير يمكن التأكد بأن الوسائل والإجراءات لتحقيق الأمن الغذائي هي كثيرة ومتعددة تختلف على حسب ظروف وإمكانيات كل بلدن فلا يمكن تحقيق تنمية اقتصادية مستدامة وبوتيرة جيدة دون تطوير القطاع الزراعي وحل مشكلة الأمن الغذائي بأسرع الطرق وأفضلها.[1]

[1] عبد الجبار محسن ذياب الكبيسي، مرجع سابق، ص 64.

المبحث الثاني: محددات العرض والطلب على المواد الغذائية

يعد تحقيق الأمن الغذائي العالمي مشكلة صعبة خاصة في ظل ارتفاع أسعار الغذاء والتي لها عدة أسباب ولعل من أهمها اتساع الهوة بين ما هو معروض وما هو مطلوب من الغذاء.

المطلب الأول: محددات الطلب على الغذاء

إن الطلب على الغذاء يتأثر بعدة عوامل منها التقليدية ومنها الحديثة، وفيما يلي عرض لأهم هذه العوامل:

1.العوامل الديموغرافية

يعتبر النمو الديموغرافي من المحددات الأساسية للطلب العالمي على الغذاء، حيث أن تزايد عدد السكان بنسب تفوق متوسط معدلات نمو الإنتاج الزراعي خلال نفس الفترة الزمنية يؤدي الاختلالات على مستوى سوق الغذاء العالمي،[1] وكما هو معروف فان العلاقة بين الطلب على الغذاء وعدد السكان علاقة طردية أي أنه كلما زاد معدل النمو السكاني زادت الكمية المطلوبة من الغذاء رغم ثبات أسعار الغذاء والعوامل الأخرى.

حيث تشير مختلف الدراسات إلى أن عدد السكان ومعدل النمو السكاني يعد من أهم العوامل الرئيسية المحددة للطلب على الغذاء في الدول النامية في الأجل الطويل نظرا للزيادة البطيئة في مستوى الدخل الفردي الحقيقي، بالإضافة إلى تأثير نوعية السكان من حيث مستوى التعليم والكفاءة الإنتاجية على الطلب على الغذاء وكذا التوزيع الجغرافي للزيادة السكانية فيلاحظ أن الزيادة السكانية مصحوبة بزيادة حجم سكان الحضر نتيجة للهجرة الداخلية من الريف إلى المدينة بحثا عن فرص عمل أفضل من القطاع الزراعي في قطاعات الصناعة والخدمات وهذا ما ينعكس على نقص العرض الكلي من الغذاء فضلا عن عدم وجود فائض غذائي في الريف يلبي احتياجات الاستهلاك الغذائي في المناطق الحضرية وكذا حدوث تغير في أنماط استهلاك العمال النازحين من الريف إلى المدينة مما أدى إلى ارتفاع الطلب على الغذاء، كما يؤثر التوزيع الجغرافي على انخفاض نسبة سكان الريف وتحول نمط استهلاكهم من الاستهلاك الذاتي إلى الاستهلاك عن طريق السوق، ومن ناحية أخرى فان عدم التوازن بين معدل النمو السكاني ومعدل نمو الطلب على الغذاء يؤدي إلى عدم المحافظة على المستوى المعيشي للأفراد ومنه ضعف مستوى غذائهم.[2]

2.تأثير الدخل والدخل الحقيقي ومعدل نموه على الطلب الغذائي

من المعروف في النظرية الاقتصادية أن الطلب على المواد الغذائية يتأثر بالدخل وبأن الدخل هو المحدد الرئيسي للاستهلاك، إذن هناك علاقة وطيدة وواضحة بين الدخل والاستهلاك بغض النظر عن نوع هذا الدخل وأي تغير

[1] مراد جبارة، مرجع سابق، ص 214.

[2] إبراهيم مصطفى وأحمد رمضان نعمة الله ومحمد أحمد السريتي، مرجع سابق، ص 305.

في الدخل يؤدي إلى تغير الاستهلاك والانتقال من نقطة إلى أخرى على دالة الاستهلاك والجدير بالذكر هنا أن الارتباط بين الاستهلاك ومستوى الدخل ليس ثابتا إذ يوجه النصيب الأكبر من الدخل إلى الاستهلاك بينما تنخفض الحصة الموجهة للاستهلاك من الدخل المرتفع،[1] وتشير إحدى الدراسات إلى أن الدخل الحقيقي ومعدل نموه من العوامل المهمة التي تحدد الطلب على الغذاء في الدول النامية بحيث مرونة الطلب الدخلية على الغذاء تتوقف على مستوى الدخل الحقيقي ومعدل نموه، وللتوضيح أكثر:

أ) الدخل القومي الحقيقي ومعدل نموه: يؤثران على الطلب على الغذاء من خلال جانبين:

- الجانب الكمي: وهو تأثير ارتفاع الدخل القومي الحقيقي على الطلب على الغذاء فمن المحتمل (حسب النظرية الاقتصادية) أنه كلما زاد مستوى الدخل القومي يزداد الطلب على الغذاء كما هو الحال بالنسبة لدول شمال إفريقيا والشرق الأوسط حيث أدت زيادة الدخل القومي لها إلى زيادة الطلب على الغذاء خاصة منتجات اللحوم.
- الجانب التوزيعي: ونعني بذلك التفاوت في مستويات الدخول الفردية في الدول النامية، ويمكن القول أنه يوجد علاقة بين انخفاض مستوى الدخل الفردي الحقيقي للطبقات الدنيا بتغير نمط استهلاكها من الغذاء.

ب) الدخل الفردي الحقيقي ومعدل نموه: يؤثر الدخل الفردي الحقيقي ومعدل نموه في الطلب على الغذاء عن طريق زيادة متوسط دخل الفرد الذي يؤدي إلى تحسين القوة الشرائية للأفراد بما يمكنهم من زيادة طلبهم على جميع السلع الاستهلاكية بما فيها الغذاء، والجدير بالذكر هنا أن النسبة المنفقة على الغذاء من الدخل تكون في البداية متزايدة مع ارتفاع الدخل (إذا كان مستوى الدخل الفردي شديد الانخفاض) ثم بعد ذلك تقل النسبة تدريجيا كلما زاد مستوى الدخل الفردي وهذا حسب قانون انجل الذي يقرر "أنه مع نمو الدخل الفردي فوق حد معين تتناقص النسبة المنفقة على الغذاء من الدخل وهذا على الرغم من زيادة الحجم المطلق للطلب على الغذاء.[2]

3.الأسعار

باختصار حسب قانون العرض والطلب، فان الطلب يزداد بانخفاض الأسعار وينخفض بارتفاعها.

4.الذوق

يقوم المستهلك بشراء ما ينسجم مع نظام ذوقه وموقفه من السلع وهذا الأمر يصعب قياسه لأنه يخضع لمتغير شخصي ويختلف من فرد لآخر وحسب المواقف الذاتية.

[1] مراد جبارة، مرجع سابق، ص 218 .

[2] إبراهيم مصطفى وأحمد رمضان نعمة الله ومحمد أحمد السريتي، مرجع سابق، ص 308.

5. التوقعات:

إذا ما توقع المستهلكون بأن الأسعار سترتفع في الفترة القادمة لمادة ما فنلاحظ إقبالهم على شرائها حتى لو لم يكن هناك داع لذلك، وعلى العكس إن توقعوا انخفاض أسعارها فان إقبالهم على شرائها سيتراجع.

6. أسعار المواد البديلة:

وهي السلع التي تحل إحداهما محل الأخرى كليا أو جزئيا والتي تعطي نفس مستوى الإشباع لدى المستهلك.[1] ويتأثر الطلب على سلعة معينة (x) سعرها وسعر المواد الأخرى أيضا ويتعلق الأمر فيما ذا كانت تربطهما علاقة منافسة أو علاقة تكميلية، فعلى سبيل المثال إذا ارتفع سعر المادة (y) والتي يمكن أن تحل محل المنتوج (x) في الاستهلاك، فإنهم سيقللون من استهلاك المنتوج (y) وسيزداد الإقبال على المنتوج (x) وفي حالة انخفاض سعر المنتوج (y) فان الطلب سيتحول نحو المنتوج (x)، أما إذا كان المنتوجين تربطهما علاقة تكميلية فان ارتفاع سعر أحداهما يؤدي إلى انخفاض الطلب على السلعتين في نفس الوقت والعكس صحيح.[2]

7. صناعة الوقود الحيوي

إن ارتفاع معدل النمو الديموغرافي وتحسين مداخيلهم أهم العوامل التقليدية المعروفة التي تؤدي إلى زيادة الطلب على الغذاء، لكن هناك عوامل لم تكن تتضمنها معادلات الطلب على الغذاء لاعتبارها لا تمثل طلبا قويا على السلع الزراعية ومع الارتفاع المتواصل لأسعار الطاقة لاسيما في مطلع القرن الحادي والعشرين أدى إلى زيادة الطلب على المحاصيل المستعملة كمواد أولية في إنتاج الوقود الحيوي* (القمح، الذرة، البذور الزيتية..) وكنتيجة لذلك قامت العديد من دول العالم خاصة منها المنتجة للحبوب (قمح وذرة) لاستخدامها في إنتاج الوقود الحيوي، ولقد تزايد الاهتمام الذي توليه العديد من دول العالم المتقدم والنامي بالوقود الحيوي خلال السنوات القليلة الماضية، حيث تم توقع أن يصل إنتاج الايثانول إلى160 بليون لتر سنة 2018، كما سيتحول إنتاج القمح الصالح للخبز إلى قمح عالي النشاء لاستخراج الوقود الحيوي وهو ما ينعكس سلبا على الدول المستوردة للغذاء منها العربية خاصة باعتبارها تستورد نصف احتياجاتها من الحبوب و74.2% من الزيوت النباتية و68.2% من السكر، وهو يشهد تزايد كل سنة وهذا ما يؤكد لنا أن إنتاج الوقود الحيوي أصبح يزاحم الطلب الاستهلاكي للبشرية في استخدام السلع الغذائية خاصة القمح والذرة والبذور الزيتية، وتشير الدراسات أن الحبوب اللازمة لملء خزان سيارة رباعية الدفع بالإيثانول يمكن أن تكفي لتغذية شخص واحد لمدة سنة إذ أن 240 كلغ من الذرة تكفي لإنتاج 100 لتر من الايثانول لذا فان صناعة الوقود تمثل طلبا حقيقيا على السلع الغذائية الرئيسية في العالم تضاف إلى

[1] أبي سعيد الديوجي ودوخي عبد الرحمان الحنيطي، **التسويق الزراعي "مفاهيم وأسس"**، سنة 2002، ص 16.

[2] محمد رفيق أمين حمدان، مرجع سابق، ص 46.

العوامل السابقة الذكر، لذا فان أي محاولة للتنبؤ ووضع استراتيجيات للطلب على الغذاء لابد من الأخذ بعين الاعتبار الطلب على السلع الغذائية لإنتاج الوقود الحيوي إضافة إلى باقي العوامل في تقدير الحجم الحقيقي للطلب على الغذاء.[1]

المطلب الثاني: محددات عرض الغذاء

ان محددات عرض الغذاء تتميز بالثبات النسبي أو التناقص خاصة الموارد الطبيعية منها الأراضي الزراعية والمياه وبعض العوامل الأخرى.

1. الموارد الطبيعية

تعتبر الأرض المورد الأساسي لعملية الإنتاجية الزراعية (إضافة إلى المياه والعنصر البشري) وحسب تقديرات منظمة الزراعة والتغذية للأمم المتحدة فان مساحة الأرض والخاصة بإنتاج المحاصيل الزراعية وبشكل مستمر تقدر بنحو 1404 مليون هكتار سنة 2002 منها 800 مليون هكتار في الدول النامية بنسبة 57.5% و601 مليون هكتار في الدول المتطورة أي بنسبة 42.5%، كما أن هناك تباين بين الأقاليم في كل من المساحة الكلية والمساحة الزراعية والرقعة المستدامة والرقعة المروية، ورغم الأهمية البالغة للأراضي الزراعية إلا أنها تشهد تراجع في مساحتها بالأخص في الدول النامية وهذا راجع لعدة أسباب إما بشرية أو طبيعية ما أدى إلى تدهورها مثل الانجراف المائي للتربة، والتدهور الكيميائي (تملح التربة، الحموضة..)، أما عن المياه فتعتبر ندرتها وسوء استغلالها تهديدا على التنمية فصحة الإنسان ورفاهيته وأمنه الغذائي إضافة إلى التنمية الصناعية تعتمد كلها على عنصر الماء وجميعها معرضة للخطر إذا لم يتم تسيير الموارد المائية في الوقت الحالي وما بعده بفعالية أكثر.

كما تشير الدراسات إلى أن عدد سكان العالم تضاعف في القرن العشرين ثلاث مرات في حين ازداد استهلاك المياه ستة مرات ما أوقع العالم في مشكلة العجز المائي بحيث انخفضت حصة الفرد السنوية من المياه وسيستمر هذا الانخفاض بفعل تزايد النمو السكاني العالمي وكذا التقدم التكنولوجي الذي يشهده العالم والذي أثر بشكل سلبي على وضع المياه كما ساهم في تلوث غالبية الموارد المائية.[2]

2. توفر مدخلات الإنتاج

يعتمد حجم العرض لمنتوج معين على مدى توفر عناصر الإنتاج اللازمة لإنتاج هذا المنتوج فعملية الإنتاج الزراعي تعتمد على الأرض والماء ورأس المال والأيدي العاملة والتكنولوجيا فإذا ما توفرت هذه العناصر بقدر معين

[1] مراد جبارة، مرجع سابق، ص 220.

*الوقود الحيوي: وقود نظيف يعتمد إنتاجه في الأساس على تحويل الكتلة الحيوية سواء كانت حبوب أو محاصيل زراعية مثل الذرة، أو في صورة زيوت أو شحوم حيوانية مثل زيت فول الصويا وزيت النخيل إلى إيثانول كحولي أو ديزل عضوي يسمح باستخدامها في الإنارة وسير المركبات وغيرها وكذا يتم الحصول على الوقود الحيوي من التحليل الصناعي لباقي المحاصيل الزراعية وبقايا الحيوانات التي يمكن إعادة استعمالها.

[2] مراد جبارة، مرجع سابق، ص 222.

فان حجم الإنتاج يزداد وبالتالي حجم العرض على المنتوج يتحدد بمدى إتاحة هذه العناصر طرديا، ويمتاز الإنتاج الزراعي عادة وخلال فترة زمنية ومكان محددين بضعف المرونة وفي حالة تغير حجم المدخلات الزراعية يستجيب الإنتاج ببطء لهذا التغير لأن العملية الزراعية بحاجة إلى وقت محدد لا سلطة للإنسان عليه، فإذا تغيرت الظروف الإنتاجية العامة بما يشجع التوسع في إنتاج منتوج معين مثل العنب فيجب أن يمر على ذلك موسم زراعي واحد على الأقل حتى يستجيب السوق لهذا المتغيرات.[1]

3. المحددات التكنولوجية

يساهم التقدم التكنولوجي في زيادة حجم الإنتاج الغذائي سواء عن طريق التوسع الأفقي أو العمودي ويؤدي إلى الحصول على كمية أكبر من الناتج بنفس المدخلات أو الحصول على نفس كمية الناتج باستخدام كمية أقل من المدخلات وقد أوضحت دراسة عن الاقتصاد الأمريكي أنه خلال الفترة من 1945-1979 زاد إنتاج المحاصيل بنسبة 85% بدون أي زيادة في المدخلات وهذا راجع للتقدم التكنولوجي الذي تشهده وفي دراسة أخرى عن تحديد العناصر المهمة في نمو الزراعة خلال 25 سنة في الأرجنتين تبين أن الزيادة الفعلية في الإنتاج الزراعي كانت حوالي 3%سنويا، وساهمت عناصر الإنتاج المختلفة (الأرض والعمل ورأس المال) بزيادة قدرها 2% سنويا في حين ساهم التقدم التكنولوجي بإحداث زيادة قدرها 1% سنويا في الناتج الزراعي، وعلى العموم يتخذ التقدم التكنولوجي في مجال الزراعة شكلين إما مباشرا أو غير مباشر ويقصد التقدم التكنولوجي المباشر تلك الوسائل التي تستخدم لتنشيط الإنتاج النباتي والحيواني والتي تتمثل في مدخلات الإنتاج المحسنة مثل البذور والأسمدة والآلات...، أما التقدم التكنولوجي غير المباشر فهو يختص بالتعليم والتدريب والإرشاد الزراعي وإنشاء الطرق والاتصال الذي يؤثر على النشاط الزراعي،[2] كما يعتمد حجم العرض من سلعة معينة على المستوى التكنولوجي المطبق في الإنتاج والذي يحدد الإنتاجية وكمية الإنتاج وبالتالي حجم المعروض من هذه السلعة ففي حالة استخدام أساليب تكنولوجية تقليدية فان حجم الإنتاج والإنتاجية يكون في أدنى مستوياته في حين يرتفع الإنتاج والإنتاجية في حال تطبيق الأساليب الفنية المتقدمة في الإنتاج،[3] وتظهر ملامح التخلف التكنولوجي في مستوى الإنتاج والإنتاجية للدول النامية والتي تشمل المشاكل التكنولوجية ومستلزمات الإنتاج التكنولوجي والعمليات الزراعية في حد ذاتها بحيث ضعف استخدام مستلزمات الإنتاج الزراعي الغذائي كما ونوعا من أهم

[1] محمد رفيق أمين حمدان، مرجع سابق، ص 40.

[2] إبراهيم مصطفى وأحمد رمضان نعمة الله ومحمد أحمد السريتي، مرجع سابق، ص 330.

[3] محمد رفيق أمين حمدان، مرجع سابق، ص 44.

العوامل التي أدت إلى ضعف الإنتاجية الزراعية وقصور الإنتاج الزراعي فيها (وتشمل أساسا كل من البذور المحسنة والأسمدة والآلات الزراعية...) وكذا ضعف المستوى الفني.[1]

4. رأس المال

حسب النظرية الاقتصادية فان عنصر رأس المال من عوامل الإنتاج التي تفسر التغيرات في حجم الإنتاج، حيث توجد علاقة طردية بين حجم الناتج الغذائي وقيمة رأس المال المستخدم في القطار الزراعي مع ثبات العوامل الأخرى، ويتوقف معدل الزيادة في رأس المال المستخدم في الزراعة على حجم الاستثمارات الزراعية. حيث يعد الاستثمار الزراعي أهم العوامل الأساسية اللازمة لتحقيق التنمية الزراعية بما يوفره من استثمارات زراعية متاحة والكفاءة في استخدامها والتوسع في المكننة الزراعية.[2]

5. السعر

يساعد السعر المنتجين في تخطيط مشاريعهم الزراعية للموسم القادم فإذا ارتفعت أسعار سلعة معينة فيتضح للمزارع بعد ذلك بأن هذه الأسعار ستكون أيضا أسعار المستقبل ويبقى هذا احتمال من قبل المنتج مجرد توقع وليس بالضرورة أن يكون ذلك صحيحا وعندما يقوم المزارع في وضع خططه الإنتاجية بناء على توقعاته.

6. أسعار السلع الأخرى

يؤثر تطور أسعار السلع التي يمكن للمنتج أن ينتجها على العرض من المادة (x) فإذا ارتفع سعر السلعة (y) فان المنتج يتوجه إلى إنتاج السلعة التي ارتفع سعرها والعكس صحيح إذا ارتفع سعر السلعة (x).

7. المحددات الاقتصادية

لقد تأثرت نماذج التنمية الاقتصادية الزراعية وبرامج إنتاج الغذاء في العصر الحديث بأكثر من فلسفة اقتصادية، حيث انقسمت جغرافية العالم ما بعد الحرب العالمية الأولى إلى ثلاث أنماط مختلفة الإيديولوجية اعتمدت الأولى النظرية الكلاسيكية ومتضمنات السوق في النشاط الاقتصادي أما الثانية أن التحكم في توزيع الموارد وفقا للتخطيط المركزي أكثر عدالة في توزيع عوائد عناصر الإنتاج (خاصة بين العمل ورأس المال) في حين اعتمدت المجموعة الثالثة (البلدان النامية) مسارات مختلفة تباينت بين النموذجين السابقين.

[1] مراد جبارة، مرجع سابق، ص 228.

[2] إبراهيم مصطفى وأحمد رمضان نعمة الله ومحمد أحمد السريتي، مرجع سابق، ص 329.

8.تكاليف الإنتاج

يميل المنتج إلى إنتاج السلعة ذات التكلفة الدنيا وكلما ارتفعت تكاليف الإنتاج وانعكس ذلك سلبا على كمية الإنتاج لأن ذلك يؤدي إلى ارتفاع الأسعار مما يسبب تقلص الطلب على هذه السلع والذي قد يعني الخسارة بالنسبة للمنتج.[1]

[1] محمد رفيق حمدان، مرجع سابق، ص 42.

المبحث الثالث: وضعية الأمن الغذائي في الجزائر ومشاكله

تمتلك الجزائر العديد من الإمكانيات لتشجيع الإنتاج الزراعي الغذائي الذي تحتاجه، إلا أنها لتزال تعاني من مشكلة غذائية وتعتمد بكثرة على الواردات لتأمين الغذاء لسكانها.

المطلب الأول: وضعية الأمن الغذائي في الجزائر

لدراسة وضعية الأمن الغذائي في الجزائر لابد من التطرق إلى الإنتاج النباتي والحيواني ومعدلات الاكتفاء الخاصة بهما.

الفرع الأول: الإنتاج النباتي:

يتطلب ارتفاع الطلب الغذائي عادة ارتفاعا أكبر في الإنتاج النباتي لكن نجد أن الجزائر تعاني من تغيرات في هطول الأمطار في أجزاء كبيرة من الوطن مما شكل عقبة في طريق القطاع الزراعي وتنميته، ولأجل تحليل تطور الإنتاج الغذائي النباتي في الجزائر نستعين بالجدول التالي:

الجدول رقم (2-1): تطور الإنتاج الغذائي النباتي في الجزائر (2001-2014) الوحدة: ألف طن

المجموعات السلعية	2001-2005	2006	2007	2008	2009	2010	20011	2012	2013	2014
الحبوب	3287.66	4017.75	3601.91	1702.05	5253.15	4558.57	3727.99	5137.25	4912.23	3435.23
البطاطا	1646.67	2180.96	1506.86	2171.06	2636.06	3300.31	3862.19	4219.5	4928.03	4673.52
البقوليات	51.18	44.07	50.08	40.16	64.29	72.32	78.82	84.30	95.83	93.70
الخضر	3631.11	3995.41	5524.28	6068.13	7291.29	8640.42	9569.24	10402.3	11866.41	12297.73
الفواكه	2365.26	2216.12	2216.12	2653.51	3037.01	3350.13	3708.31	3856.74	4231.63	4205.10

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على بيانات المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية، أعداد مختلفة (26-35)، الخرطوم.

يحتل الإنتاج النباتي مكانة مهمة في الزراعة عموما لأنه المصدر الأساسي للغذاء وهو يضم مجموعة كبيرة من التراكيب المحصولية،[1] ولعل من أبرزها الحبوب والبقوليات والخضر والفواكه، وكما يوضح الجدول أعلاه فان الإنتاج النباتي في الجزائر من المجموعات السلعية الغذائية النباتية تشهد على العموم ارتفاعا من سنة إلى أخرى خلال الفترة (2001-2014) وبمعدلات متفاوتة.

[1] فاتح حركاتي، مرجع سابق، ص 81.

تعد الحبوب عنصرا أساسيا في الأمن الغذائي الوطني،[1] لما لها من أهمية غذائية في حياة المواطن الجزائري،[2] فقد عرفت تذبذبا واضحا بين الزيادة والنقصان في حجم إنتاجها ما جعل حجم الإنتاج النباتي غير منتظم خلال هذه الفترة، فمن خلال استقرائنا لأرقام الجدول أعلاه نلاحظ أن إنتاج الحبوب قدر بـ 3.28مليون طن خلال الفترة (2001-2005) في حين بلغ سنة 2006 حوالي 4.01 مليون طن، أي ارتفع الإنتاج بنسبة جيدة ولكن نلاحظ أنه انخفض سنتي 2007 و2008 حيث حقق أدنى مستوى له سنة 2008 خلال فترة الدراسة إذ بلغ 1.70 مليون طن، وهذا راجع لعدة أسباب تتعلق أساسا بالظروف المناخية غير المناسبة وخاصة منها عدم انتظام تساقط كمية الأمطار على مدار السنة، إضافة إلى عدم الإعداد الجيد للتربة. ليعود إلى الارتفاع سنة 2009 حيث بلغ 5.2 مليون طن، وهذا نتيجة تحسن الظروف المناخية بالأخص هطول الأمطار، لكنه بدأ في التراجع سنتي 2010 و2011 بمقدار 4.5 و3.7مليون طن على التوالي وبذلك انخفض بنسبة 29% مقارنة بسنة 2009، أما خلال سنة 2012 فقد تحسن الإنتاج وعاد إلى الارتفاع بقيمة 5.1 مليون طن، وما فتأ أن تراجع سنتي 2013 و2014 وكذلك بسبب الظروف المناخية إضافة إلى ظروف أخرى (سوء تنفيذ عملية الحصاد وتوجه الفلاحين نحو زراعة الخضر وتربية المواشي والدواجن دون الحبوب لارتفاع عائدها).

أما بخصوص البقول الجافة فهي عرفت تذبذبا خلال الفترة من 2001 إلى 2008 ليرتفع بشكل متواصل إلى غاية سنة 2014 حيث بلغ الإنتاج 93.70 ألف طن، وهذا راجع إلى زيادة المساحة المزروعة بالأخص زيادة زراعة الحمص والبازلاء، وأما مجموعة الخضر وأبرزها البطاطا باعتبار المجتمع الجزائري يستهلكها على نطاق واسع نأخذها كعينة، فقد شهدت ارتفاعا خلال هذه الفترة فانتقل الإنتاج من 1646.67 ألف طن خلال الفترة (2001-2005) إلى 4673.52 ألف طن سنة 2014، فاتخذت اتجاها تصاعديا ويعود هذا الارتفاع إلى زيادة المساحة المزروعة وارتفاع إنتاجية الهكتار، ونفس الشيء بالنسبة لباقي الخضر وحتى الفواكه شهدت ارتفاعا في الإنتاج خلال نفس الفترة، وترجع الأسباب كذلك إلى زيادة المساحة المزروعة وارتفاع إنتاجية الهكتار وهذا بفعل الدعم الذي استفادت منه في مجال تشجيع غرس الأشجار المثمرة.

[1] عمار فوفو وحويشيتي رشيد، "ضرورة رفع الإنتاجية الزراعية في الجزائر من أجل دعم الأمن الغذائي"، مجلة أبحاث ودراسات التنمية، العدد الخامس، ديسمبر 2016، ص 57.

[2] بلاسم جميل خلف، "أهمية الاستثمار الزراعي في تحقيق الأمن الغذائي في العراق"، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد الخاص بالمؤتمر العلمي الخامس، سنة 2014، ص 15.

الفرع الثاني: الإنتاج الحيواني والسمكي:

يعتبر الإنتاج الحيواني جزءا مهما من الإنتاج الزراعي حيث يساهم في تغطية الاحتياجات الاستهلاكية للسكان، والجدول التالي يوضح تطور الإنتاج الحيواني والسمكي في الجزائر.

الجدول (2-2): تطور الإنتاج الحيواني والسمكي في الجزائر للفترة (2001-2014) الوحدة: ألف طن

المجموعات السلعية	2001-2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
لحوم حمراء	256.38	209.14	229.57	235.93	271.59	263.26	267.41	240.9	242.20	252.64
لحوم بيضاء	165.17	131.75	142.59	142.08	190.83	296.40	330.33	365.4	418.40	463.18
ألبان ومنتجاتها	1634.64	1773.54	1851.18	1878.52	2377.64	2854.08	3165.66	3063.8	3400.67	3648.55
بيض	157.53	178.49	195.69	184.39	193.56	224.53	229.10	266.3	299.35	303.03
أسماك	117.48	157.02	148.84	142.04	132.27	130.12	101.76	105.56	101.80	99.17

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على بيانات المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية، أعداد مختلفة (26-35)، الخرطوم.

يتبن لنا من الجدول أعلاه أن الإنتاج الحيواني عرف تذبذبا خلال فترة الدراسة، فبالنسبة لإنتاج اللحوم الحمراء قد بلغت 256.38 ألف طن في متوسط الفترة (2001-2005)، وقد انخفضت القيمة إلى 209.14 ألف طن سنة 2006 التي شهدت أدنى مستوى له، وترجع أسباب ذلك إلى تأجيل الاستهلاك اللحوم الحمراء المستوردة (المجمدة) لأن أسعارها لم تكن في متناول المستهلكين،[1] ليرتفع الإنتاج خلال سنتي 2007 و2008 بنسبة قليلة وقد حقق أكبر إنتاج سنة 2009 بقيمة 271.59 ألف طن بمعدل زيادة قدر بـ 29% مقارنة بسنة 2006 ليعرف تراجعا في السنة الموالية ثم استقر بعد ذلك في حدود 240 ألف طن إلى 252 ألف طن لغاية سنة 2014، وترجع الأسباب في تباين هذا الإنتاج إلى تذبذب عدد رؤوس الأبقار والأغنام أما الماعز والإبل فقد عرفت استقرارا في معدل نموها،[2] أما بخصوص اللحوم البيضاء فقد سجلت ارتفاعا في الإنتاج خلال فترة الدراسة، ففي الفترة (2001-2005) بلغت 165.17 ألف طن لتصل إلى463.18 ألف طن سنة 2014 ومرد هذه الزيادة الايجابية يرجع إلى الدعم الذي قدمته الدولة لصالح المربين للاستثمار في

[1]Ministère de l'agriculture et du développement rural, rapport sur la situation du secteur agricole, année 2005, p 29.

[2] مراد جبارة، مرجع سابق، ص 365.

هذا المجال منذ سنة 1995 وكذا حسب الظروف المناخية،[1] في حين سجل إنتاج الألبان هو الآخر ارتفاعا كبيرا أو طفرة معتبرة بلغت 3648.55 ألف طن سنة 2014 (رغم الانخفاض الطفيف سنة 2012). لكن بقي الإنتاج المحلي غير قادر على تحقيق الاكتفاء الذاتي وذلك راجع إلى ضعف مردود الأبقار، أما من ناحية إنتاج البيض فقد انتشرت صناعة إنتاج البيض في الجزائر بصورة مقبولة حيث يظهر لنا من خلال الجدول أعلاه أن وتيرة إنتاج البيض أخذت منحا تصاعديا خلال فترة الدراسة وبالمقابل عرف إنتاج الأسماك هو الآخر تباينا حيث شهد زيادة معتبرة من الفترة 2001 إلى2007، ليبدأ في الانخفاض بعد ذلك ويستقر على هذا الحال حتى سنة 2014 إذ بلغ 99.17 ألف طن مقارنة بسنة 2006 التي شهدت إنتاج قدر بـ 157.02 ألف طن وهذا نتيجة الصيد الجائر وطرق الصيد غير المستديمة والظروف المناخية،[2] لذا لابد على الدولة العمل على رفع القدرات الإنتاجية لهذا القطاع وخصوصا أن السمك يعتبر غذاء صحيا جيدا.

الفرع الثالث: معدلات الاكتفاء الذاتي:

حسب الإحصائيات تبين أن الجزائر تعتمد كثيرا على واردات الغذاء من الخارج،[3] وللتوضيح سنقوم بتحليل وضعية الاكتفاء الذاتي من خلال الجدول التالي:

[1] فوزية غربي، **الزراعة الجزائرية بين الاكتفاء والتبعية**، مرجع سابق، ص 180.

[2] مراد جبارة، مرجع سابق، ص 366.

[3] كمال روابنية، "تحرير التجارة الزراعية وأثره على التنمية الزراعية في الجزائر"، مجلة العلوم الانسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، العدد 11، ماي 2007، ص 231.

الجدول رقم (2-3): معدلات الاكتفاء الذاتي من المجموعات السلعية الغذائية الرئيسية في الجزائر للفترة (2001-2014) (%)

المجموعات السلعية	2001-2005	2006	2007	2008	2009	2010	20011	2012	2013	2014
الحبوب	30.46	35.62	33.83	16.02	39.88	36.48	31.96	34.2	39.57	21.65
البطاطا	93.74	95.94	88.22	96.93	95.48	96.68	97.15	96.4	98.52	97.44
البقوليات	23.17	21.39	20.79	17.69	26.86	25.99	27.68	32.3	34.02	32.78
الخضر	99.60	99.26	99.72	99.72	99.65	99.70	99.73	99.6	99.74	99.80
الفواكه	91.34	92.07	90.70	90.70	89.78	90.65	91.47	91.8	93.03	89.97
الزيوت والشحوم	8.05	7.07	6.21	6.21	12.12	6.15	13.30	8.0	14.03	8.03
اللحوم	89.38	83.15	86.71	86.71	88.13	89.92	90.50	90.6	93.05	90.13
الأسماك	88.99	89.13	90.40	90.40	83.53	84.51	77.47	79.6	81.67	71.35
البيض	98.51	98.98	99.91	99.91	99.74	99.80	99.80	99.8	99.9	100
الألبان ومنتجاتها	43.87	40.44	42.64	42.64	46.50	51.06	52.90	51.6	63.17	50.48

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على بيانات المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية، أعداد مختلفة (26-35)، الخرطوم.

نلاحظ من خلال الجدول أن الجزائر تعرف ثلاثة مجموعات حسب درجة الاكتفاء الذاتي للسلع الغذائية:

1. مجموعات غذائية ذات معدلات اكتفاء ذاتي منخفضة والتي تعرف نسب استيراد عالية وتقل نسبة الاكتفاء الذاتي فيها عن 50% وتضم كل من الحبوب وجملة الزيوت والشحوم والبقوليات، حيث نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن مجموعة الحبوب تعاني من نقص في الاكتفاء الذاتي رغم أنها مادة أساسية للغذاء وذات نمط استهلاكي واسع حيث تشهد تذبذبا طول فترة الدراسة فقد سجلت أكبر نسبة سنتي 2009 و2013 بـ 39.88% و39.57% على التوالي وأدناها في سنة 2008 قدرت بـ 16.02%، ويعود سبب هذا الانخفاض إلى تراجع الكميات المنتجة واستمرار ارتفاع قيمة العجز التجاري وأن الجزائر تستورد الحبوب بكميات كبيرة نظرا لقصور الزراعة الجزائرية عن تلبية الطلب المحلي، أما عن البقول الجافة فقد أخذت معدلات الاكتفاء الذاتي بها منحا تصاعديا نسبيا حيث بلغت النسبة 20.79% سنة 2007، لترتفع في السنوات التي تليها حتى بلغت 32.78% سنة 2014 أي بمعدل نمو قدره 57.67% وهذا راجع إلى ملائمة الظروف المناخية إلا أنها تبقى نسبة قليلة لم تغنها عن الاستيراد نظرا لفتح المجال للاستيراد أمام الخواص وأيضا للاستهلاك الواسع لها، أما عن مجموعة الزيوت والشحوم فالجزائر تشهد عجزا في هذه المواد وتوضح النسب في الجدول مدى تبعية الجزائر للخارج

في هذه المواد،[1] وليس الجزائر فقط بل إقليم الشرق الأدنى وشمال إفريقيا ككل يعد أكبر مستورد صافي للحبوب في العالم وعلى الرغم من أنه يتم تسديد تكاليف استيراد الغذاء بشكل جزئي من خلال زيادة ثابتة في صادرات الفواكه والخضروات، إلا أنه من الأرجح أن يزداد العمل على الصادرات أكثر فأكثر مع ازدياد استهلاك الغذاء بشكل عام من قبل السكان الذين يتجهون للمدن ويزدادون ثراء واستهلاكا للمواد الغذائية رفيعة المستوى ومرتفعة السعر بشكل خاص حسب ما يشر تقرير منظمة الفاو.[2]

2. مجموعات غذائية ذات معدلات اكتفاء ذاتي متوسطة وتتراوح بين 50% و80% وتشمل هذه السلع الحليب ومشتقاته والأسماك، والملاحظ أن مجموعة الألبان ومنتجاتها شهدت تذبذبا طفيفا في نسبة الاكتفاء الذاتي حيث بلغت أدنى نسبة سنة 40.44% سنة 2006 ومن ثم بدأت النسبة في الارتفاع إلى أن بلغت أعلى مستوى لها سنة 2013 بنسبة 63.17% نظرا للاهتمام الذي أولته الدولة بفرع الحليب بدعم المزارعين (منح قروض، ودعم وحدات الإنتاج الخاصة..)،[3] إلا أنها لم تتمكن من تحقيق نسب كافية تغنيها عن الاستيراد، وبالنسبة للأسماك فقد سجلت معدلات اكتفاء ذاتي مرتفعة خلال الفترة من 2001 إلى 2008 حيث وصل بها المعدل إلى 90.40% لتعود بالانخفاض تدريجيا حتى سنة 2014 بنسبة 21.07%.

3. مجموعات غذائية ذات معدلات اكتفاء ذاتي مرتفعة وتضم مجموعة سلع الخضر والفواكه وجملة اللحوم والبيض، ويتبين لنا من الجدول أن جملة الخضر سجلت نسب اكتفاء ذاتي بـ 99% وبقيت مستقرة خلال طول فترة الدراسة، وهذا راجع إلى الزيادة الكبيرة في الإنتاج، أما فيما يخص الفواكه فقد تراوحت معدلات الاكتفاء الذاتي خلال سنوات الدراسة بين 89% و93% أي بنسب مرتفعة نسبيا، ومرد هذا إلى البرنامج الوطني للتشجير المدعم من الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية الذي ركز على تشجيع التشجير ما أدى إلى تحسين الإنتاجية،[4] أما عن جملة اللحوم وبالأخص البيضاء وكذلك منتوج البيض فيمكن القول أن الجزائر مكتفية ذاتيا وأنها قادرة على رفع الإنتاج واستغلاله في فروع أخرى أو تصديره إن أرادت واتبعت إستراتيجية فعالة لذلك.

يمكن القول بأن الإنتاج النباتي والإنتاج الحيواني في تطور لكن إلا أنه تطور لا يرقى إلى تحقيق أمن غذائي حقيقي لان الجزائر لا تزال تعاني من تذبذب في إنتاجها الزراعي السنوي وتفتقد لإستراتيجية محكمة لتنظيم سياسة الاستثمار الزراعي.[5]

---

[1] فوزية غربي، **الزراعة الجزائرية بين الاكتفاء والتبعية**، مرجع سابق، ص 233.

[2] منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، "رؤية إقليمية عامة حول انعدام الأمن الغذائي (الشرق الأدنى وشمال افريقيا)"، سنة 2015، ص02.

[3] زهير عماري، **تحليل اقتصادي قياسي لأهم العوامل المؤثرة على قيمة الناتج المحلي الفلاحي الجزائري خلال الفترة (1980–20109)**، مرجع سابق، ص 191.

[4] زهير عماري، **تحليل اقتصادي قياسي لأهم العوامل المؤثرة على قيمة الناتج المحلي الفلاحي الجزائري خلال الفترة (1980–20109)**، مرجع سابق، ص 177.

[5] إيمان شعابنة ، "مدى فعالية الدعم في إطار سياسة التجديد الفلاحي"، دفاتر السياسة والقانون، العدد 16، جانفي 2016، ص 319.

المطلب الثاني: وضعية المشكلة الغذائية في الجزائر

تعتبر مسألة الأمن الغذائي من القضايا الرئيسية التي تحتل المرتبة الأولى في البرامج التنموية لدول العالم، لكنه أصبح يواجه في الوقت الحالي أزمة حادة تتعلق بعدم كفاية الغذاء لعدد كبير من السكان.

الفرع الأول: مفهوم المشكلة الغذائية وخصائصها

1.تعريف المشكلة الغذائية:

إن المشكلة الغذائية تدل على توافر عدد كبير من الجوعى اللذين لا تتوافر لديهم التغذية الكاملة والتي تمد الجسم بكل الطاقة التي يحتاجها، ولكل المقادير المتنوعة لحفظ توازنه، بمعنى أنها تتمثل في عدم كفاية الغذاء المتوفر لاحتياجات الأفراد الغذائية أي محدودية الغذاء (كما ونوعا) مقابل الاحتياجات الغذائية.[1]

كما تعرف المشكلة الغذائية (مشكلة الأمن الغذائي) بعدم قدرة أو كفاية الإنتاج الغذائي المحلي تلبية الطلب المحلي على الغذاء وبالأخص المواد الغذائية الأساسية لأي بلد كان. كما أنها تدل على العجز الغذائي الذي يتمثل إما بنقص التغذية أي عدم توافر الطعام بالكمية الكافية لتأمين السعرات الحرارية والبروتينات الضرورية لنمو جسم الإنسان وإما بسوء التغذية أي عدم توافر الغذاء من حيث النوعية.[2]

2.خصائص المشكلة الغذائية:

تتميز المشكلة الغذائية بجملة من الخصائص نذكر منها:

– سيطرة الدول الكبرى في الفائض العالمي من الحبوب واللحوم والمعلبات وأهم تلك الدول الولايات المتحدة الأمريكية وكندا واستراليا، إضافة إلى دول الاتحاد الأوربي التي تتحكم في فائض الحليب ومشتقاته، بحيث تتبع هذه الدول سياسات من شأنها أن تحرم العالم من الاستفادة من وفرة ثرواتها لتحتكر لنفسها هذه الاستفادة.

– عدم قدرة المجتمع الدولي من التوصل إلى نظام عالمي للأمن الغذائي ولا يوجد اتفاق حقيقي للتوصل إلى حجم الاحتياطي العالمي الذي توجب المحافظة عليه.

– تتوقع وتتفق أغلب الدراسات على أن مشكلة الغذاء سوف تعرف تفاقما بالنسبة للدول النامية، وذلك راجع لعدة أسباب منها تخلف وسائل الإنتاج والتخزين والنمو الديموغرافي واستمرار الهجرة من الريف إلى المدينة، وأثر التحولات الاجتماعية في تغيير نمط الاستهلاك في البلدان النامية.[3]

---

[1] فاتح حركاتي، مرجع سابق، ص 40.

[2] عيسى بن ناصر ، **مشكلة الغذاء في الجزائر "دراسة تحليلية وسياسات علاجها"**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع اقتصاد، جامعة منتوري، قسنطينة، سنة 2005، ص 12.

3 هاجر بوزيان الرحماني، مرجع سابق، ص 62.

الفرع الثاني: المشكلة الغذائية في الجزائر

حسب المنظمة العالمية للأغذية والزراعة (FAO) فان عدد سكان العالم سيصل إلى 9.7 مليار نسمة في حدود سنة 2050،[1] وبالتالي فان على الزراعة ضمان توفير الغذاء لهم بدلا من 6.5 مليار اليوم مع احترام البيئة من خلال حماية الموارد الطبيعية، هذه التحديات تجعل القضية مهمة ومعقدة وتشمل العديد من الجهات الفاعلة ذات الطابع الزراعي والبيئي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي وحتى السياسي. مما سبق، هل يمكننا مواجهة تحدي الغذاء في سياق التنمية المستدامة؟

لابد من إحداث تناسق بين مجموعة من العناصر الإستراتيجية كبناء قاعدة زراعية وتطوير الإنتاجية الفلاحية وحسين مستوى الأسعار وغيره، وتبني سياسة اقتصادية تكون من بين أولوياتها الحفاظ على الموارد الزراعية مع تحقيق الاكتفاء من الاستهلاك الزراعي، هذا ما يجعل ضرورة ارتباط الأمن الغذائي بعنصرين أساسيين أولهما الموارد الطبيعية والبشرية أما الثانية فهي الموارد المالية، ففي حالة امتلاكهما يمكن العمل على تحقيق هذا العنصر دون الخوف من الفشل ولكن في حالة محدودية هذين الموردين أو تذبذب في إحداهما فان هذا يؤدي إلى حدوث عجز في تحقيق الأمن الغذائي.[2]

يمكن إرجاع المشكلة الغذائية لعدة أسباب تجعل الطلب على الغذاء أكبر من المعروض منه في العالم بصفة عامة وفي الجزائر على وجه الخصوص، وقبل ذكر أسباب مشكل الغذاء في الجزائر لابد من التطرق الى أسباب مشكل الغذاء في العالم وهي:

1.النمو السكاني: باعتبار السكان هم المستهلكون الأساسيين للغذاء والمزارعون هم الذين يستثمرون الموارد الطبيعية الزراعية في تحقيق الإنتاج الزراعي، ويؤثر العامل الديموغرافي في الغذاء بأنه ينمو بوتيرة متسارعة أكبر من معدل نمو الغذاء وهذا ما يجعل العدد الكبير من البشر لا يحصلون على ما يكفيهم من الغذاء،[3] فينجر عن مشكلة العجز الغذائي والنمو الديموغرافي المتواصل للسكان ظاهرة الفقر،[4] فنجد أن الدول النامية تشهد أكثر زيادة سريعة للنمو السكاني إلى الحد الذي أصبحت توصف فيه هذه البلاد بأنها تواجه انفجارا سكانيا وفي نفس الوقت تواجه الدول الصناعية المتقدمة زيادة قليلة في عدد السكان،[5] وقد تولد عن هذا الانفجار الديموغرافي

[1] Fao, l'avenir de l'alimentation et de l'agriculture "tendances et défis , 2017, P 09.

[2] بومدين زاوي ، مرجع سابق ، ص 65.

[3] الطيب هاشمي، **التوجه الجديد لسياسة التنمية الريفية في الجزائر**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع اقتصاد التنمية، جامعة أبوبكر بلقايد، تلمسان، السنة الجامعية، 2013-2014، ص 100.

[4] سالم توفيق النجفي وآمنه عبد الإله الحسون، "أوضاع الأمن الغذائي في البلدان النامية (دراسة اقتصادية مقارنة لبلدان متوسطة ومنخفضة الدخل)"، مجلة تنمية الرافدين 88، العدد 29، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، جانفي 2007، ص 03.

[5] محمد عبد العزيز عجمية، **الموارد الاقتصادية**، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، سنة 1983، ص 233.

ضغط على النشاط الفلاحي، أصبح بموجبه عرض الإنتاج الغذائي عاجزا عن تلبية الطلب المتزايد عن المواد الغذائية.

وعموما فان التفاوت بين نسق النمو السنوي للسكان ووتيرة نمو الإنتاج الغذائي الذي تزيد من حدته منافسة مختلف الأنشطة للقطاع الفلاحي في استعمال المياه وكذا التوسع العمراني على حساب الأراضي الصالحة للزراعة كلها عوامل تسبب لنا المشكلة الغذائية،[1] كما أدت الهجرة الريفية إلى المدن إلى تزايد كبير لسكان المدن وحرمان القطاع الزراعي من اليد العاملة في المناطق الريفية،[2] ووفقا لأرقام منظمة "الفاو" يجب أن يتضاعف الإنتاج العالمي من الغذاء لتوفير الأمن الغذائي لسكان العالم المتوقع أن يصل عددهم 7.8 مليار بحلول سنة 2025.[3]

2.زيادة المداخيل وارتفاع مستوى المعيشة: تشكل الزيادة في دخل الفرد عاملا آخر هاما يؤثر على الزيادة في الطلب على الغذاء. فهناك زيادة سنوية تحدث في مداخيل الأفراد وتصبح ملموسة في حالة الدول التي تأخذ ببرامج تنموية طموحة،[4] ما ينتج عنه ارتفاع القدرة الشرائية تبين أنها تؤدي إلى زيادة الاستهلاك كما ونوعا وهذا يعتبر سببا آخر يؤدي إلى زيادة الطلب على الغذاء ما ينجر عنها حالة نقص الغذاء.[5]

3.انخفاض المخزون العالمي من الغذاء: تعتبر الاحتياطات الغذائية عاملا مهما في تغذية السكان، سواء خلال فترات تغير الدخل أو عندما ينخفض الانتاج الزراعي بشكل كبير، خاصة بالنسبة للأسر التي تعيش في المناطق الريفية،[6] إن وجود مخزون عالمي كبير من الغذاء عامة والحبوب خاصة من شأنه أن يجتنب العالم ارتفاع أسعار هذه المواد في السنوات التي ينخفض فيها الإنتاج بسبب سوء الأحوال الجوية، فنجد أن المخزون العالمي يشهد انخفاضا كبيرا إلى الحد الذي أصبح فيه استهلاك العالم يعتمد أساسا على الإنتاج الغذائي لسنة واحدة.

4.انخفاض المؤونات الغذائية: إن المؤونات الغذائية التي كانت تقدمها الدول الغنية وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية كانت تشكل نسبة كبيرة من واردات الدول النامية من الغذاء وما ساعد على ذلك توافر مخزون كبير من السلع الغذائية لدى الولايات المتحدة الأمريكية عاملا هاما في منح هذه الإعانات، ولكن بعد تضاؤل المخزون نجد أنه انخفضت معوناتها الغذائية بشكل كبير.[7]

---

[1] عبد القادر الطرابلسي، **أضواء على مشكلة الغذاء "بالمنطقة العربية الإسلامية"**، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الطبعة الأولى، قطر، سنة 1999، ص 85.

[2] فهيمة خلف الله ، "الزراعة العربية وتحديات الأمن الغذائي"، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، العدد 10، الجزء 03، جامعة الوادي، سنة 2017، ص 245.

[3] الطيب هاشمي ، **التوجه الجديد لسياسة التنمية الريفية في الجزائر**، مرجع وموضوع نفسهما.

[4] محمد عبد العزيز عجمية، مرجع سابق، ص 235.

[5] الطيب هاشمي ، **التوجه الجديد لسياسة التنمية الريفية في الجزائر**، مرجع سابق، ص 101.

[6] K. RENE YABILE, « determinants de la sous-alimentation des ménages en cote d'ivoire: ca des regions ccentre et centre-est », eueropean scientific journal, vol 09, numéro 14, Mai 2013, P 211.

[7] محمد عبد العزيز عجمية، مرجع سابق، ص 240.

5.ارتفاع أسعار النفط: يؤثر ارتفاع أسعار النفط على أسعار السلع الغذائية في اتجاهين، أولهما يتمثل في ارتفاع تكاليف إنتاج المواد الغذائية فقد أصبحت تتطلب أساليب الزراعة الحديثة وعمليات إنتاج الغذاء واستهلاك جزء كبير من الطاقة أثناء الحصاد والنقل والتخزين والتصنيع، أما الثانية فالتوجه نحو إنتاج الوقود الحيوي.[1]

6.العوامل الطبيعية: رغم كبر مساحة الجزائر إلا أن مساحة الأرض الصالحة للزراعة محدودة، تبلغ حوالي 8 ملايين هكتار صالحة للزراعة (أي 3.3 % من المساحة الكلية)، من أجل مساحة مخصصة للزراعة تقدر بأكثر من 40 مليون هكتار،[2] ومن بين العوامل المسببة في تفاقم المشكلة الغذائية وتتمثل في:

- انخفاض نسبة الأراضي الصالحة للزراعة مقارنة مع المساحات الكلية؛
- اعتماد أغلب الزراعات على العوامل المناخية التي تتميز بالتذبذب من سنة إلى أخرى؛
- عدم كفاية مصادر المياه وسوء استغلالها والميل نحو الانتقال من الزراعة المطرية إلى الزراعة المروية.
- التصحر والتعرية ودور الإنسان في الاستنزاف اللاعقلاني للخيرات للطبيعة وتدمير البيئة.[3]

أما عن مشكلة الغذاء في الجزائر فتعود أساسا إلى قصور الإنتاج الزراعي المحلي عن مواجهة الطلب الغذائي لمواطنيها، إضافة إلى عدة أساب أخرى:

1. الأسباب الديموغرافية:

يعتبر ارتفاع عدد السكان ومعدل النمو السكاني وتحسن مستوى الدخل ونمط الحياة من الأسباب الأساسية في ارتفاع حجم الطلب على المواد الغذائية كما سبق وأن ذكرنا، والجزائر على غرار بلدان العالم النامية تعاني من هذه الأسباب، وتعتبر معرفة حجم السكان ووتيرة نموه وهيكله وتوزيعه الجغرافي من العناصر الأساسية في تخصيص الموارد والثروات الوطنية والتكفل باحتياجات السكان،[4]وتجدر الإشارة هنا أنه بلغ عدد سكان الجزائر 40836000 نسمة سنة 2016 بنسبة نمو ديموغرافي قدر بـ 2,17 %،[5] وتشير التوقعات أنه سيرتفع عدد السكان إلى حوالي أكثر من 44 مليون نسمة سنة 2030 والى أكثر من 52 مليون نسمة في آفاق سنة 2050، وستترتب عن هذه الزيادة المعتبرة زيادة في الطلب على الغذاء وهو ما يمثل تحديا كبيرا للجزائر في توفير الغذاء بالكميات المطلوبة وبشكل مستدام، خاصة وأن مساحات الأراضي الزراعية في انكماش مستمر منذ الاستقلال نظرا لكثافة العمران

[1] فاتح حركاتي، مرجع سابق، ص 51.

[2] عمر بالسعود، "الفلاحة في الجزائر من الثورات الزراعية إلى الإصلاحات الليبرالية (1963-2002)"، مجلة إنسانيات، العدد 22، المجلد 04، أكتوبر –ديسمبر 2003، ص 12.

[3] أحمد مصنوعة، "الصناعات الغذائية كمدخل لتحقيق الأمن الغذائي في الجزائر (الواقع والمأمول)"، مداخلة في الملتقى الدولي التاسع حول استدامة الأمن الغذائي في الوطن العربي في ضوء المتغيرات والتحديات الاقتصادية الدولية"، جامعة الشلف، يوما 23-24 نوفمبر 2014، ص 06.

[4] عيسى بن ناصر، مرجع سابق، ص 199.

[5] www.ons.dz consulté le 25/10/2017

الذي أتى على الأراضي الزراعية الخصبة،[1] إضافة إلى ارتفاع نسبة الحضر عن الريف مما أدى إلى تزايد حجم الطلب على المواد الغذائية بفعل تحسن نمط الحياة في المدن مقارنة بالريف والى ضعف وانخفاض الإنتاج الزراعي لقلة اليد العاملة وخاصة المؤهلة والشابة منها بسبب هذه الهجرة.[2]

2.السياسة الاجتماعية:

لقد تميزت الفترة من 1987 إلى 1990 بسياسة دعم الأسعار منها الماء والطاقة والخدمات عموما ودعم أسعار المواد الغذائية خصوصا (الدقيق، الخضر الجافة، الحليب ومشتقاته، الزيوت...) مما سمح للمستهلك الجزائري بالوصول إلى مستويات استهلاك وحماية اجتماعية مقبولة وتحسن كمي ونوعي للوجبة الغذائية خلال هذه الفترة، أما في فترة ما بعد التسعينات وجد أن سياسة الدعم مكنت السكان من الحصول على وجبات غذائية مقبولة ولكن بالمقابل مكنت الأسر ذات المداخيل المرتفعة من استهلاك السلع المدعمة بقدر أعلى وحملت ميزانية الدولة مبالغ معتبرة، ومع اتساع المجال الذي تغطيه الخدمات العمومية وتعرض الدولة لأزمة مالية بفعل انخفاض عائدات الصادرات في أوائل التسعينات وتراكم المديونية الخارجية دفع الدولة إلى تطبيق برنامجي التكييف والتعديل الهيكلي فقامت بتحرير الأسعار وإلغاء الدعم المالي لمعظم السلع والخدمات، وقد أدت هذه الإصلاحات إلى انخفاض القدرة الشرائية لدى المواطن وانتشار الفقر والبطالة .

3.الأسباب التنظيمية:

لطالما سعت الجزائر إلى تحقيق التنمية الشاملة والمستقلة وذلك بالعمل على تطوير الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وتحسين مستوى دخل الأفراد ورفع مستوى التشغيل ولتحقيق ذلك اعتمدت أو ركزت اهتمامها على الصناعات المنتجة بالدرجة الأولى على اعتبار أن التنمية الصناعية ستؤدي إلى تحديث القطاع الفلاحي وإحداث تطور اجتماعي وثقافي غير أنها لم توفق في تطوير القطاع الزراعي نظرا لانخفاض مستوى الإنتاج الزراعي بشقيه النباتي والحيواني وازدياد التبعية اتجاه الخارج وخاصة في المواد الغذائية الأساسية، وتمس الجوانب التنظيمية في ضعف الإنتاج الزراعي أساسا في بنية الملكية الزراعية وأساليب إدارة الاستغلاليات الزراعية.

[1] نذير طروبيه، "تعثر برامج التنمية الزراعية لتحقيق الأمن الغذائي العربي وسبل تفعيلها (الجزائر نموذجا)"، مداخلة في الملتقى الدولي التاسع حول استدامة الأمن الغذائي في الوطن العربي في ضوء المتغيرات والتحديات الاقتصادية الدولية"، جامعة الشلف، يومي 23-24 نوفمبر 2014، ص 11.

[2] عيسى بن ناصر، مرجع نفسه، ص 200.

4.العوامل الطبيعية:

وتشمل الأراضي الزراعية والظروف المناخية والموارد المائية، حيث تعتبر الأراضي الصالحة للزراعة والمسقية منها محدودة مقارنة بالمساحة الإجمالية وعدد السكان في الجزائر،[1] إذ بلغت مساحة الأراضي الصالحة للزراعة 414316.4 كلم^2 أي بنسبة 17.39% من المساحة الكلية ونسبة 2.62% من الأراضي الزراعية المروية من إجمالي الأراضي الزراعية سنة 2013،[2] أما عن الظروف المناخية فينقسم الإنتاج الفلاحي من حيث تأثره بالعوامل المناخية إلى ثلاثة فئات:

- الفئة الأولى: المنتوجات التي هي تقريبا في مأمن عن التقلبات المناخية خاصة كمية الأمطار المتساقطة سنويا وتشمل الفواكه والخضر (خاصة المسقية) واللحوم البيضاء والبيض؛
- الفئة الثانية: المنتوجات التي لا تتأثر كثيرا وبشكل متأخر في حالة استمرار الجفاف تتمثل في الحليب واللحوم الحمراء والمزروعات الصناعية؛
- الفئة الثالثة: المنتوجات التي تتأثر كثيرا بالظروف المناخية وتشمل الحبوب الشتوية والبقول الجافة والأعلاف.

وبصفة عامة يعتبر سقوط الأمطار بالكميات الكافية وفي الموعد المناسب عاملا محددا للإنتاج الزراعي الغذائي، وهي تتحكم في إنتاج المواد الأساسية كالحبوب بدرجة كبيرة حيث أن سقوط الأمطار بالكمية الكافية ليس كاف للحصول على إنتاج كمي ومردودية جيدة من الحبوب إذا لم تتوزع كميات الأمطار المتساقطة بشكل مناسب عبر الموسم الزراعي.

5.العوامل البشرية:

عانى وليزال يعاني القطاع الزراعي في الجزائر من نقص في الإطارات الفنية واليد العاملة الزراعية المؤهلة مما أثر سلبا على تطور الإنتاج الزراعي، ويعود سبب ذلك إلى ضعف التكوين وخاصة في بعض التخصصات مثل التهيئة الريفية والمكننة الفلاحية وقلة أو عدم توفير الظروف الاجتماعية والمادية والمعنوية المناسبة لاستقرارهم حيث بلغت نسبة العاملين في قطاع الزراعة 10.8% من إجمالي المشتغلين في الجزائر سنة 2013 حسب إحصائيات البنك العالمي ويرجع هذا النقص إلى توجه اليد العاملة نحو باقي القطاعات (الصناعة، البناء والأشغال العمومية والخدمات..) لما تقدمه من مداخيل جيدة وامتيازات اجتماعية وصحية كالمنح العائلية والضمان الاجتماعي والتقاعد إضافة إلى الهجرة الداخلية.

[1] عيسى بن ناصر، مرجع سابق، ص 235.

[2] www.worldbank.dz consulté le 25/10/2017

6.الأسباب التكنولوجية:

تتمثل في قصور الإنتاج الزراعي ونقص استخدام مستلزمات الإنتاج الزراعي وتخلف أساليب العمليات الزراعية وضعف البحث العلمي والإرشاد الزراعي.[1]

لكن يمكن القول أن حقيقة المشكلة الغذائية التي تعاني منها الجزائر لا ترجع فقط إلى الفشل في استغلال الموارد الطبيعية المتاحة استغلالا امثلا وعقلانيا وحتى سوء الإدارة والتسيير والتوزيع السيء للمنتجات الغذائية، بل حتى النمط الاستهلاكي للفرد الجزائري الذي يتصف بالتبذير أحيانا.[2]

المطلب الثالث: سياسات تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر

إن الوضع الغذائي الحالي في الجزائر يتطلب إعادة النظر في السياسة الزراعية بصفة عامة والسياسة الغذائية بصفة خاصة للحد من الفجوة الغذائية، ما يعني التركيز على زيادة الإنتاج الزراعي خاصة من المواد الغذائية الأساسية وترشيد الواردات منه، حيث قامت الجزائر بوضع عدة سياسات سعيا منها لتحقيق الأمن الغذائي تمثلت في:

1. السياسات المتعلقة بالإنتاج الزراعي: وذلك عبر عدة برامج ومخططات وسنتطرق إلى ذلك لاحقا بالتفصيل.

2. سياسات خاصة بالاستهلاك الغذائي: لمواجهة المشكلة الغذائية لابد من السيطرة على جانب الاستهلاك الغذائي (كما ونوعا) ومع تحسين النوعية الغذائية للمواطن في نفس الوقت وخاصة ذوي الدخل المحدود والمحرومين وذلك عن طريق:

- تعميم تقديم الوجبات الغذائية على جميع المؤسسات التربوية بشرط التركيز على الأحياء الفقيرة في المدن والأرياف؛
- رفع منحة التضامن (الخاصة بالدعم الغذائي) إلى المستوى الذي يغطي الاحتياجات الضرورية من الغذاء لذوي الدخل المحدود؛
- تقديم الدعم الكامل لإقامة وحدات اقتصادية واجتماعية لصالح الفئات المحرومة تتكفل بخدمتهم.

3. سياسة ترشيد الاستهلاك الغذائي: يقصد بمصطلح الترشيد بصفة عامة إخضاع ظاهرة ما إلى السلوك السوي أو المعتدل وأما ترشيد الاستهلاك الغذائي فهو ضبط مستويات الاستهلاك بحيث تتماشى مع الإمكانيات الإنتاجية المتاحة ومع الاحتياطات الغذائية الصحية المناسبة لظروف المجتمع، ومن أهم معالم سياسات ترشيد

[1] عيسى بن ناصر، مرجع سابق، ص 241.

[2] علي بوخالفة، **انضمام الجزائر لمنظمة التجارة العالمية وانعكاساتها على مشكلة التغذية**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، السنة الجامعية 2014-2015، ص 183.

الاستهلاك الغذائي في الجزائر: خفض المفقود أو التالف من المواد الغذائية، سياسة الدعاية والإعلان، سياسة توزيع الدخل وتعديل الأنماط الاستهلاكية.

4. تكوين مخزون استراتيجي من المواد الغذائية: بما أن الجزائر تعتمد أساسا على السوق العالمية في تغطية احتياجاتها الغذائية الرئيسية ويتوقع أن تبقى كذلك في المستقبل القريب أو المتوسط، فلابد عليها من الاحتفاظ بمخزون للطوارئ من المواد الغذائية الأساسية (كالحبوب) يغطي احتياجاتها ستة أشهر على الأقل، نظرا لضرورة هذا المخزون في تنظيم واستقرار المتاح للاستهلاك، كما أنه يساعد على تفادي التقلبات في الأسواق العالمية مع إمكانية حدوث انخفاض في العرض العالمي

دون أن ننسى جهود العمل الاقتصادي العربي المشترك في مجال الزراعة في ايطار المنظمات الإقليمية والاتفاقيات العربية، لكنها ظلت تلك الجهود محصورة على أرض الواقع في نطاق ضيق ومحدود ولا يتناسب مع الظروف التي تعيشها خاصة في ظل التطورات العالمية الإقليمية.[1]

خلاصة القول أن الوقاية من انعدام الأمن الغذائي بصورة رئيسية يكون عن طريق الاستقرار الأمثل للإمدادات الغذائية ما يؤكل منها وغيرها من السلع الأساسية الضرورية لإعداد الغذاء،[2] ويعني أن تنتج الدولة أكبر قدر مما تحتاجه من مواد غذائية وبكمية متوازنة وبطريقة اقتصادية تأخذ في الحسبان الميزة النسبية للدولة وتكون قادرة على المنافسة الخارجية.[3]

[1] عيسى بن ناصر، مرجع سابق، ص 291.

[2] J. CHIARADIA-BOUSQUET et L. MOREL-CHIVILLET, cadre juridique de la sécurité alimentaires, étude « FAO » légistalive, Rome, 1996, p 02.

[3] الهادي أحمد الدوام ادم، "الأمن الغذائي لسلعة القمح في السودان خلال الفترة من (2001-2014)"، مجلة العلوم الاقتصادية،سنة 2016، ص 05.

خلاصة:

يعد الأمن الغذائي من التحديات الرئيسية التي تواجه دول العالم خاصة منها النامية، والجزائر كبقية الدول النامية تبذل مجهودات في سبيل رفع مستوى أمنها الغذائي ولكن رغم ذلك بقيت مهددة فيه نظرا لضعف إنتاجها الغذائي وعدم وصوله للاستجابة للطلب المحلي المتزايد ما أثر في حجم وارداتها الغذائية.

تتركز المشكلة الغذائية في الجزائر أساسا في أن معظم السلع الغذائية الرئيسية والإستراتيجية تعاني من عدم الاكتفاء الذاتي بسبب عدم قدرة الإنتاج الزراعي الغذائي على تلبية احتياجات السكان، رغم أن الجزائر تتوافر على مقومات زراعية معتبرة من حيث الأراضي خاصة، إلا أن غياب السياسات الناجعة والفعالة جعلها تعتمد بكثرة على الواردات في توفير الغذاء لمواطنيها.

الفصل الثالث: السياسات الاقتصادية للاستثمار الزراعي في الجزائر

تمهيد:

تظهر الأهمية الاقتصادية لعنصر الاستثمار باعتباره كمتغير اقتصادي يؤثر في تطور الدول ونموها، فقد كان وليزال العامل الرئيسي للتنمية والنمو الاقتصادي، حيث ساهمت الاستثمارات في الوصول الى مستويات معيشية مرتفعة بالدول المتقدمة وحتى في بعض الدول النامية وتسعى المتبقية منها لتطويرها ومن بينها الجزائر، فهي تتمتع بمناخ استثماري متميز يؤهلها لذلك وهذا ما تعمل جاهدة عليه.

فقد وضعت الجزائر سياسات اقتصادية مست مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني، ونذكر على وجه الخصوص قطاع الزراعة الذي حظي باهتمام الدولة في وضع قوانين، تدابير وبتخصيص مبالغ مالية معتبرة في كل البرامج التنموية التي انتهجتها منذ الاستقلال، وهذا لا ينفي وجود بعض المشاكل التي حالت دون وصوله الى الأهداف المسطرة والتي أهمها الأمن الغذائي.

وعليه؛ ينقسم الفصل إلى ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: عموميات حول الاستثمار؛

المبحث الثاني: مكانة القطاع الزراعي في البرامج التنموية،

المبحث الثالث: وضعية الاستثمار الزراعي في الجزائر.

المبحث الأول: عموميات حول الاستثمار

يعد الاستثمار من أهم المتغيرات الاقتصادية الكلية وعنصر أساسي لتحقيق التنمية الاقتصادية، وبالتالي التنمية الاجتماعية.فهو يقوم بزيادة الطاقة الإنتاجية واستغلال الموارد البشرية، واستنادا إلى ذلك سنتطرق في هذا المبحث إلى أهم المفاهيم المتعلقة به.

المطلب الأول: مفهوم الاستثمار وأنواعه

الفرع الأول: تعريف الاستثمار

الاستثمار لغة من "تثمير أو توظيف مال"؛ وللاستثمار عدة مفاهيم سنهتم بالمفهوم الاقتصادي الذي يتماشى مع دراستنا هذه، حيث يعني في لغة الاقتصاد "استخدام الأموال في الإنتاج أو استخدامها لزيادة الدخل كما يحدث في اقتناء الأسهم والسندات ...

ويرى بعض الاقتصاديين أن الاستثمار هو ارتباط مالي بهدف تحقيق مكاسب يتوقع الحصول عليها في المستقبل،[1] ومفهوم الاستثمار هو تعبير عن ديناميكية اقتصادية جذرية.[2]

كما يعرف الاستثمار بأنه "التضحية بالموارد الحالية لأجل الحصول مستقبلا على إيرادات خلال فترة زمنية معينة، حيث يكون عائدها الإجمالي أكبر من نفقاتها الأولية، ومن هذا التعريف نستنتج أن الاستثمار يتمحور حول مدة حياة الاستثمار والمردودية وفعالية العملية الاستثمارية والخطر المرتبط بمستقبل الاستثمار.[3]

ويعرف الاستثمار في التشريع الجزائري حسب الأمر رقم 01-03 الصادر سنة 2001 والمتعلق بتطوير الاستثمار في مادته الثانية كما يلي:

يقصد بالاستثمار في مفهوم هذا الأمر ما يأتي:

- اقتناء أصول تندرج في إطار استحداث نشاطات جديدة أو تستطيع قدرات الإنتاج أو إعادة التأهيل أو إعادة الهيكلة؛
- المساهمة في رأس المال مؤسسة في شكل مساهمات نقدية أو عينية
- استعادة النشاطات في إطار خوصصة جزئية أو كلية.[4]

---

[1] محمد سعد محي، **الاستثمار والأزمة المالية العالمية "دراسة تحليلية ومقارنة تطبيقية"**، المكتب الجامعي الحديث، مصر، سنة 2010، ص 15.

[2] A. TOUITEN, **L' INVESTISSEMENT EN DROIT ALGERIEN**, thèse de doctorat en sciences, spécialité droit public, option droit de l'entreprise, université des frères mentouri, Constantine, 2014-2015, P50.

[3] عبد القادر بابا، **دراسات الجدوى وتقييم المشروعات**، ديوان المطبوعات الجامعية، وهران، الجزائر، سنة 2010، ص 15.

[4] الأمر 03/01 سنة 2001 (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 47، 2001).

بالإمكان تلخيص المفهوم الاقتصادي للاستثمار كما يلي " الاستثمار هو كل نشاط اقتصادي مرخص به قانونا ينجر عنه زيادة في الطاقة الإنتاجية سواء كانت سلعا استهلاكية أو رأسمالية أو خدمات، والطاقة الإنتاجية هنا تشمل الجانب المادي الملموس المتمثل في التجهيزات الصناعية والبنى التحتية (طرقات، موانئ...) والجانب غير الملموس المتمثل في التعليم والتكوين (الاستثمار في الموارد البشرية) والبحث والتطوير.[1]

أو بمعنى آخر توظيف الأموال في مشاريع اقتصادية واجتماعية وثقافية لأجل تحقيق تراكم رأس مال جديد ورفع القدرة الإنتاجية أو تجديد وتعويض رأس المال القديم.[2] كما يمكن القول أن عملية الاستثمار هي تأجيل الاستهلاك لفترة مستقبلية ثم توجيه هذه الأموال إلى الاستثمار وليس الاكتناز.[3] وتتمثل أهم العوامل المحددة للاستثمار فيما يلي:

- سعر الفائدة (وتربطه علقة عكسية مع الاستثمار طبقا للمفهوم الاقتصادي للاستثمار)؛
- الكفاية الحدية لرأس المال (الإنتاجية الحدية لرأسمال المستثمر أو العائد على رأس المال المستثمر)؛
- التقدم العلمي والتكنولوجي؛
- مدى توفر الاستقرار الاقتصادي والسياسي والمناخ الاستثماري؛
- كما توجد عوامل أخرى كتوافر الوعي الادخاري والاستثماري وكذا مدى توافر السوق المالية الفعالة.[4]

الفرع الثاني: أنواع الاستثمار

يوجد عدة أنواع وأشكال للاستثمار مصنفة وفق المعايير التالية:

1.من حيث طبيعة الاستثمار (أداة الاستثمار):

– الاستثمار الحقيقي (المادي): ويسمى أيضا باستثمارات الأعمال أو في المشروعات، ويعد الاستثمار حقيقيا عندما يوفر للمستثمر الحق في حيازة أصل حقيقي كالعقار والسلع وغيرها، والأصل الحقيقي هو الذي يتمتع بقيمة اقتصادية بحد ذاته وينجر عن استخدامه منفعة اقتصادية إضافية تظهر في شكل سلعة أو خدمة،[5] ومن أمثلته

[1] عبد الكريم بعداش، **الاستثمار الأجنبي المباشر وأثاره على الاقتصاد الجزائري خلال فترة "1996–2005"**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر، السنة الجامعية 2007-2008، ص 34.

[2] قاسم نايف علوان، **إدارة الاستثمار "بين النظرية والتطبيق"**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، سنة 2009، ص 29.

[3] أشرف فؤاد التميمي وأسامة عزمي سلام، **الاستثمار بالأوراق المالية "تحليل وإدارة"**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الأولى، الأردن، سنة 2004، ص 17.

[4] هارون العشي، **النمذجة القياسية لمصادر تمويل المشروعات الاستثمارية العمومية (دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 1990–2011)**، اطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد التنمية، جامعة الحاج لخضر باتنة، السنة الجامعية 2014-2015، ص 13.

[5] أسماء حدانة، "دور الاستثمار الزراعي في تحقيق التنمية المستدامة من جانب البعد البيئي (دراسة حالة ولاية بسكرة)"، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 19، جوان، 2016، ص 180.

الأراضي والمباني والآلات والمعدات وقد يكون استثمارا تعويضا (تجديد المعدات القديمة أو غير المستعملة) أو استثمارا توسعيا (التوسع في النشاط) أو استثمارا تنوعيا (الاستثمار في قطاعات جديدة)؛[1]

– الاستثمار المالي: تتمثل الاستثمارات المالية في الحقوق التي تنشأ عن معاملات مالية بين الأفراد والمؤسسات ويعبر عنها بوثائق أو مستندات تسمى الأصول المالية والتي تخول لصاحبها الحق في مطالبة الجهة التي أصدرتها بقيمتها وعوائدها، وتتمثل في الأسهم والسندات وأذونات الخزينة؛[2]

– الاستثمار المعنوي: أو الأصول الفكرية ويقصد به امتلاك أو كسب المعارف كإنجاز أعمال بحثية علمية أو تكون العمال وغيرها؛

الاستثمارات الحقيقية أو المادية أو العينية هي موضوع بحثنا ولها كيان مادي ملموس ذو صلة بالبيئة والطبيعة.[3]

2.من حيث القائم بالاستثمار: فقد يكون المستثمر شخص طبيعي كالأفراد أو شخص معنوي كالمؤسسات العامة والشركات الخاصة.[4]

3.حسب وسائل الاستثمار: وينقسم إلى ما يلي:

– استثمار مباشر: هو الاستثمار في المشاريع الإنتاجية والخدمية التي تهدف إلى إنتاج السلع والخدمات.

– استثمار غير مباشر: وهو خاص بالاستثمار في الأوراق المالية بمختلف أشكالها وتهدف إلى الربح عن طريق البيع.

4.حسب أطراف الاستثمار: وينقسم إلى:

– الاستثمار العام (الحكومي): وهو الاستثمار الذي تقوم به الحكومة لتنفيذ سياستها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لتحقيق المصلحة العامة ويكون تمويل هذا الاستثمار إما من إيرادات الدولة أو القروض سواء المحلية أو الأجنبية.

– الاستثمار الخاص: وهو الذي يقوم به فرد أو مجموعة من الأفراد بنشاط محدد تتمثل في شركات مساهمة أو فردية أو من مستثمرين يمثلون شرائح مختلفة من المجتمع.[5]

---

[1] عبد الكريم بعداش، مرجع سابق، ص 36.

[2] عبد القادر بابا، مرجع سابق، ص 66.

[3] عبد الكريم بعداش، مرجع وموضوع نفسهما.

[4] فيصل محمود الشواورة، **الاستثمار في بورصة الأوراق المالية " الأسس النظرية والعلمية"**، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، سنة 2008، ص 36.

[5] قاسم نايف علوان، مرجع سابق، ص 37.

– الاستثمار المختلط: ويكون بالشراكة بين القطاعين العام والخاص لإقامة المشاريع الكبرى التي تتطلب رؤوس أموال ضخمة ولها أهمية بالغة في إنعاش الاقتصاد الوطني.

5.الاستثمار حسب المدة الزمنية : ويصنف إلى ثلاث أنواع:

– الاستثمار قصير الأجل: هو الاستثمار الذي لا تتعدى مدة انجازه السنتين وتكون نتائجه نهاية الدورة وهو يتعلق بدورة الاستغلال.

– الاستثمار متوسط الأجل: وهو الذي تتراوح مدة انجازه ما بين السنتين والخمس سنوات وهو الذي يمكن للمؤسسة أو الدولة من انجاز أهدافها الإستراتيجية المحددة مسبقا.

– الاستثمار طويل الأجل: وهو استثمار يتطلب رؤوس أموال ضخمة وتتعدى مدة انجازه خمس سنوات ويكون في غالب الأحيان عبارة عن أسهم وسندات ويطلق عليه الاستثمار الرأسمالي.

6.الاستثمار حسب الموطن: وتصنف إلى نوعين:

– الاستثمار المحلي:وهو الذي يكون داخل حدود الدولة من طرف مستثمرين يحملون جنسية البلد المقام به الاستثمار.[1]

– الاستثمار الأجنبي: هو استثمار خارجي ينشأ عبر الحدود ونتيجة انتقال رؤوس الأموال الاستثمارية بين مختلف الدول بهدف الحصول على الأرباح وتعظيم المنافع.[2]

7.الاستثمار حسب النشاط: ويصنف إلى ما يلي:

أ.الاستثمار الاقتصادي: وهي الاستثمارات التي تقوم على أساس إنتاج سلع وخدمات توجه للاستهلاك أو الاستثمار مثل (الاستثمارات السياحية، العقارية، الصناعية والنقل والخدمات وغيرها) ويستوجب على المستثمر أن يأخذ بعين الاعتبار ما يلي:

- حجم الموارد أو الأموال اللازمة للاستثمار؛
- مدى تأثر كل مجال بالظروف السياسية والاجتماعية وباقي المتغيرات التي يصعب التحكم بها؛
- الفترة الزمنية الخاصة بالاستثمار وفترة استرداد رأس المال؛
- مدى قابلية تحويل الاستثمارات إلى أصلها النقدي؛

[1] محمد غردي، مرجع سابق، ص 55.

[2] نورية عبد محمد، **أثر الاستثمار الأجنبي FDI في مستقبل الاستثمار المحلي العربي دراسة تحليلية قياسية لبعض دول الخليج العربي للمدة 1992–2010**، أطروحة دكتوراه في بحوث العمليات، جامعة سانت كليمنتس، العراق، سنة 2012، ص 31.

- تأثير التطور التكنولوجي السريع عل مجالات الاستثمار وكذا بالدورات الاقتصادية وغيرها من الظروف التي تساعد المستثمر في اتخاذ قرار المفاضلة بين مجالات الاستثمار.

ب.الاستثمار الإداري: وهو الاستثمارات التي تسعى إلى تطوير المرافق الإدارية التي تنظم المجتمع وأدائه.[1]

ج.الاستثمار الاجتماعي: وهو استثمار لا يؤدي إلى رفع القدرة الإنتاجية مثل الأنشطة الرياضية والترفيهية، ولكن يمكن القول أنه يؤثر بطريقة غير مباشرة على قدرة المجتمع في الإنتاج مثل تكوين العمال وتحسين مستواهم المعيشي.

د.الاستثمار في الموارد البشرية: يعد رأس لمال البشري من بين عوامل الإنتاج والاستثمار في هذا المجال هو العمل على تنمية كفاءة وقدرات العمال بتكوينهم وتدريبهم وهذا ما يساهم في رفع وتحسين إنتاجية المؤسسة وأرباحها.

هـ.الاستثمار التجاري: ويكون بدفع نفقات لأجل الإشهار والدعاية وتصريف السلع وهي استثمارات قائمة بذاتها.[2]

و.الاستثمار في البحث والتطوير: وهو ذو أهمية بالغة خاصة لدى الدول المتقدمة وتخصص له مبالغ كبيرة لأنه يرفع من القدرة التنافسية للمنتجات في السوق العالمية وإيجاد طرق جديدة للإنتاج ويكون باستعمال آلات وتجهيزات متطورة تقنيا.[3]

المطلب الثاني: أدوات الاستثمار

أداة الاستثمار هي الأصل الحقيقي أو الأصل المالي يتحصل عليه المستثمر مقابل الأموال التي يستثمرها، ويوجد عدة أدوات متوفرة في المجالات الاستثمارية وهي:

1. الأوراق المالية: تعد الأوراق المالية من أهم الأدوات التي يستعان بها في الاستثمار، وتتنوع وتختلف وفق معايير محددة:[4]

أ.حسب معيار الحقوق التي تعود لحاملها ومنها الأسهم* بأنواعها:

– الأسهم العادية: يعتبر السهم العادي مستند ملكية له قيمة اسمية (هي القيمة المدونة عل قيمة السهم) والقيمة الدفترية (تتمثل في حقوق الملكية التي لا تتضمن الأسهم الممتازة بل الاحتياطات والأرباح المحتجزة) والقيمة

[1] محمد غردي، مرجع سابق، ص 55.

[2] عبد القادر بابا، مرجع سابق، ص 69.

[3] موفق عدنان عبد الجبار الحميري، **أساسيات التمويل والاستثمار في الصناعة السياحية**، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، سنة 2010، ص119.

[4] عبد القادر بابا، مرجع سابق، ص 71.

* السهم: وثيقة تسلم لشخص يمتلك حصة من رأس مال الشركة تخوله الحقوق المعطاة لكل شريك.

السوقية (وهي القيمة التي يباع بها السهم في سوق رأس المال)، ويستفيد مالكه من حصته من الأرباح التي توزعها المؤسسة ويتمتع بحق التصويت في الجمعية العامة للمؤسسة.

– الأسهم الممتازة: السهم الممتاز يخول لمالكه حقوقا خاصة كأولوية الحصول على الأرباح والزيادة في الربح الناتج عن الصفية ويتمتع أيضا بثلاثة قيم الاسمية، الدفترية والسوقية مثل السهم العادي غير أن القيمة الدفترية للأسهم الممتازة لا تتضمن الاحتياطات والأرباح المحتجزة.

– السندات: وهي أدوات دين ويعرف السند بأنه وثيقة تمتع صاحبها بحق معين سواء في ملكية شيء أو في إمكانية تمتعه بخدمات معينة وبأن يكون له دين على الشخص الطبيعي أو المعنوي؛[1]

ب. من حيث معيار الدخل المتوقع من كل ورقة مالية: يوجد بعض الأوراق المالية متغيرة الدخل مثل الأسهم وأخرى ثابتة الدخل أي محددة بنسبة ثابتة كالسندات؛

ج. من حيث درجة الأمان: فالسهم الممتاز يوم أعلى درجة أمان من السهم العادي والسند المضمون بعقار يمنح صاحبه درجة أمان أكثر أي حيازة الأصل الحقيقي؛[2]

2. العقارات: تحتل المتاجرة بالعقارات مكانة مهمة بعد الأوراق المالية، ويكون الاستثمار فيها، إما:

أ. مباشرة: بشراء عقار حقيقي لأجل الاستثمار كالأراضي والمباني.

ب. غير مباشرة: وذلك بالقيام بشراء سند عقاري صادر عن بنك استثماري في مجال العقارات أو بالمشاركة في محفظة مالية لإحدى المؤسسات المالية متخصصة بالعقارات؛

3. المشروعات الاقتصادية: وتعتبر المشروعات الاقتصادية أكثر وأشهر أدوات الاستثمار المادي انتشارا ومنها ما هو فلاحي وصناعي وتجاري وهي تنتج سلعا وخدمات لإشباع حاجات الأفراد والمجتمع؛[3]

4. العملات الأجنبية: تعد العملات الأجنبية في وقتنا الحالي من أهم أدوات الاستثمار في أسواق المال العالمية وتأخذ مكانة كبيرة في البورصة، وما يميز هذه الأسواق تأثرها بالعوامل السياسية والاقتصادية (ميزان المدفوعات، القروض الدولية، سعر الفائدة، التضخم، العرض والطلب العالميين، الأحداث السياسية..)؛

5. المعادن النفيسة: إن الذهب والفضة والبلاتين من المعادن النفيسة التي يستعان بها في الاستثمار كما لها أسواق خاصة بها في التعامل وإيداعها في البنوك للحصول على أرباح أو تتم على شكل مقايضة؛

[1] عبد الكريم بعداش، مرجع سابق، ص 41.

[2] عبد القادر بابا، مرجع سابق، ص 72.

[3] عبد الكريم بعداش، مرجع وموضوع نفسهما.

6. صناديق الاستثمار: وهي الأدوات المالية للاستثمار تكونها مؤسسة مالية متخصصة كالبنوك أو شركة استثمار لها خبرة في مجال تسيير الاستثمارات وذلك لأجل تجميع مدخرات الأفراد لاستعمالها في مجالات الاستثمار المختلفة تحقق للمشاركين في هذا الصندوق إيرادا وفي حدود معقولة من المخاطرة.

وفي هذا السياق يمكن اعتبار صندوق الاستثمار أداة استثمار مركبة حسب تنوع الأصول التي تستثمر فيها فالمسيرين له يمارسون المتاجرة بالأوراق المالية بيعا وشراء أو المتاجرة بالعقارات والسلع وغيرها من أدوات الاستثمار، كما أنه يساعد الذين يملكون مدخرات ولا يتمتعون بخبرة في الاستثمارات باستثمار أموالهم مقابل الحصول على عمولة معينة من طرف الخبراء الذين يتولون إدارة الصناديق.[1]

المطلب الثالث: أهداف الاستثمار

للاستثمار عدة أهداف تختلف بحسب الجهة التي تقوم به،[2] وعلى العموم تتلخص أهداف المشروع الاستثماري فيما يلي:

1. الأهداف الاقتصادية: تتمثل الأهداف الاقتصادية للاستثمار في:

- زيادة الإنتاج سواء كان سلعي أو خدمي ومنه تحقيق دخول مناسبة فضلا عن زيادة الدخل الوطني؛
- زيادة إمكانية الاقتصادي الوطني على تشغيل عوامل الإنتاج (العمال، رأس المال، الأرض، الإدارة) وبالتالي القضاء على مشكلة البطالة بمختلف أشكالها؛[3]
- العمل على زيادة العائد أو الأرباح من المشروع وتنميته ويساعد المستثمر على الاستمرار في مشروعه؛
- المحافظة على قيمة الأصول الحقيقية أي على قيمة رأس المال المستثمر؛
- ويكون باختيار البديل الاستثماري الأكثر ربحا والأقل تكلفة؛[4]
- الرفع من فعالية عوامل الإنتاج وذلك بإتباع الطرق التشغيلية والتكنولوجية المتطورة؛
- إبراز القيمة الاقتصادية للموارد الطبيعية التي تتوفر عليها الدولة؛
- توفير السلع والخدمات للسوق المحلي لإشباع مستهلكيه وكذا التقليل من الواردات وحتى التصدير للخارج والعمل على تحسين وضعية ميزان المدفوعات، وتحدث الزيادة الكمية والنوعية بين السلع والخدمات باستغلال الموارد الإنتاجية المتاحة وغير المستغلة أو خلق طاقات إنتاجية جديدة عن طريق هذه المشاريع الاستثمارية؛

[1] عبد القادر بابا، مرجع سابق، ص 74.
[2] قاسم نايف علوان، مرجع سابق، ص 35.
[3] منصوري الزين، مرجع سابق، ص 43.
[4] قاسم نايف علوان، مرجع وموضوع نفسهما.

– تشجيع الصناعات المحلية وزيادة قيمتها المضافة ومردودها الاقتصادي؛[1]

– تأمين الحاجات المحتملة والعمل على توفير تلك الحاجات وبالتالي تحقيق الدخل المستقبلي؛[2]

– زيادة الرفاهية وتوظيف الأموال للحصول على العائد بأنواعه المختلفة (المالي، الاقتصادي، الاجتماعي..).[3]

2. الأهداف التكنولوجية: ونذكر منها:

– تطوير تكنولوجيا وطرق الإنتاج المحلية لتصبح أكثر قدرة على تلبية احتياجات الدولة والمواطنين؛

– جعل أساليب وتكنولوجيا الإنتاج المستوردة ملائمة للظروف المحلية؛

– تقديم نموذج تكنولوجي أمثل أو أكثر ملائمة للمشاريع المماثلة والمنافسة؛

– اختيار الأساليب التقنية الجديدة المناسبة لعملية النمو والتنمية في الدولة.

3. الأهداف الاجتماعية: وتتمثل في:

– العمل على تحقيق الاستقرار الاجتماعي وذلك بتوفير احتياجات أفراد المجتمع من سلع وخدمات ضرورية؛

– حقيق مبدأ العدالة في توزيع الثروة وناتج تشغيلها على أصحاب عوامل الإنتاج؛

– التقليل من البطالة ومخلفاتها الاجتماعية؛

– تطوير القيم والعادات بالشكل الذي يتوافق مع متطلبات التنمية الاجتماعية ومحاربة السلوكيات السيئة؛

– تحقيق التنمية الاجتماعية المتوازنة بين مختلف مناطق الدولة؛

– إرساء روح التعاون والعمل الجماعي بين العاملين في المشروع الاستثماري.

4. الأهداف السياسية:

– تعزيز وتحسين القدرة على التفاوض للدولة مع الدول الأخرى أو المنظمات؛

– تغيير أنماط وسلوكيات البشر وانتظامهم في منظمات ومشروعات تجعلهم قوة فاعلة في المجتمع تؤكد أمن البلاد؛

– زيادة القوة الأمنية أداء النظام السياسي وهذا بفعل توفير قاعدة اقتصادية قوية تعزز مكانتها سياسيا في المجتمع الدولي؛

– توفير أساس اقتصادي يعمل على تعميق الاستقلال الوطني من جانبه الاقتصادي.[4]

[1] عبد الكريم بعداش، مرجع سابق، ص 44.

[2] طاهر حيدر حردان، **أساسيات الاستثمار**، دار المستقبل للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، سنة 2009، ص 16.

[3] دريد كامل آل شبيب، **الاستثمار والتحليل الاستثماري**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، سنة 2009، ص 25.

[4] منصوري الزين، مرجع سابق، ص44.

المبحث الثاني: مكانة القطاع الزراعي في السياسات الاقتصادية للجزائر

تعتبر تنمية القطاع الزراعي من أولويات السياسة الاقتصادية لأي دولة نظرا لأهمية هذا القطاع في تطوير الاقتصاد، وقد اهتمت الجزائر بذلك منذ الاستقلال فقد كان الوضع الاقتصادي الزراعي سيء آنذاك ما جعل الحكومة تعمل جاهدة على إصلاحه، حيث وضعت مجموعة من السياسات والقوانين في ظل برامج تنموية عديدة اخذ منها القطاع الزراعي نصيبه، وهذا ما سنتطرق إليه في هذا المبحث.

المطلب الأول: السياسة الاقتصادية وأنواعها

الفرع الأول: مفهوم السياسة الاقتصادية

يقصد بالسياسة الاقتصادية أنها مجموعة مبادئ وقواعد إدارة المجتمع كما يصطلح عليه بعلم إدارة الدول.

وتعرف السياسة الاقتصادية عامة كل ما يرتبط باتخاذ القرارات الخاصة بالاختيار بين الوسائل المختلفة التي يملكها المجتمع لتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية معينة وبأمثل أو أحسن الطرق ويعرفها البعض الأخر بأنها "مجموعة الإجراءات التي تقوم بها الحكومة والتي تحدد من خلالها معالم البيئة الاقتصادية التي تعمل ضمنها الوحدات الاقتصادية.[1]

ويمكن تعريفها بأنها "تصرف عام للسلطات العمومية واع ومتناسق ويكون له أهداف محددة ويتم القيام به في المجال الاقتصادي (إنتاج واستهلاك السلع والخدمات وتكوين رأس المال..).[2] السياسة الاقتصادية على مستوى المشروع تعبر عن مجموعة القواعد والأساليب والإجراءات والتدابير التي تحكم وتوجه عملية اتخاذ القرار التي تقوم بها إدارة المشروع وهي تعكس مجموعة من الأهداف التي يسعى المشروع إلى تحقيقها خلال فترة أو فترات زمنية معينة.

السياسة الاقتصادية= أهداف + أدوات + زمن

ويدخل ضمن مفهوم السياسة الاقتصادية كل ما هو مرتبط باتخاذ القرارات الخاصة بالاختيار بين الوسائل المختلفة للوصول لأهداف المشروع الاقتصادية.[3]

تختلف السياسات الاقتصادية الكلية تبعا النظم الاقتصادية باعتبار أن النظام الاقتصادي يحدد الأهداف الأساسية للسياسات الاقتصادية وآثارها وحدودها، وبالتفصيل أكثر يظهر لنا الاختلاف واضح بين السياسات الاقتصادية الكلية على مستوى كل نظام، فكل نظام ومجتمع له خصائصه التي تميزه عن الآخر وكل له أهدافه

[1] وليد عبد الحميد عايب، **الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي**، مكتبة حسن العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، لبنان سنة 2010، ص 73.

[2] عبد المجيد قدي، **السياسات الاقتصادية الكلية "دراسة تحليلية تقييمية"**، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، الجزائر، سنة 2005، ص 29.

[3] عبد المطلب عبد الحميد، **السياسات الاقتصادية على مستوى المشروع "تحليل جزئي"**، مجموعة النيل العربية للنشر، الطبعة الأول، مصر، سنة 2003، ص16.

والياته التي يعمل بها.[1] وكلما كانت السياسة الاقتصادية تتصف بالكفاءة والفعالية كلما أمكن تحقيق معدلات نمو عالية.[2]

السياسة الاقتصادية كأداة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي تتضمن ما يلي:

- تحديد الأهداف: تسعى السلطات العامة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف من بينها النمو الاقتصادي، التشغيل الكامل، توازن ميزان المدفوعات، استقرار الأسعار وغيرها؛
- وضع تدرج بين الأهداف: حيث يمكن أن تكون بعض الأهداف غير متناسقة مع بعضها فمثلا خفض معدل الربح يمكن أن يساعد في التقليل من الفوارق ولكنه يمكن أن يؤدي إلى إحداث أزمة في نظام يكون فيه الربح هو أساس الاستثمار بما قد يؤثر سلبا على نمو المداخيل والتشغيل؛[3]
- تحليل الارتباط بين الأهداف: لابد من وضع نموذج اقتصادي عند وضع التدرج بين الأطراف فهو يوضح العلاقات بين المتغيرات الاقتصادية الرئيسية، فعلى سبيل المثال فان رفع معدل الربح يكبح الكتلة الأجرية ويمكن إن يؤثر على الاستثمار لأن ضعف الطلب يقلل من زيادة الاستثمار؛
- اختيار الوسائل: حيث ترتبط الوسيلة المختارة بالأهداف المسطرة لأجل تحقيق أفضل وضعية،[4] فمن الأفضل تحديد أكثر من سياسة ويتم استعمال واحدة أو أكثر في حالة التضخم فمثلا يمكن أن تستخدم عدة أدوات للسياسة المالية منها فرض ضريبة معينة لامتصاص الفائض من النقد أو خفض الإنفاق الحكومي أو خفض العروض النقدية كأداة من أدوات السياسة النقدية.[5]

الفرع الثاني: أنواع السياسة الاقتصادية

يمكن التمييز بين أنواع السياسة الاقتصادية من خلال الأجل وتتمثل في:

1. السياسة الاقتصادية الظرفية: تسعى إلى استرجاع التوازنات الاقتصادية الكلية في الأجل القصير ونذكر منها:

[1] مسعود ميهوب، **دراسة قياسية لمؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي في الجزائر في ضوء الإصلاحات الاقتصادية للفترة بين (1990–2015)**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص علوم تجارية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، السنة الجامعية 2016-2017، ص 03.

[2] جاب الله مصطفى، **قياس العلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي "حالة الجزائر"**، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، تخصص قياس اقتصادي، جامعة الجزائر 03، السنة الدراسية 2014-2015، ص 16.

[3] عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ص 30.

[4] وليد عبد الحميد عايب، مرجع سابق، ص 30.

[5] مسعود دراوسي، **السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي "حالة الجزائر من 1990 الى2004"**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، السنة الجامعية 2005-2006، ص 45.

أ.سياسة الاستقرار:

وتهدف هذه السياسة إلى كبح النشاط الاقتصادي وبالتالي مستوى الأجور والأسعار باستعمال سياسة مالية ونقدية انكماشية وترتكز سياسات الاستقرار على محاربة التضخم وتخفيضه وبمفهوم أوسع فتعني مجموعة الإجراءات الهادفة إلى المحافظة على النظام الاقتصادي في وضعه الطبيعي (تقليص الضغوط الاجتماعية...).

ب.سياسة الإنعاش:

إنعاش النشاط الاقتصادي ويكون ذلك بزيادة التشغيل والإنتاج وبدعم الطلب الخاص للعائلات وتلجأ الدولة أحيانا إلى التمييز بين الإنعاش عن طريق الاستهلاك والإنعاش عن طريق الاستثمار،[1] والشكل التالي يوضح ذلك:

الشكل رقم (3-1): مخطط توضيحي لسياسة الإنعاش

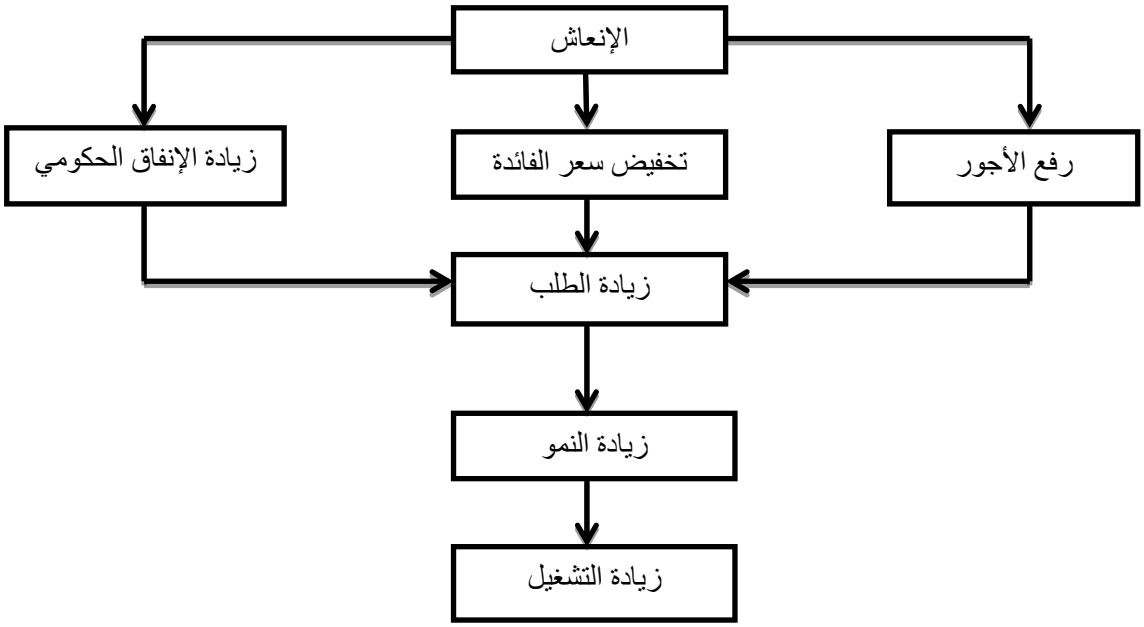

المصدر: وليد عبد الحميد عايب، الاثار الاقتصادية الكلية لسياسة الانفاق الحكومي، مكتبة حسن العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، لبنان، سنة 2010، ص 79.

ج.سياسة الانكماش:

تسعى هذه السياسة إلى التقليص من ارتفاع الأسعار بالاستعانة بوسائل تقليدية كالاقتطاعات الإجبارية على الدخل وتجميد الأجور وغيرها، وينتج عن هذه السياسة عادة تقليص النشاط الاقتصادي.[2]

[1] وليد عبد الحميد عايب، مرجع سابق، ص 79.

[2] عبد المجيد قدي، مرجع وموضوع سابقان، ص 32.

د.سياسة التوقف ثم الذهاب:

قد تم انتهاجها من قبل بريطانيا وتقوم على أساس التناول المتسلسل لسياسة الإنعاش ثم الانكماش حسب آلية كلاسيكية،[1] والشكل أدناه يوضح ذلك:

الشكل رقم (3-2): مسار سياسة التوقف ثم الذهاب

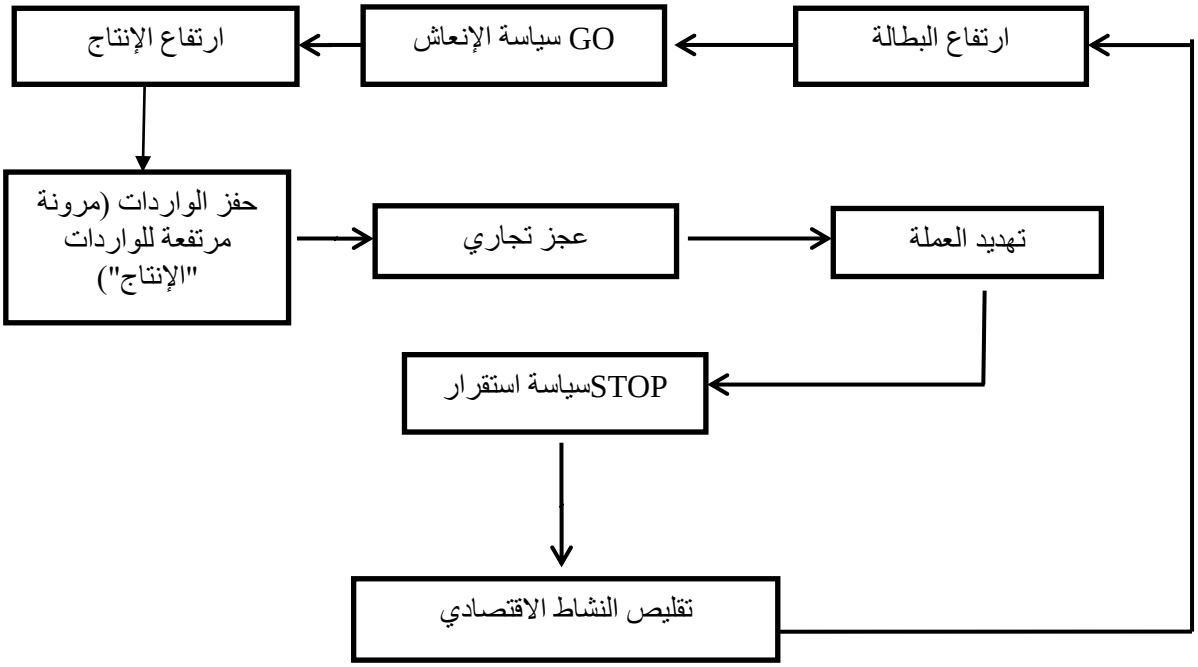

المصدر: عبد المجيد قدي، السياسات الاقتصادية الكلية "دراسة تحليلية تقييمية"، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، الجزائر، سنة 2005، ص 33.

2.السياسة الاقتصادية الهيكلية:

وهي سياسة اقتصادية تهدف إلى تكييف الاقتصاد الوطني مع تغيرات الاقتصاد العالمي وتمس كل القطاعات الاقتصادية، ويكون تدخل الدولة من خلال تأطير آلية السوق، الخوصصة، سيادة قانون المنافسة أو من خلال دعم البحوث والتكوين وهذا في الدول المتقدمة، أما في الدول النامية والتي اتبعت برامج إصلاح اقتصادي استنادا على المؤسسات المالية والنقدية الدولية، فان سياستها الاقتصادية انقسمت إلى سياسات التثبيت وسياسات التصحيح الهيكلي وهي تتعارض مع سياسات الإنعاش التي تقوم على أساس التدخل الواسع للدولة في النشاط الاقتصادي وزيادة الإنفاق الحكومي.[2]

[1] وليد عبد الحميد عايب، مرجع سابق، ص 80.

[2] مرجع نفسه.

المطلب الثاني: مكانة القطاع الزراعي في البرامج التنموية

لقد عرف قطاع الزراعة في الجزائر عدة سياسات تنموية منذ الاستقلال بدأت بمرحلة التسيير الذاتي خلال الفترة الممتدة من 1962 إلى 1980 وكانت الجزائر في بداية هذه المرحلة تواجه عدة مشاكل في هذا القطاع خلفها الاستعمار، فوضعت مراسيم لتنظيم الأراضي الزراعية وكيفية استغلالها وإعطاءها الطابع القانوني، لتليها مرحلة الثورة الزراعية بميثاق في 1971/07/17 وبدأت في تطبيقه سنة 1972 بهدف التوزيع العادل للثروة وإشراك المواطنين في التنمية الاقتصادية الزراعية وتحسين الإنتاج،[1] إلا أنها لم تحقق ما كانت تطمح إليه الدولة.

الفرع الأول: خلال الفترة ما بين (1980–1989)

شهد الاقتصاد الوطني خلال المرحلة السابقة عدة اختلالات ومشاكل أدت إلى انخفاض الأداء الاقتصادي والتحول في البنية الاجتماعية، ما حتم على الجزائر اتخاذ إستراتيجية أخرى مبنية على فكرة التقليل من نقائص الخطة السابقة قبل الشروع في تنفيذ أية خطة تنموية جديدة، أين شهدت هذه الفترة انجاز مخططين تنمويين خماسيين يمتدان خلال هذه الفترة[2].

1.المخطط الخماسي الأول (1980–1984):

قد أدى هذا البرنامج إلى تحقيق نتائج اقتصادية واجتماعية جيدة، حيث بلغ معدل نمو الناتج النحلي الإجمالي 12% خلال هذه الفترة إضافة إلى تسجيل فائض في الميزان التجاري قدر بـ 4281.8 مليون دج في سنة 1985 كما شهدت انجاز ما قيمته 345 مليار دج ن الاستثمارات واستحداث حوالي 710000 منصب عمل،[3] نتيجة العائدات المحصل عليها من المحروقات حيث ارتفع سعر البرميل بنسبة 250 % سنة 1980،[4] أما فيم يخص المجال الزراعي فقد أعيدت بعض الأراضي المؤممة إلى أصحابها الذين يفلحونها وشجعت الدولة الفلاحين على استصلاح الأراضي خصوصا في الجنوب بتقديم قروض للفلاحين فقد أنشأت البنك الفلاحي للتنمية الريفية الزراعية سنة 1982، كما قامت بإعادة هيكلة مزارع الدولة والتعاونيات في شكل وحدات صغيرة واستيراد الآلات الزراعية وتوزعها بشروط ميسرة وتشجيع الاستثمار في الموارد المائية بحفر الآبار وإقامة السدود، وقد كانت

[1] فاتح حركاتي، مرجع سابق، ص 147.

[2] عبد الحفيظ بحياوي ، **إشكالية التوازن الاقتصادي الكلي في الجزائر ما بين الميزانية العامة للدولة والميزان التجاري دراسة حالة للفترة (1980–2014)**، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، تخصص تجارة دولية، جامعة الجزائر 3، السنة الجامعية 2015–2016، ص 177.

[3] جميلة معلم، **تجارب التنمية في الدول المغاربية والاستراتيجيات البديلة "دراسة مقارنة بين الجزائر والمغرب"**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد التنمية، جامعة باتنة 01، السنة الجامعية 2016–2017، ص 137.

[4] الطيب هاشمي، **التوجه الجديد لسياسة التنمية الريفية في الجزائر**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد التنمية، جامعة تلمسان، السنة الجامعية 2013–2014، ص 160.

تهدف هذه السياسة الجديدة إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي من الإنتاج الزراعي،[1] وقد بلغت التكاليف الاستثمارية خلال هذه الفترة 59.4 مليار دج، وكانت أهدافها طويلة المدى تقوم على أساس تحسين الظروف العامة لتسيير أكثر مرونة للاقتصاد الزراعي على مستوى جهاز الإنتاج ودعمه والسعي لتخفيض التبعية الغذائية بتوفير شروط تكثيف الإنتاج وتحسين التقنيات المستعملة لذلك وحتى الظروف المعيشية في المجتمع الفلاحي،[2] وقد صدر قانون استصلاح الأراضي في 13 أوت 1983 بموجبه تصبح الأرض ملك للفلاح الذي استصلحها، وحيازة الملكية الزراعية خاصة في الجنوب حيث أعيدت هيكلة أموال الدولة بإنشاء 3400 مزرعة فلاحية اشتراكية.[3]

2.المخطط الخماسي الثاني (1985–1989):

لقد خصص لهذا البرنامج غلافا ماليا قدر بـ 828.38 مليار دج منه 115.42 مليار دج لقطاع الفلاحة وكذا سعى إلى تقليل الاعتماد على الخارج وتنظيم الاقتصاد والاعتناء بالزراعة وإحداث التكامل بين قطاعات الاقتصاد الوطني،[4] وإعطاء دفع قوي لسياسة التهيئة الإقليمية وتوسيع ودعم قاعدة التنمية وتوفير المناخ المناسب لها، وكذا استصلاح أراضي جديدة، وتطوير أنشطة مدمجة في المناطق الريفية وتحسين مداخيل الفلاحين ووضع سياسة أسعار تحفز على إنتاج المنتجات الأساسية وتقليل الاعتماد على الخارج.[5]

ولكن رغم المجهودات التي بذلتها الدولة إلا أن اقتصادها يبقى محدودا ولم تكن النتائج بحجم التطلعات على مستوى السياسة الاقتصادية ككل، أما في المجال الزراعي فقد وجدت الجزائر نفسها لا تتوفر بعد على قاعدة زراعية تساعدها على الخروج من التبعية كما أنها أصبحت مهمشة مقارنة بقطاع الصناعة (ولكن حتى هو الآخر لم يحقق التنمية المرغوبة) وتتمثل مظاهر الفشل للسياسة الزراعية خلال هذه الفترة فيما يلي:

- السياسة الاستثمارية: فقد كان التحيز الكبير للقطاع الصناعي خاصة وباقي القطاعات واضحا على حساب القطاع الزراعي (بشكل نسبي)؛
- السياسة السعرية: وهي الأخرى عرفت نفس توجه للسياسة الاستثمارية فمثلا سعر القمح يخضع للتسعير الإداري الذي لا يراعي التكلفة الحقيقية وللعائد، مما أدى إلى إجحاف في حق المزارعين مما يؤثر سلبا على إنتاجيتهم؛

[1] فوزية غربي، **الزراعة الجزائرية بين الاكتفاء والتبعية**، مرجع سابق، ص99.
[2] فاتح حركاتي، مرجع سابق. ص177.
[3] عبد الرزاق خلف محمد الطائي، تحولات قطاع الزراعة الجزائري في عهد الاستقلال، دنيا الوطن، 03 جوان 2010، ص 04.
[4] يحياوي عبد الحفيظ، مرجع وموضوع سابقان، ص 178.
[5] فاتح حركاتي، مرجع سابق، ص 147.

- السياسة التسويقية: فقد تم تقييد الكثير من المنتجين بإتباع مراحل معينة لتسويق منتجاته، كأن يتم تسليم حصيلة الإنتاج إلى تعاونيات تم إنشاؤها لهذا الغرض وفق أسعار محددة مسبقا وتكون في غالب الأحيان لا تتماشى مع تكاليف الإنتاج ويعود الخلل الأساسي في ذلك إلى عدم تركيز السياسات الزراعية بالقدر الكافي على هذا القطاع الحيوي فقد تميزت بداية الثمانينات بالاستيراد المكثف لسلع الاستهلاك النهائي في ايطار برنامج واسع للاستيراد سمي "برنامج ضد الندرة" خصص له ما قدره 10 مليارات دولار سنة 1982 على حساب الاستثمار والتشغيل؛[1]
- كما أن القرارات التنموية كانت مركزية ولم يكن الدور الفعال للفلاحين فيها، وقد كانت هذه السياسات عن طريق الثورة والتغيير الجذري الشامل بدلا من الإصلاح التدريجي المعتمد بالدرجة الأولى على تشجيع المليكة عن طريق توزيع الأراضي إضافة إلى العجز في الإنتاج الفلاحي والارتفاع المستمر في الواردات الزراعية الغذائية،[2] ولعل القطرة التي أفاضت الكأس هي انخفاض أسعار البترول سنة 1986،[3] والجدول التالي يوضح مكانة الاستثمار الفلاحي ضمن المخططات التنموية للفترة (1980-1989):

الجدول رقم (3-1): توزيع الاستثمارات بين القطاعات الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة (1980-1989) بالمليار دج

المخططات	قطاع المحروقات		الصناعة ما عدا المحروقات		الفلاحة		هياكل أساسية وقطاعات أخرى		حجم الاستثمارات	
	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة
المخطط الخماسي الأول (80-89)	63	15.7	94.5	22.8	47.1	11.7	199	49.8	400.6	100
المخطط الخماسي الثاني (85-89)	39.8	7.2	134.4	24.4	79	14.4	297	54	550	100

Source : Algérien, Ministère de la planification et d'aménagement du territoire (M.P.Z.T), rapport général du plan 1985-1989, Alger, 1985,p135

[1] فوزية غربي، **الزراعة العربية وتحديات الأمن الغذائي "حالة الجزائر"**، مرجع سابق، ص 134.

[2] الطيب هاشمي، "القطاع الزراعي في الجزائر في ظل الوفرة المالية للفترة ما بين (2006-2013) بين الانجازات والعقبات"، مداخلة في الملتقى الدولي التاسع حول استدامة الأمن الغذائي في الوطن العربي في ضوء المتغيرات والتحديات الاقتصادية الدولية، جامعة الشلف، يومي 23-24 نوفمبر 2016، ص142.

[3] وليد عبد الحميد عايب، مرجع سابق، ص 214.

الفرع الثاني: مرحلة اقتصاد السوق خلال الفترة (1990–1999)

يمكن اعتبارها مرحلة عبور حيث تفكك فيها الاقتصاد الوطني بسبب إعادة هيكلة كل قطاعاته،[1] شهدت هذه الفترة الكثير من التطورات المهمة، فعلى الصعيد العالمي قد شهد العالم هيمنة الاتجاه الليبرالي (بعد انهيار الاشتراكية) وتفاقم الديون الخارجية جراء أزمة سنة 1986 بحيث كانت تحتل الصدارة في قائمة الدول العربية بالنسبة لحجم الديون، ومع صدور دستور سنة 1989 دخلت الجزائر مرحلة جديدة على مختلف الأصعدة (سياسية، اقتصادية، اجتماعية..) غير أن هذا التحول لم يكن سهلا بل تميز بأزمة عميقة وشاملة أدت إلى غياب شبه كلي للمرافق الخدمية في الأرياف والعديد من المدن وحركة واسعة في النزوح الريفي،[2] وقد تضمنت برامج الإصلاح الاقتصادي والتكييف الهيكلي توجهات قليلة نحو تقليص التدخل المباشر للدولة في ممارسة العديد من الأنشطة الإنتاجية والخدمية وإعطاء فرصة أكبر للقطاع الخاص لتفعيل دوره في مختلف مجالات التنمية للقطاعات الاقتصادية الوطنية وفي مقدمتها القطاع الزراعي بما يسمح له بمواكبة التحولات والمستجدات التي تفرضها العولمة ومتطلباتها (التي تؤثر كثيرا بأي اقتصاد بلد سواء ايجابيا أو سلبيا)،[3] وتتضمن برامج التكيف الهيكلي السياسات التالية: نقل الملكية العامة إلى القطاع الخاص؛ تحرير التجارة؛ تحرير الأسعار؛ تشجيع القطاع الخاص وإنشاء شبكات الأمان أو الصناديق الاجتماعية.[4]

ومن أهم الدوافع التي جعلت الجزائر تتجه نحو اقتصاد السوق: فشل النظام الاشتراكي في تحقيق التنمية الاقتصادية، ارتفاع المديونية الخارجية وأعبائها، عجز الموازنة العامة، ارتفاع نسبة التضخم، تدهور أسعار صرف العملة الوطنية، انخفاض الإنتاجية في المشاريع، اختلال القطاع المصرفي وضعف النظام الضريبي.[5]

وتتمثل أهم مرتكزات استراتيجية التنمية الزراعية خلال فترة التسعينات في استرجاع الأراضي المؤممة واستصلاح الأراضي الصحراوية ودعم الاستثمارات الزراعية لتطوير الجهاز الإنتاجي،[6] وخوصصة كاملة وحرية في الإنتاج والتسويق،[7] ومن مجموع ما هدفت إليه السياسة الاقتصادية للقطاع الزراعي ما يلي:

---

[1] عثماني الهادي وهيشر أحمد التيجاني وبن الطيب عبد الله، "اختبار الارتباط في المدى الطويل بين متغيرات حساب الإنتاج وحساب الاستغلال لقطاع الزراعة في الجزائر (أسلوب التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ خلال الفترة 1974–2012)"، مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية، العدد 01، سنة 2015، ص 62.

[2] زهير عماري، **تحليل اقتصادي قياسي لأهم العوامل المؤثرة على قيمة الناتج المحلي الفلاحي خلال الفترة (1980–2009)**، مرجع سابق، ص 64.

[3] فوزية غربي، **الزراعة العربية وتحديات الأمن الغذائي "حالة الجزائر"**، مرجع سابق، ص 137.

[4] فطيمة حفيظ، **الإصلاحات الاقتصادية وإشكالية النمو الاقتصادي في دول المغرب العربي (الجزائر، تونس والمغرب)**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد التنمية، جامعة الحاج لخضب، باتنة، السنة الجامعية 2010–2011، ص 90.

[5] سنوسي بن عومر ومراد بودية محمد جميل، "واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل الإصلاحات في الجزائر وأثره على التنمية الاقتصادية"، المجلة الجزائرية للاقتصاد والإدارة، العدد 05، أفريل 2014، ص 30.

[6] فوزية غربي، **الزراعة العربية وتحديات الأمن الغذائي "حالة الجزائر"**، مرجع سابق، ص 138.

[7] جميلة معلم، مرجع سابق، ص 206.

- الاستغلال العقلاني للإمكانيات المتاحة والثروات؛
- ترقية المنتجات ذات النوعية الجيدة ووضع خطط تنموية شاملة ومتكاملة في مختلف المناطق؛
- ترقية سياسة المشاركة بين المسؤولين والمنتجي والعمل على وقف تدهور القطاع الزراعي؛
- السعي للحفاظ على مصالح المزارعين والمستهلكين ومواصلة دعم بعض المنتجات الزراعية؛
- رفع الإنتاجية الزراعية وتكثيف الإنتاج من أجل مضاعفة الإنتاج؛
- تشجيع ودعم استصلاح الأراضي (تقديم قروض، إعفاءات ضريبية...).

ومن أبرز الإصلاحات الحكومية خلال فترة التسعينات:

- منح مساعدات للفلاحين المتضررين خلال سنة 1990 تمثلت في تقديم تعويضات مالية لهم وإعفاءات جبائية وإعادة جدولة تسديد ديونهم وتعتبر هذه الإعانات الأولى من نوعها منذ الاستقلال لاهتمامها بالمزارعين الخواص؛
- وضع خطة لبناء ستة سدود في نفس السنة واستصلاح 33.5 ألف هكتار من الأراضي لسقيها من هذه السدود فضلا عن إجراء دراسة لإنجاز20 سد لغرس 60 ألف هكتار؛
- وضع نموذج لتطوير مصائد الأسماك الحرفية لفائدة صغار صيادي الأسماك وقدرت تكلفته الإجمالية بـ 17 مليار دولار؛
- انجاز مشروع تنمية إنتاج الحبوب والإنتاج الحيواني لأصحاب المزارع الصغيرة في ولاية تيارت والمشروع النموذجي المشترك بين الجزائر وتونس تحت إشراف الصندوق الدولي للتنمية الزراعية؛
- استرجاع الأراضي المؤممة واستصلاح الأراضي الصحراوية ودعم استثمارات تطوير أجهزة الإنتاج والاستعمال العقلاني للإمكانيات المتاحة والثروات؛
- ترقية المنتجات ذات النوعية الايجابية الحقيقية وسياسة المشاركة بين المسؤولين والمنتجين؛
- إنشاء صندوق لتعويض الفلاحين عن الأضرار الطبيعية وإنشاء القرض التعاضدي الفلاحي وحل دواوين التموين وإنشاء الغرف الفلاحية والشروع في برنامج التشغيل الريفي؛
- إنشاء الديوان الوطني للأراضي الزراعية في نوفمبر 1995 (ONTA) والصندوق الوطني للتنمية الفلاحية (FNDA).[1]

[1] الطيب هاشمي، **التوجه الجديد لسياسة التنمية الريفية**، مرجع سابق، ص 173.

أما عن برنامج التكييف الهيكلي (1995-1998) والذي يضم مكونين أساسيين هما سياسات التثبيت ويختص بها صندوق النقد الدولي وهي تركز على إدارة جانب الطلب الكلي من خلال سياسات مالية ونقدية انكماشية وعلى سياسات التكييف الهيكلي،[1] ويقصد بالتكييف الهيكلي هو تكييف مع الصدمات والتغيرات الداخلية والخارجية التي تعرفها البلدان النامية بهدف القضاء على الاختلالات وتحقيق أهداف التنمية،[2] ويختص بها البنك العالمي وتركز على تصحيح الهيكل الإنتاجي وإدارة جانب العرض الكلي، يمكن القول أن هذه السياسة حصيلة تعاون بين صندوق النقد الدولي والبنك العالمي وجاءت هذه السياسة ترسيخا لمبادئ اقتصاد السوق ومضمونها يشمل كافة المجالات السياسية الاقتصادية الداخلية منها والخارجية وبمجرد أن يتم الاتفاق بين المنظمات الدولية والحكومية على برنامج ما يكون بتدابير على الدولة أن تلتزم بتنفيذها والتي تعتبر شرطا لتسريح أقساط القرض الممنوح.[3]

يسعى برنامج التثبيت والتكييف الهيكلي إلى استعادة التوازن المالي الداخلي والخارجي وتحقيق النمو الاقتصادي والاجتماعي،[4] وتسهيل التمويل الموسع المدعوم من صندوق النقد الدولي في الجزائر خلال الفترة ما بين (1995-1998) فيما يلي:

- تحقق معدل نمو سنوي 05 % من الناتج المحلي خارج المحروقات طوال فترة البرنامج لاستيعاب الزيادة في النمو الديموغرافي؛
- مقاربة معدل التضخم إلى المستوى الموجود عليه في الدول الشريكة للجزائر؛
- خفض العجز في الحساب الخارجي الجزائري بـ 9.6 % من الناتج المحلي الخام بين الفترة (95/94-98/97)؛ كما وتم قد تخصيص مبلغ 6.2 مليار دولار مقدمة من طرف صندوق النقد الدولي والبنك الدولي لأجل الاستقرار الاقتصادي الكلي مقابل تطبيق المشروطية وهذا بهدف إرجاع التوازنات المالية الداخلية والخارجية وبالتالي يمكن القول أن الهدف الرئيسي هو تخفيض معدلات التضخم وإرجاع التوازن لميزان المدفوعات.[5]

---

[1] وليد عبد الحميد عايب، مرجع سابق، ص 222.

[2] محمد زوزي، **تجربة القطاع الصناعي الخاص ودوره في التنمية الاقتصادية في الجزائر**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد التنمية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، السنة الجامعية 2009-2010، ص 70.

[3] وليد عبد الحميد عايب، مرجع سابق، ص 223.

[4] كربالي بغداد، "نظرة عامة على التحولات الاقتصادية في الجزائر"، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، العدد 08، جانفي 2005، ص08.

[5] وليد عبد الحميد عايب، مرجع سابق، ص 224.

يمكن القول أن هذه الإجراءات لم تستطع تحقيق ما سعت إليه، حيث تراجعت الكثير من مرتكزات هذه السياسة لتترك المجال لغيرها من الاعتبارات مما ساهم في تعثر القطاع الزراعي الجزائري،[1] رغم الأموال التي رصدت له فلم تحقق الاكتفاء الذاتي وتحسين مستوى معيشة الفلاحين.[2]

الفرع الثالث: برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي خلال الفترة (2000–2014)

بعد عودة الاستقرار السياسي والأمني نسبيا سنة 1999 شرعت الجزائر في تطبيق سياسة تنموية هامة لمواجهة الصعوبات والمشاكل التي وقعت فيها،[3] فكانت هذه السياسة مختلفة عن التي تبنتها من قبل تجلت معالمها من خلال مدى جدية البرامج الحكومية وذلك لتحقيق أهداف التنمية والنهوض بالقطاع الزراعي والريف، حيث ساهم ارتفاع أسعار البترول سنة 1999 إلى تعزيز ميزانية الدولة وفي بعث النشاط الاقتصادي بوادر انفراج أزمة الركود الاقتصادي التي عانت منها،[4] فاعتمدت الجزائر ابتداء من سنة 2001 برنامج الإنعاش و الذي يقوم على أساس زيادة حجم الإنفاق العمومي الاستثماري والتركيز على المشاريع القاعدية والداعمة للعمليات الإنتاجية والخدماتية.[5]

1.برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001–2004):

تعتبر سياسة الإنعاش الاقتصادي من أهم سياسات التي تستخدمها الدولة للتأثير على الوضع الاقتصادي في المدى القريب، تقوم على أساس تنشيط الطلب الكلي عن طريق الزيادة في الإنفاق لتحفيز الإنتاج وبالتالي دعم النمو الاقتصادي كما يمكن اعتبار سياسة العرض بمثابة سياسة إنعاش مدام الغرض منها دعم النشاط الاقتصادي بطابع.[6]

وقد خصص لهذا البرنامج ملغ مالي قدره 525 مليار دج ووجه أساسا للعمليات والمشاريع الخاصة بدعم المؤسسات والنشاطات الإنتاجية الفلاحية وتعزيز الخدمات العمومية في مجال الهياكل القاعدية كالري والنقل وتحسين الظروف المعيشية للسكان ودعم التنمية المحلية وتنمية الموارد البشرية ودعم المؤسسات الإنتاجية الوطنية.[7]

---

[1] فوزية غربي، **الزراعة العربية وتحديات الأمن الغذائي حالة الجزائر**، مرجع سابق، 141.

[2] الطيب هاشمي، **التوجه الجديد لسياسة التنمية الريفية في الجزائر** ، مرجع سابق، ص 174.

[3] زهير عماري، **تحليل اقتصادي قياسي لأهم العوامل المؤثرة على قيمة الناتج المحلي الفلاحي الجزائري خلال الفترو (1980–2009)**، مرجع سابق، ص 66.

[4] سيد أحمد كبداني، مرجع سابق، ص 249.

[5] إيمان بوعكاز، **أثر الإنفاق العمومي على النمو الاقتصادي "دراسة قياسية على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (2001–2011)**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد مالي، جامعة باتنة، السنة الجامعية 2015–2016، ص 150.

[6] سمية موري، **أثر تقلبات أسعار البترول على التنمية الاقتصادية في الجزائر "دراسة قياسية"**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية دولية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، السنة الجامعية 2014–2015، ص 154.

[7] فاتح حركاتي، مرجع سابق، ص 150.

كما أن ما يميز هذه الفترة الزيادة في الأجور فقد قامت السلطات برفع الكتلة الأجرية بسبب ضعف القدرة الشرائية لدى المواطنين.[1]

أ. خصائص وأهداف برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي:

تتعدد وتتنوع خصائص هذا البرنامج وفق لأهدافه المسطرة

1) **الخصائص:** من أبرز خصائص برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي ما يلي:

- يعتبر البرنامج مجموعة واسعة من الاستثمارات العمومية يتم تنفيذها على أساس مشاريع قطاعية مركزية من خلال هيئات وزارية وهيئات المجتمع المحلي، كما أن هذا البرنامج مختلف عن المخططات السابقة التي كانت تسير وفق الاقتصاد الموجه، بل هو لصالح اقتصاد السوق وبالتالي فانه يتنافى مع فكرة التخطيط المركزي؛
- إعطاء الأولوية للمشاريع الكبرى ذات العمالة المرتفعة في نوع الاستثمارات المخطط لها؛
- تكييف البرنامج وفق الظروف الاقتصادية السائدة (القدرات التمويلية للجزائر).

2) **الأهداف:** تكمن أهم أهداف البرنامج في:

- تفعيل الطلب الكلي؛
- دعم النشاطات المنتجة للثروة والقيمة المضافة والموفرة لمناصب شغل؛
- دعم الخدمات العمومية في مجال الري والنقل والمنشآت القاعدية وتحقيق التنمية؛
- تخفيف تكلفة الإصلاحات المنجزة؛
- إعطاء دفعة قوية وجديدة للاقتصاد واستدامة النتائج على مستوى التوازنات الكلية؛[2]
- تحسين المستوى المعيشي للسكان وفك العزلة عن المناطق النائية؛
- إصلاح وتوسيع شبكة تزويد المياه الصالحة للشرب؛
- توسيع شبكات الاتصال السلكية واللاسلكية والخدمات البريدية؛
- تخفيض أزمة السكن وتطوير القطاع الزراعي لأجل تخفيض التبعية الغذائية؛[3]
- زيادة مداخيل الأفراد وذلك بتخفيض الضرائب وإلغاء بعض الرسوم مما يحفز الاستهلاك الذي يحرك معه العرض؛

[1] مراد جنيدي، **الإصلاحات والإنعاش الاقتصادي في الجزائر "دراسة تحليلية قياسية"**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع اقتصاد كمي، جامعة الجزائر 3، السنة الجامعية 2014-2015، ص 150.

[2] بوزيد سايح، مرجع سابق، ص 345.

[3] عبد الحفيظ يحياوي، مرجع سابق، ص 231.

- تشجيع الاستثمار الخاص بتخفيض العبء الضريبي على المؤسسات المنتجة؛[1]
- أما على الصعيد الخارجي فان الجزائر ترتبط بإستراتيجية تعاون مع البنك الدولي تركز على ثلاث مجالات وهي تحقيق الاستقرار المالي للموازنة من خلال تسيير جديد لعائدات النفط وتحسين مناخ الأعمال والاستثمار ومشاركة القطاع الخاص وتحسين استفادة السكان من الخدمات بما يمكن من المشاركة في اقتصاد السوق العالمي.[2]

ب.مضمون برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي:

يمكن توضيح مضمون البرنامج من خلال الجدول التالي الذي يوضح توزيع مخصصاته:

الجدول رقم (3-2): مخصصات برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)

القطاعات	رخص البرنامج بالمليار دج								مجموع المبالغ	مجموع النسب
	2001		2002		2003		2004			
	المبلغ	النسبة	المبلغ	النسبة	المبلغ	النسبة	المبلغ	النسبة		
أشغال كبرى وهياكل قاعدية	100.7	19.18	70.2	13.37	37.6	7.16	2.00	0.38	210.5	40.09
تنمية محلية وبشرية	71.8	13.68	72.8	13.86	53.1	10.11	6.5	1.24	204.2	38.88
دعم قطاع الفلاحة والصيد البحري	10.6	2.02	20.3	3.87	22.5	4.29	12.0	2.28	65.4	12.46
دعم الإصلاحات	30.0	5.71	15.0	2.86	-	-	-	-	45.0	8.57
المجموع	213.1	40.59	178.3	33.96	113.2	21.56	20.5	3.90	525.0	100

المصدر: يحياوي عبد الحفيظ، اشكالية التوازن الاقتصادي الكلي في الجزائر ما بين الميزانية العامة للدولة والميزان التجاري "دراسة حالة للفترة ما بين 1980-2014"، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، تخصص تجارة دولية، جامعة الجزائر 3، السنة الجامعية 2015-2016، ص 232.

يتضح لنا من خلال الجدول أن:

- قطاع الأشغال العمومية والهياكل القاعدية: نجد أن هذا القطاع استحوذ على أكبر غلاف مالي من مخصصات البرنامج حيث استفاد من 210.5 مليار دج ما يعادل 40.09 % من مجموع المخصصات وهذا يدل على

[1] سيد أحمد كبداني، مرجع سابق، ص 250.
[2] بوزيد سايح، مرجع سابق، 346.

إرادة الحكومة في تدارك العجز الحاصل في هذا القطاع بسبب تأثيرات الأزمة الاقتصادية والأمنية منذ أواخر الثمانينات،[1] ولما له من دور أساسي في إنعاش وتحفيز النمو والتنمية الشاملة؛

- قطاع التنمية المحلية والبشرية: لقد حظيت التنمية المحلية والبشرية بما يقارب 204.2 مليار دج أي بنسبة 38.8 % من إجمالي الاعتمادات الكلية بما يضمن انجاز المخططات الموجهة للتنمية والتوزيع المتوازن للتجهيزات والأنشطة على مختلف مناطق التراب الوطني؛[2]
- دعم الإصلاحات: قد وجه له 45 مليار دج أي بنسبة 8.6 % من إجمالي المبلغ المخصص للبرنامج لأجل تمويل الإجراءات والسياسات التابعة لهذا البرنامج التي تهدف إلى دعم وترقية تنافسية المؤسسات الوطنية العامة والخاصة؛[3]
- قطاع الفلاحة: تم إعطاء أهمية للقطاع الفلاحي فنجد أنه خصص له ما قدره 12.4 % أي بقيمة 65.4 مليار دج من الاستثمارات تم تجسيدها من خلال المخطط الوطني للتنمية الفلاحية (PNDA).[4]

ج.المخطط الوطني للتنمية الفلاحية:

عبارة عن آلية تهدف إلى ترقية التكوين التقني والدعم المالي والنظامي، للوصل إلى بناء فلاحة عصرية ذات فعالية من خلال المحافظة والاستغلال العقلاني للموارد الطبيعية،[5] ويعبر هذا المخطط عن إرادة قوية ومؤكدة لترسيخ قيم تحديث القطاع الفلاحي ويحث على إتباع طرق جديدة للتنمية الفلاحية قائمة على مشاركة فعالة للفلاحين والاستعمال الجيد والعقلاني للدعم المقدم من طرف الدولة وتشجيع الاستثمار بغرض الإنعاش الفعلي للقطاع الفلاحي في الجزائر.[6] ويعتبر استراتيجية كلية تهدف إلى تطوير وزيادة فعالية القطاع الفلاحي، وهو مبني على سياسة البرامج المتخصصة والمكيفة مع المناخ الفلاحي الجزائري وجاء تكميلا لمسار الإصلاحات والبرامج التنموية التي بدا العمل بها في التسعينات.[7] ويهدف إلى تحقيق العناصر الاستراتيجية التالية:

- الاستغلال العقلاني للموارد الطبيعية وتثمينها (التربة، المياه..)،[8] إضافة إلى الوسائل الأخرى (المالية والبشرية)؛

---

[1] إيمان بوعكاز، مرجع سابق، ص 218.

[2] عبد الحفيظ يحياوي ، مرجع سابق، ص 232.

[3] إيمان بوعكاز، مرجع وموضوع نفسهما.

[4] زهير عماري، **تحليل اقتصادي قياسي لأهم العوامل المؤثرة على قيمة الناتج المحلي الفلاحي الجزائري خلال الفترة (1980–2009)**، مرجع سابق، ص 66.

[5] زهير صيفي، المخطط الوطني للتنمية الفلاحية ودوره في التنمية المحلية في الجزائر حالة ولاية البرج، assiut j. agric.sci. (45) no(4)، سنة 2014، ص 165.

[6] عيسى بن ناصر ، مرجع سابق، ص 259.

[7] إيمان شعابنة ، "مدى فعالية الدعم في إطار سياسة التجديد الفلاحي"، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد 16، جانفي 2017، ص 310.

[8] شعيب بغداد وهاشمي الطيب، "واقع التنمية الفلاحية في الجزائر من خلال برنامج المخطط الوطني للتنمية الفلاحية (ولاية سعيدة كنموذج للمخطط)"، مجلة الحقيقة، العدد 24، جامعة أدرار، ص 200.

- تكثيف الإنتاج الفلاحي في لمناطق الخصبة وتنويع منتجاتها سعيا لتحقيق الأمن الغذائي؛
- المحافظة على الموارد الطبيعية لأجل تنمية مستدامة؛
- تكييف أنظمة استغلال الأراضي في المناطق الجافة وشبه الجافة والمهددة بالجفاف بتحويلها لصالح زراعة الأشجار المثمرة وتربية المواشي.
- تسطير برنامج إنتاجي يأخذ بعين الاعتبار مختلف المناطق مع التنويع المناخي؛
- العمل على ترقية المنتجات الفلاحية ذات المزايا النسبية ورفع صادرات المواد الفلاحية؛
- توفير الشروط لزيادة القدرة التنافسية للأنشطة والمنتجات الفلاحية وتهيئة الفضاءات الفلاحية لتصبح أكثر جاذبية للاستثمارات المباشرة وإنشاء ومؤسسات فلاحية وأخرى للصناعات الغذائية؛[1]
- مكافحة الفقر والتهميش عن طريق مشاريع تجريبية للتنمية الجماعية ومعالجة ديون الفلاحين؛[2]
- تحسين أوضاع الفلاحين وتطوير مستويات دخولهم ودعم استقرار السكان المحليين بتوفير مناصب عمل دائمة وإعادة الاعتبار للريف وحماية النظام البيئي الرعوي؛
- رفع مستوى الإنتاج والإنتاجية للمزارعين من خلال تنمية قدرات الإنتاج للمدخلات الزراعية والعمل على تحسين السلالات الحيوانية والنباتية مع تطوير أساليب الإنتاج.

يتضمن هذا البرنامج مجموعة من المحاور المترابطة فيما بينها تسعى إلى تحقيق الأهداف المسطرة، وهذا من خلال القيام بعمليات الدعم والتحفيز والتأطير لهذه المحاور أو المشاريع المتمثلة فيما يلي:

1) دعم تكييف أنظمة الإنتاج:

يتم الاعتماد على نظام دعم خاص ومناسب وبمشاركة الفلاحين باعتبارهم المتعاملين الأساسيين لأجل تنفيذ هذا البرنامج، فيقدم لهم إعانة مباشرة حتى يسمح بتأمين مداخيل الفلاحين في الفترة الآنية أو على المدى المتوسط، حيث يأخذ بعين الاعتبار المستثمرة الفلاحية في مجملها ووحداتها دون تجزئتها خلافا لبرنامج تطوير الفروع؛

[1] محمد غردي، مرجع سابق، ص 136.
[2] بوزيد سايح، مرجع سابق، ص346.

2) **دعم تطوير الإنتاج الوطني والإنتاجية في مختلف الفروع:**

لقد خصص البرنامج مزارع نموذجية تعمل على تكثيف المدخلات الفلاحية (بذور، شتلات، فصائل حيوانية...) للمحافظة على الموارد الوراثية، أو استخدامها للتجارب ونشر التقنيات وإعطاء عناية خاصة للمنتجات ذات المزايا التفضيلية التي قد تكون محل تصدير وهذا في ايطار دعم الإنتاج والإنتاجية في مختلف فروع القطاع، كما أعطى بعدا استراتيجيا للتنمية الفلاحية من خلال تكييف أنظمة الإنتاج بتوجيه الزراعات حسب المناطق وبحسب المناخ الملائم لكل منتوج؛

3) **استصلاح الأراضي الفلاحية عن طريق الامتياز:**

يهدف هذا البرنامج إلى زيادة المساحة الفلاحية الصالحة للزراعة بمنح امتياز وفقا للمرسوم التنفيذي رقم 483/97 المؤرخ في 16 سبتمبر 1997 الخاص بتحديد كيفية منح قطع أراضي من الأملاك الوطنية للاستصلاح بالمناطق الصحراوية، السهبية والجبلية لإعادة الاعتبار لهذه المناطق والعمل على وقف جفافها وانجراف التربة والتوازن البيئي، كما يسعى إلى تحسين المستوى المعيشي لسكان هذه المناطق ومحاربة ظاهرة النزوح الريفي، وقد استصلحت الحكومة حوالي 600 ألف هكتار وإنشاء 500 ألف منصب عمل خلال ثلاث سنوات؛

4) **البرنامج الوطني للتشجير:**

تم توجيه هذا البرنامج بإعطاء أولوية للتشجير المفيد والاقتصادي بغرس أصناف الأشجار المثمرة (زيتون، تين، كرز...) لأجل حماية متجانسة للتربة وتوفير مداخيل دائمة للفلاحين من خلال استغلال المناطق الغابية، وفي هذا الصدد تم تخصيص 800 هكتار لإعادة تشجيرها و10000 هكتار لغرس أشجار الفواكه و350 هكتار لزراعة أشجار الكروم و156 كلم لفتح المسالك وتهيئتها و30000 كلم لتصحيح التدفقات المائية و18000 هكتار للعناية بالأشجار و1500 هكتار للتحسين العقاري؛[1]

5) **استصلاح الأراضي بالجنوب:**

لقد جاء برنامج استصلاح أراضي الجنوب لأجل استغلال المناطق الصحراوية خاصة حول الواحات في ايطار برنامج الامتيازات الفلاحية بوضع الشروط والكيفيات اللازمة لهذا؛[2]

[1] محمد غردي، مرجع سابق، ص 137.

[2] عيسى بن ناصر، مرجع سابق، ص 261.

6) **التنمية الريفية:**

لاعتبار أن المناطق الريفية تعاني من الحرمان والفقر وتدهور مداخيل الفلاحين وعدم كفاية الإنتاج الزراعي عن سد حاجياتهم، إضافة إلى تدهور حالة المستثمرات الفلاحية بعد خوصصة القطاع الفلاحي، حيث لابد من إشراك سكان الريف في تحقيق التنمية عن طري تشجيع الاستثمارات فيه وتمكين سكانه من الاستفادة من دعم الدولة وحماية مداخيلهم وتحسين ظروفهم المعيشية لتمكينهم من الاستقرار في الأرياف والاهتمام بالنشاطات الفلاحية بتوفير الحماية الاجتماعية لهم.[1]

د.جهاز الدعم والتأطير لتنفيذ البرنامج: لأجل تنفيذ مختلف برامج التنمية الفلاحية تم استخدام أجهزة لذلك، تمثلت فيما يلي:

1) **الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية (FNRDA):** تم إنشاء هذا الصندوق بموجب قانون المالية لسنة 2000، ويهدف إلى تقديم الدعم المباشر لتنمية قطاع الزراعة وحماية وتحسين مداخيل الفلاحين عن طريق تمويل الأنشطة ذات الأولوية وتم توسيعه ليشمل الأنشطة الخاصة بالإنعاش الفلاحي وتأهيل القطاع وجعله فعالا في العملية الإنتاجية لمواجهة التطورات الاقتصادية العالمية والشراكة مع الاتحاد الأوروبي والانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة وقد تم تحديد قائمة مصادره ونفقاته كما يلي:

[1] محمد لمين علون وحليمة عطية، "قراءة في مدى مساهمة القطاع الفلاحي في تنمية وتطوير الاقتصاد الجزائري (دراسة حالة القطاع الفلاحي بولاية بسكرة)"، مجلة نور للدراسات الاقتصادية، العدد 03، سنة 2016، ص 138.

جدول رقم (3-3): مصادر ونفقات الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية (FNRDA)

إيرادات الصندوق	نفقات الصندوق
- مخصصات ميزانية الدولة. - الموارد شبه الضريبية. - موارد التوظيف. - هبات ووصايا. - موارد أخرى ومساهمات محددة عن طريق التشريع.	- الإعانات التي تضمن مساهمة الدولة في تنمية الإنتاج والمردودية الفلاحية. - الإعانات التي تضمن المساهمة في عمليات التنمية في الري الفلاحي والمحافظة على تنمية الثروة الوراثية الحيوانية والنباتية. - الإعانات بعنوان تمويل مخازن الأمن الغذائي. - الإعانات بعنوان حماية مداخيل الفلاحين للتكفل بالمصاريف الناتجة على الأسعار المرجعية المحددة وإعانات تدعيم الأسعار للمنتجات الطاقوية المستعملة في الفلاحة. - تخفيض فوائد القروض الفلاحية والصناعات الغذائية. - تخزين الإنتاج وتكييفه وتسويقه وحتى التصدير والتكفل بالمصاريف الخاصة بالدراسات والتكوين والإرشاد الفلاحي.

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على أطروحة: القطاع الزراعي وإشكالية الدعم والاستثمار في ظل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة لغردي محمد، فرع تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر3، السنة الجامعية 2011-2012، ص 150.

2) **صندوق مكافحة التصحر وتنمية النشاطات الرعوية السهبية**: تم إنشاؤه بمقتضى القانون رقم 11/99 المؤرخ في 23 ديسمبر 1999 المتضمن لقانون المالية لسنة 2000 وشرع العمل به سنة 2002 وفتح له حساب التخصيص الخاص بالميزانية رقم 109-302 الذي عنوانه "صندوق مكافحة التصحر وتنمية الاقتصاد الرعوي والسهوب، ويقوم بتقديم دعم للنشاطات التالية:

- إعانات موجهة لمكافحة التصحر؛
- إعانات لتنمية المنتوجات الحيوانية في المناطق السهبية والزراعة الرعوية؛[1]
- إعانات موجهة لتثمين منتجات تربية الحيوانات؛
- إعانات اقتناء تجهيزات متخصصة لجمع الحليب وإنشاء وحدات تحويله إلى جبن؛
- إعانات موجهة لحماية مداخيل الربين الزراعيين؛

[1] غردي محمد، مرجع سابق، ص 150.

- إعانات لتنظيم الاقتصاد الرعوي والحفاظ على المراعي؛
- تقديم الإعانات المتعلقة بدراسات إمكانية الانجاز والتكوين المهني للمربين.[1]

3) **صندوق التنمية الريفية واستصلاح الأراضي عن طريق الامتياز**: أنشئ بموجب قانون المالية لسنة 1998 بهدف دعم استصلاح الأراضي عن طريق الامتياز وقد استعمل بصفة انتقالية حتى نهاية سنة 2002 ويهدف أساسا إلى تحقيق التنمية الريفية.

4) **الصندوق الوطني للتعاضد الفلاحي**: ويعد هيئة للإقراض والتأمين الاقتصادي ومحاسب للصناديق العمومية ويقوم الصندوق الجهوي للتعاضد الفلاحي المختص إقليميا بدفع النفقات التي يتكفل بها الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية بعد الخدمة التي يثبتها قانونيا مدير المصالح الفلاحية.[2]

5) **المخطط الوطني لإعادة التشجير**: بصفته جزء هاما من سياسة حماية الموارد سنة 2003؛[3] كما قد تم توسيع نطاق البرنامج سنة 2002 لإدماج عالم الريف وبذلك أصبح يسمى "البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية والريفية"، حيث تضمن تحسين المناطق الريفية وكذا دعم السكان الريفيين الأكثر فقرا قصد تحسين وضعهم المعيشي، فقد تم إعطاء أهمية خاصة إلى دعم الاستثمار لصالح المبادرات الخاصة باعتبار المستثمرة الفلاحية كهدف مفضل باعتبارها وحدة منشئة للثروة، وكذا لفائدة المناطق الداخلية (الجنوب، الهضاب العليا والجبال)، وتم تصوير النشاطات والمبادرات المتخذة في هذا الإطار لكي تكون منسجمة مع مفهوم التنمية المستدامة، أي يجب أن تكون ناجعة اقتصاديا ومقبولة اجتماعيا ومستدامة بيئيا.[4]

2. البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005-2009):

يطلق عليه أيضا "المخطط الخماسي الأول" وكان ناتج عن الزيادة المسجلة في مداخيل المحروقات حيث ارتفعت أسعار النفط إلى حدود 39 دولار سنة 2004 ما أدى إلى ارتفاع تراكم احتياطي الصرف إلى 43.1 مليار دينار في نفس السنة، فكانت لدى السلطات الجزائرية نظرة تفاؤلية بخصوص الوضعية المالية المستقبلية فأطلقت برنامجا فأطلقت برنامجا استثماريا ضخما تمثل في البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي،[5] رصدت له ميزانية وصلت إلى 4203 مليار دج (55 مليار دولار أمريكي) ثم أضيف له برنامجين أحدهما خاص بمنطقة الجنوب والثاني خاص بالهضاب العليا بقيمة 432 و668 مليار دج على التوالي إضافة إلى الموارد المالية المتبقية

[1] مرجع نفسه.
[2] عيسى بن ناصر، مرجع سابق، ص 263.
[3] نادية عمراني ، "سياسات الجزائر في تحقيق الأمن الغذائي"، مجلة البحوث والدراسات القانونية والسياسية، العدد الثالث، ص 116.
[4] وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، "مسار التجديد الفلاحي والريفي (عرض وآفاق)"، ماي 2012، ص 04.
[5] إيمان بوعكاز، مرجع سابق، ص 219.

من البرنامج السابق بقيمة 1071 دج والمبالغ الخاصة بالصناديق الإضافية بقيمة 1191 مليار دج ليصبح المبلغ الكلي 8705 مليار دج للمخطط الخماسي الأول.[1]

أ.أهداف البرنامج التكميلي: تتمثل أهداف البرنامج التكميلي في مايلي:

- تحسين المستوى المعيشي، الصحي، الأمني والتعليمي للسكان وتحديث وتوسيع الخدمة العمومية؛
- تطوير الموارد البشرية والمنشآت الأساسية وبالتالي تطوير النشاط الاقتصادي وترقية تكنولوجيا الإعلام والاتصال الحديثة؛
- العمل على تحقيق التوازن الجهوي في الأقاليم الوطنية خاصة الريفية منها.[2]

[1] سيد أحمد كبداني ، مرجع سابق، ص 255.

[2] زهير عماري، مرجع سابق، ص 67.

ب.مضمون البرنامج التكميلي:

الجدول رقم (3–4): التوزيع القطاعي للبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005-2009) بالمليار دج

المحور	المبالغ المخصصة	النسبة من إجمالي البرنامج
1- تحسين ظروف معيشة السكان	1908.5	45.5
- السكن	555	
- التربية، التعليم العالي والتكوين المهني.	399.5	
- البرامج البلدية للتنمية.	200	
- تنمية مناطق الهضاب العليا والمناطق الجنوبية.	250	
- تزويد السكان بالكهرباء والغاز والماء.	192.5	
- باقي القطاعات.	311.5	
2- تطوير الهياكل القاعدية	1703.1	40.5
- قطاع الأشغال العمومية والنقل.	1300	
- قطاع المياه.	393	
- قطاع التهيئة المصرفية	10.15	
3- دعم التنمية الاقتصادية	337.2	8
- الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري.	312	
- الصناعة وترقية الاستثمار.	18	
- السياحة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية.	7.2	
4- تطوير الخدمة العمومية	203.9	4.8
- العدالة والداخلية.	99	
- المالية والتجارة وبقية الإدارات العمومية.	88.2	
- البريد والتكنولوجيا الحديثة للاتصال.	16.3	
5- تطوير التكنولوجيا الحديثة للإعلام والاتصال	50	1.2

المصدر: إيمان بوعكاز، أثر الإنفاق العمومي على النمو الاقتصادي "دراسة قياسية على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (2001-2011)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد مالي، جامعة باتنة، السنة الجامعية 2015-2016، ص 222.

نلاحظ من خلال الجدول أن المحور الأول الخاص بتحسين الظروف المعيشية للسكان يحتل أكبر نسبة 45.5 % في البرنامج وهذا يعكس مدى رغبة السلطات العمومية في تحسين الظروف المعيشية للمواطنين، ثم يليها محور تطوير المنشآت الأساسية بـ 40.5 % نظرا لأهمية البنى التحتية في دعم الاستثمار والإنتاج ثم دعم التنمية الاقتصادية بمختلف قطاعاتها بمبلغ كلي قدره 337.2 مليار دج ويليها محور تطوير الخدمات العمومية وتكنولوجيا الإعلام والاتصال بنسبة 4.8 % و1.2 % على التوالي.[1] وقد خصص لقطاع الفلاحة اعتمادا ماليا قدر بـ 300 مليار دج في ظل هذا البرنامج ويشمل كل من التجهيزات المعلوماتية وترقية الصادرات الفلاحية

[1] إيمان بوعكاز، مرجع سابق، ص 223.

وتعزيز استحداث مناصب عمل في القطاع الفلاحي وتطوير وسائل مكافحة الآفات الزراعية (الجراد والطفيليات وغيرها) والوقاية منها،[1] وتحسين نتائج المستثمرات من خلال هيكلة الفروع وتعميم التكوين وتنمية تربية المواشي والدواجن وتحسين محيط المستثمرات الفلاحية،[2] وكان هذا في ايطار تنفيذ الشطر الثاني من المخطط الوطني للتنمية الفلاحية ويعتمد هذا البرنامج في إستراتيجيته على وضع الأساس السياسي لإعادة مركزية سياسة التنمية الفلاحية والريفية (برنامج التجديد الفلاحي والريفي) التي قد تم إدراجها في قانون التوجيه الفلاحي لسنة 2008 الذي يبن الإطار القانوني للسنوات الخمس المقبلة (2009-2013)، [3] حيث يقوم برنامج التجديد الفلاحي والريفي على تحقيق توافق وطني حول مسألة الأمن الغذائي لضمان السياسة الوطنية والتماسك الاجتماعي وتحرير المبادرات وعصرنة الجهاز الانتاجي، كما تبحث هذه السياسة في التغيرات والاثار المهمة في البنى التحتية التي تشجع الشراكة بين القطاعين العام والخاص للتأثير في مختلف الفاعلين في التنمية ولأجل حوكمة جديدة للقطاع الزراعي والأقاليم الريفية،[4] ويرتكز البرنامج على: تكثيف إنتاج المواد الغذائية الأساسية (حبوب، بقول جافة، حليب..)، حماية مداخيل الفلاحين، تعزيز التشاور مع الأطراف الفاعلة في المجال الزراعي والزراعة الصناعية ويمنح البرنامج سياسة وحيدة لاستغلال الأراضي التابعة للدولة عن طريق الامتياز بطريقة تعاقدية طويلة المدى وتم التوقيع على عقود النجاعة مع كل الولايات سنة 2009 على أساس النتائج المحققة وخصوصية كل منطقة وقسمت العقود على نوعين:

1)عقود مرتبطة ببرنامج تجديد الاقتصاد الزراعي: ويقوم بدعم النشاطات الفلاحية المباشرة، منح قروض ميسرة ومسح الديون، دعم استخدام تقنيات الري التكميلي واقتصاد المياه، توفير البذور والأسمدة،[5] حيث يركز في مضمونه على زيادة الإنتاج الزراعي المحلي من خلال برامج التكثيف مع إعطاء أولوية للمنتجات الغذائية الأساسية (الحبوب، البقول الجافة ...) واستصلاح الأراضي والتقليل من المساحات البور.[6]

وفيما يخص الاقراض الزراعي فقد تكفل بنك الفلاحة والتنمية الريفية بالالتزام لدعم هذه السياسة عبر محورين استراتيجيين وهما:

[1] فاتح حركاتي، مرجع سابق، ص 164.

[2] هيشر أحمد التيجاني، مرجع سابق، ص 70.

[3] محمد غردي ، مرجع سابق، ص 172.

[4] بلال بوجمعة، مساهمة برنامج التجديد الفلاحي والريفي في انتاج التمور بولاية أدرار، مجل الباحث الاقتصادي، المجلد 6، العدد 1، جامعة سكيكدة، جوان 2018، ص 96.

[5] محمد غردي ، مرجع وموضع نفسهما.

[6] عمار فوفو ورشيد حويشيتي ، "ضرورة رفع الإنتاجية الزراعية في الجزائر من أجل دعم الأمن الغذائي وضمان الاستقرار الاجتماعي"، مجلة أبحاث ودراسات التنمية، العدد الخامس، ديسمبر 2016، ص 59.

- المنبع: ويتكفل بالعمليات المالية والمساهمة في الدمج المتدرج للمزارعين والمربين ضمن النظام التمويلي القانوني والذي وفق حاجياتهم؛
- المصب: يخص توحيد جهود مختلف الأعوان حول المؤسسات التحويلية والمتخصصة في تعبئة المنتجات الغذائية وتأمين احتياجاتهم المالية.

ولأجل ذلك فقد تم عقد ثلاث اتفاقيات بين البنك ووزراة الفلاحة لضمان تحقيق الأهداف المسطرة، حيث أعطت الأولوية للشعب الأكثر ارتباطا بالأمن الغذائي وفي مقدمتها القمح. وقد اعتمدت على كل من:

- القرض المندمج: وهو ثلاثي التمويل (القرض البنكي، دعم الصندوق والمساهمة الشخصية) وخصص لنحو 800 ألف مشروع بمبلغ اجمالي قدره 271468000 دج، ومن أهم مشاريعه نجد: مشاريع الري بنسبة 12%، زراعة الزيتون بنسبة 10%، زراعة النخيل بنسبة 27 %، تربية النحل بنسبة 09 %، وتربية الأبقار بنسبة 13 % وغيرها.
- قرض الرفيق: وهو قرض محسن تم بعثه سنة 2008 بفائدة 5.5 %، ويشمل: شراء البذور، الأسمدة، الأعلاف والمواد البيطرية الخاصة بالانتاج الحيواني، بالاضافة الى تحصيل المنتجات الفلاحية لأجل تخزينها في اطار منظومة ضبط المنتجات الزراعية الموجهة للاستهلاك الواسع ومدته عامين ويغطي مجموع تكالي الفوائد وهي على عاتق الوزارة من خلال صندوق الدعم؛
- القرض التعاوني: وهو قرض موسمي يشمل مختلف المتعاملين الاقتصاديين من مؤسسات وتعاونيات وغيرها؛
- قرض التحدي: هو قرض لأجل الاستثمار الزراعي موجه لأصحاب المشاريع الاستثمارية الزراعية الجديدة، وهو قرض مدعوم مدته 7 سنوات ولا يتجازو حدود المليون دج للهكتار الواحد، أما أصحاب الامتياز للمستثمرات الأكبر مساحة فبامكانهم الحصول على محسن مسقف بـ 100 مليون دج. ويختص القرض بتجهيز وعصرنة المستثمرات الزراعية بالعتاد والوسائل وتحيل صيغة هذا القرض تحمل تكلفة الفائدة على الوزارة الوصية وفق الحالات التالية: تحمل مجمل الفوائد من طرف وزارة الفلاحة والتنمية الريفية في حال لم تزد مدة تسديد القرض عن 3 سنوات؛ تحمل المستفيد نسبة 01 % من الفائدة اذا كانت الفترة ما بين 3 و5 سنوات؛ ترتفع هذه النسبة الى 03 % اذا كانت الفترة بين 5 و7 سنوات. كما أن كل مستفيد قام بتسديد أقساطه في مواعديها المحددة بامكانه الحصول على قرض اخر مع اعتبار عقد الامتياز هو وثيقة الضمان.[1]

[1] محمد مصطفى سالت وبن زيوش صلاح الدين ورحماني موسى، "سياسة التجديد الزراعي في الجزائر (من أجل تأمين الغذاء في ظل تنمية زراعية مستدامة)"، مجلة courrier du savoir، العدد 21، جامعة محمد خيضر، بسكرة، نوفمبر 2016، ص 144.

2)عقود مرتبطة ببرامج التجديد الريفي: ويقوم بدعم وتشجيع سكان الريف على تطوير مناطقهم وإنشاء ما أطلق عليه "المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة وتوظيف جيد للثروات الخاصة والعامة المتوفرة بتلك المناطق والتسيير العقلاني لها وتثمين الثروة الغابية وبناء وحدات سكنية وقاعات علاج وتوفير أكثر للكهرباء والماء الصالح للشرب،[1] وتركز سياسة التجديد الريفي على الأمن الغذائي للأسر الريفية واستعادة التوازن البيئى، وتحسين ظروف معيشة السكان في المناطق الريفية،التي تعتبر من المحاور ذات الاولوية في مجالات لتنمية الريفية،[2] وتسعى إلى تحقيق مجموعة من الأهداف أهمها:

- القيام بعملية التكثيف والتحديث التي تسعى إلى زيادة الإنتاج والإنتاجية مع استهداف بعض المنتجات الأساسية (الحبوب، الحليب، اللحوم والزيوت...) وتعزيز القدرات الإدارية لمختلف الجهات الفاعلة؛
- إنشاء نظام مراقبة (SYRPALAC) والذي يهدف إلى ضمان الأمن واستقرار عرض المنتجات خصوصا ذات الاستهلاك الواسع وكذا حماية دخل الفلاح والحفاظ على مصالحه؛
- خلق بيئة مناسبة وآمنة وذلك بإطلاق نوع جديد من أنواع الائتمان البنكي (RFIG) وفتح المجال نحو تعزيز الائتمان ضد مختلف المخاطر عن طريق الاستئجار لشراء المعدات الفلاحية.[3]

3.برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2010–2014)

ويطلق عليه أيضا "المخطط الخماسي الثاني" ويسعى بالدرجة الأولى إلى الوصول إلى استدامة الأمن الغذائي الوطني وخصص له غلافا ماليا قدر بـ 21214 مليار دج.[4]

أ.أهداف البرنامج:

- دعم التنمية البشرية وتحسين الظروف المعيشية للسكان (صحة، تعليم، سكن...)؛
- مواصلة تطوير قطاع الأشغال العمومية والبنى التحتية وفك العزلة عن المناطق النائية؛ ودعم الجماعات المحلية وتحسين الخدمات العمومية؛ ودعم التنمية الصناعية بتحديث المؤسسات العمومية وتطوير الصناعة البتروكيميائية مع إنشاء مناطق صناعية؛
- توفير مناصب عمل بمرافقة الإدماج المهني لخريجي الجامعات ومراكز التكوين ودعم إنشاء المؤسسات المصغرة وترقية الصغيرة والمتوسطة منها؛ وتطوير اقتصاد المعرفة (البحث العلمي، تكنولوجيا الإعلام والاتصال).

---

1 محمد غردي، مرجع سابق، ص 173.

2 H. RAHAL-BOUZIANE, l'orge en algérie : passé, présent et importance pour la sécurité alimentaire, face aux nouveaux défis, Institut National de la Recherche Agronomique d'Algérie, n 27, 2015 p 19.

3 بومدين زاوي، مرجع سابق، ص 171.

4 فاتح حركاتي، مرجع سابق، ص 164.

ب.مضمون البرنامج:

الجدول رقم (3-5): التوزيع القطاعي للبرنامج الخماسي الثاني (2010-2014)

القطاع	المبالغ (مليار دج)	النسبة
1- برنامج تحسين ظروف معيشة السكان	9903	45.42
- السكن	3700	16.97
- التربية، التعليم العالي والتكوين المهني	1898	8.70
- الصحة	619	2.84
- تحسين وسائل وخدمات الإدارة العمومية	1800	8.26
- باقي القطاعات (الرياضة والشباب، الثقافة وتطوير وسائل الإعلام)	1886	8.65
2- تطوير الهياكل القاعدية	8400	38.52
- قطاع الأشغال العمومية والنقل	5900	27.06
- قطاع المياه	2000	9.17
- قطاع التهيئة العمرانية	500	2.29
3- دعم التنمية الاقتصادية	3500	16.05
- الفلاحة والتنمية الريفية	1000	4.59
- دعم القطاع الصناعي العمومي	2000	9.17
- دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتشغيل	500	2.29

المصدر: يحياوي عبد الحفيظ، اشكالية التوازن الاقتصادي الكلي في الجزائر ما بين الميزانية العامة للدولة والميزان التجاري "دراسة حالة للفترة ما بين 1980-2014"، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، تخصص تجارة دولية، جامعة الجزائر 3، السنة الجامعية 2015-2016، ص 238.

نلاحظ من خلال الجدول أن البرنامج سار على نفس وتيرة البرنامجين السابقين وهذا ما يعكس مدى إرادة السلطات العمومية في تطوير الاقتصاد الوطني، أما عن قطاع الفلاحة فنجد أنه خصص له 1000 مليار دج لمواصلة تنمية هذا القطاع إلا أنها تبقى قليلة نوعا ما مقارنة بباقي القطاعات.[1]

في ظل مختلف هذه البرامج نجد أن الدولة قد أعطت مكانة للقطاع الزراعي وأحدث قفزة نوعية فيه بتمويل ودعم الاستثمارات الاقتصادية ذات الطابع الزراعي، إلا أن لهذه البرامج الكثير من النقائص.[2]

4.نموذج النمو الاقتصادي (2015)

تبنت الجزائر خلال سنة 2015 نموذج جديد للنمو الاقتصادي، وهو بمثابة خيار لرؤية مستقبلية طويلة المدى بغرض أن تصبح الجزائر قوة ناشئة خلال العقد المقبل حيث تم تحديد ثلاث مراحل وهي:

[1] عبد الحفيظ يحياوي، مرجع سابق، ص 239.

[2] حميد باشوش، "واقع قطاع الفلاحة في الجزائر ودوره في التنمية الاقتصادية (دراسة تحليلية للفترة 2000-2015)"، مجلة دفاتر بوادكس، العدد رقم 06، سبتمبر 2016، ص 19.

أ.مرحلة الإقلاع (2015–2019): ينتظر من هذه المرحلة حدوث تغيير في حصة القطاعات المختلفة من القيمة المضافة للمستويات المستهدفة،[1] وبخصوص قطاع الزراعة فقد وضع له مخطط عمل خاص سمي بمخطط عمل الفلاحة،وتتمثل سياسته فيما يلي:

- الزراعة والثروة الحيوانية؛
- الغابات والأحواض المائية؛
- الصيد والأحياء المائية.

تقوم الركيزة الأولى الخاصة بالزراعة والثروة الحيوانية على: تعديل وتحديث وتنمية هيكل القطاع الفلاحي، تشجيع الكفاءات في هذا القطاع، دعم ومتابعة أصحاب المشاريع الفلاحية وتحديث المزارع، أما الركيزة الثانية والخاصة بالغابات والأحواض المائية فتقوم على: تطوير وتكثيف الجهود لحماية وتطوير الإنتاج الغابي، في حين تقوم الركيزة الثالثة الخاصة بالصيد والأحياء المائية على: تعزيز وحماية وحفظ الموارد السمكية، مرافقة ودعم برامج الاستثمار في قطاع الصيد وتربية المائيات، زيادة تطوير صادرات السمك.

حيث يهدف مخطط عمل الفلاحة فيما يخص الركائز المذكورة أعلاه إلى تحقيق: متوسط نمو في القطاع الفلاحي بـ 05%؛ قيمة الإنتاج تقدر بـ 4300 مليار دينار جزائري؛بيئة التشجير بـ 13%؛ تخفيض قيمة الواردات بـ 02 مليار دولار؛ الصادرات بـ 1,1 مليار دولار؛ الوصول إلى 1500000 منصب شغل؛ حيث يتوقع تحقيق النتائج التالية في آفاق 2020 وفيما يخص قطاع الصيد والأحياء المائية فتسعى إلى:رفع الإنتاج إلى حوالي 200 ألف طن؛ الاحتفاظ بـ 80 ألف منصب شغل؛ خلق 40 ألف منصب شغل؛ الوصول إلى رقم أعمال يقدر بـ 110 مليار دينار جزائري؛ تعبئة 100 مليون دينار للاستثمار الإنتاجي.[2]

ب.المرحلة الانتقالية (2020–2025): وهي عبارة عن مرحلة انتقالية تسمح بتحقيق إمكانيات تطوير الاقتصاد؛

ج.مرحلة الاستقرار أو التقارب (2026–2030): خلال هذه المرحلة يكون الاقتصاد استنفذ قدراته الاستدراكية، عندها تلتقي مختلف متغيراته عند نقطة التوازن؛[3] و إطار إستراتيجية التنويع يحدد البرنامج المحاور

[1] منيرة سعيج ومحفوظ مراد، "البرامج التنموية والسياسات الزراعية وتأثيرها على الأمن الغذائي في الجزائر خلال الفترة 2000-2017"، مجلة الابداع، المجلد 7، العدد 8، جامعة البليدة 02.ص 157.

[2] Ministère de l'agriculture, du développement rurale et de la pèche, **Plan d'action felaha 2019** ; réunion sectorielle ; 02/06/2016 ; p03.

[3] ميلود وعيل وحسن ششوي، "الوضع الحالي والتحديات المستقبلية لتكامل السياسات الزراعية والأمن الغذائي المستدام في الجزائر"، مداخلة في ملتقى وطني حول دور التنمية الزراعية المستدامة في تعزيز الأمن الغذائي الوطني، يوم 10 مارس 2018، جامعة يحي فارس، المدية، ص 13.

التالية: ديناميكية القطاعات المطلوبة، تعزيز نظام الاستثمار بواسطة تحفيز خلق المؤسسات الفلاحية والصناعات الغذائية، تأسيس نظام وطني للاستثمار في التجهيزات الفلاحية العمومية وتسعير الشركات الفلاحية في البورصة وحوكمة الأمن الطاقوي والموارد الطاقوية، إضافة إلى التأكيد على الاندماج الإفريقي كأداة لتنويع الصادرات، كما أنه من المرتقب أن تتم عصرنة هذا القطاع وتوقع زيادة نسبة نموه بـ 6.5 %.[1]

في ظل مختلف هذه البرامج نجد أن الدولة قد أعطت مكانة للقطاع الزراعي وأحدث قفزة نوعية فيه بتمويل ودعم الاستثمارات الاقتصادية ذات الطابع الزراعي، إلا أن هذه البرامج تعاني الكثير من النقائص.[2]

المطلب الثالث: أهمية القطاع الزراعي في الاقتصاد الوطني

للقطاع الزراعي (بشقيه النباتي والحيواني) أهمية كبيرة في تطوير الاقتصاد الوطني، وتتجلى هذه الأهمية في الجزائر من خلال مساهمته في:

الفرع الأول: مساهمة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي ونصيب الفرد منه

تساهم الزراعة بشكل فعال في الناتج المحلي الخام ونصيب الفرد منه.

1.مساهمة الزراعية في الناتج المحلي الاجمالي

تتباين نسبة مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي من دولة إلى أخرى على حسب طبيعة اقتصاد كل دولة ومدى الأهمية التي توليها له، والجدول التالي يوضح ذلك في الجزائر.

[1] محمد السعيد سعيداني وأحمد بكاي، "دور الاستثمار الفلاحي في تحقيق الأمن الغذائي المستدام بالجزائر (قراءة قياسية تقييميه للانجازات والعقبات والآفاق المتوقعة بحلول 2030)"، مداخلة في ملتقى وطني حول دور التنمية الزراعية المستدامة في تعزيز الأمن الغذائي الوطني، يوم 10 مارس 2018، جامعة يحي فارس، المدية، ص 21.

[2] حميد باشوش، مرجع سابق، ص 19.

الجدول (3–6): تطور مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الاجمالي خلال الفترة (2000-2015)

الوحدة: مليون دولار

السنوات	نسبةB من A (%)	الناتج الزراعي الإجمالي (B)	الناتج المحلي الإجمالي (A)
2000	7,98	4328	54178
2001	9,7	5324	54848
2002	9,2	5239	56941
2003	9,68	6589	68007
2004	9,44	8032	85003
2005	7,64	7866	102835
2006	7,55	8804	116461
2007	7,53	10105	134143
2008	6,51	11195	171756
2009	9,3	12820,26	137746,7
2010	8,43	13644,41	161734,4
2011	8,1	16110,62	198769,1
2012	8,82	18334,02	207821,72
2013	9,82	20573,39	209415,56
2014	10,29	21966,6	213343
2015	11,81	19718	166894

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على بيانات المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية، أعداد مختلفة (22- 36)، الخرطوم.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن الناتج الزراعي قد عرف تطورا ملحوظا خلال الفترة ما بين (2000-2015) هذا ما تعكسه القيم التي هي في تزايد سنة بعد أخرى، حيث انتقلت قيمة الناتج الزراعي من 4328 مليون دولار في سنة 2000 إلى 21966.6 مليون دولار خلال سنة 2014 أي بنسبة زيادة تقدر بـ 80.29 % حيث بلغ ذروته، وهذا راجع إلى تحسن الظروف المناخية وجملة الاصلاحات التي عرفها القطاع وفعاليتها خلال هذه الفترة خاصة المخطط الوطني للتنمية الفلاحية،[1] سياسة التجديد الفلاحي والريفي وزيادة حجم الاستثمارات في القطاع بمختلف فروعه. الا أن النسبة انخفضت في السنة الموالية بنسبة 11.40 % وهذا راجع الى الظروف المناخية غير المواتية. وفيما يخص نسبة مساهمة القطاع في الناتج المحلي الاجمالي فقد عرف تذبذبا وهذا حسب تطور الناتج الزراعي الاجمالي من جهة والى تطور الناتج المحلي الاجمالي من جهة أخرى، فهي تتراوح ما بين 06 % و12 % حيث سجلت ادنى نسبة أي 06 % سنة 2008 وهذا نظرا للأزمة المالية التي أثرت على اقتصاديات مختلف الدول لتعود للارتفاع بعدها، ولكن يمكن القول بأنها نسب ضعيفة مقارنة بباقي القطاعات وبالنظر الى أهميته في اقتصاد الجزائر والى ما تتوفر عليه من امكانيات، ويمكن ارجاع السبب إلى قلة

[1] Y. ACHOUR TANI**, l'analyse de la croissance économique en Algérie**, thèse de doctorat en finances publiques, université Abou BekrBelkaid, Tlemcen, P38.

التكنولوجيا فيه وارتفاع أسعار المدخلات الزراعية وعدم استقرار اليد العاملة وكذا الظروف المناخية وهذا بالموازاة مع التطور الحاصل في القطاعات الأخرى.

2.نصيب الفرد من الناتج المحلي الزراعي

ان تغير نصيب الفرد من الناتج المحلي الزراعي مرتبط بتطور عدد السكان بالدرجة الأولى وبالناتج الزراعي، ولتوضيح تطور نصيب الفرد من الناتج الزراعي نستعين بالجدول التالي:

الجدول رقم (3-7): متوسط نصيب الفرد من الناتج الداخلي الزراعي في الجزائر خلال الفترة ما بين (2000-2015) الوحدة: دولار أمريكي

السنوات	2000	2005	2010	2011	2012	2013	2014	2015	المتوسط
نصيب الفرد من الناتج الزراعي	140.41	242.25	382.61	442.43	433.28	537.21	561.60	493.41	404.15

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية، أعداد مختلفة.

نلاحظ من خلال الجدولأن نصيب الفرد من الناتج الزراعي قد سجل ارتفاعا من سنة الى أخرى، عدا الانخفاض الطفيف سنة 2015، حيث انتقل من 140.41 دولار سنة 2000 الى 493.41 دولار سنة 2015، وهذا راجع الى الزيادة في كمية الانتاج الزراعي من جهة والى ارتفاع أسعار المنتجات الزراعية نتيجة لتحرير الأسعار والتقليل من الواردات، وهذا في ظل الاصلاحات الاقتصادية التي مست القطاع، ولكن هذه الزيادة في نصيب الفرد من الناتج الزراعي لا تعكس الوضع الغذائي للجزائر بصورة حقيقية.

الفرع الثاني: مساهمة الزراعة في التقليل من البطالة

في الجزائر، يشكو القطاع الزراعي من نقص في اليد العاملة خاصة الشابة والمؤهلة، حيث بين الدراسة التي قامت بها وزارة الفلاحة والتنمية الريفية قد بلغت نسبة العمال الزراعيين الذين تتراوح أعمارهم ما بين 18-35 سنة ما يعادل 16%، وبلغت نسبة العمال الذين تتراوح أعمارهم بيم 36-50 سنة م يعادل 30%، في حين بلغت نسبة العمال الذين تتراوح أعمارهم ما بين 51-65 سنة فقد بلغت نسبتهم 28%، أما فئة العمال الأكثر من 65 سنة فبلغت نسبتهم 26%.[1]

للقطاع الزراعي دور مهم في توفير مناصب شغل والتقليص من البطالة خاصة في المناطق الريفية، حيث يعتبر البعض أن النشاط الزراعي من أبسط النشاطات الاقتصادية فهو لا يستدعي كفاءات مهنية عالية.

[1] جمال جعفري، مرجع سابق، ص 45.

بالنظر إلى هيكل التشغيل في الجزائر حسب قطاعات النشاط الاقتصادي نجد أن هناك تفاوت في مساهمة القطاعات الاقتصادية لاستيعاب العمالة، وعلى العموم فان العمالة الزراعية في الدول النامية نجد أن حوالي 40% منها لم تتلقى تعليما أو تكوينا، كما تشير الاحصائيات الى أن حوالي 64.7% من مسؤولي المستثمرات الزراعية في الجزائر من إجمالي العمالة في القطاع الزراعي بدون مستوى ثقافي و95% بدون كفاءة مهنية،[1] والجدول التالي يبين تطور نسب التشغيل في القطاعات الاقتصادية خلال الفترة ما بين (2010-2015).

جدول رقم (3-8): تطور نسب التشغيل حسب القطاعات الاقتصادية خلال الفترة (2010-2015)

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	متوسط الفترة
الزراعة	**11.7**	**10.8**	**9.0**	**10.6**	**8.8**	**8.7**	**9.93**
الصناعة	13.7	14.2	13.1	13.0	12.6	13.0	13.26
بناء وأشغال عمومية	19.4	16.6	16.6	16.6	17.8	16.8	17.3
تجارة وخدمات	55.2	58.4	61.6	59.8	60.8	61.6	59.56

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات

يظهر لنا من خلال الجدول أن قطاع التجارة والخدمات استحوذ على أعلى نسبة من حيث العمالة بمتوسط قدره 59.56 % خلال الفترة ما بين 2010-2015 ثم يليه قطاع البناء والأشغال العمومية بنسبة 17.3 % ثم قطاع الصناعة بنسبة 13.26% وفي الأخير قطاع الزراعة بنسبة 9.93%، حيث شهد هذا الاخير انخفاضا في نسبة المساهمة حيث انتقلت النسبة من 11.7% الى 8.7% في سنتي 2010 و2015 على الترتيب، ويعود السبب في ذلك الى عزوف طالبي العمل عن العملي في القطاع الزراعي واقبالهم على باقي القطاعات خاصة قطاع الخدمات والتجارة التي تتوفر على اجور وفرص افضل من الزراعة وكذا الهجرة الريفية نحو المدينة بالإضافة الى احلال المكننة الزراعية محل العمل اليدوي.

الفرع الثالث: مساهمة الزراعة في الصناعات الغذائية

للقطاع الزراعي دورا مهما في تنمية القطاعات الاقتصادية الأخرى وخاصة القطاع الصناعي، وتنبع أهميته في أنه يوفر المواد الأولية اللازمة لقطاع الصناعة من جهة، وحاجة الزراعة إلى العديد من المنتجات الصناعية كالأسمدة ومستلزمات الإنتاج الزراعي من جهة أخرى، وزيادة الإنتاج السلعي الزراعي يعد من أهم شروط نجاح التصنيع لأجل توفير المواد الغذائية. لقد ساهم القطاع الزراعي بشقيه النباتي والحيواني في الجزائر بشكل واضح في تنمية القطاع الصناعي من خلال قيام الصناعات الغذائية، من بينها:

- وحدات صناعة المصبرات النباتية (طماطم، حمص، زيتون...)

[1] رابح بوعراب، **تحليل دالة الانتاج في القطاع الزراعي دراسة اقتصادية قياسية لحالة الجزائر في الفترة 1998-2012**، اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد كمي، جامعة الجزائر3، السنة الجامعية 2015-2016، ص 20.

- وحدات صناعة مصبرات حيوانية؛
- وحدات صناعة العجائن الغذائية المختلفة ومطاحن الحبوب؛
- وحدات تجميع وتحويل وتعليب الحليب.[1]

فنجد أنه يساهم بأكثر من 50% من الناتج المحلي الخام الصناعي وبحوالي 45 الى 50 % من القيمة المضافة الصناعية ويوفر أكثر من 145000 منصب عمل. وقد شهدت عدد المؤسسات التي تنشط في الصناعات الغذائية خاصة منها التابعة للقطاع الخاص تطورا ملحوظا وهو ما جعله تسيطر عليه المؤسسات الخاصة كما يوضحه الجدول التالي:

جدول (3–9): تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة الناشطة في قطاع الصناعة الغذائية في الجزائر خلال الفترة ما بين 2009-2015

السنة	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
العدد	17679	18394	19172	20198	21624	23075	24746

المصدر: حاجي أسماء وبوعزيز ناصر، الصناعات الغذائية في الجزائر وطرق النهوض بها لتحقيق الأمن الغذائي، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد 18، سنة 2017، ص 103.

نلاحظ من خلال الجدول أن عدد المؤسسات الناشطة في الصناعات الغذائية في تطور مستمر حيث انتقلت من 17679 مؤسسة سنة 2009 إلى 24746 مؤسسة سنة 2015 وهذا راجع إلى التوسع في استحداث المشاريع الاستثمارية في القطاع، وبفضل التحفيزات المقدمة للقطاع الخاص من طرف الدولة.

فقد انتهجت الجزائر منذ سنوات سياسة خصخصة المؤسسات العمومية، حيث تم خصخصة 942 مؤسسة عمومية من اجمالي 1280 مؤسسة في جميع القطاعات منها 268 مؤسسة صناعات غذائية وقد كانت تهدف الى اعادة تأهيل مؤسسات الصناعات الغذائية العمومية سابقا والتي لطالما عانت من مشاكل كثيرة.[2]

الفرع الرابع: مساهمة الزراعة في التجارة الخارجية

يمكن توضيح مدى مساهمة الزراعة في التجارة الخارجية من خلال عدة مؤشرات، من أهمها معدلات نمو الصادرات والواردات الزراعية، نسبة تغطية الواردات الزراعية بالصادرات الزراعية ومساهمة كل من الصادرات

[1] محمد غردي، مرجع سابق،ص 40.

[2] أسماء حاجي وناصر بوعزيز ، "الصناعات الغذائية في الجزائر وطرق النهوض بها لتحقيق الأمن الغذائي"، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد 18، سنة 2017، ص104.

والواردات الزراعية في الصادرات والواردات الكلية، نسبة الصادرات الزراعية إلى الصادرات الكلية بالإضافة إلى نسبة الواردات الزراعية إلى الواردات الكلية وكذا مساهمة التجارة الزراعية في التجارة الخارجية الكلية.[1]

لقد شهد الاقتصاد الجزائري انفتاحا على العالم الخارجي كغيرها من الدول النامية، وقد تميزت التجارة الخارجية بالتخصص في انتاج وتصدير المواد الأولية مقابل استراد الغذاء والمنتجات المصنعة النهائية،[2] وفيما يلي استعراض لمختلف التطورات التي شهدتها التجارة الخارجية في مجال الزراعة والغذاء، والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول (3–10): تطور التجارة الخارجية الزراعية في الجزائر خلال الفترة (2000-2015)

الوحدة: مليون دولار

السنوات	صادرات زراعية (A)	واردات زراعية (B)	العجز	الصادرات الكلية (C)	الواردات الكلية(D)	نسبة (A)إلى (C)	نسبة (B)إلى (D)
2000	111,36	2781,61	2670,25	22031	9173	0,5	30,32
2001	151,47	3016,52	2865,05	19132	9940	0,79	30,34
2002	126,9	2950,51	2823,61	18825	12009	0,67	25,56
2003	134,69	3560,56	3425,87	24612	13534	0,54	26,3
2004	153,93	4773,2	4619,27	31713	18199	0,48	26,22
2005	142,1	4539,04	4396,94	46001	20357	0,31	22,29
2006	164,51	4676,99	4512,48	54613	21456	0,3	21,79
2007	180,85	6077,2	5896,35	60163	27631	0,3	21,99
2008	302,54	9242,16	8939,62	76825,75	39093,35	0,39	23,64
2009	208,51	7252,07	7043,56	45189,34	39297,54	0,46	18,45
2010	208,51	7826,71	7618,2	57159	40210	0,36	19,46
2011	208,51	7826,71	7618,2	73493	47300	0,28	16,54
2012	840,03	11244,49	10404,46	71852	50376	1,16	22,32
2013	568,51	11933,58	11365,07	65917	54846	0,86	21,75
2014	772,54	19409,38	18636,84	62884,29	58274,09	1,22	33,3
2015	795,54	11790,68	10995,14	37951,39	51733,01	2,09	22,79

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على بيانات المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية، أعداد مختلفة (30- 35)، الخرطوم.

تشير النتائج الموضحة في الجدول أعلاه إلى التطور الملحوظ في قيمة الصادرات الزراعية خلال الفترة (2000-2015) من 111.36 إلى 795.54 مليون دولار لكنه كان متذبذبا، وهذا يرجع بالأساس إلى الصادرات الغذائية، إلا أن نسبة الصادرات الزراعية من الصادرات الكلية تبقى ضئيلة وبمتوسط قدره 0.66 %

[1] رابح بوعراب، مرجع سابق، ص21.

[2] صلاح بوقروة ومراد خروبي، "محددات الطلب على الواردات الجزائرية للفترة 1990-2011 (تحليل منحه تصحيح الخطأ)"، مجلة الاقتصاد الصناعي، العدد11، ديسمبر 2016، ص 290.

وهذا نظرا للتغيرات الحاصلة في الناتج الزراعي فهي تتماشى طرديا معه ما يدل على أن الزراعة الجزائرية لم ترتق إلى المستوى المطلوب من حيث مساهمتها في مجال التصدير.

وفي المقابل نلاحظ أن واردات القطاع الزراعي في تزايد مستمر خلال الفترة بحيث انتقلت من 2781.61 إلى 11790.68 مليون دولار بحيث تضاعفت القيمة، وهذا راجع إلى تزايد الطلب المحلي على المنتجات الزراعية تماشيا مع الزيادة السكانية وارتفاع أسعارها في الأسواق العالمية، هذا ما يدل على تبعية الجزائر في المجال الزراعي، بينما نسبة قيمة الواردات الزراعية ضمن قيمة الواردات الإجمالية متذبذبة تتراوح ما بين 16% و33% بحسب الكمية الغذائية المستوردة، غير أنها تبقى نسب عالية تعرقل مسار النمو والتنمية الاقتصادية للبلاد، كما نلاحظ ارتفاع مستمر في عجز الصادرات الزراعية عن تغطية الواردات الزراعية.

في الاخير يمكن القول أن مساهمة الانتاج الزراعي في ترقية الصادرات خارج المحروقات والتقليل من الواردات يبقى ضعيفا، وهذا نظرا لضعف الانتاج الزراعي مقابل زيادة الطلب المحلي على هذه السلع ما أحدث عجزا في الميزان التجاري الزراعي الذي وصل الى 10995.14 مليون دولار سنة 2015.

المبحث الثالث: وضعية الاستثمار الزراعي في الجزائر

تتميز الجزائر بمناخ سياسي واقتصادي واجتماعي وثقافي يسمح لها بجذب الاستثمارات بمختلق أنواعها وبالأخص الزراعية منها. ولأجل ذلك، فقد تبنت الدولة الجزائرية عدة إجراءات لتحسين مناخ الاستثمار في المجال الزراعي وتشجيعه بوضع قوانين تتضمن مزايا للمستثمرين الزراعيين، إلا أن هذا لا يمنع من وجود مشاكل تحول أو تقلل من خلق القيمة المضافة في الزراعة، وهذا ما سنحاول عرضه من خلال هذا المبحث.

المطلب الأول: مناخ الاستثمار ومقوماته في الجزائر

الفرع الأول: تعريف مناخ الاستثمار

هناك أكثر من تعريف للمناخ الاستثماري يمكن الإشارة إلى مجموعة منه:

التعريف الأول: يشر مصطلح مناخ الاستثمار إلى "مجموعة العوامل الخاصة بموقع محدد والتي تحدد الفرص والحوافز التي تمكن الشركات من الاستثمار على نحو منتج وتوفير فرص عمل وتوسيع نطاق أعمالها".[1]

التعريف الثاني: يقصد بمناخ الاستثمار "مجمل الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية المؤثرة على توجهات حركة رؤوس الأموال، ذلك لأن رأس المال عادة ما يتسم بالجبن ويتحرك من الأوضاع السيئة إلى الأوضاع الأحسن حالا".

التعريف الثالث: مناخ الاستثمار هو "مجمل الأوضاع والظروف المؤثرة في اتجاه تدفق رأس المال وتوظيفه، وتشمل هذه الظروف الأبعاد السياسية والاقتصادية وكفاءة وفعالية التنظيمات الإدارية التي يجب أن تكون مناسبة لجذب وتشجيع الاستثمارات سواء المحلية أو الأجنبية".[2]

التعريف الرابع: حسب المنظمة العربية لضمان الاستثمار "المناخ الاستثماري يعبر عن مجمل الأوضاع القانونية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي تكون البيئة التي يتم فيها الاستثمار، وتكون مكونات هذه البيئة متغيرة ومتداخلة".[3]

الفرع الثاني: مكونات مناخ الاستثمار

تتمثل أهم مكونات المناخ الاستثماري فيما يلي:

[1] ناجي بن حسين، **دراسة تحليلية لمناخ الاستثمار في الجزائر**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري، قسنطينة، السنة الجامعية 2006-2007، ص 55.

[2] منصوري الزين، مرجع سابق، ص 91.

[3] ناجي بن حسين، مرجع وموضع نفسهما.

1.المناخ السياسي والأمني: لابد من توفر الاستقرار السياسي كأحد مقومات المناخ الاستثماري فالدول التي تسودها أوضاع سياسية غير ديمقراطية وغير مستقرة لا يمكنها أن توفر المناخ المناسب للاستثمار،[1] ويمثل الاستقرار السياسي أبرز العوامل الرئيسية المؤثرة على قرار الاستثمار خاصة الأجنبية في بلد من بلدان العالم ففي حالة غياب الاستقرار السياسي والأمن تنجر عنه أضرار، ويتأثر المناخ السياسي والأمني بجملة من العوامل نوجزها فيما يلي:

- نمط السياسة المتبع في الدولة إذا ما كان ديمقراطيا أو دكتاتوريا؛
- موقف الأحزاب السياسية من الاستثمارات الأجنبية؛
- درجة الوعي السياسي من حيث قبول الاستثمارات الأجنبية في المشاركة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية؛
- دور المؤسسات العسكرية ومدى وعيها السياسي في إدارة شؤون البلد المضيف للاستثمار.[2]

2.المناخ القانوني: يعكس المناخ القانوني السياسات الاقتصادية في شكل قواعد وإجراءات، بحيث يجب أن تكون القوانين واضحة ومعروفة تسعى لحماية الملكية والعقود، وتوفر فضاء عادل وحاسم للمنازعات في أقل وقت ممكن، وحتى تكون قوانين الاستثمار محفزة له يجب توفر ما يلي:

- تميزها بالوضوح والمرونة وعدم التضارب بينها؛
- توفرها على ضمانات كافية للاستثمار (عدم مصادرة الأموال وحرية نقلها للخارج).
- تمتعها بمجموعة تحفيزات ومزايا وإعفاءات؛
- ضمان تمتع المستثمر بحقوقه المكتسبة في ظل استثماره؛
- تحرير الاستثمار في المناطق الحرة من القيود وتسهيل إدارة تلك المناطق وتوفير المناخ المناسب لربطها بالأسواق العالمية مما يساعد على جذب الاستثمار؛
- أن لا تكون عرضة للتغيير في وقت دون ضرورة.[3]

3.المناخ الثقافي والاجتماعي: ويضم مجموعة من العوامل المؤثرة في نشاط المشروع الاستثماري، نذكر منها:

- دور السياسة التعليمية والتدريبية والتكوينية المعتمدة؛
- درجة الوعي بمقومات التقدم الاقتصادي؛

---

[1] جمال بلخباط، **جدوى الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تحقيق النمو الاقتصادي "دراسة مقارنة بين الجزائر والمغرب"**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد التنمية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، السنة الجامعية 2014-2015، ص 57.

[2] منصوري الزين، مرجع سابق، ص 92.

[3] جمال بلخباط، مرجع سابق، ص 58.

- دور الجمعيات والنقابات العمالية في تنظيم وتحسين اليد العاملة؛
- درجة الوعي الصحي والتأمينات الاجتماعية المتبعة؛[1]

4.المناخ الاقتصادي: ويتمثل في جملة العوامل المؤثرة على المستثمر والمشروع الاستثماري وهي:

- مقدار الموارد الطبيعية المتاحة داخل البلد؛
- البنى التحتية ومدى صلاحيتها؛
- درجة المنافسة المتاحة داخل البلد ومدى القدرة على مواجهة المنافسة الخارجية؛[2]
- توفر العمالة المدربة ووسائل الدعاية والإعلان عن المنتوجات؛
- مدى مرونة السياسات المالية والنقدية وما تحويه من تحفيزات للاستثمار؛
- مدى كفاءة البنوك وقدرتها على توفير التمويل والمعلومات للمستثمر ومعدلات الفائدة على التسهيلات الائتمانية ومدى كفاءة سوق المال داخل الدولة؛
- مدى استقرار السياسات السعرية ومعدلات التضخم؛
- درجة الحماية المتبعة داخل الدولة من حيث ضمان حقوق المستثمرين في تحويل رأس المال والأرباح.[3]

5.المناخ التكنولوجي: يلعب التقدم العلمي والتكنولوجي دورا هاما في تحديد مستوى وحجم الاستثمارات المحتملة خاصة بالنسبة للأجنبية منها، حيث أصبح العالم يسعى لثروة معرفية وتكنولوجية غير مسبوقة في مختلف ميادين فالمناخ التكنولوجي من محددات قدرة أي بلد تدفق الاستثمار.[4]

الفرع الثالث: مقومات مناخ الاستثمار في الجزائر

للمناخ الاستثماري في الجزائر مجموعة من المقومات السياسية والاقتصادية والقانونية والتشريعية، سعت الجزائر إلى تعزيزها حيث شهدت عدة إصلاحات، تتمثل في:

1.المقومات السياسية والأمنية: إن الاستقرار السياسي والأمني من أبرز العوامل المؤثرة على المناخ الاستثماري ولأجل ذلك قامت الجزائر في نهاية الثمانينات بانتهاج التعددية الحزبية استنادا إلى دستور 1989، الذي تضمن حق الممارسة الكاملة للحريات الفردية والجماعية وكذا فصل السلطات فأصبحت السلطة التشريعية، التنفيذي

---

[1] منصوري الزين، مرجع سابق، ص 93.

[2] نفيسة ناصري، **دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تمويل التنمية الاقتصادية في البلدان النامية "حالة الجزائر"**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية دولية، جامعة أبو بكر بلقايد، جامعة تلمسان، السنة الجامعية 2013-2014، ص 161.

[3] سهيلة مصطفى، **الاستثمار الفلاحي وأثره على حركة التجارة الخارجية للمواد الغذائية الأساسية في دول شمال إفريقيا**، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، تخصص إدارة أعمال وتجارة دولية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، السنة الجامعية 2016-2017، ص 14.

[4] نزار ذياب عساف وسامي حميد عباس، مرجع سابق، ص 78.

والسلطة القضائية وسلطات مستقلة تعمل من خلال نظام مؤسساتي تحكمه نصوص الدستور والقوانين. أما على الصعيد الأمني فقد شهدت فترة التسعينات مشاكل كما سبق وذكرنا، الأمر الذي أثر على الوضع الاقتصادي، إلا أن بداية الألفيات عرفت استقرار مما سمح باسترجاع ثقة المستثمرين (المحليين والأجانب).[1]

2.المقومات القانونية: انتهجت الجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية سياسات متعددة لأجل التنمية الاقتصادية، ففي مجال الاستثمار عملت على تشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي وبالتالي قامت بتطبيق إجراءات وسن قوانين إما تكون في قانون المالية أو في قوانين الاستثمار المتعاقبة. فقامت بإصدار عدة تشريعات تضمنت العديد من الحوافز والمزايا للمستثمرين، سنتطرق إليها لاحقا.[2]

3.المقومات الاقتصادية: يمكن حصر المقومات الاقتصادية للجزائر فيما يلي:

- الموقع الجغرافي المميز المتوسط لبلدان المغرب العربي وبوابة إفريقيا؛
- موارد بشرية أغلبها شباب ذو كفاءات؛
- تملك قاعدة صناعية تم إنشاؤها منذ عقود والتي في حاجة إلى المزيد من الاستثمارات لزيادة الإنتاج؛
- تزخر الجزائر بموارد طبيعية متنوعة أهمها البترول والغاز والمعادن إضافة إلى أراضي زراعية ورعوية وموارد مائية؛
- تعداد سكان كبير ما زاد من حجم السوق نظرا للاستهلاك الكبير للمنتجات الزراعية والمواد المصنعة ومواد التجهيز؛
- تملك الجزائر بنية تحتية متطورة نسبيا ما يساعد على جذب الاستثمار منها شبكة طرقات طولها حوالي 120 ألف كيلومتر، إضافة إلى الطريق السيار شرق غرب الذي يغطي مسافة 2000 كلم، وكذا السكك الحديدية وموانئ تقدم مختلف الخدمات وتستقبل جميع أنواع السلع إضافة إلى مطارات للملاحة الجوية.

تسعى الجزائر دائما لمواكبة التطورات التكنولوجية في العالم من اتصالات حديثة ومعلوماتية متطورة بحيث تبلغ نسبة المتعلمين حوالي 70% من السكان، وعرف قطاع الاتصالات تطورا ملحوظا خاصة بعد إلغاء الاحتكار الحكومي لهذا المجال بفضل قانون سنة 2000 ما سمح لمتعاملين خواص وأجانب بالاستثمار فيه.[3]

[1] محمد غردي، مرجع سابق، ص 74.
[2] منصوري الزين، مرجع سابق، ص 94.
[3] محمد غردي، مرجع سابق، ص 88.

المطلب الثاني: الإطار النظري للاستثمار الزراعي

الفرع الأول: مفهوم الاستثمار الزراعي

يعد الاستثمار الزراعي نوع من أنواع الاستثمارات الحقيقة المهمة في الاقتصاد، ويعرف على أنه دمج عوامل الإنتاج المتوافرة في الزراعة (الأرض، العمل، رأس المال) وتشغيلها لأجل إنتاج مواد زراعية لسد حاجيات المستهلكين، وللحصول على أفضل النتائج الممكنة وتختلف هذه النتائج بحسب نوع النظام السائد ففي النظام الاشتراكي يجب أن يحقق الاستثمار الزراعي أفضل عائد اقتصادي واجتماعي في نفس الوقت، أما في النظام الرأسمالي فيجب أن يحقق أكبر ربح ممكن، والاستثمار الزراعي يحتاج إلى بيئة استثمارية متطور ومتكاملة حتى تنخفض درجة المخاطرة التي يتعرض لها الاستثمار الزراعي مقارنة مع الاستثمار في قطاعات أخرى وهذا لضمان استمراريته ونموه.[1]

يعد الاستثمار الزراعي من بين الاستثمارات المنتجة وله نفس مفهوم الاستثمار على مستوى الاقتصاد الكلي والذي يتمثل في تخلي المستثمر عن رأس المال بشكله النقدي واستبداله بأصول وسلع إنتاجية مع تحمل المخاطر، إلا أن الاستثمار في الزراعة أكثر حساسية من باقي القطاعات فهو بالإضافة إلى احتمال الفشل يتأثر بالظروف المناخية.[2]

أما عن الاستثمار الزراعي في الفكر الاقتصادي ونظريات التنمية فنجد نظرية أقطاب النمو للفرنسي فرنسوا بيرو"polestheory Growth" سنة 1955 في مؤلفه " note sur la nation de pole de croissance" الذي اعتبر الاستثمار الزراعي قطبا تنمويا لا يمكن الاستغناء عنه، في حين يعتبر أ.هيرشمان " industries motrices theory" أن الاستثمارات الزراعية أولوية قصوى للدفع الأمامي والخلفي المسؤول عن توليد فرص الاستثمار في الأنشطة/ المناطق الحرة، ومن جهته يؤكد جيرار دو برنيس "les industries industrialisées" على قدرة القطاع الزراعي في إقامة الصناعات الثقيلة وتزويدها بالمتطلبات الأولية، أما الأمريكي والت ويتمان روستو (1916-2003) في نظريته مراحل النمو المنشورة في كتابه "growth the stages of economic" سنة 1956 أولى شروط ومراحل الاقلاع التنموي، وصرح ارثر وليام لويس نظريته (نظرية العرض غير المحدود للعمل) في مقاله "التنمية الاقتصادية في ظل عرض غير محدود للعمل" لسنة 1964 أن سبب فشل التنمية الزراعية ترجع أساسا إلى انخفاض معدل الادخار والذي مرده إلى ضعف القطاع الرأسمالي العام والخاص مع تضخم العمالة الزراعية التي تشتغل بسعر أجري أقل من أجر الكفاف، واقترح زيادة التحويل الصناعي والإدماج التكنولوجي لزيادة الإنتاجية الحدية للعمالة

[1] مرجع وموضوع نفسهما.

[2] سهيلة مصطفى، مرجع سابق، ص 30.

الزراعية، وفي نظرية الفجوة التي تعتبر محصلة لما جمعه هوليستشينيري من دراسات تجريبية حول الدول النامية خلال الفترة (1950-1973) وتوصل إلى وجود علاقة مباشرة بين متوسط دخل الفرد والتحولات الهيكلية لخصها في ثلاثة مراحل: أولا مرحلة التنمية الأولية أين يحتل القطاع الزراعي المركز الرئيسي في توليد الدخل القومي؛ ثانيا: مرحلة القفزة الانتقالية؛ ثالثا: مرحلة الرفاه، وفي نظرية التنمية المستقلة ل بول باران يؤكد على قدرة القطاع الزراعي في توليد الفائض الاقتصادي.[1]

الفرع الثاني: عناصر الاستثمار الزراعي

يتم تصنيف عوامل الانتاج في الاستثمار الزراعي الى أربعة عوامل أساسية وهي، الأرض، العمل، رأل المال والتنظيم الاداري.

1.الأرض: ويقصد بالأرض في الاستثمار الزراعي التربة الزراعية مع العوامل الأخرى الموجودة فيها أو المحيطة بها كالماء، الضوء، الحرارة والأملاح المعدنية، وهي تشكل أهم مورد طبيعي. فالتربة الغنية بالمواد المغذية للنباتات تكون انتاجيتها كبيرة على عكس التربة التي تفتقر للمواد المغذية، الا أنه في الوقت الحالي يمن التغلب على المشكل باستعمال الأسمدة ووسائل المعالجة للتربة.

وما يميز الأرض كوسيلة فريدة للإنتاج الزراعي هو:

- أن الأرض الزراعية مادة وأداة للعمل في الوقت نفسه، فالأرض الزراعية بصفتها مادة للعمل يمارس الانسان عليها تأثيره مستخدما مختلف الوسائل، أما لاعتبارها أداة للعمل يستخدمها الانسان للتأثير على النباتات مستعملا الوسائل المختلفة لإعدادها وبالتالي فهي عرضة للاهتراء؛
- الأرض لا تفنى ولا يمكن استبدالها على نطاق واسع في الزراعة كباقي أدوات العمل الأخرى؛
- أن جميع عوامل الانتاج التي يصنعها الانسان لها قيمة يتم قياسها بالجهد الاجتماعي المبذول في انتاجها، أما الأرض فهي نتاج الطبيعة فليس لها قيمة بذاتها؛
- عدم محدودية انتاجية الأرض الزراعية نظريا، فقط يكفي معرفة كيفية الحفاظ عليها وتجديد خصوبتها مع اختيار الزراعات المناسبة؛
- عدم امكانية نقل الأرض الزراعية من مكان لآخر، بل تتحرك عليها باقي الوسائل الانتاجية الزراعية؛
- الأرض الزراعية بخلاف باقي وسائل الانتاج هي وسيلة انتاج عامة، أي أنها تستخدم في زراعة مختلف أنواع المحاصيل وان تكرار زراعة المحصول ذاته في نفس المكان لعدة سنوات من شأنه التقليل من خصوبة التربة

[1] محمد السعيد سعداني وأحمد بكاي، مرجع سابق، ص 08.

وبالتالي يقلل من انتاجيتها. وفي هذا السياق؛ يمكن التمييز بين ثلاث أنواع من الخصوبة: الخصوبة الطبيعية هي التي تتكون نتيجة تفاعل العوامل الطبيعية مع مرور الوقت دون تدخل يد البشر فيها، الخصوبة الاصطناعية وهي التي تكون بتدخل يد الانسان حتى تكتسب التربة الزراعية خصوبة ويتم هذا بناء على الخصوبة الطبيعية والخصوبة الاقتصادية والتي يمكن تقديرها من خلال الخصوبة الصناعية التي هي تحويل للخصوبة الطبيعية، وهذا النوع يستهدفه الانسان في نشاطه الزراعي لأنها تعبر عن نفسها بكمية المنتوجات الزراعية التي يمكن الحصول عليها ونوعيتها.

2.العمل: يعتبر العمل الزراعي من أهم عوامل الانتاج، لأنه مهما بلغت باقي وسائل الانتاج من أهمية فإنها تبقى دون أهمية وفعالية اذا لم تستخدم اليد العاملة لتحريكها وتوجيهها لأن عناصر الانتاج الاخرى جامدة. ويتضمن العمل الزراعي كل انساني سواء كان عضلي، ذهني أو أي نوع من العمل يستخدم في انتاج السلع الزراعية، ويعتبر الفلاحون المصدر الأساسي للعمل الزراعي وهو الفئة التي تعتمد على الزراعة في كسب قوتها. ومن الملاحظ أنه سواء في الدول المتقدة أو النامية بالرغم من تزايد القوى العالمة الا أن مجموع الاستخدام في الزراعة يتناقص ما يؤثر سلبا على الانتاج النباتي والحيواني. في هذا السياق لابد من التطرق الى بنية القوى العاملة الزراعية، فتركيب القوى العاملة يعكس المستوى التكنولوجي والاقتصادي الذي وصل اليه الاقتصاد ولذلك لابد من توضيح المفاهيم التالية:

- القوى البشرية: وتشير الى فئة السكان النشطين والذين تتراوح أعمارهم بين سن 15 و65 سنة، أما القوة البشرية الزراعية فيقصد بها السكان الزراعيون القادرون على العمل والذي تتراوح أعمارهم بين 15 و65 سنة؛
- قوة العمل: يشر هذا المفهوم الى جميع السكان الذين يعملون فعلا سواء كان العمل فكريا أو يدويا ويطلق عليهم اسم المشتغلون، اضافة الى الذين يقدرون على العمل ويرغبون فيه ويبحثون عنه ولا يجدونه ويسمى هؤلاء باسم العاطلون؛
- خارج قوة العمل: ويشمل المفهوم جميع الأفراد الذين يقدرون على العمل لكنهم لا يرغبون فيه ولا يبحثون عنه، مثل ربات البيوت والمتقاعدون الذي لديهم القدرة على العمل. [1]

يصنف العمل الزراعي وفقا لمعيارين أساسيين، وهما:

أ. من وجهة نظر التكاليف: فان العمل الزراعي العائلي حسب هذا المعيار يعد تكاليفا ثابتة في حسابات المزرعة، كما أن معظم المزارع الصغيرة تعتمد على العمل العائلي بصفة رئيسية، ويضم كل من الرجال والنساء

[1] عائشة بوثلجة، **دور الاستثمار الزراعي في تحقيق الأمن الغذائي العربي**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الشلف، السنة الجامعية 2016-2017، ص 16.

والأطفال القادرين على العمل. أما النوع الثاني فهو العمل الزراعي الذي يحتسب تكاليف جاريةوهو العمل الزراعي المستأجر، حيث أن معظم العمليات الزراعية هي موسمية ويتطلب انجازها فترة معينة من الزمن مثل الحرث والجني وغيرها.[1]

ب. من حيث المهارة: بعض العمليات الزراعية تتطلب عملا ماهرا مثل تلقيح شجر النخيل وانتاج الفسائل التي تتطلب عناية كبيرة، بينما هناك أعمال زراعية لا تتطلب مهارة مثل الحرث والنقل.

ولا يخفى أن القوى العالمة الزراعية تعاني من مشاكل انخفاض الأجور نتيجة تدني العائد الزراعي ما يقيد رغبة العالم في تطوير مستواه، ما ينعكس سلبا على كفاءة العمل في المجال الزراعي، وفي هذا السياق نجد أن تقدير القوة البشرية العالمة في الزراعة يختلف من بلد لآخر باختلاف حجم وبنية وتركيب القوى العاملة، الا أنها لا تعطينا صورة دقيقة عن مدى وكيفية استخدام هذه العمالة بالعلاقة مع وقت العمل، فهناك من المزارعين ما يقضي كل وقته في المزرعة لفترات تتجاوز اثنا عشر ساعة وهناك من يقضي فقط بعض وقته فيها، فضلا عن وجود بعض الأنشطة الزراعية التي تتطلب العمل والحرص ليل نهار.

يتم اعداد موازين القوى العاملة سنويا أو لعدة سنوات لتبيان التطور العام لها عبر الزمن وعلاقة ذلك بالتغيرات التي تطرأ على الاقتصاد الوطني، ويمكن اعدادها على مختلف المستويات ابتداء من الوحدة الانتاجية وحتى على مستوى المنطقة. لابد من الأخذ بعين الاعتبار أن الزراعة تتميز بعد انتظام وقت العمل نظرا للتأثير المباشر للعوامل المناخية وما تسببه أحيانا من ضياع وقت العمل، ونظرا لأن نقطة الانطلاق في اعداد موازين القوى العاملة هي ميزان القوى العاملة على مستوى المشروع الزراعي لذلك وجب أن يكون مفصلا بحسب المحاصيل الزراعية النباتية أو الحيوانية وبحسب التأهيل العلمي والفني والاداري وأن ترتبط التغيرات فيه بالخطط الانتاجية للمزرعة واحتمالات التطور التكنولوجي ...الخ. أما ميزان العمل فيمكن اعداده على مختلف المستويات ابتداء من الوحدة الاقتصادية أو المشروع وصولا الى مستوى المنطقة أو الفرع الاقتصادي، والهدف من اعداده بصورة ديناميكية هو تبيان التغيرات التي تطرأ على وقت العمل بالمقارنة مع التغيرات الحاصلة في بنية الاقتصاد الوطني. وتقاس عادة مؤشرات ميزان وقت العمل بواسطة مقياس وقت العمل التقويمي (شخص/اليوم)، مقياس وقت العمل الرسمي (عدد أيام العمل المتاحة سنويا) ومقياس وقت العمل الفعلي (ساعة/العمل).

[1] مرجع نفسه.

تعتبر هذه المؤشرات مهمة لإعداد موازين العمل، ليس فقط لأنها تبين مدى الاستفادة من الوقت المتاح للعمل سنويا وفي كل فصل، بل حتى في حساب العديد من المؤشرات الاقتصادية كإنتاجية العمل، حساب الأجور والمداخيل...الخ.

3.رأس المال الزراعي: يتطلب أي نشاط انتاجي استثمار رؤوس أموال، ويقصد برأس المال كل ما يعده الانسان ليستخدم في انتاج مواد أخرى أو في الحصول على عائد، ورأس المال الزراعي بمفهومه الانتاجي يعبر عن أدوات العمل ومواد الانتاج ابتداء من الفأس والسماد وانتهاء بالجرارات والحاصدات. كما يمكن تعريفه بأنه جميع الأموال والسلع المنتجة التي تستعمل في انتاج السلع الزراعية. [1]

ويتكون رأس المال الزراعي من كل الأصول الملموسة وغير الملموسة، وتنظر منظمة الأغذية والزراعة العالمية لرأس المال الزراعي من منظور الفئات التالية:

- رأس المال البشري: الذي يتم الحصول عليه عن طريق التعليم ، التدريب وخدمات الارشاد الزراعي التي تسمح بتطوير مهارات العامل الزراعي؛
- رأس المال المادي: مثل الماكينات، الآلات، المباني الموجودة في المزرعة والبنى التحية الموجودة خارج المزرعة؛
- رأس المال الفكري: الذي يتم الحصول عليه عن طريق البحث والتطوير في مجال التكنولوجيا الزراعية؛
- رأس المال الطبيعي: كالأرض والموارد الطبيعية الأخرى التي تلزم الانتاج الزراعي؛
- رأس المال المالي: ويشمل المدخرات الخاصة، وهو وسيلة للحصول على أنواع أخرى من رأس المال.[2]

وتختلف عناصر رأس المال الثابت ورأس المال المتداول بحسب اختلاف نوع وطبيعة النشاط الاقتصادي، وهذا الاختلاف في رأس المال هو ما يميز الأنشطة الاقتصادية عن بعضها، فنجد الزراعة تتسم بضخامة نسبة رأس المال الثابت الى رأس المال المتداول، ويقدر البعض نسبة قيمة رأس المال الثابت في الزراعة بـ 75% من اجمالي رأس المال المستثمر في الزراعة. وتصنف وسائل الانتاج الى ثابتة وأخرى متنقلة وفق ما يلي:

أ. وسائل الانتاج الثابتة: تمثل وسائل الانتاج الثابتة الجزء الأكبر من عوامل الانتاج الزراعي، حيث تتعدد وتختلف هذه الوسائل من حيث طبيعتها ودورها في العملية الانتاجية، وعلى العموم يمكن تقسيمها الى المجموعات التالية:

[1] مرجع نفسه.

[2] منظمة الأغذية والزراعة، "حالة الأغذية والزراعة في العالم (الاستثمار من أجل مستقبل أفضل)"، روما، سنة 2012، ص 09.

المجموعة الأولى: تشمل هذه المجموعة وسائل الانتاج الثابتة ذات الطبيعة الميكانيكية كالآلات الزراعية، الجرارات، السيارات الزراعية والمحركات ...الخ، حيث تعمل هذه الوسائل أساسا على تحويل الطاقة الكهربائية أو الحرارية الى حركة ميكانيكية، وتستعمل هذه الوسائل كقوة جر أثناء القيام بالعمليات الزراعية كالحرث، الحصاد، البذر والنقل...الخ؛

المجموعة الثانية: وتشمل هذه الوسائل الانتاجية الثابتة ذات الطبيعة البيولوجية كالحيوانات، الطيور الأهلية، الأشجار المثمرة والخشبية...الخ. والصفة المميزة فيها هي كونها كائنات حية، تنمو، تتكاثر وتنتج وفق القوانين البيولوجية، وتشكل هذه العناصر نسبة مهمة من وسائل الانتاج الزراعي ومن مجموع رأس المال الزراعي، ولها عدة مميزات نذكر منها:

- تحكمها القوانين البيولوجية اثناء قيامها بوظيفتها فهي تنمو وتتكاثر وتنتج وفق هذه القوانين، أما عن دورها في العملية الانتاجية فيختلف بحسب اختلاف مرحلة حياتها التي تمر بها؛
- تتميز بطبيعتها المزدوجة فهي من أدوات العمل لأن الانسان يستخدمها لتحويل العديد من المنتجات الزراعية التي لا تصلح للاستهلاك المباشر من قبله الى منتوجات أخرى مهمة في غذائه، مثلا أبقار الحليب تحول الأعشاب الرعوية الى حليب، أما حيوانات التسمين فتحول الأعلاف المختلفة الى لحوم...الخ. كما أنها في العادة لا تمر في دائرة التوزيع والتبادل بل تنتقل مباشرة من دائرة الانتاج الى دائرة الاستهلاك وبالتالي لا تتعرض الى النقل، البع والشراء ونفقات الانتاج النهائية...الخ.
- العناصر الحيوانية لهذه المجموعة لا تقبل الاصلاح الجزئي، فلا يمكن مثلا تغيير عضو من أعضاء الحيوان بغيره دون أن تتأثر طاقته الانتاجية، ولكن هذا لا يطبق على النباتات والأشجار المثمرة لأنه يمكن عن طريق التطعيم تغيير جزء أو أجزاء من النباتات بأخرى أكثر انتاجية.

المجموعة الثالثة: وتضم جميع الشروط الانتاجية من منشات مدنية، أبنية، طرق وهياكل قاعدية...الخ؛ والمجموعة الرابعة: وتضم الأراضي الزراعية فقط، أما المجموعة الخامسة: وتضم العديد من الأدوات الزراعية ذات القيمة القليلة مثل الفؤوس، المناجل وأدوات التقليم والتطعيم...الخ. ورغم قلة قيمة هذه الأدوات الا أنها تبقى ذات أهمية في مجال الانتاج الزراعي، بل العديد من العمليات الزراعية لا يمكن اجراؤها بدونها.[1]

ب. الوسائل الانتاجية المتحولة: تتضمن الوسائل الانتاجية المتحولة مجموعة كبيرة من العناصر الانتاجية المادية من سلع جاهزة وحسابات مالية الى جانب المواد المستخدمة في الانتاج، وتقسم الوسائل الانتاجية المتحولة الى

[1] عائشة بوثلجة، مرجع سابق، ص 18.

قسمين، قسم يشارك في الانتاج مباشرة ويشمل أهم الوسائل المتحولة وهي متنوعة ولها دور مهم في الانتاج الزراعي مثل البذور والتي لا يمكن تصور الزراعة بدونها، الأسمدة والانتاج غير المنتهي؛ أما القسم الثاني فيضم تلك الوسائل غير المتحولة الموجودة في دائرة التداول مثل البضاعة الجاهزة والحسابات المالية الجارية.[1]

- رأس المال السهمي: يمثل القيمة الاجمالية لما يمتلكه مزارع ما من مجموعة محددة من الأصول الثابتة، وتتكون هذه الأخيرة من أصول منظورة وأخرى غير منظورة، تستخدم بشكل متكرر أو مستمر في عمليات الانتاج الأخرى خلال فترات يبلغ طول الفترة منها عاما أو أكثر. ويضم الأصول المادية تنمية الأرض، الثروة الحيوانية، الآلات والمعدات ومحاصيل المزارع من أشحار، كروم وحظائر الماشية.[2]

4.الادارة والتخطيط: من المعروف أن العملية الانتاجية في القطاع الزراعي تتطلب محددات تعرف بعناصر الانتاج (الأرض، العمل ورأس المال) وان ارتباط هذه العناصر فيما بينها لا يتم بشكل صحيح ما لم يكن هناك تنظيم دقيق يتولى مزجها للوصول الى انتاج أكبر كمية ممكنة من المنتجات وبأقل تكلفة، وعنصر الادارة هو من يتولى ايجاد العلاقة التنظيمية والانتاجية المثلى، التي تساعد على الوصول الى الهدف المسطر، بحيث يتم اتباع طرق وقوانين محددة.

أ. مفهوم ادارة المزرعة: يتداخل مفهوم الادارة مع مفهم التنظيم فلا يمكن وضع فاصل بينهما، ونجاح الاستثمار في القطاع الزراعي يتوقف على مدى التنسيق بين الادارة والتنظيم، ومن هنا لابد من الاشارة الى الفرق بين الادارة والتنظيم، حيث أن العملية الادارية تتمثل أساسا في اتخاذ القرارات من قبل المدير وهو ما يطلق عليه بالوظائف الادارية والتي تقوم على المراحل التالية وهي التخطيط، التنظيم، التوجيه، التنسيق والرقابة. أما التنظيم فهو أداة من أدوات الادارة، وبالتالي يمكن تقديم مفهوم ادارة المزرعة بأنه "ذلك النشاط الذي يهتم بتنظيم جميع عمليات الانتاج الزراعي واستثمار كافة عناصر الانتاج بكفاءة ضمن حدود المزرعة بهدف الحصول على أعلى ربح ممكن وبأقل التكاليف". يمكن تلخيص وظائف ادارة المزرعة فيما يلي: اختيار الطرق المناسبة لاستعمال عناصر الانتاج بحيث يتم استعمال وتوجيه هذه العناصر بكفاءة في المزرعة، وهي تتضمن كل من: ادارة العمل المزرعي بكفاءة؛ ادارة رأس المال والمتمثل في الآلات الزراعية، الأسمدة، البذور وغيرها من التجهيزات الزراعية بكفاءة؛ ادارة الأرض اقتصاديا وزراعيا وذلك باستعمال طرق المحافظة على خصوبتها، وطرق تقدير قيمتها في العملية الانتاجية وقيمة ما يوجد عليها من مباني ومنشات وقنوات ري وغيرها؛ اختيار المشاريع الانتاجية المناسبة والمنهاج الزراعي المناسب للمحاصيل الزراعية؛ ضبط وتوجيه استعمال مختلف أنواع

[1] مرجع نفسه.

[2] منظمة الأغذية والزراعة، "حالة الأغذية والزراعة في العالم (الاستثمار من أجل مستقبل أفضل)"، مرجع سابق، ص 110.

عناصر الانتاج بالتفصيل خلال سنة، اجراء التعديلات المناسبة اليومية والأسبوعية التي يجب القيان بها نتيجة لتغيرات مفاجئة قد تطرأ على أسعار أو تكاليف الانتاج؛ ادخال أساليب وطرق جديدة في العمل المزرعي ومسك السجلات الحسابية المزرعية والاحتفاظ بهذه السجلات ومراجعتها للاستفادة منها في تحقيق الادارة المزرعية.

ب. التخطيط الزراعي: تعرف عملية التخطيط في المزرعة بأنها تنسيق استغلال الموارد المتاحة للإنتاج الزراعي في المزرعة بما يحقق الاستغلال الأمثل لها والوصول الى أعلى انتاج ممكن وبأقل التكاليف الممكنة. ويختلف التخطيط في المزارع من مزرعة الى أخر بحسب نوع الملكية (ملكية خاصة، مزارع تعاونية ومزارع حكومية) ولكل واحدة منها أسلوب في عملية التخطيط مختلف عن الأخرى تبعا لاختلاف الادارة والهدف الذي أنشئت لأجله المزرعة. ونجد مجموعة من المعايير المعتمدة أثناء عملية التخطيط للاستثمار الزراعي، نذكر منها:

- معيار فترة الاسترداد: أي تقدير الفترة الزمنية اللاحقة للاستثمار والتي مع انقضاءها يتم استرداد مبلغ الاستثمار من صافي العوائد التي ستحقق نتيجة لهذا الاستثمار، الا أن المعيار بسيط وليس دقيق لأسباب عدة منها: أنه لا يأخذ بعين الاعتبار العوائد التي ستحقق بعد انتهاء فترة الاسترداد، كما أن الاستثمارات ذات المردود في المدى الطول تستلزم فترة طويلة نسبيا، وهذا يقلل من شأنها مهما كانت مردوديتها مرتفعة قياسا الى فرص استثمار أخرى يكون مردودها سريعا ولكن منخفضا في البعيد، ولهذا فان هذا المعيار لم يعد من المعايير ذات الأهمية في حساب ربحية الاستثمارات وتفضيل فرص الاستثمار بعضها عن الاخر؛
- معدل العائد السنوي البسيط على الاستثمار: يقوم هذا المعيار على أساس احتساب المعدل السنوي لصافي العوائد التي سيحققها الاستثمار وينسب هذا المعدل الى حجم الاستثمار، ومن سلبيات هذا المعيار أنه لا يأخذ بعن الاعتبار مدة هذه الفترة التي سيستمر فيها تدفق هذه العوائد، ويعتبر كذلك بسيطا؛
- معايير التفضيل الزمني: ونلخصها فيما يلي:

- معيار صافي القيمة الحالية: يهدف هذا المعيار الى التعرف على ما اذا كان العائد السنوي المركب المتوقع أن يحققه المشروع على الاستثمارات اللازمة لتنفيذه سنويا أن يزيد أو يقل عن المعدل السائد الذي تحققه الاستثمارات القائمة خارج المنشأة أو المزرعة في حالة وجود سوق مالية منظمة فان أسعار الفائدة على القروض تعتبر مؤشرا مناسبا لمعدل العائد على الاستثمارات القائمة، وبالتالي يمكن لمتخذي القرارات أخذ هذا المعدل كأساس للمقارنة؛[1]

[1] عائشة بوثلجة، مرجع سابق، ص 29.

- معيار نسبة العوائد الى التكاليف المخصومة: ان معيار صافي القيمة الحالية يفسح المجال للمفاضلة بين البدائل المقترحة وذلك بالاعتماد على صافي القيمة الحالية المطلقة دون أن يميز بين البدائل من حيث كفاءة الاستثمار بشكل دقيق، ومن أجل حساب هذا المعيار نقوم بقسمة القيمة الحالية للعوائد على القيمة الحالية للتكاليف وبذلك نحصل على نسبة تكوين أكبر من الواحد الصحيح وهي الحالة التي يكون فيها صافي القيمة الحالية للمشروع موجبا أو مساويا للواحد الصحيح، وهي الحالة التي تكون فيها القيمة الحالية للعوائد مساوية للقيم الحالية للتكاليف، وعندما تكون القيمة الحالية للمشروع أقل من الواحد الصحيح فالقيمة الحالية للتكاليف تفوق القيمة الحالية للعوائد؛
- معيار معدل العائد الداخلي: ويكون بتطبيق المعيارين السابقين ثم الارتكاز على تحديد سعر خصم محدد للوصول الى صافي القيمة الحالية ونسبة العوائد الى التكاليف المخصومة.

في الأخير يمكن القول بأن التخطيط الاستثماري الفعال للزراعة يتطلب أهدافا واضحة تكون بمشاركة فعالة لأصحاب الاستثمارات الزراعية وأصحاب المصلحة الى جانب المسؤولين، وتحديدا لكيفية ارتباط السياسات.[1]

كما يحتاج الاستثمار الزراعي إلى متطلبات نوعية وكمية، نذكر منها:

- **اختيار موقع المشاريع الزراعية:** وتكون بتوفر البنى التحتية اللازمة للاستثمار الزراعي وحتى تكون هناك جاذبية أكثر للمستثمرين سواء محليين أو أجانب؛
- **تحديد نوعية الإنتاج الزراعي:** إن من أهم متطلبات الاستثمار في القطاع الزراعي، ويكون ذلك بحسب توجهات كل دولة وحسب خططها التنموية التي تسعى من خلالها إلى زيادة الإنتاج الغذائي باعتباره أساس تحقيق الأمن الغذائي كالحبوب واللحوم ومنتجات الألبان والخضر والفواكه، وهي تحتاج إلى بيئات مناخية متنوعة مما يجعل تحديد نوعية الإنتاج مرتبطة بتحديد نوع المشروع الاستثماري الزراعي المناسب؛
- **تحديد التقنية المناسبة للإنتاج الزراعي:** تعتبر عملية استخدام التقنية المناسبة للإنتاج الزراعي ضرورية للاستثمار الزراعي وعب متجددة عبر الزمن حسب تغير المحيط الاقتصادي والاجتماعي وحتى المناخ، ولمواكبته التطور العالمي، ويتضمن مفهوم التقنية مدخلات العملية الإنتاجية من بذور ومخصبات للأرض ومبيدات الحشرات والآلات والمعدات وتختلف هذه التقنية من بلد لآخر بحسب قدراتها وظروفها؛

5.التمويل الزراعي: وهو أهم عنصر يعيق الاستثمار في المجال الزراعي خاصة بالنسبة لصغار المزارعين والجدد في المجال، حيث يوجد عدة عوامل تؤدي إلى عدم توفير التمويل اللازم في الوقت المناسب، نذكر منها:

[1] عائشة بوثلجة، مرجع سابق، ص 16.

- المخاطرة في القطاع الزراعي مرتفعة نسبيا مقارنة بالقطاعات الأخرى خاصة أنه يتأثر بالدرجة الأول بالظروف المناخية، هذا ما يؤدي بالمؤسسات إلى إحجامها عن تمويل هذا القطاع حفاظا على مركزها المالي؛
- تحتاج مؤسسات التمويل إلى ضمانات عينية حتى توفر التمويل اللازم (عقارات أو أصول منقولة)، إلا أن المزارعين يفضلون الإنتاج كضمان فبالتالي لا يكون هناك توافق؛
- قلة الموارد المالية لدى البنوك الزراعية وغالبا ما تكون حكومية عن طريق حكومية عن طريق الميزانية العامة إلا أنه في ظل الاقتصاد والخوصصة ما تسبب في عجز هذه المؤسسات على تلبية مختلف متطلبات الاستثمار الزراعي من موارد مالية؛
- يتطلب القطاع الزراعي تمويل مرحلي من بداية إعداد التربة إلى الحصاد إلى النقل فالتسويق، وعليه فان التمويل في المراحل الأولى ثم انقطاعه أو تدنيه في المراحل اللاحقة يؤدي ذلك إلى فشل الموسم الزراعي وبالتالي ارتفاع درجة المخاطرة، الأمر الذي يؤدي بالمزارعين إلى التمويل الذاتي المحدود ما يقلل من المساحة المزروعة وتنوع المحاصيل وزيادة الإنتاج؛[1]

6.التسويق الزراعي: يعرف التسويق الزراعي بأنه ذلك النظام المرن الهادف الى تسهيل تدفقات السلع الزراعية والخدمات المرتبطة بها من أماكن انتاجها الى أماكن استهلاكها بالأوضاع والأسعار والنوعية المناسبة والمقبولة ومن كافة أطراف العملية الزراعية". من خلال هذا التعريف يتبين لنا أن للتسويق الزراعي دور مهم في الاستثمار الزراعي حيث يساهم في تسهيل عملية تدفق السلع الزراعية والخدمات المتعلقة بها،[2]أي من مراكز الإنتاج إلى مراكز الاستهلاك وكذا الموازنة بين العرض والطلب فالإنتاج الزراعي لا ينتج وفقا لطلب المستهلكين وذوقهم فهو يتأثر بعوامل أخرى منها الطبيعية وطبيعة المنتوج الزراعي من حيث مثلا موسمية إنتاجه؛[3]

7.التصنيع الزراعي: إن وجود إمكانيات للتصنيع الزراعي يشجع عملية الإنتاج الزراعي ما يضمن له تصريف نسبة من إنتاجه السنوي بأسعار شبه معلومة، مما يدفعه إلى الإنتاج أكثر للمحاصيل استجابة إلى الصناعة فهي مترابطة ومتكاملة مع الصناعة سواء مواد غذائية أو غير غذائية كالقطن وهذا ما يساعد على التوسع أكثر في الاستثمار الزراعي؛

[1] محمد غردي، مرجع سابق، ص 90.
[2] عبد الحق بن تفات، مرجع سابق، ص 184.
[3] سليمان دحو، مرجع سابق، ص 171.

8.الخدمات المساندة في القطاع الزراعي: إن توفير الخدمات في القطاع الزراعي كالإرشاد والتوجيه الزراعي والبحوث والنقل والحماية وغيرها وضعفها يؤدي ارتفاع تكاليفها لدى المزارعين ما يؤثر سلبا على الإنتاج الزراعي.[1]

الفرع الثالث: مجالات الاستثمار الزراعي

تمثل مجالات الاستثمار الزراعي مختلف التخصصات التي تسمح بالتوسع في القاعدة الإنتاجية الزراعية، نذكر منها:

1.مدخل نوعية النشاط: ويعتمد على الأنشطة التالية:

- الإنتاج النباتي: ويرتبط بكل ما يخص البذر والحرث والتشجير؛
- الإنتاج الحيواني: هو النشاط الخاص بإنتاج اللحوم والجلود والألبان والصوف؛
- الإنتاج الداجني: يخص اللحوم البيضاء والبيض؛
- الإنتاج السمكي: يرتبط بإنتاج الأسماك بأنواعها أو ما يسمى "اللحوم الزرقاء".

2.مدخل دورة حياة المنتج: ويكون بحسب المراحل التي يمر بها المنتج، ونميز فيه دائرتين هما:

- دائرة الإنتاج تشمل مختلف العمليات التي تسبق الإنتاج إلى غاية الوصول للشكل النهائي للمنتج.
- دائرة التسويق: وهي مرحلة تداول السلعة وهو من أهم أبواب الاستثمار في الدول المتقدمة خاصة، وعدم القدرة على السيطرة على حركة السوق الداخلية والخارجية من حيث الأجهزة القائمة على عمليات التسويق الزراعي يساهم في تدني مستوياته.[2]

المطلب الثالث: الاستثمار الزراعي في الجزائر ومشاكله

الفرع الأول: الإطار التشريعي للاستثمار الزراعي في الجزائر

إن من أهم أسباب تقدم الزراعة في الدول المتقدمة هو تشجيعها للاستثمار فيه بإقامة مستثمرات من الحجم الكبير،[3] عالجت الجزائر مسألة الاستثمارات منذ استقلالها بوضع مجموعة من القوانين المتتالية حيث أصدرت عدة تشريعات تضمنت حوافز ومزايا للمستثمر،[4] وعن الاستثمار في القطاع الزراعي فقد عرف تطورا ملحوظا تماشيا

[1] محمد غردي، مرجع وموضوع سابقان، ص 90.

[2] سهيلة مصطفى، مرجع سابق، ص 36.

[3] سليمان ناصر،" تسيير العقار الفلاحي في الجزائر (الأزمة والحلول)"، مجلة جديد الاقتصاد، العدد 07، ديسمبر 2012، ص 93.

[4] منصوري الزين، مرجع سابق، ص 95.

بحسب المناخ الاستثماري للبلد،[1] خاصة بعد الأزمة البترولية سنة 1986 فتقرر اتخاذ تدابير لتجنب أثار ذلك فقامت بمجموعة من القوانين، تمثلت في:

1.قانون المستثمرات الفلاحية:

ظهر هذا القانون من خلال إعادة هيكلة القطاع الزراعي نتيجة التوجه الجديد للاقتصاد الجزائري نحو منح الاستقلالية للمؤسسات العمومية والتي مست كل القطاعات، حيث تم التعبير عن هذا المشروع من خلال القانون رقم (19/87)،[2] الذي تنص المادة السادسة منه "تمنح الدولة المنتجين الفلاحين المعنيين بهذا القانون حق الانتفاع الدائم بمجمل الأراضي التي تتألف منها المستثمرة، ويمنح حق الانتفاع الدائم مقابل دفع إتاوة من طرف المستفيدين يحدد وعاؤها وكيفيات تحصيلها في قوانين المالية".[3]

وجاء بسبب الوضع المالي السيء الذي كانت تعانيه الزراعة الجزائرية ولضبط كيفية استغلال الأراضي الفلاحية التابعة للأملاك الوطنية وحقوق المنتجين وواجباتهم، ويستهدف القانون ما يلي:

- ضمان استغلال الأراضي الفلاحية استغلالا أمثلا؛
- رفع الإنتاج والإنتاجية لتلبية احتياجات السكان الغذائية والاقتصاد الوطني؛
- تمكين المنتجين من ممارسة مسؤولياتهم في استغلال الأراضي؛
- ضمان الاستقلالية الفعلية للمستثمرات الفلاحية؛
- إقامة صلة خاصة بين دخل المنتجين وحاصل الإنتاج.

يمكن القول أن للمستثمرات الفلاحية لها نفس الطبيعة القانونية لشركة أشخاص مدنية، ولها أهملية في العاقد والالتزام.

يتضح من خلال الطبيعة القانونية أو إعادة تنظيم المستثمرات الفلاحية هي خوصصة غير معلنة للقطاع الفلاحي فوسائل الإنتاج (عدا الأرض) ملك للفلاحين، وترتب عن هذا القانون تحويل 3264 مزرعة فلاحية اشتراكية مع نهاية سنة 1987 كانت تشغل حوالي 138 ألف عامل دائم و200 ألف عامل موسمي إلى 22356 مستثمرة جماعية بمساحة 2.2 مليون هكتار و5677 مستثمرة فردية على مساحة 56000 هكتار،[4] وبعد مرور حوالي عشرين سنة من تنفيذ العملية التي تخللتها العديد من التعديلات، أظهرت الاحصائيات أنه

[1] محمد غردي، مرجع سابق، ص 97.

[2] بومدين زاوي، مرجع سابق، ص 164.

[3] م 6، القانون رقم 87-19 المؤرخ في 8 ديسمبر 1987 (الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد50).

[4] زهير عماري، **تحليل اقتصادي قياسي لأهم لعوامل المؤثرة على قيمة الناتج المحلي الفلاحي الجزائري خلال الفترة (1980-2009)**، مرجع سابق، ص 74.

يوجد تقريبا أكثر من 80 ألف مستثمرة لحوالي 340451 مستفيد منها أكثر من 50 ألف مستثمرة فردية و29 ألف مستثمرة جماعية.[1]

وقد نتج عن القانون عدة ايجابيات منها الاستغلال الجيد للأراضي نظرا لصغر المساحة والمسؤولية المباشرة للعمال والقضاء على العمالة الإضافية، إلا أنه واجه عدة مشاكل خاصة في مجال العقارات الفلاحية، نذكر منها:

1. أهمل القانون الأراضي المؤممة لصالح الثورة الزراعية التي وزعت في بداية الإصلاح على المستثمرين في شكل مستثمرات جماعية وفردية ما دفع أصحاب الأراضي المطالبة باسترجاع أراضيهم المؤممة؛
2. مشاكل التأخر في إعداد وتقديم العقود الإدارية التي تمكن الفلاحين من الاستفادة من التمويل المصرفي؛
3. ممارسة نشاطات غير فلاحية على هذه المستثمرات؛
4. وجود مشاكل وعدم انسجام بين مجموعات المستفيدين من المستثمرات الجماعية؛
5. سوء الوضعية المالية والهيكلية لكثير من المستثمرات الفلاحية بتراكم الديون وانسحاب أو غياب أعضاء من المستثمرات؛
6. غياب الإدارة في الميدان وتراكم القضايا أمام المحاكم من أجل إلغاء حق الاستفادة أو الإيجار التي قام أعضاء المستثمرة على إبرامها مع الخواص أصحاب الأموال من أجل تطوير استغلال الأرض وظهور منازعات بسبب التعويضات؛
7. تضمن عدة مراسيم تطبيقية لم تشهد تطبيق إلا ثلاثة منها على أرض الواقع رغم مرور أكثر من عشرين سنة.[2]
8. وضع أسلوب جديد في إدارة الأراضي من خلال إنشاء 30000 مزرعة جماعية و60000 مزرعة فردية.[3]

2.قانون التوجيه العقاري:

جاء القانون رقم 25-90 المتضمن التوجيه العقاري لتدارك النقائص المسجلة في القانون السابق ولتحديد الأملاك العقارية وقد كان له توجه غير معلن نحو خوصصة القطاع الزراعي، ويحدد القانون القوام التقني والنظام القانوني للأملاك العقارية وأدوات تدخل الدولة والجماعات والهيئات العمومية وهذا حسب المادة الأولى من القانون. ففي القانون السابق قامت الدولة بتوزيع الأراضي على المستفيدين دون معرفة التركيبة العضوية والوظيفية لتلك الأراضي، فتم زراعة أراضي ضعيفة المردودية ،كما تضمن تحديد تصنيف الأراضي من حيث الخصوبة.

[1] MADR, direction des statistiques Agricoles et des système d'information, la main d'œuvre agricole au niveau des exploitation agricoles campagne 2008/2009, juin 2010, p39.

[2] زهير عماري، **تحليل اقتصادي قياسي لأهم لعوامل المؤثرة على قيمة الناتج المحلي الفلاحي الجزائري خلال الفترة (1980-2009**، ص 75.

[3] Ministère de l'agriculture et du développement rural,direction des statistiques agricoles et des systèmes d'information, rapport général des résultats définitifs, recensement général de l'agriculture – 2001, juin 2003, p 06.

وقد جاء في المادة 76 من الباب الثالث من نفس القانون "تستبعد من الصندوق الوطني للثروة الزراعية الأراضي الفلاحية أو الأراضي ذات الوجهة الفلاحية التي حافظت على طابعها الفلاحي وتبقى لملاكها الأصليين أي الأشخاص الطبيعيين الذي لهم الجنسية الجزائرية...".

وتمثلت أهداف القانون في:

- تحديد وتصنيف الأملاك العقارية (العمومية والخاصة) وضبط إجراءات استغلالها؛
- حماية المستثمرات الفلاحية الواقعة في أراضي خصبة من البناء فيها؛
- الترخيص بتحويل الأراضي الفلاحية الصنف الأراضي القابلة للتعمير ووقف تحويل الأراضي الزراعية عن طابعها؛
- وضع جميع الأراضي الزراعية حيز الاستغلال وضمان الاستثمار الفعلي والمباشر فيها نظرا لأهمية الأرض ومكانتها في الاستثمار الزراعي؛
- إعادة النظر فيما تم العمل به من خلال التنظيمات السابقة خاصة المتعلقة بتأميم أراضي الخواص بموجب قانون الثورة الزراعية أو الأراضي المتبرع بها للدولة.[1]

3.قانون ترقية الاستثمار:

حسب المرسوم التنفيذي 12/93 الذي وضع القواعد والتشريعات لتشجيع ودعم الاستثمارات حيث تم إنشاء الوكالة الوطنية لتطوير ودعم الاستثمار مما يساعد على وضع أسس قانونية وتشريعية مناسبة لدخول القطاع الزراعي في الاقتصاد الحر، وهذا بتغيير صيغ الإنتاج ونظامه وإعطاء دفع جديد للاستثمارات الزراعية وتزامنا مع برنامج إعادة الهيكلة التي فرضت على الاقتصاد الوطني من طرف صندوق النقد الدولي والبنك العالمي.[2]

ويطبق على الاستثمارات الوطنية الخاصة والاستثمارات الأجنبية التي تنجز ضمن الأنشطة الاقتصادية الخاصة بإنتاج السلع أو الخدمات، وأن يكون الاستثمار موضوع تصريح خاص بالاستثمارات لدى الوكالة الوطنية للاستثمار وفق شروط واردة في المادة 04 من القانون وهي: التصريح بهوية المستثمر، التصريح بطبيعة النشاط الممارس، تصحيح هيكل الاستثمار وتجهيزاته، التصريح برأس المال المستثمر، تعدد مناصب الشغل المزمع إحداثها، التصريح بخصائص الأرض المطلوبة، التصريح بالتكنولوجيا المستخدمة والتصريح بمكان إقامة المشروع...[3]

وقد عرفت الفترة ما بين (2000-2014) عدة قوانين لتشجيع الاستثمار الزراعي، أهمها تمثلت في :

[1] كمال حوشين، **إشكالية العقار الفلاحي وتحقيق الأمن الغذائي**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، السنة الجامعية 2006-2007، ص 161.

[2] محمد غردي، مرجع سابق، ص 97.

[3] منصوري الزين، مرجع سابق، 96.

- قانون التوجيه الفلاحي رقم 08-16 المؤرخ في 3 أوت 2008: والذي كرس الامتياز كنمط حصري لاستغلال الأراضي الفلاحية التابعة للأملاك الخاصة للدولة؛ والذي يهدف أساسا إلى تحسين الأمن الغذائي من أجل تمكين الجميع من الغذاء السليم والكافي وضمان تطور متحكم فيه لتنظيم القطاع الزراعي، والى ضمان استمرارية المستثمرات الفلاحية والمحافظة عليها، تحسين أداء المستوى المعيشي للفلاحين وسكان الريف عامة وتحسين التنظيم العقاري.[1]
- قانون استغلال الأراضي الفلاحية التابعة للأملاك الخاصة بالدولة: حسب القانون رقم 10-03 المؤرخ في 15 أوت 2010،[2] الذي حدد شروط وكيفيات استغلال الأراضي الفلاحية التابعة لأملاك الدولة ونظرا الى أهمته في اعادة تنظيم القطاع الفلاحي خاصة بعد ظهور حالات لتحويل الأراضي الزراعية عن وجهتها وعلى أساس وجوب ابقاء ملكية الدولة للعقار الفلاحي نابع من ادراك الدولة لأهمية الملف، وقد تضمن القانون المسائل الخاصة بشروط وكيفيات منح الامتياز* لمدة 40 سنة قابلة للتجديد مقابل دفع اتاوة سنوية، مما يؤكد على ابقاء الأراضي المعنية ملك للدولة وبالتالي تلغى جميع أحكام القانون 87-19.

يتضمن القانون ثلاثة مسائل تتمحور حول شروط وكيفيات منح الامتياز والنظام القانوني للمستثمرة الفلاحية والتزامات المستثمر صاحب الامتياز، وقد ساهمت كذلك الإجراءات المتخذة في جوان 2011 في تحسين الحصول على ملكية العقارات الفلاحية في المناطق الصحراوية وتسوية الأمور العالقة بهذا الشأن وكذا تقنين إجراءات الشراكة الخاصة بالمستثمرات الفلاحية النموذجية في مارس من نفس السنة، كما شرع الديوان الوطني للأراضي الفلاحية حيز العمل وفق القانون 10-03 والتي تم إيداع أكثر من 195 ألف ملف لدى مصالحه.

يمكننا القول مما سبق أن هذه التشريعات قد أعطت دفعا جديدا وقويا للاستثمارات الفلاحية خاصة بالنسبة للخواص، وبقيت الدولة متكفلة في الاستثمار في المشروعات المساهمة في تنمية القطاع كتوفير البنى التحتية وغيرها.[3]

[1] ابتسام حاوشين، "السياسات الزراعية في الجزائر وما مدى فعاليتها في تحقيق الأمن الغذائي"، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، العدد 06، ص 109.

[2] الجريدة الرسمية، العدد 45، الجزائر، ص 04.

*الامتياز "حسب المادة 04 من القانون رقم 10-03" هو العقد الذي تمنح بموجبه الدولة شخصا طبيعيا من جنسية جزائرية حق استغلال الأراضي الفلاحية التابعة للأملاك الخاصة للدولة وكذا الأملاك السطحية المتصلة بها كالمباني ومنشات الري وغيرها.

[3] سهيلة مصطفى، مرجع سابق، ص 220.

الفرع الثاني: حوافز وبرامج دعم الاستثمار الزراعي في الجزائر

لا يمكن لأي استثمار زراعي أن يحقق أهدافه الا من خلال الدعم المالي، ولقد اتبعت الجزائر سياسة اقتصادية قائمة على دعم وتحفيز الاستثمار الزراعي من خلال توفير الشروط اللازمة لذلك، وهذا من خلال إجراءات وتدابير، قبل التطرق إليها لابد من تقديم مفهوم الدعم الزراعي.

1.تعريف الدعم الزراعي:

يعرف الدعم في الاقتصاد بأنه "مجموعة النفقات النقدية أو العينية التي تتحملها الدولة كجزء من مسؤولياتها الاقتصادية والسياسية، تقدمها الدولة للمواطنين أو المنتجين من أجل تحسين المستوى المعيشي لهم وتطوير القطاعات الإنتاجية والخدماتية.[1]

وفقد عرفته منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية أنه "القيمة المالية السنوية لكافة التحولات الإجمالية من دافعي الضرائب والمستهلكين، والتي تنشأ من إجراءات السياسات الحكومية التي تدعم الزراعة والتي تزيد من مداخيل المزارعين وتخفض تكاليف إنتاجهم بغض النظر عن أهدافها أو تأثيراتها على الإنتاج ودخل المزرعة أو استهلاك المنتجات الزراعية.

أ.إجراءات دعم الاستثمار الزراعي: تتمثل أهم الإجراءات والتدابير الساعية لدعم الاستثمار الزراعي في:

– دعم عمليات الإصلاح: بدأ العمل بها سنة 1985 في ايطار القانون 18-83 المتضمن اكتساب الملكية العقارية عن طريق الاستصلاح من طرف البنك من موارد الخزينة العامة، فوضعت تحت تصرف المستصلحين مبالغ مالية لمدة أقصاها 17 سنة منها 5 سنوات معفاة بالنسبة للقروض طويلة الأجل، ولمدة 7 سنوات منها سنتين معفاة بالنسبة للقروض المتوسطة الأجل وبمعدلات فائدة 02.5% و03.5% على التوالي؛[2]

– تخفيض نسبة الفوائد على القروض: شرع العمل بهذا الإجراء بموجب قانون المالية لسنة 1993 الذي خصص غلاف مالي قدر بمليار دج لتجمل نسبة من الفوائد على القروض الفلاحية إزاء البنك قدرها 15.5% للقروض قصيرة الأجل و17.5% للقروض متوسطة وطويلة الأجل على أن يتحمل الفلاح المستفيد 08% و06% على التوالي، كما تم إعادة جدولة ديون الفلاحين سنتي 94 و97 وتحمل جزء من الفوائد المستحقة ليهم للبنك؛[3]

[1] محمد جواد كاظم عبد المنعم الخطاب، **أثر الدعم والاستثمار في تأهيل المشاريع الزراعية (صناعة الدواجن نموذجا)**، أطروحة دكتوراه فلسفة في إدارة الأعمال الزراعية، جامعة سانت كليمنتس، بغداد، العراق، سنة 2012، ص 19.

[2] محمد غردي، مرجع سابق، ص 111.

[3] رابح زبيري، "حدود وفعالية دعم الدولة في السياسة الزراعية الجزائرية"، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، فيفري 2004، ص 06.

– إنشاء صناديق متخصصة لدعم الاستثمار الزراعي: تم إنشاء مجموعة من الصناديق في مختلف مجالات النشاطات الزراعية تعمل على ترقية الاستثمار الزراعي تتلقى سنويا أغلفة مالية من ميزانية الدولة تقوم بتقديمها للمستخدمين وتكون في شكل:

- إعانات بعنوان مساهمة الدولة في تنمية الري الفلاحي والمحافظة على الثروة النباتية والحيوانية؛
- إعانات بعنوان مساهمة الدولة في تمويل مخازن الأمن الغذائي؛
- إعانات بعنوان مساهمة الدولة في حماية مداخيل الفلاحين؛
- إعانات بعنوان مساهمة الدولة في دعم أسعار المنتجات الطاقوية المستعملة في الفلاحة؛
- إعانات بعنوان مساهمة الدولة في تخفيض القروض على الفلاحين.

– الإعفاءات الجبائية وشبه الجبائية: قدمت الدولة إعانات من حيث الإعفاءات الجبائية وشبه الجبائية لتشجيع الشباب على امتهان النشاط الزراعي، حيث تستفيد المؤسسات المصغرة والوحدات الفلاحية المتخصصة في تربية المواشي والدواجن وغيرها من تسهيلات جبائية وشبه جبائية خلال مرحلتي تنفيذ واستغلال المشروع: ففي مرحلة التنفيذ يستفيد المستثمرين من الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة TVA لشراء المعدات التي تدخل مباشرة في تنفيذ المشروع، تطبيق معدل منخفض فيما يتعلق بالحقوق الجمركية للتجهيزات المستوردة لتنفيذ المشروع والإعفاء من حقوق التسجيل على عقود تأسيس المؤسسات المصغرة، الإعفاء من الرسم العقاري على البناءات وإضافات البناءات.

أما خلال مرحلة الاستغلال: فيستفيد المشروع ابتداء من انطلاقه لمدة من 3 إلى 6 سنوات من التسهيلات التالية وهذا بحسب طبيعة المشروع وموقعه: الإعفاء الكلي من الضريبة على أرباح الشركات والضريبة على الدخل الإجمالي والدفع الجزافي والرسم على النشاط المهني والاستفادة من المعدل المنخفض 07% لاشتراكات أصحاب العمل فيما يخص المرتبات المدفوعة لإجراء المؤسسة المصغرة.[1]

الفرع الثالث: مشاكل الاستثمار الزراعي في الجزائر

طالما كانت الزراعة الجزائرية مسرحا للتناقضات والمشاكل التي هي نتيجة عدم التوافق بين السياسات الزراعية مع الهيكل الاجتماعي الاقتصادي في المناطق الريفية. كما تواجه اليوم تحديا كبيرا يتمثل في ضمان الأمن الغذائي،[2]

[1] أحمد باشي ،" القطاع الفلاحي بين الواقع ومتطلبات الإصلاح"، مجلة الباحث، العدد02، سنة 2003، ص 111.

[2]A. AKERKAR, ETUDE DE LA MISE EN OEUVRE DU PLAN NATIONAL DEDEVELOPPEMENT AGRICOLE ET RURAL (PNDAR) : CAS DELA WIALYA DE BEJAIA , revue nouvelle économie, n°:12 –vol 01-2015, p06.

بالرغم من الإطار التشريعي الذي وضعته الدولة والمجهودات التي بذلتها بهدف تشجيع وتطوير الاستثمار الزراعي، إلا أنه يعاني من عدة مشاكل تحول دون ذلك، يمكن حصرها فيما يلي:

- عدم وضوح الإطار القانوني للعقارات الفلاحية من المشاكل التي يعاني منها القطاع خاصة بعد قانون المستثمرات الفلاحية سنة 1987،[1] وكذا طول مدة الحصول عليه وضعف الخدمات الإدارية وفي حالة الحصول عليه يمكن أن يكون بعيدا عن البنى التحتية الأساسية؛
- ضعف الهياكل القاعدية المدعمة لتسهيل انجاز الأعمال الضرورية لاستعمال الأملاك العقارية المعنية بالاستصلاح عن طريق الامتياز؛
- ارتفاع أسعار مدخلات الإنتاج الزراعي ما يؤدي إلى ارتفاع تكاليف الاستثمار في القطاع؛
- انخفاض المستوى التكنولوجي المستخدم عادة، إما أن يكون بسيطا أو تقليديا؛
- صعوبة الحصول على التمويل، خاصة بالنسبة للمستثمرين الخواص الذين لا يملكون في غالب الأحيان الضمانات؛
- عدم استقرار السياسة الاقتصادية الكلية للبلاد؛
- عدم وضوح السياسة الزراعية في المدى الطويل ما ينجم عنه تخوف المستثمرين من المستقبل؛[2]
- ضعف الكفاءة الاقتصادية في تطبيق السياسات الزراعية حيث تبن المؤشرات الاقتصادية أن الإصلاحات الزراعية حققت تقدما ضعيفا بخصوص زيادة المساحات المزروعة بمقارنة بمستوى الطلب على الغذاء؛[3] وكذا ضعف الاستثمار في البحوث الزراعية؛
- عدم تكامل وإتمام مراحل الاستصلاح وسوء اختيار بعض مناطق الاستصلاح وعدم الالتزام بالشروط الفنية للزراعة في الأراضي المستصلحة في بعض الأحيان؛
- ندرة استخدام الأساليب العلمية في تربية الحيوانات في المجتمعات الرعوية وغياب نظام متجدد لتحسين السلالات الوراثية؛[4]

[1] أحمد باشي، مرجع سابق، ص 112.

[2] محمد غردي، مرجع سابق، ص 104.

[3] كمال رزيق ومنصوري الزين، "الاستثمار الفلاحي والفجوة الغذائية في الجزائر الطموح والتحدي"، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، العدد 28، المجلد 1، سنة 2013، ص 75.

[4] اسماعيل عرباجي، "الفلاحة وبعض شروط نجاحها في الجزائر"، مجلة جديد الاقتصاد، العدد07، ديسمبر 2012، ص 90.

- تدهور الأراضي في المناطق القاحلة وشبه القاحلة والجافة شبه الرطبة نتيجة لعوامل مختلفة منها تغير المناخ والأنشطة البشرية[1] وبالتالي تناقص المساحات الصالحة للزراعة ومن حيث طبيعة الأرض الزراعية التي أصبحت تتناقص كما ونوعا، ووجود صعوبات تخص الموارد المائية بسبب التلوث والملوحة بالنسبة للثروة المائية؛
- طبيعة الحيازات للعقارات الفلاحية التي يطغى عليها طابع الحيازات الصغيرة ذات الزراعات الخفيفة والمتنوعة (أي مخصصة بالدرجة الأولى للاستهلاك العائلي أكثر مما هي للتسويق)؛
- الظروف المناخية وبالأخص في فترة التسعينيات التي شهدت حالات جفاف، إضافة إلى الأمطار والفيضانات ودرجات الحرارة وكذا الآفات الزراعية وغيرها من العوامل التي تؤثر على الإنتاج النباتي؛
- العوامل الإنسانية والمتمثلة في الرعي الجائر، تعرية التربة، إزالة الغطاء النباتي والتوسع العمراني والصناعي؛
- مشكلة عدم التوازن بين العرض والطلب في سوق العمل الزراعية بفعل ضعف البرامج التدريبية وانتشار الأمية وانخفاض المستوى التعليمي؛
- مشاكل في التسويق والتصدير وفي الخدمات التجارية والتسيير الإداري للزراعة؛[2]
- ضعف وقلة الاتصال بين مؤسسات البحث والإرشاد الزراعي المحلية ومحيطها الخارجي، ما يجعلها لا تستفيد من الخبرات الدولية في هذا المجال المحققة وكذا الموارد المالية المخصصة لذلك.[3]

كما أن الإصلاح المتتالي للأراضي الزراعية وضع الزراعة الجزائرية في صعوبة للحفاظ على الوضع العام للخواص، والحافظ على امن الأراضي.[4]

[1] H. RAHAL-BOUZIANE, op cit, p 15.

[2] فوزية غربي، **الزراعة الجزائرية بين الاكتفاء والتبعية**، مرجع سابق، ص 250.

[3] باشي أحمد، مرجع سابق، ص 113.

[4] H. MAACHOU et T. OTMANE, **L'AGRICULTURE PERIURBAINE A ORAN (ALGERIE): DIVERSIFICATION ET STRATEGIES D'ADAPTATION,** Cahier. Agricultures. 2016, 25, 2000, p 08.

خلاصة:

من خلال ما سبق تبين لنا أن الاستثمار ما هو إلا تخلي عن أموال متوفرة حاليا لأجل الحصول على تدفقات مالية مستقبلا، وأن له مجموعة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية تصب كلها لمصلحة تطوير الاقتصاد الوطني وتحسين المستوى المعيشي، ولأجل ذلك قامت الجزائر بوضع سياسات اقتصادية تمثلت في برامج تنموية من خلال سن قوانين وتقديم تحفيزات للمستثمرين لتوفير مناخ استثماري يشجع على جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية.

ويعد الاستثمار الزراعي من أهم أنواع الاستثمار الذي تعمل الجزائر على تنميته بتوفير الوسائل المادية والمالية وبنى تحتية. غير أنه بقي هناك ضعف في حجم الاستثمارات الزراعية مقارنة بباقي القطاعات الأخرى وهذا بسبب عدة مشاكل يعاني منها، كان أبرزها ضعف الهياكل القاعدية الداعمة، عدم وضوح الإطار القانوني للعقارات الفلاحية، مشكلة عدم التوازن بين العرض والطلب في سوق العمل الزراعية والظروف المناخية.

الجانب التطبيقي

الفصل الرابع: دراسة قياسية لأثر الاستثمار الزراعي على الأمن الغذائي في الجزائر

تمهيد:

تمتلك الجزائر موارد وإمكانيات كبيرة ومتعددة في مجال الزراعة منها الطبيعية، البشرية وحتى المادية، ما يجعلها قادرة على تحقيق أمنها الغذائي من خلال إنتاجها المحلي، إذا ما تم استغلالها بالشكل المناسب. وبالنظر الى أهمية هذا القطاع لمختلف الدول وليس الجزائر فحسب، فقد دفع الأمر بالباحثين الاقتصاديين الى البحث عن أساليب وتقنيات كمية تمكنهم من اتخاذ قرارات سليمة وفق أسس علمية لأجل النهوض ودعم هذا القطاع.

وفي هذا السياق سنقوم بتناول الموضوع من جانب قياسي لدراسة محددات الناتج الزراعي واستنتاج مدى تأثير الاستثمار الزراعي (والمعبر عنه برأس المال الزراعي) ومعرفة أي المكونات ذات فعالية في تحسين المخرجات العملية الإنتاجية الزراعية، ودراسة دالة الفجوة الغذائية، كمؤشر للأمن الغذائي وأهم العوامل المتحكمة فيها، ومن تم دراسة العلاقة السببية والتكامل المشترك "انجل-جرانجر" بين الناتج الزراعي والفجوة الغذائية بالاعتماد على البيانات المتوفرة.

سنقوم بمعالجة الفصل من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: موارد وإمكانيات الاستثمار الزراعي في الجزائر؛

المبحث الثاني: دالة الإنتاج الزراعي وتطبيقاتها؛

المبحث الثالث: دراسة قياسية للناتج الزراعي والفجوة الغذائية في الجزائر.

المبحث الأول: موارد وامكانيات الاستثمار الزراعي في الجزائر

تعتمد قدرات الدول وامكانياتها للإنتاج الزراعي لتحقيق أمنها الغذائي على ما تمتلكه من موارد زراعية ومدى كفاءة استغلالها والتوليف الجيد فيما بينها، والجزائر من بين الدول التي تتمتع بموقع جغرافي مميز، حيث تعد بوابة افريقيا ومحور الدول المغاربية ولقربها من السوق الأوروبية، ما يجعلها تملك فرص استثمارية تسمح لها بتطوير اقتصادها واحتلال مراتب متقدمة من حيث تحقيق أمنها الغذائي وحتى التصدير، وفيما يلي عرض لهذه الموارد والامكانيات:

المطلب الأول: موارد أرضية ومائية

تعتبر الأراضي الزراعية والموارد المائية عاملان مهمان في النشاط الزراعي لأي دولة، والجزائر ونظرا لشساعة مساحتها وتعدد أقاليمها فهي تتمتع بمساحات زراعية وبموارد مائية تسمح لها بالاستثمار في القطاع الزراعي.

الفرع الأول: موارد أرضية

تعد الموارد الأرضية الصالحة للزراعة عنصرا أساسيا في النشاط الزراعي، فمن خلالها يتحدد حجم ونوعية الانتاج الزراعي،[1] فالأرض الزراعة هبة من الله ومورد لا يمكن استراده أو تصديره لأنه عنصر انتاجي ثابت وطبيعي ومتجدد اذا ما أحسن استغلاله.

وترتبط الموارد الأرضية بجملة من المفاهيم كالحيازة والملكية والاصلاح الزراعي، فيقصد بالحيازة تصرف المستثمر بالأرض وممارسة سلطة فعلية عامة عليها منفردا وتنشأ عنها العديد من العلاقات بين الأفراد تتضمنها الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، وتعد الحيازة مجرد واقعة وليست حقا دائما فيمكن الانتفاع به ولا يحق التصرف فيه بالبيع، بينما تشير الملكية الى مجموعة الحقوق المرتبطة بالأرض الزراعية بموجبها يمكن البيع والرهن والتأجير وهناك الملكية الشخصية وهي ملكية تامة فضلا عن وجود ملكية عامة وهي لمجموعة من الأفراد بصفة خاصة أو المجتمع بصفة عامة.

ونجد أن معظم الدول النامية تعاني من مشاكل في التركيبة الحيازية اذ تلجأ معظمها نحو التركيز لدى فئة الحائزين، بينما تستخدم فئة كبيرة منهم جزء متواضع من الحيازات ما يؤثر سلبا على حجم الانتاج الزراعي الأمر الذي يستوجب المعالجة بواسطة برامج الاصلاح الزراعي باعتباره وسيلة مهمة لتطوير الموارد الأرضية سواء من حيث اعادة التوزيع الحيازي أو ما يترتب عنه من اصلاح للأراضي الزراعية.[2]

[1] رابح بوعراب، مرجع سابق، ص 266.

[2] سهيلة مصطفى، مرجع سابق، ص 56.

ان الأراضي التابعة لأملاك الدولة الجزائرية تشكل حوالي 2.5 مليون هكتار من مجموع المساحة الصالحة للزراعة ما يعادل ثلث الأراضي الصالحة للزراعة وتعد هذه الأراضي من أجود الاراضي الزراعية في الجزائر وقد كانت في السابق تستغل من طرف المعمرين خلال فترة الاستعمار، وقد شهدت هذه الأراضي منذ الاستقلال الى حد الان عدة اجراءات تنظيمية لتحديد طريقة تسييرها، بالنسبة للقطاع الخاص وعلى الرغم من حيازته على ثلثي المساحة الصالحة للزراعة الا أنها تقع جلها في المناطق الأقل جودة وخصوبة وتتميز تضاريسها بالوعرة وكثرة الميلان وتتركز غالبيتها بالمناطق الداخلية للبلاد حيث يقل التساقط وينعدم انتظامه.[1]

1.التوزيع الجغرافي للمساحة الصالحة للزراعة في الجزائر

توزع الأراضي الزراعية في الجزائر جغرافيا الى أربع مناطق، وهي:

– **المنطقة الساحلية:** وتقدر مساحتها بـ 1.65 مليون هكتار من الأراضي الزراعية، وذلك بنسبة 19.6% من اجمالي المساحة الزراعية، وتشمل 14 ولاية من الطارف شرقا الى تلمسان غرب، ونجد كمية تساقط الامطار بها معتبرة تصل الى 92%، ما بين 400 ملم و900 ملم، وتتميز سهولها المنخفضة بخصوبة أراضيها وتوفر المياه بها؛ ومن بين أهم هذه السهول نجد سهل متيجة ووهران وعنابة، كما يوجد بهذه السهول كثير من الوديان والسدود، وهي تشتهر بزراعة مختلف أنواع الخضر والفواكه والزراعات التي تعتمد على الري.

– **المنطقة الداخلية:** تتربع على مساحة أراضي زراعية تقدر بـ 3.69 مليون هكتار، وتشمل 14 ولاية داخلية وهي: البليدة، البوية، المدية، قسنطينة، عين الدفلى، معسكر، غليزان، تيارت، تسمسيلت، ميلة، برج بوعريريج، سيدي بلعباس وسطيف. وتتميز سهولها الخصبة التي تشتهر بزراعة الكروم وبعض أنواع الأشجار المثمرة والحبوب، خاصة منها القمح. ما يجعلها اقليما حيويا ومهما في الزراعة والصناعات الغذائية خاصة لتميزه بكثافة سكانية.

–.**المنطقة السهبية:** وتقد المساحة الزراعية بها 2.85 مليون هكتار، تضم الولايات التالية: ام البواقي، باتنة، بسكرة، الجلفة، المسيلة، البيض، خنشلة، سوق أهراس، تبسة، سعيدة، النعامة والأغواط. وتتميز هذه المنطقة بمناخها القاري وأمطارها القليلة حيث يتراوح متوسطها بين 200 و400 ملم، وهي كمية غير كافية للزراعة، ولكنها مناسبة لنمو بعض الأعشاب المختلفة لضمان ظروف الرعي للأغنام والابل.

– **المنطقة الصحراوية:** وتقدر مساحتها الزراعية بـ 0.218 مليون هكتار أي بنسبة 2.6% من اجمالي الأراضي الصالحة للزراعة، وتشمل الولايات التالية: ورقلة، غرداية، الوادي، أدرار، بشار، تمنراست، تندوف واليزي. يسودها المناخ الصحراوي ويقل فيها متوسط الأمطار عن 200 ملم، وهي تمتاز بتربة رملية فقيرة، ونظرا لقسوة المناخ

[1] زهير عماري، **تحليل اقتصادي قياسي لأهم العوامل المؤثرة في قيمة الناتج المحلي الفلاحي الجزائري خلال الفترة (1980–2009)**، مرجع سابق، ص 113.

* أسلوب يمارس أكثر في زراعة الحبوب المطرية، بحيث تزرع الأرض موسما وتترك موسما اخر تجنبا لإجهادها.

والطبيعة فان الزراعة في هذه المنطقة لا تظهر الا في بعض الواحات حيث يوجد التجمعات السكانية، ومن أهم الزراعات فيها زراعة النخيل والخضر والفواكه، وبفضل الاصلاحات الزراعية وادخال التقنيات الزراعية الحديثة تمكنت المنطقة من ادراج بعض الزراعات كالقمح باستعمال تقنيات الري الحديثة، والخضر باستعمال البيوت البلاستيكية.[1]

2.تحليل تطور المساحات الزراعية في الجزائر

وقبل التطرق الى وضعية الأراضي الزراعية في الجزائر لابد من توضيح بعض المصطلحات الأساسية وهي:

- المساحة الزراعية الكلية (SAT): وتشمل الأراضي المستغلة فعلا اضافة الى المراعي والى تلك التي تتوفر على مقومات الزراعة ولكنها تتطلب استصلاح وتهيئة قبل أن تكون جاهزة للاستغلال؛
- المساحة الصالحة للزراعة (المستخدمة) (SAU): وتشير الى المساحة المستخدمة فعلا والتي تنتقل داخلها الأراضي التي تزرع كل سنة حسب نظام التبوير*، والذي يؤدي الى تباين المساحة المزروعة من سنة الى اخرى، وتضم مساحة أراضي المحاصيل الموسمية والمستديمة ومساحة الأراضي المتروكة (المستريحة مؤقتا)؛
- مساحة المحاصيل الموسمية (نباتية): وتمثل المساحة التي تزرع في سنة مضروبة في عدد المحاصيل التي تتعاقب عليها خلال تلك السنة، حيث تخضع للتناوب في زراعتها سواء تعلق الأمر بالأراضي ذات زراعة من النوع النباتي الموسمي مثل البقوليات أو بأراضي ذات زراعة سنوية مثل الحبوب، الخضر الجافة والزراعات الصناعية، أو زراعات متعددة السنوات مثل زراعة العلف؛
- مساحة المحاصيل الدائمة: وهي المساحة التي تزرع بمحصول واحد في السنة وبصفة دائمة كالأشجار المثمرة والمروج الطبيعية؛
- المساحة المتروكة (المستريحة): وتتمثل في مساحة الأراضي الزراعية التي لا يتم استغلالها في أي أحد أو بعض المواسم ويرجع ذلك اما الى عدم كفاية المياه أو اراحتها لاستعادة قدرتها الانتاجية أو لأسباب أخرى، وذلك عندما لا تتجاوز مدة استراحتها خمس سنوات، حيث أنها تنتقل بعد ذلك من كونها مستريحة الى نوع من أراضي المراعي؛
- مساحة المراعي: وتضم كل المساحات التي لم تستغل منذ خمس سنوات على الأقل، وتتميز هذه الأراضي بصلاحيتها للرعي، فهي تستعمل مراعي للمواشي، وفي حالة اعادة تقييم هذه الأراضي اذا ما استعملت في الزراعة توضع ضمن قائمة الأراضي الصالحة للزراعة؛

[1] مجدولين دهينة، مرجع سابق، ص 210.

– مساحة الاستغلالات الفلاحية غير المنتجة: وتشمل المزارع المحصودة والعمارات والساحات وبيادر الدرس والطرق والقنوات والوديان والمحاجر....[1]

أ.الأراضي الزراعية المستعملة:

تعتبر الأراضي الزراعية القاعدة الأساسية للإنتاج الزراعي في أي دولة، فنجد أن الجزائر تتربع على مساحة اجمالية تقدر بـ 238 مليون هكتار، منها حوالي 43 مليون هكتار مستغلة في الزراعة أي بنسبة 18% من المساحة الكلية، حسب احصائيات سنة 2013،[2] وفيما يلي تحليل لتطور أنواع المساحات الزراعية في الجزائر:

[1] زهير عماري، "اشكالية تنظيم العقار الفلاحي الجزائري وأهم الخيارات الممكنة لتطويره"، مجلة ابحاث اقتصادية وادارية، العدد 13، كلية العلوم الاقتصادية ، التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، جوان 2013، ص 137.

[2] رابح بوعراب، مرجع سابق، ص 109.

الجدول رقم (4-1): توزيع الأراضي الزراعية في الجزائر للفترة (2000-2015)

الوحدة: هكتار

البيان	2000	2005	2010	2012	2013	2014	2015
المساحات الزراعية الصالحة (1)	8227440	8389640	8435028	8454630	8461880	8465040	8487854
نسبة المساحة الزراعية الصالحة من اجمالي المساحة الكلية	%3.45	%3.52	%3.54	%3.55	%3.55	%3.55	%3.56
مراعي ومجاري (2)	31794320	32821550	32938300	32969435	32969435	32965976	32968513
أراضي الاستغلالات الزراعية غير المنتجة (3)	866340	1169440	1071022	1101110	1458095	1457539	1938887
اجمالي الأراضي المستعملة للزراعة (1+2+3)	**40888100**	**42380630**	**42444350**	**42499430**	**42889410**	**42888555**	**43395254**
نسبة المساحة المستعملة للزراعة من اجمالي المساحة الكلية	%17.17	%17.79	%17.82	%17.84	%18.00	%18.01	%18.22
أراضي أخرى	**197286000**	**195793470**	**195729750**	**195674670**	**195284690**	**195285545**	**194778846**
اجمالي المساحة الكلية	**238174100**	**238174100**	**238174100**	**238174100**	**238174100**	**238174100**	**238174100**

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات، الجزائر بالأرقام، نشرة سنة 2016.(2013-2015) ونشرة سنة 2014 (2010-2012) ونشرة سنة 2000، ونشرة سنة 2005.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن اجمالي المساحة المزروعة تمثل نسبة قليلة مقارنة بالمساحة الكلية للبلاد، والجدير بالذكر أن حوالي 85% من المساحة الاجمالية عبارة عن أراضي صحراوية، والتي تكون فيها الزراعة جد ضئيلة بحيث تقتصر على الزراعة في الواحات وبعض المناطق التي تم استصلاحها في اطار مبادرة الدولة في تطوير الزراعة الصحراوية حيث تم استصلاح أكثر من 44 ألف هكتار خلال الفترة ما بين 1988-2002، اضافة الى أن المساحة المخصصة للزراعة لا تستغل كلية كونها تتوزع الى أراضي صالحة للزراعة وأراضي مستريحة تتمثل في المجاري، المراعي وأراضي الاستغلالات الزراعية غير المنتجة. الا أنه نجد أن مساحة الأراضي المستعملة للزراعة في الجزائر عرفت تطورا ملحوظا خلال الفترة 2000 الى 2015 حيث انتقلت مساحتها من 40888.1 ألف هكتار سنة 2000 الى 42380.6 ألف هكتار سنة 2005 أي بزيادة قدرها 3.52%، ثم الى42444.3

ألف هكتار سنة 2010 بنسبة موجبة قدرها 00.15 % ويرجع السبب في ذلك الى الزيادة التي شهدتها مساحة الأراضي الصالحة للزراعة التي انتقلت من 8227.44 ألف هكتار سنة 2000 الى 8389.64 ألف هكتار سنة 2005 لتنتقل بعد ذلك إلى8487854 هكتار سنة 2015. وكذلك الى الزيادة في أراضي الاستغلالات الزراعية غير المنتجة والتي انتقلت مساحتها من 866340 هكتار سنة 2000 الى 1938887هكتار سنة 2015 أي بنسبة زيادة كلية خلال الفترة ما بين 2000 الى 2016، بالإضافة الى التطورات التي عرفتها الأراضي الرعوية التي انتقلت مساحتها من 31794320 هكتار الى 32968513 من نفس الفترة السابقة وذلك بنسبة 03.56 %، وترجع هذه الزيادة الى المخطط الوطني للتنمية الفلاحية المطبق منذ سنة 2000 الذي تم من خلاله انشاء العديد من المباني الخاصة بالتبريد والمصانع التحويلية للمنتجات الزراعية خاصة المطاحن، فتح الطرقات، توصيل قنوات الري والاهتمام بتنمية المراعي في المناطق السهبية.

ب.توزيع الأراضي الصالحة للزراعة:

وتمثل تلك الأراضي المخصصة لزراعة مختلف المحاصيل الزراعية خلال الموسم الزراعي، منها الفصلية كالبقول أو شتوية كالحبوب أو متعددة السنوات كنباتات الكلاء والأشجار المثمرة والأراضي المستريحة، المروج الطبيعية، الكروم، الزراعة المثمرة والأراضي المستريحة. أي أنها المساحة القابلة للزراعة فعلا،[1] وقد بلغت مساحة اجمالي الأراضي المستعملة للزراعة سنة 2015 حوالي 43395254 وتمثل 18.22% من المساحة الكلية. وبالتالي يمكن القول بأن نسبة استغلال الأراضي الزراعية في الجزائر ضئيلة.

ولقد عرفت الأراضي الصالحة للزراعة في الجزائر تغيرات ملحوظة في توزيعها، كما يوضحه الجدول التالي:

[1] بوعراب رابح، مرجع وموضوع سابقان، ص 112.

الجدول رقم (4–2): تطور توزيع الأراضي الصالحة للزراعة خلال الفترة (2000-2015) الوحدة: هكتار

البيان	2000	2005	2010	2012	2013	2014	2015
1.الأراضي القابلة للزراعة	**7662420**	**7511080**	**7501489**	**7506570**	**7496678**	**7469481**	**7462081**
1.1 مزروعات عشبية	4141130	3921190	4225784	4354242	4453225	4403937	4368417
2.1 أراضي سباتية	3521290	3589890	3275705	3152328	3043453	3065544	3093664
2.الزراعات الدائمة	**565020**	**878560**	**933539**	**948060**	**965202**	**995559**	**1025773**
1.2 المروج الطبيعية	35230	26070	24750	24335	26626	25777	25468
2.2 الكروم	59750	101710	80423	74338	73430	70852	70664
3.2 حقول أشجار الفواكه	470000	750780	828366	849387	865146	898930	929641
مجموع المساحة الزراعية الصالحة	**8227440**	**8389640**	**8435028**	**8454630**	**8461880**	**8465040**	**8487854**

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على بيانات المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية، أعداد مختلفة (22- 36)، الخرطوم.

نلاحظ من خلال الجدول أن المساحة الصالحة للزراعة قد عرفت تطورا من سنة الى اخرى خلال الفترة الممتدة من سنة 2000 الى 2015، وهذا نظرا لزيادة الرقعة الجغرافية المخصصة للزراعة عن طريق استراتيجية التنمية الفلاحية من خلال برنامجي PNDA وPNDAR، مما أدى الى انتقال مساحتها من 8227440 هكتار سنة 2000 الى 8487854 سنة 2015 بزيادة قدرها 03.06 %، رغم أن الزيادة معتبرة الا أنها مقبولة، الا أن المساحة الصالحة للزراعة لا تستغل كاملة فهي تتمثل في الأراضي المستعملة فعلا في الزراعة وهي موزعة الى مزروعات عشبية (تتمثل في النباتات الفصلية كزراعة البقول ومزروعات سنوية والمزروعات متعددة السنوات كنباتات الكلاء)، والتي انتقلت مساحتها من 4141130 هكتار سنة 2000 الى 4368417 هكتار سنة 2015 أي بنسبة 05.20 % وأخرى غير مستغلة وهي أراضي بدون زرع ولكن يشترط أن لا تتجاوز فترة الاستراحة 5 سنوات، وبعدها تصبح أراضي من نوع مراعي ومجاري وهي تمثل 58.54 % من مجموع المساحة الصالحة للزراعة والتي أثبتت الدراسات امكانية استصلاحها ويمكن استغلالها في زيادة الزراعات النباتية وغرس الأشجار المثمرة، كما أن الزراعات الدائمة وهي زراعات تدوم عدة سنوات في نفس الأرض وتشمل المروج الطبيعية، الكروم وحقول أشجار الفواكه والتي انتقلت اجمالي مساحتها من 565020 هكتار سنة 2000 الى

1025773 هكتار سنة 2015 بما يقابل نسبة 44.91 %، ويعود السبب في ذلك الى الارتفاع الذي شهدته مساحة الأشجار المثمرة والتي تمثل ما نسبته 90.62 % وهذا بفضل المخطط الوطني للتنمية الفلاحية الذي أعطى اهتماما بالغا لغرس الأشجار المثمرة.

الا أن هذه الأراضي الزراعية تعاني من مشاكل عدة، ولعل أبرزها تراجع الرقعة الجغرافية كما وكيفا وكذا المشاكل المتعلقة بالملكيات والحيازات الى جانب العلاقة بين الأرض والموارد المائية، وهي عوامل تجعلها تقتصر على نمط انتاجي محدود مما يؤثر سلبا على الانتاج والانتاجية.

فبالنسبة لتناقص الرقعة الزراعية كما وكيفا فتتمثل أهم الأسباب فيما يلي:

- الانتقاص العمدي من جانب الانسان: بسبب التبوير، التجريف، البناء في المناطق الصالحة للزراعة؛
- الضائع من الأراضي بسبب متطلبات الزراعة: بحيث تساهم الزراعة في فقدان مساحات معتبرة من الأراضي الزراعية نظرا لتفكك الحيازات والملكيات، وقنوات الري وحدود الحيازات التي توضع على حساب الأراضي الزراعية. علاوة على المساحات التي تستغل للمرافق الزراعية كالمخازن والحظائر والتي تزداد مع زيادة تفتت الحيازات الزراعية؛
- فقدان خصائص الأراضي الزراعية: حيث تفقد الأرض الزراعية خصائصها بسبب عدة عوامل منها: تكثيف المحاصيل، عدم الكفاءة في استغلالها أو تعويضها بأسمدة تعيد لها حيويتها، انتشار الأراضي المتأثرة بتراكم الأملاح بعض المخلفات الضارة.[1] حيث تعد الملوحة من أهم عوامل تدهور الأراضي الزراعية اضافة الى الطريقة التي تدار بها المياه، فعدم كفاية الصرف تدني مستويات كفاءة الري، استخدام المياه المالحة أو قليلة الجودة في الري، سوء تسوية الأراضي التلوث الكميائي الناتج عن استعمال الأسمدة والمبيدات الحشرية ومبيدات الأعشاب كلهما عوامل من شأنها المساهمة في التملح التدريجي للتربة.
- مشكل التوسع العمراني: ان الجزائر تشهد انخفاض في سكان المناطق الريفية وفي مساحة الأراضي الصالحة للزراعة وقد يزداد الوضع سوءا اذا استمر الحال هكذا؛
- ظاهرة التصحر: نجد أنه من أهم العوامل التي أصبحت تهدد المساحات الصالحة للزراعة هي ظاهرة التصحر، التي تدمر الامكانيات البيولوجية للتربة. وما انجر عنه من ندرة في المياه، انخفاض في انتاجية الأراضي، ضياع التنوع البيولوجي، تدهور جودة العيش.[2]

[1] مجدولين دهينة، مرجع سابق، ص 215.

[2] مراد جبارة، مرجع سابق، ص 268.

الفرع الثاني: الموارد المائية

تعتبر الموارد المائية من العناصر الأساسية التي تتحكم في الانتاج الزراعي، فتطور هذا القطاع ونموه يتوقف على حجم المياه الموجهة له والتي تستغل في الري الزراعي وتوسيع المساحة الزراعية المسقية.

والجزائر بحكم موقعها الجغرافي فقد سمح لها بتوفر المناخ المناسب لزراعة العديد من المحاصيل وكذا شساعة المساحة الجغرافية، حيث تنقسم الموارد المائية الى ثلاث موارد (مطرية، سطحية وجوفية)، وفيما يلي توضيح لحجم ومصادر المياه في الجزائر واستخداماتها في الزراعة.

1.حجم ومصادر المياه في الجزائر

ان اتساع المساحة الجغرافية للجزائر وتنوع مناخها نتج عنه اختلاف في كبير في مصادر وكمية المياه بين القسمين الشمالي والجنوبي.

أ.الموارد المائية في الشمال

توجد أغلب الموارد المائية للجزائر في الجزء الشمالي وهي تتميز بمناخ البحر الأبيض المتوسط، وتنقسم الموارد المائية في الجزء الشمالي الى:

- **موارد مائية مطرية:** ويقصد بها كميات الأمطار المتساقطة خلال فصول السنة، وتعد أهم مصدر للمياه السطحية المتجددة، ويتميز هطول الأمطار في الجزائر بالتذبذب وعدم الانتظام في المكان وحتى الزمان،[1] ويتراوح المتوسط السنوي لسقوط الأمطار ما بين 95 و100 مليار $م^3$ ، ويتغير توزيعها جغرافيا بين المناطق الساحلية ومناطق شمال الصحراء، بحيث أن 80 مليار $م^3$ منها يتعرض للتبخر، ما تمثل نسبته 80 % الى 84%، والباقي المتمثل في 16 مليار $م^3$، فيوزع الى 3.5 مليار $م^3$ فقط تساهم في تغذية الطبقات المائية الجوفية، وذلك راجع الى عامل الانحدار الذي تتميز به أغلب مناطق الجزء الشمالي، و12.5 مليار $م^3$ تتدفق في الوديان والأنهار ليحتفظ منها بحوالي 5.2 مليار $م^3$ في السدود، و7.3 مليار $م^3$ تتدفق مباشرة في البحر والشطوط المالحة.[2]

والجدير بالذكر أن أغلبية مساحة الأراضي في الجزائر تقع في منطقة الهضاب العليا والصحراء والتي تمثل حوالي 93 % من المساحة الكلية للبلاد وهي تستقبل حوالي 08 % فقط من الكميات المتساقطة وبالتالي تتلقى

[1] رابح بوعراب، مرجع سابق، ص 117.

[2] محمد غردي، مرجع سابق، ص 21.

المساحة المتبقية التي تتوزع على الساحل الجزائري والتي تبلغ 07 % فقط من المساحة الكلية ما يقارب 92 % من كميات الأمطار المتساقطة والتي تقدر بحوالي 19.2 مليار م^3.[1]

ان توزيع معدلات التساقط السنوي للأمطار في الجزائر يتناقص في اتجاهين من الشمال الى الجنوب ومن الشرق الى الغرب، وهي موزعة كما يلي:

- **من الشمال الى الجنوب:** فالأطلس التلي يستقبل كمية من الأمطار تتراوح ما بين 400 و900 ملم سنويا، وقد تفوق 1000 ملم فوق المرتفعات الجبلية الشمالية، أما في الهضاب العليا والأطلس الصحراوي فيتراوح المعدل السنوي للأمطار ما بين 250 و400 ملم، ما عدا بعض المرتفعات والتي تتلقى ما بين 400 و600 ملم بسبب عامل الارتفاع. ثم تبدأ بالتناقص من السفوح الجنوبية للأطلس الصحراوي وهي تقل عن 200 ملم في السنة، أما الصحراء الجنوبية فأمطارها ترتبط بأمطار المنطقة المدارية ولذلك فهي أمطار صيفية وقليلة.
- **من الشرق الى الغرب:** تتناقص كمية التساقط من الشرق الى الغرب الجزائري ويعود ذلك الى كون جبال الريف والأطلس المتوسط في الريف والأطلس المتوسط في المغرب وشبه الجزيرة الابيرية تعترض الرياح المحيطية الممطرة، كما أن ارتفاع المنطقة الشرقية يفوق ارتفاع المنطقة الغربية للجزائر. فيصل متوسط سقوط الأمطار في المنطقة الساحلية الى 400 ملم في الغرب و700 ملم في الوسط والى 900 ملم في الشرق، أما في منطقة الأطلس التلي فتصل في الغرب الى 600 ملم والى ما بين 700 و1000 ملم في الوسط والى ما بين 800 و1600 ملم في الشرق، أما في مطقة السهول العليا فتصل الى 250 ملم في كلتا منطقتي الغرب والوسط والى 400 ملم في الشرق هذا بحس احصائيات سنة 2000.[2]

2) الموارد السطحية:

تتمثل مصادر المياه السطحية في السدود، الوديان، الأنهار والمحاجز المائية

- **الوديان والأنهار:** يقدر عدد الأودية والأنهار في الجزائر بنحو 30 مجرى معظمها في الاقليم التلي وتصب في البحر الأبيض المتوسط، وما يميزها هو أنها منسوبها غير منتظم كما تقدر طاقتها بحوالي 12.4 مليار م^3، اهمها: وادي الشلف، الوادي الكبير والتي تنتج أكثر من ملياري م^3، ووادي السيبوس، الصومام ووادي يسر التي تنتج ما بين 500 ومليار م^3 سنويا، أما وادي الداموس، الصفصاف، الخميس، كراميس ووادي بودواو

[1] رابح بوعراب، مرجع سابق، ص 118.

[2] زهير عماري، **تحليل اقتصادي قياسي لأهم العوامل المؤثرة في قيمة الناتج المحلي الفلاحي الجزائري خلال الفترة (1980–2009)**، مرجع سابق، ص 104.

فهي تنتج ما بين 30 و100 مليون م^3 في السنة، بالاضافة الى وادي تافنة والحراش ومازافران التي تنتج ما بين 100 و500 مليون م^3 سنويا.

- **السدود:** تعتبر السدود المصدر الثاني للمياه في الجزائر، وهي من المنشات الأساسية لتخزين المياه، ويقدر الخبراء عدد المواقع المناسبة لبناء السدود في الجزائر بحوالي 250 موقع، وقد سعت الجزائر الى زيادة عدد السدود منذ الاستقلال،[1] حيث بلغد عددها الى غاية سنة 2014 بـ 75سد موزعة عبر مختلف ولايات الوطن بطاقة تخزين تقدر بـ 8.5 مليار م^3، اضافة الى وجود 420 ألف بئر غير مستغلة بسبب نقص التجهيزات وارتفاع تكاليفها، مما سمح بتوفر ما يقارب 13.7 مليار م^3 من المياه القابلة للتعبئة للقطاع الفلاحي، الا أن المشكل الذي يبقى مطروح هو مشكل التوزيع نظرا لتموقع معظم السدود في المنطقة التلية حيث أن 94 % منها يقع في هذه المنطقة، مما يصعب عملية تزويد المناطق الزراعية بالمياه.[2] والجدول التالي يوضح أهم السدود في الجزائر وسعتها التخزينية وحصة الزراعة منها.

الجدول رقم (4-3): توزيع أهم السدود في الجزائر وطاقة التخزين والكميات المخزنة وحصة الزراعة

الوحدة: مليون م^3

اسم السد	سعة التخزين	المخزون السنوي	حصة الزراعة	نسبة الاستغلال للزراعة (%)
بني هارون (ميلة)	960	795	180	22.64
قرقر (غليزان)	450	358	70	18.18
جرف (بشار)	350	260	87	33.46
غريب (عين الدفلة)	280	145.2	98	67.5
سيدي يعقوب (الشلف)	280	278	68	24.46

المصدر: بوعراب رابح، تحليل دالة الانتاج في القطاع الزراعي (دراسة اقتصادية قياسية لحالة الجزائر في الفترة من 1998-2012)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد كمي، جامعة الجزائر 3، السنة الجامعية 2015-2016، ص 121.

نلاحظ من خلال الجدول أن نصيب الزراعة من استغلال مياه السدود أنها ضعيفة نسبيا، ويرجع عدة أسباب منها الطبيعية، الفنية وأخرى تتعلق بالتسيير، الا أن الدولة الجزائرية تعمل الدولة على توسيع استغلال الموارد المائية في السدود باعداد برامج لتشييد قنوات تحويل مياه السدود عبر ولايات الوطن لأجل الري الزراعي.

[1] مجدولين دهينة، مرجع سابق، ص 218.

[2] رابح بوعراب، مرجع سابق، ص 120.

- **المحاجز المائية:** وتسمى أيضا البحيرات الجبلية وقدرة التخزين فيها لا تتعدى مليون م^3 ، وهي تستغل أساسا في السقي وتربية المواشي، ويبلغ عددها حوالي 834 حاجزا بطاقة استيعاب تبلغ 213 مليون م^3 ، يستغل منها 75 % في القطاع الزراعي، و05 % في تربية المواشي و20 % غير مستغلة.[1]

– موارد مائية جوفية: ان حجم الموارد المائية الجوفية المخزنة تحت الأرض تقدر بحوالي 147 طبقة مائية وحوالي 60000 بئر صغير، 90000 ينبوع و23000 بئر عميق. وقدرت كمية المياه الجوفية الممكن استغلالها بحوالي 7 مليار م^3 في السنة، وتتوزع بين الشمال والجنوب بـ 2 مليار م^3 و5 مليار م^3 في السنة على التوالي، يستغل منها 90% ما يعادل 1.8 مليار م^3 في السنة بالنسبة للشمال، أما في الجزء الجنوبي فتتوفر المياه الجوفية بكميات معتبرة جدا خاصة في الصحراء الوسطى وتحتوي على خزانين وهما المتداخل القاري والمركب النهائي بمساحة تقدر بـ 600 ألف و300 ألف كلم^2 على التوالي.[2]

ب.الموارد المائية في الجنوب:

يغطي الجنوب الجزائري 85 % من المساحة الكلية، وهو يدخل ضمن المناطق الشبه الجافة والجافة مما يجعل متوسط معدل تساقط الأمطار يقل عن 100 ملم/ السنة، وتتمثل الموارد المائية الأساسية في المياه الجوفية التي يمكن استغلال 5 مليار م^3 منها، وهي مياه عميقة عن سطح الأرض حيث يصل عمقها في بعض المناطق الى 2000م، ما عدا أدرار (بين 200م و300م)، أما الحجم المستغل فيقدر بـ 725 مليون م^3 منها 505 مليون م^3 تستغل في السقي بواسطة أكثر من 742 بئرا، كما يوجد أيضا ثلاثة سدود كبيرة بسعة 415.85 مليون م^3.[3]

ج.تحلية مياه البحر:

بساحل طوله 1200 كلم الا أنها لم تتوجه نحو سياسية تحلية مياه البحر الا في نهاية التسعينات،[4] ويقصد بتقنية تحلية المياه على أنها ازالة نسبة الأملاح الموجودة في مياه البحر والمحيط وتحويلها اما مياه صالحة للشرب واما للتخفيض من نسبة الملوحة الزائدة واستخدامها لري المحاصيل الزراعية، أو في مياه العمليات الصناعية المختلفة.

[1] محمد غردي، مرجع سابق، ص 22.
[2] رابح بوعراب، مرجع سابق، ص 122.
[3] محمد غردي، مرجع وموضوع نفسهما
[4] بلقاسم براكتية، مرجع سابق، ص 35.

وتجري عملية التحلية في ثلاث مناطق صناعية رئيسية وهي أرزيو، سكيكدة وعنابة. الا أنها لا تسمح الا في الحالات القصوى بتجنيد 18 مليون م^3 في السنة.[1]

2.استخدام المياه في الزراعة

يعتمد النشاط الزراعي في الجزائر أساسا على الزراعة المطرية، حيث أن 90 % من المساحة الزراعية تستغل اعتمادا على الأمطار، الا أن تساقط الأمطار ينحصر غالبا بين شهري نوفمبر ومارس، كما أنها تتميز بعدم الانتظام في مختلف مناطق الوطن، الأمر الذي يدفع بالمزارعين الى اعتماد تقنية الري الزراعي، وقد كشفت الدراسات حول التربة أن المساحة الاجمالية القابلة للسقي بالمياه المعبئة تقدر بـ 1.5 مليون هكتار في الشمال و300 ألف هكتار في الصحراء،[2] ويمكن تقسيم الأراضي المروية في الجزائر الى فئتين:

أ.المحيطات الكبرى المسقية عن طريق السدود الكبرى (GPI): وهي الأراضي التي تفوق مساحتها 500 هكتار، وتشمل على ساحة اجمالية مجهزة تقدر بـ 215 ألف هكتار، منها 150000 هكتار مسقية فعلا، موزعة بين المحيطات القديمة حيث يطبق عليها أساليب الري التقليدي على مساحة تقدر بـ 105500 هكتار، أما المحيطات الحديثة التي يطبق عليها أساليب الري الحديث على مساحة تقدر بـ 95500، أما المساحة المتبقية 65000 هكتار جزء كبير منها يتواجد في المناطق التي تتميز بقلة الموارد المائية الناتجة عن وجزء منها معرض للبرامج الحضرية.

ب.المحيطات المتوسطة والصغيرة المسقية (PMH): عن طريق السدود الصغرى والابار وهي الأراضي التي تقل مساحتها عن 500 هكتار، بحيث تعتمد على المصادر الذاتية لعملية الري.[3]

وللتوضيح أكثر نستعين بالجدول التالي الخاص بتطور المساحات الزراعية المسقية والمطرية في الجزائر.

[1] مجدولين دهينة، مرجع سابق، ص 219.

[2] محمد غردي، مرجع وموضوع سابقان، ص 22.

[3] زهير عماري، **تحليل اقتصادي قياسي لأهم العوامل المؤثرة على قيمة الناتج المحلي الفلاحي الجزائري خلال الفترة (1980–2009)**، مرجع سابق، ص 108.

الجدول رقم (4-4): تطور المساحات الزراعية المطرية والمسقية في الجزائر الوحدة: ألف هكتار

البيان			2000	2005	2010	2012	2013	2014	2015
المساحة الصالحة للزراعة	مساحة المحاصيل المستديمة	المطرية	345.35	483.05	482.30	483.80	510.09	509.10	545.81
		المسقية	182.65	395	451.24	465.28	455.11	488.48	480.17
	مساحة المحاصيل الموسمية	المطرية	3870.00	3512.82	3691.80	4353.66	3818.84	3743.15	3664.98
		المسقية	306.00	408.37	533.98	577.63	634.38	660.79	703.83
	المساحة المتروكة غير المزروعة		3521.00	3589.8	3275.71	3152.33	3043.45	3065.54	3093.66
	مجموع المساحة الصالحة للزراعة		8225	8389.04	8435.03	9032.7	8461.87	8467.06	8488.45
	نسبة المساحة المسقية الى المساحة الزراعية الصالحة للزراعة %		5.94	9.57	11.68	11.54	12.87	13.57	13.94

المصدر:من إعداد الطالبة اعتمادا على بيانات المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية، الأعداد (22- 26-32-35-36)، الخرطوم.

نلاحظ من خلال الجدول نسبة اجمالي المساحة الزراعية المسقية الى اجمالي الأراضي الصالحة للزراعة انتقلت من 05.94 % سنة 2000 الى 13.94 % سنة 2015، كما أن مساحة الأراضي المسقية انتقلت من 488.65 ألف هكتار سنة 2000 الى 1184 ألف هكتار سنة 2015 أي بنسبة تقدر بـ 58.72 %، ويرجع هذا الارتفاع في الأساس الى الزيادة المحققة في المساحات المسقية للمحاصيل الموسمية التي انتقلت من 306 ألف هكتار الى 703.83 ألف هكتار سنة 2015، مقارنة بالزيادة المحققة في المساحة المسقية للمحاصيل المستديمة التي بلغت 182.65 ألف هكتار سنة 2000 الى 480.17 ألف هكتار سنة 2015.

ويعود هذا التطور الى البرامج الفلاحية المطبقة خلال هذه الفترة والتي دعمت الفلاحين بحفر الابار وبناء الأحواض المائية واستخدام وسائل الري الحديثة وخاصة في اطار البرنامج الخماسي (2010-2015) الذي ركزت فيه الدولة على الأنظمة المقتصدة للمياه واعطاء الأولوية للمحاصيل الاستراتيجية في تخصيص الموارد المائية خاصة الري التكميلي للحبوب، اضافة الى قيام الدولة ببناء السدود الاشراف على توصيل المياه لشبكات من المحيطات الفلاحية.[1] كما أن نقص الزراعة المروية في الجزائر لا يعود الى ندرة المياه بقدر ما يرجع الى سوء استغلالها، بحث يتم استخدام تقنيات سقي غير اقتصادية تتطلب كميات كبيرة من المياه من جهة والى عدم التحكم فيها من جهة أخرى.[2]

[1] مجدولين دهينة، مرجع سابق، ص 221.

[2] مراد جبارة، مرجع سابق، ص 273.

المطلب الثاني: الموارد البشرية والمالية

تعتبر الموارد البشرية والمالي من أهم عناصر الانتاج في أي قطاع انتاجي خاصة الزراعي فالعنصر البشري هو الذي يقوم باستغلال الموارد والطبيعية، اضافة الى الموارد المالية التي بفضلها يمكن اقتناء مدخلات العملية الانتاجية.

الفرع الأول: الموارد البشرية

يعتبر العنصر البشري محرك أساسي للتنمية وعنصر مهم في أي نشاط اقتصادي، وبالأخص في القطاع الزراعي فمن خلاله يتم استغلال الموارد والامكانيات المتاحة، خاصة اذا العنصر البشري يتمتع بمؤهلات علمية وتقنية تمكنه من توفير شروط تحقيق الزيادة في الانتاج الزراعي.

1.تطور اليد العاملة الزراعية

لقد عرفت الجزائر تزايدا ملحوظا في عدد السكان خلال العقود الثلاثة الأخيرة وبمعدلات عالية، الأمر الذي أدى الى اختلال التوازن بين السكان والموارد من جهة، ومن جهة أخرى نجد أن التوزيع السكاني على مختلف مناطق الوطن يتميز بعدم الاستقرار وفي تغير مستمر نتيجة لظاهرة النزوح الريفي نحو المدن، فنجد أن أغلب السكان يتمركزون في المدن الكبرى، ومن الاثار السلبية الناتجة عن هذه الظاهرة انخفاض حجم اليد العاملة الزراعية، واختلال التوازن بين العرض والطلب منها خاصة في مواسم الزرع والحصاد. نظرا لتزايد الطلب على اليد العالمة خلال هذه الفترات.[1]

تعتمد الجزائر أساسا على العنصر البشري لأن معظم العمليات الزراعية ما تزال تنجز يدويا، ويعود ذلك لقلة المعدات اللازمة أو لعدم التمكن من استعمالها،[2] ولأجل التعرف على تطور المورد البشري في القطاع الزراعي نستعين بالجدول التالي:

[1] رابح بوعراب، مرجع سابق، ص 125.

[2] مجدولين دهينة، مرجع سابق، ص 221.

الجدول رقم (4-5): تطور اليد العاملة الزراعية الى اجمالي القوى العاملة الكلية خلال الفترة (2000-2015)

الوحدة: ألف نسمة

البيان	2000	2005	2010	2011	2012	2013	2014	2015
اليد العاملة الكلية (**A**)	6244	9493	14968	15285	15285	11964	11454	11931
اليد العاملة الزراعية (**B**)	1288	1381	2420	2442	2476	2528	2550	4959
نسبة(**B**) من (**A**) (%)	20.62	14.54	16.16	15.97	16.19	21.13	22.26	41.56

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على بيانات المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية، أعداد مختلفة (22- 36)، الخرطوم.

من خلال بيانات الجدول (4-5) يتضح لنا أن اليد العاملة الكلية تشهد ارتفاعا خلال الفترة من 2000 إلى 2012 حيث انتقلت قيمة العمالة الكلية من 6244 إلى 15285 ألف نسمة، وهذا راجع إلى وجود مشاريع استثمارية جديدة قامت بها الدولة، إلا أنها سرعان ما انخفضت إلى 11931 ألف نسمة ويعود هذا إلى التزايد السكاني الذي تشهده السنوات الأخيرة ما أثر على نسبة العمالة، أما العمالة الزراعية فهي تشهد تذبذبا خلال هذه الفترة، حيث نجد أن حجم العمالة الزراعية قد انتقل من 1288 ألف نسمة الى 2420 ألف نسمة سنة 2010 أي بنسبة 46.77 %، وهذا راجع الى عودة القوة العالمة الزراعية النشيطة في الريف الى العمل الزراعي بعد عدم ايجادها لعمل في القطاعات الأخرى وكذا الدول الذي قامت به الدول من خلال المخطط الوطني للتنمية الفلاحية الذي تم خلال هذه الفترة وتحسين مستوى الخدمات في الريف ودعم المشاريع المصغرة في القطاع الزراعي. وبخصوص نسبة القوة العاملة الزراعية من القوة العاملة الكلية التي بعدما كانت توظف ما نسبته 20 % إلى 30 % خلال الفترة من 2000 إلى 2009 من القوة العاملة الكلية أصبح يوظف 15% إلى 16 % فقط من سنة 2010 إلى سنة 2012 لتعود للارتفاع بعد ذلك، ويعود هذا التذبذب إلى كون العمل في القطاع غير مستقر ومرتبط بشدة بالظروف المناخية والتقلبات الموسمية كما أن الدخل فيه غير مستقر هو الاخر ومنخفض ما يعمل على هجرة اليد العاملة إلى باقي القطاعات لتحسين مستواهم المعيشي والجدير بالذكر أن جزء كبير منها عبارة عن عمالة مؤقتة وهذا رغم أن اليد العاملة الزراعية في تزايد حتى وان كان بمعدلات منخفضة.

2.تكوين اليد العالمة الزراعية ومستوى كفاءتها

نجد أن القطاع الزراعي عانى منذ الاستقلال من ضعف اليد العاملة المؤهلة، نظرا لانتشار الأمية في الوسط الريفي وصعوبة التعليم فيه.[1]

[1] رابح بوعراب، مرجع سابق، ص 130.

يعد تكوين المزارعين والأشخاص الذي يعملون في القطاع الزراعي من العناصر الضرورية لتنمية هذا القطاع وتوجيهه لزيادة الانتاج والانتاجية، ويكون ذلك بمعرفة كيفية استغلال الوسائل الحديثة في الزراعة خاصة في مجال تربية الحيوانات والدواجن، ولهذا عملت الدولة خلال تطبيقها للمخطط الوطني للتنمية الريفية الى تشجيع هذا المجال، من خلال تكوين واعادة تكوين العديد من الكوادر في مختلف المستويات، وفتح مراكز للأبحاث والقيام بالعديد من الملتقيات والندوات في كل المجالات الزراعية، والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (4-6): توزيع الأفراد المكونين حسب التخصصات الفلاحية خلال الفترة 2001-2006

التخصصات	2001	2002	2003	2004	2005	2006
اعادة تدريب الاطارات	4460	3995	5000	5451	3090	4043
الفلاحين	9041	9056	9000	8944	7503	5626
الشباب المستثمرين	/	8903	2800	1773	588	277
التقنيين ومساعدو التقنيين	499	484	/	487	164	416
المجموع	/	22438	/	16655	11345	10362

المصدر:غردي محمد، القطاع الزراعي الجزائري واشكالية الدعم والاستثمار في ظل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر 3، السنة الجامعية 2011-2012، ص 27.

تعكس معطيات الجدول مدى الجهود المبذولة من طرف الدولة في تطوين الاطارات، المستثمرين الجدد، العمال، التقنيين ومساعدي التقنيين كل في اختصاصه، حيث نجد أن الاطارات كان تكوينهم مرتبط بعملية التنمية الريفية، التسيير، الاتصال وتقييم المشاريع، أما الفلاحين فتكوينهم خاص بعملية زراعة الحبوب والبقوليات وغيرها، الري الفلاحي، تربية الحيوانات. أما المستثمرين شمل تكوينهم مجال وحداتهم الانتاجية أو الخدماتية كل حسب مشروعه، أما التقنيين ومساعدو التقنيين فكان التكوين في مجال الزراعة الجبلية، الصحراوية، الانتاج الحيواني، استخدام المبيدات وحماية الغابات. ولكن من الملاحظ أن عدد المتكونين تناقص بالمقارنة مع السنوات الأولى من تطبيق برنامج المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية بحيث انخفض اجمالي الأفراد المكونين من 22438 شخص سنة 2001 الى 10362 شخص سنة 2006. وذلك بسبب لجوء الدولة الى وسائل جديدة تتمثل في تعميم الدعم التقني عن قرب من خلال تنظيم أيام اعلامية وتحسيسية وتكوينات ميدانية من طرف اطارات متخصصة في المجال.[1] ولتوضيح مدى كفاءة قوة العمل الزراعية في الجزائر نستعين بالجدول التالي:

[1] محمد غردي، مرجع سابق، ص 26.

الجدول رقم (4-7): الكفاءة الزراعية في الجزائر خلال الفترة (2000-2015)

البيان	2000	2005	2010	2011	2012	2013	2014	2015
نسبة الكفاءة الزراعية *	0.59	0.45	0.40	0.39	0.43	0.49	0.52	0.59

المصدر: التقرير العربي الموحد، أعداد مختلفة.

من خلال الجدول (4-7) نجد أن هناك تذبذب في مؤشر الكفاءة الزراعية في الجزائر بحيث أن النسبة سنة 2000 كانت تقدر بـ 59 % لتنخفض الى 45 % سنة 2005 لتعاود الارتفاع إلى 40 % سنة 2010 ومن ثم تنخفض في السنة الموالية بمقدار 0.01 لتتواصل في الارتفاع لغاية سنة 2005، حيث بلغت النسبة 59 %، ويرجع هذا التذبذب الى التفاوت في نصيب المزارعين من الأراضي الزراعية ومدى جودتها ومدى كفاءة المزارع ونصيبه من مدخلات الانتاج الزراعي ومن الأبحاث والارشاد الزراعي هذا من جهة ومن جهة أخرى الى الظروف المناخية المتقلبة. الا أنه على العموم يمكن القول بأنها كفاءة مقبولة نسبيا وتعكس مجهودات الدولة في تحسين الكفاءة القطاع الزراعي.

ومن بين العوامل التي تؤثر أيضا على مستوى انتاجية العامل الزراعي هي مدى ملاءمة السياسات الزراعية بأدواتها المختلفة، ضعف مستوى التعليم، الرعاية الصحية والاجتماعية للمزارعين والتباين النسبي للاستثمار في قطاع الزراعة.

الفرع الثاني: الموارد المالية (القروض الزراعية)

ان تمويل القطاع الزراعي يعتبر عنصرا مهما في النهوض بالقطاع الزراعي من الناحية الكمية والنوعية له، ولا تقتصر مهمة التمويل على رفع العبء عن المزارع فحسب، بل يساهم في تسهيل استخدام التكنولوجيا الحديثة وتنمية المجتمع الريفي. وقد قامت الجزائر بإنشاء مؤسسات الاقراض الزراعي وذلك بهدف تحفيز المؤسسات والأفراد على توجيه جزء من مدخراتهم لتمويل الأنشطة الزراعية.[1] حيث نجد أن بنك الفلاحة والتنمية الريفية الممول الرئيسي للقطاع الزراعي وبجميع أنواعها، وعلى غرار القروض المدعمة من طرف الدولة والتي يدخل بنك الفلاحة فيها كوسيط بين المستثمر والدولة، يقوم هو الاخر بمنح قروض من موارده الخاصة في عدة أشكال اما قصيرة ، متوسطة أو طويلة الأجل،[2] فيما يلي توضيح لوضعية تمويل القطاع الزراعي من خلال القروض الممنوحة.

[1] عائشة بوثلجة، مرجع سابق، ص 107.

[2] مجدولين دهينة، مرجع سابق، ص .242

*نسبة الكفاءة الاقتصادية الزراعية = نسبة الناتج الزراعي من الناتج المحلي الاجمالي/نسبة القوى العاملة الزراعية من القوى العاملة الكلية.

الجدول رقم (4-8): توزيع القرض الزراعية في الجزائر خلال الفترة (2000-2015) الوحدة: مليون دولار امريكي

السنوات	متوسط الفترة (2000-2008)	2010	2011	2012	2013	2014	2015
القيمة	2693.4	1015.97	1015.97	111.33	225.83	538,49	453,82

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على بيانات المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية، أعداد مختلفة، الخرطوم.

نلاحظ من خلال الجدول أن التمويل الزراعي في الجزائر قد بلغ 2693.4 مليون دولار كمتوسط للفترة ما بين 2000-2008 وهذا راجع الى ارتفاع أسعار البترول ابتداء من سنة 2003، حيث تجاوز سقف 100 دولار لينخفض بعد ذلك الى 1015.97 مليون دولار في سنة 2010 ونفس القيمة في السنة الموالية ليصل الى 111.33 مليون دولار في سنة 2012، ليعود في الارتفاع تدريجيا الى أن وصل الى 453.82 سنة 2015، وعلى العموم يمكن القول بأن القروض المالية المقدمة للمزارعين تبقى قليلة مقارنة باحتياجاتهم المالية من جهة، والى الوفرة المالية التي تمتعت بها البلاد خلال هذه الفترة والتي كان نصيب الزراعة منها محدود.

المطلب الثالث: الموارد الاقتصادية والتأثيرات المناخية

ان عنصر رأس المال من أهم مقومات التنمية الاقتصادية، والتنمية الزراعية كجزء منها فهي الاخرى تتطلب رأس مال لأجل النهوض به، كما أن القطاع الزراعي من أشد القطاعات تأثرا بالتغيرات المناخية.

الفرع الأول: رأس المال الزراعي

لنجاح العملية الانتاجية الزراعية لابد من توفر موارد اقتصادية تتمثل فيما يعرف برأس المال المادي أو العيني وهذا اضافة الى الموارد السابقة الذكر، حيث تعتبر الموارد الاقتصادية بمثابة مدخلات تشمل المكننة الزراعية، الأسمدة والمبيدات وغيرها. ويصنف رأس المال الزراعي الى رأس مال ثابت ورأس مال دائر، وفيما يلي تحليل لمكونات رأس المال الزراعي في الجزائر.

1.رأس المال الزراعي الثابت

يقصد برأس المال الزراعي مجموع الآلات والأدوات ومستلزمات الانتاج الاخرى الثابتة التي تستخدم في مجال الانتاج الزراعي، حيث أن تكوين رأس المال في الزراعة مرتبط بالتقدم في مجال الانتاج الزراعي ووسائله،[1] وفي

[1] رابح بوعراب، مرجع سابق، ص 136.

الغالب يعتمد الاستثمار في الزراعة على النشاط العام باعتبار أن الاستثمار في الزراعة كاستصلاح الأراضي وانشاء السدود ذات عوائد على المدى المتوسط.

يقاس رأس المال الزراعي من خلال استخدامه في اقتصاديات الانتاج الزراعي بوحدات متساوية وغالبا ما يتم استخدام الوحدات النقدية كإحدى المتغيرات في دوال الانتاج الزراعي، كما يمكن قياس رأس المال تقنينية تستخدم في العملية الانتاجية الزراعية كتعداد الآلات الزراعية، رؤوس الماشية وغيرها.[1] وحتى نتمكن من تحليل واقع تراكم رأس المال الثابت في الجزائر نعتمد على قيمة التكوين الرأسمالي الزراعي الثابت الصافي المحسوب من طرف منظمة الأغذية والزراعة (FAO)، وقوامه كما يلي: الثروة الحيوانية، الأشجار المزروعة، المكننة والتجهيزات الفلاحية، نفقات تحسينات الأراضي والهياكل المستخدمة في الناتج الحيواني.[2] وعليه سنقوم بدراسة تطور بعض مكونات رأس المال الزراعي كالاتي:

أ.العتاد الزراعي (المكننة الزراعية):

اثبتت التجارب في مختلف الدول خاصة منها المتقدمة أن مكننة القطاع الزراعي أمر ضروري لتطور الانتاج، فمن بين العوامل التي أدت الى الثورة الزراعية في اوروبا وأمريكا الشمالية هي ادخال المكننة الزراعية التي أخذت محل الانسان والحيوان، بحيث تقدر الزيادة في انتاجية الأرض نتيجة احلال الآلات بـ 20-30 %،[3] وفيما يلي تحليل لتطور حظيرة المكننة الزراعية في الجزائر:

ان مؤشر استخدام المكننة الزراعية من جرارات وحاصدات يعكس الكفاءة التقنية لقطاع الزراعة، لتحليل وضعية المكننة الزراعية في الجزائر لنتعين بالجدول التالي:

جدول رقم (4-9): تطور حضيرة العتاد الزراعي للفترة (2000 -2015) الوحدة: وحدة

البيان	2000	2005	2010	2011	2012	2013	2014	2015
جرارات	93300	99300	107456	100847	102055	103635	105789	108551
حاصدات	9250	12346	13146	9443	9521	9619	9713	9785
المجموع	102550	111646	120602	110290	111576	113256	115502	118336

المصدر:من إعداد الطالبة اعتمادا على بيانات المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية، أعداد مختلفة.

[1] مرجع نفسه.

[2] زهير عماري، تحليل **اقتصادي قياسي للناتج لأهم العوامل المؤثرة على قيمة الناتج المحلي الفلاحي الجزائري خلال الفترة (1980-2009)**، مرجع سابق، ص 131.

[3] رابح زبيري، **الاصلاحات في قطاع الزراعة بالجزائر واثارها على تطوره**، مرجع سابق، ص 217 .

1)عتاد الجر والحرث:

يعتبر عتاد الجر والحرث من المستلزمات الأساسية لعملية الانتاج الزراعي نظرا لأهميته في اعداد الأرض وتهيئتها للزراعة، وبالاعتماد على بيانات الجدول رقم (3-9) يتضح لنا بأن حظيرة العتاد الزراعيفي مجال الجر والحرث فيتطور ملحوظ من حيث الكمية الا أن هذا التطور كان بوتيرة بطيئة، فقد قدر متوسط عدد الجرارات خلال الفترة (2000-2015) بـ 89734.75 جرار، بحيث نجد أن عدد الجرارات انتقل من 93300 جرار سنة 2000 الى 108551 جرار سنة 2015 أي بمعدل زيادة قدرها 16.34.

على العموم يمكن القول بأن وضعية المكننة الزراعية في مجال الحرث قد شهدت تحسنا وهذا نظرا لاتساع المساحة الزراعية المحروثة بالالات وتراجع استخدام أدوات الحرث البدائية، الا أن هذا النمو الكمي ليس مؤشرا كافيا لدلالة على التقدم في المكننة الزراعية، ذلك لأن هناك عوامل أخرى وجب أخذها بعين الاعتبار أهمها العمر الانتاجي والحالة الوظيفية للجرارات أي الاهتلاك السنوي لها وتجديد الحضيرة الذي يعتبر غير كافي، فكان من المفروض لضمان التجديد أن يقتني القطاع من 6000 الى 7000 جرار كل سنة.[1]

2)عتاد الحصد والدرس:

تعد عملية الحصاد من أهم العمليات التي يتم من خلالها جني المحاصيل في مواعيدها ما يستدعي توفير معدات والات لذلك خاصة في ظل الظروف المناخية للجزائر،فاذا ما تم تأخر الحصاد عن وقته ينتج عنه خسائر كبيرة وبالتالي ضعف مردودية المحاصيل (الحبوب والأعلاف)، ولهذا عملت الدولة توفير مستلزمات الحصاد والدرس.

فقد سجلت عدد الحاصدات في الجزائر خلال الفترة (2000-2015) تذبذبا ولكن على العموم فقد سجلت معد نمو بسيط قدر بـ 5.78 % بحيث كان عدد الحاصدات 9250 وحدة سنة 2000 ليرتفع الى 12346 سنة 2005 ليحافظ على الارتفاع الى غاية سنة 2010 حيث عملت الدولة على توفير مستلزمات الحصاد والدرس ليعاود الانخفاض في السنة الموالية الى 9443 أي بنسبة - 28.16 % بسبب رفع الدعم عن أسعار مستلزمات الانتاج الزراعي لتبقى الكمية في تتراوح ما بين 9521 وحدة و9785 وحدة للفترة ما بين (2012-2015).

ويرجع ذلك بحسب وزارة الفلاحة الى أن هذا النوع من العتاد يتعرض للعطب بشكل كبير نظرا لطبيعة المساحات الزراعية والنقص الكبير في قطع الغيار الخاصة بها، حيث يشير نفس المصدر الى أنه حوالي 2000

[1] زهير عماري، **تحليل اقتصادي قياسي للناتج لأهم العوامل المؤثرة على قيمة الناتج المحلي الفلاحي الجزائري خلال الفترة (1980-2009)**، مرجع سابق، ص 134.

و8000 حاصدة تتعرض للعطب سنويا وهذا ما يؤثر على تأخر جني المحاصيل، وهذا ما يفسر النسبة السالبة التي تشير الى تناقص عدد الحاصدات خلال تلك الفترة.[1] وطبعا أي تعطل في حاصدة يلغي كليا أو جزئيا فائدتها الاقتصادية ويؤدي الى زيادة كبيرة في التكاليف باعتبارها موسمية ومتخصصة في وظيفتها.[2]

وعلى العموم يمكن القول أن المكننة الزراعية شهدت تحسنا نظرا لاتساع المساحات المحروثة بالآلات، وتراجع في استعمال أدوات الحرث التقليدي الا في بعض المناطق التي يتعذر استخدام الجرارات فيها كالمناطق الجبلية الوعرة والمساحات الضيقة، الا أن هذا التطور كان بمعدلات يمكن القول أنها ضعيفة.

ب.الثروة الحيوانية:

وتنقسم الثروة الحيوانية الى ما يلي:

1)المواشي

تتمتع الثروة الحيوانية بأهمية خاصة، فبها يتم استغلال المراعي الطبيعية المنتشرة كما أن المواشي تعتبر من عوامل انتاج المواد الغذائية بمختلف أنواعها وهي مكملة للإنتاج النباتي.[3] وتشمل الثروة الحيوانية نوعين وهما المواشي والدواجن ولتوضيح تطورها نستعين بالجدول التالي:

الجدول رقم (4–10): تطور الثروة الحيوانية بالجزائر خلال الفترة (2000–2015) الوحدة: ألف رأس

البيان	2000	2005	2010	2011	2012	2013	2014	2015
الأبقار	1100.00	204.20	1747.70	1790.00	1843.94	1909.46	2049.65	2149.55
الأغنام	17748.00	18909.10	22668.80	23989.33	25194.00	26572.98	27807.73	28111.77
الماعز	3086.00	3590.00	4287.30	4411.02	4595.00	4910.70	5129.84	5013.95
الابل	262.00	268.60	313.99	318.76	340.00	344.02	354.47	362.27
المجموع	22196	22971.9	29017.79	30509.11	31972.94	33737.16	35341.69	35637.54

المصدر:من إعداد الطالبة اعتمادا على بيانات المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية، أعداد مختلفة.

[1] رابح بوعراب، مرجع سابق، ص 143.

[2] زهير عماري، **تحليل اقتصادي قياسي للناتج لأهم العوامل المؤثرة على قيمة الناتج المحلي الفلاحي الجزائري خلال الفترة (1980–2009)**، مرجع سابق، ص 136.

[3] بلقاسم براكتية، مرجع سابق، ص 42.

الشكل رقم (4-1): تطور الثروة الحيوانية بالجزائر خلال الفترة (2000-2015) الوحدة: ألف رأس

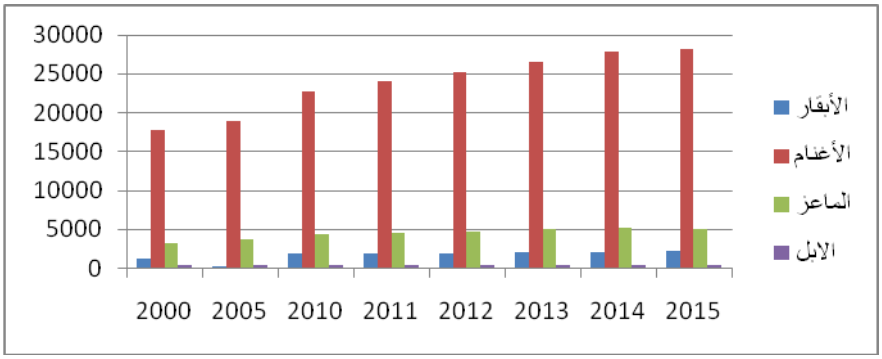

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول رقم (3-10)

من خلال الجدول رقم (3-10) أن مجموع الثروة الحيوانية (الأبقار، الأغنام، الماعز والابل) في تطور ملحوظ من سنة الى أخرى، ولكن بنسبة قليلة بحيث ارتفع عدد المواشي من 22196 ألف رأس سنة 2000 الى 35637.54 ألف رأس سنة 2015 أي بنسبة 60.55 % خلال 15 سنة، ومن الشكل رقم (4-1) نجد أن عدد الاغنام يمثل النسبة الأكبر من اجمالي رؤوس الماشية في الجزائر ثم تليها الأغنام ومن ثم الأبقار فالابل اخيرا، وهذا راجع الى طبيعة الفرد الجزائري الزراعي الرعوي الذي نجده يهتم بتربية الأغنام والماعز وكذا الابقار في المناطق السهبية أي شمال الوطن، حيث تتمركز الكثافة السكانية في حين أن تربية الابل تقتصر على المناطق الصحراوية، فنجد أن الأغنام يقدر عددها الى غاية سنة 2015 بـ 28111.77 ألف رأس وقد شهدت زيادة قدرت بـ 58.39 % خلال الفترة من سنة 2000 الى سنة 2015، كما أن عدد رؤوس الماعز شهدت هي الأخرى ارتفاعا بحيث انتقل عددها من 3086.00 سنة 2000 الى 5013.95 سنة 2015 أي بنسبة 62.44 %، كما أن عدد رؤوس الأبقار قد ارتفع بحوالي الضعف من 1100 رأس سنة 2000 الى 2149.55 سنة 2015، اضافة الى أن عدد رؤوس الابل قد انتقل من 22196 ألف رأس سنة 2000 الى 35637.54 سنة 2015 أي بحوالي 60.55%، ولكن على العموم يمكن القول أن عدد الحيوانات الزراعية في الجزائر قد عرفت تحسنا من الناحية الكمية الا أنها نسب قليلة خلال 15 سنة وعاجزة عن اللحاق بتطور عدد السكان وتطور حاجياتهم الغذائية رغم المجهودات التي بذلتها الدولة في هذا الاطار.

يمكن ارجاع السبب الرئيسي في ذلك الى الظروف المناخية وخاصة الجفاف وقلة النباتات الرعوية في المساحات الصالحة للرعي. وظاهرة الرعي الجائر الممارسة من طرف السكان الريفيين ونزع الأشجار وحرث

الأراضي الرعوية الطبيعية ولذلك قامت الدولة بمد الرعاة من البدو الرحل بخلايا شمسية لاستعمالها في الطهي، الانارة، التدفئة وحفر ابار للتقليل من هذه الظواهر.[1]

2)الدواجن

تعتبر تربية الدواجن من ذات أهمية كبيرة نظرا لمحدودية متطلباتها من مياه وأرض، حيث تتم تربيتها ضمن الحيازات العائلية الصغيرة التي تنتشر بكثرة وقد شهدت شعبة الدواجن في الجزائر توسعا وفق نظم الانتاج الحديثة خلال السنوات الأخيرة وحققت نتائج اقتصادية مهمة ساهمت في تحسين الأمن الغذائي من المنتجات الحيوانية، ولتوضيح تطور عدد الدواجن نستعين بالجدول التالي:

الجدول رقم (4-11): تطور عدد الدواجن في الجزائر خلال الفترة ما بين 2000-2015 الوحدة: وحدة

السنوات	2000	2005	2010	2011	2012	2013	2014	2015
عدد الدواجن	1100000	1250000	1260000	1270000	1285000	1300000	1300000	1337617.13

المصدر:من اعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات منظمة الفاو على الموقع:

http://www.fao.org/faostat/ar/#data/EK

من خلال الجدول أعلاه يتضح لنا أن عدد الدواجن قد شهد تطورا ملحوظا بحيث انتقل عدد الدواجن من 1100000 رأس الى 1337617.13 رأس سنة 2015، هذا ما يعكس مجهودات الدولة في تشجيع الاستثمار في هذا المجال، اضافة الى أن تربية الدواجن لا تتطلب امكانيات كبيرة لكنها تعتمد على مستلزمات الانتاج المستوردة كالأعلاف والمواد البيطرية وبالتالي فهي عرضة للظروف الخارجية.

2.رأس المال الزراعي المتداول

يتمثل رأس المال المتداول في قيمة مستلزمات الانتاج الزراعي من أسمدة، بذور، مبيدات ومواد صحية وبيطرية وغيرها.

أ.الأسمدة: تعاني المساحات الزراعية في الجزائر من نقص في خصوبة التربة نظرا لفقدان هذه الأخيرة لعناصرها الغذائية الأساسية التي تحتاجها كالفوسفات والازوت لذا أصبح من الضروري التوسع في استعمال الأسمدة في الزراعة للوصول الى أفضل انتاجية، حيث يجدر التوضيح الى أن هذه الأسمدة تنقسم الى نوعين أسمدة عضوية وأخرى كيماوية، فبخصوص الأسمدة العضوية والتي تستخدم في المحاصيل ذات القيمة العالية كالخضروات وتكون من مصدر نباتي أو حيواني حيث يتم جمعها من بقايا الأعشاب والنباتات وفضلات الحيوانات ويتم زرعها في

[1] بلقاسم براكتية، مرجع سابق، ص 45.

التربة، وبالتالي فان انتاج الأسمدة العضوية يتوقف أساسا على استرجاع مخلفات الثروة الحيوانية فان استعمالها في الجزائر ضعيف وهو يقتصر على محاصيل زراعة الخضر القريبة من مناطق تربية الماشية والدواجن، بينما استعمالها في زراعة الحبوب فهو ضئيل ويقدر بحوالي 23.2 % من العدد الاجمالي لمزارع الحبوب.[1] وفي المقابل نجد أن الجزائر قد عملت جاهدة على تطوير تقنيات الزراعية الا انه يبقى مستوى استعمال الأسمدة الزراعية ضئيل مقارنة مع غيرها من الدول.[2] أما بخصوص النوع الثاني فتمتلك الجزائر موارد هامة من الفوسفات والغاز الطبيعي والتي هي من مصادر انتاج الأسمدة الكيماوية الموجهة لعملية الانتاج الزراعي وحتى التصدير، حيث أن الجهة الوحيدة المخولة بذلك هي مجمع (ASMIDAL) الذي يقوم بتجميعها وتخزينها اضافة الى عمليات التجارة الخارجية،[3] وفيما يلي تحليل لتطور انتاج الأسمدة الكيماوية في الجزائر:

الجدول رقم (4-12): تطور انتاج الأسمدة الكيماوية في الجزائر خلال الفترة ما بين (2000-2015)

الوحدة: ألف طن

البيان	2000	2005	2010	2011	2012	2013	2014	2015
أسمدة أزوتية	67.3	825	900	900	900	900	900	900
أسمدة فوسفاتية	200.7	800	800	800	800	800	800	800
المجموع	268	1625	1700	1700	1700	1700	1700	1700

المصدر:من إعداد الطالبة اعتمادا على بيانات المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية، أعداد مختلفة.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن انتاج الأسمدة الكيماوي قد عرف تطورا وانتعاشا خلال الفترة ما بين سنة 2000 الى سنة 2010 نظرا لإعادة الاعتبار لها في استعمالها في الانتاج الزراعي وهذا في ظل عودة الاستقرار في البلاد خلال هذه الفترة ما ساعد على اعادة النشاط والتوزيع لهذه المواد، حيث انتقلت كمية انتاج الأسمدة الأزوتية من 67.3 ألف طن سنة 2000 الى 900 ألف طن سنة 2010 لتبقى في نفس المستوى ال غاية سنة 2015، كذلك الأمر بخصوص الأسمدة الفوسفاتية التي شهدت هي الأخرى زيادة ملحوظة في كمية انتاجها بحث انتقلت من 200.7 ألف طن سنة 2000 الى 800 ألف طن سنة 2005 لتحافظ على نفس الكمية المنتجة سنويا الى غاية سنة 2015، والملاحظ أيضا بأن انتاج الأسمدة الازوتية كان أكثر نسبيا من الأسمدة الفوسفاتية وهذا لأن انتاج الأسمدة الازوتية يعتمد أساسا على مشتقات البترول والغاز المتوفر في الجزائر وبأسعار

[1] بلقاسم براكتية، مرجع سابق، ص 72.

[2] FAO, utilisation des engrais par culture en Algérie**,** première édition, Rome, 2005, p 27.

[3] زهير عماري، **تحليل اقتصادي قياسي للناتج لأهم العوامل المؤثرة على قيمة الناتج المحلي الفلاحي الجزائري خلال الفترة (1980-2009)**، مرجع سابق، ص 148.

أقل من باقي المواد، على العموم فان اجمالي انتاج الأسمدة قد شهد تطورا خلال الفترة ما بين 2000 -2010 واستقرارا كمي في حدود 1.7 مليون طن في الفترة ما بين 2010-2015.

أما عن استعمال الأسمدة (الازوتية، الفوسفاتية والبوتاسية) في العملية الزراعية فهي موضحة في الشكل التالي:

الشكل رقم (4-2): تطور استهلاك أنواع الأسمدة الكيماوية في الجزائر خلال الفترة (1980-2015)

الوحدة: الطن المتري

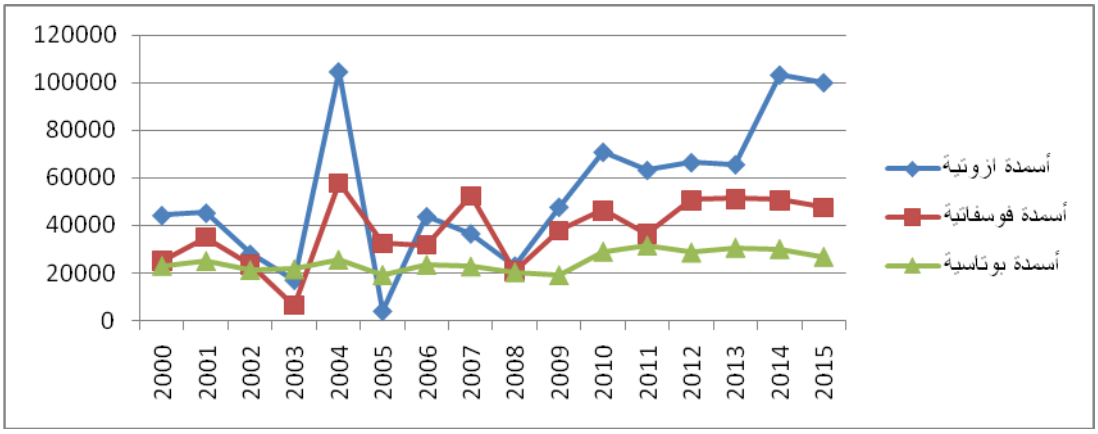

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات منظمة الفاو عبر الموقع:

http://www.fao.org/faostat/ar/#data/RFN تاريخ الاطلاع: 2018/12/20

نلاحظ من خلال الشكل رقم (4-2) أن استهلاك الأسمدة في الجزائر عموما قد عرف تذبذبا خلال فترة الدراسة والملاحظ أيضا أن أكثر انواع الأسمدة استهلاكا هي الأسمدة الازوتيةنظرا لأهميتها في العملية الانتاجية الزراعية حيث بلغ متوسط الاستهلاك حوالي 54049 طن متري وانتقلت كمية استعماله من 44300 طن الى 100142.69 طن سنة 2015 وهذا راجع الى الزيادة في الانتاج خلال هذه الفترة، أما عن الأسمدة الفوسفاتية فهي تلي الأسمدة الازوتية من حيث الاستهلاك والأهمية وقد بلغ متوسط استهلاكها 37855.7894 طن خلال فترة ما بين 2000-2015 وانتقلت الكمية من 25000 سنة 2000 طن الى 47467 طن سنة 2015 وهذا راجع الى الزيادة في الانتاج حيث تمتلك الجزائر مناجم لإنتاج الفوسفات الطبيعي تسمح لها بتلبية احتياجات الزراعة وحتى التصدير في حالة الفائض.

يتم انتاج الفوسفات الطبيعي في الجزائر من خلال الشركة الوطنية للحديد والفوسفات (FERPHOS) التي تزود مجمع أسميدال الذي يقوم لانتاج الأسمدة الفوسفاتية.[1] وبخصوص استهلاك الأسمدة البوتاسية فهي تستعمل بكميات أقل من غيرها من الأسمدة حيث بلغ متوسط استهلاكها 24835.095 طن وهذا راجع الى أن هذا

[1] زهير عماري، **تحليل اقتصادي قياسي للناتج لأهم العوامل المؤثرة على قيمة الناتج المحلي الفلاحي الجزائري خلال الفترة (1980-2009)**، مرجع سابق، ص 151.

النوع تستورده الجزائر حيث يستخرج من البحر الميت. كما نجد أن الدولة الجزائرية قررت تخصيص مبلغ 14 مليار دولار للاستثمار في انتاج الأسمدة من خلال انجاز ثلاثة مصانع للأسمدة الكيماوية في افاق عام 2020 بطاقة انتاج تقدر بـ 35 مليون طن سنويا.[1]

ب.البذور النباتية والشتائل: تعد البذور من العناصر الأساسية للنشاط الزراعي فاستعمال بذور محسنة وذات نوعية جيدة من شأنه الرفع من مستويات انتاج المحاصيل الزراعية.

وفي الجزائر تعتمد الزراعة بشكل أساسي على الواردات من البذور لتوفير متطلبات القطاع.[2] ويتم تسويق وتوزيعها على المزارعين خلال 41 فرع من الفروع الولائية لتعاونية الحبوب والبقول الجافة،[3] والجدول التالي يوضح تطور مبيعات بذور الحبوب(تشمل القمح الصلب، القمح اللين، الشعير، الشوفان والذرة) والبقول الجافة (تشمل العدس، الفاصولياء، الحمص، البازلاء والفول) والبقول الجافة خلال الفترة ما بين 2000 -2012.

الجدول رقم (4-13): تطور مبيعات بذور الحبوب والبقول الجافة خلال الفترة ما بين 2000 -2012

الوحدة: قنطار

البيان	2000	2005	2010	2011	2012
الحبوب	1317437	1400078	1702339	1886709	2028017
البقول	18956	24134	79803	89998	41315

المصدر:بوعراب رابح، تحليل دالة الانتاج في القطاع الزراعي دراسة اقتصادية قياسية لحالة الجزائر في الفترة 1998-2012، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد كمي، جامعة الجزائر3، السنة الجامعية 2015-2016، ص 152.

من خلال الجدول رقم (4-13) نلاحظ على العموم أن مبيعات البذور بالكمية قد شهدت تطورا ملحوظا خلال فترة الدراسة حيث انتقلت الكمية المباعة من 1317437 قنطار سنة 2000 الى 2028017 سنة 2012، كما أن متوسط كمية بذور الحبوب الموزعة على المزارعين قد بلغ 1666916 خلال الفترة ما بين (2000-2012) وهذا راجع الى التطور الحاصل في المساحة المزروعة، وتشمل الحبوب كل من: القمح الصلب، القمح اللين، الشعير، الشوفان والذرة.

تعد البقول الجافة ثاني أهم محصول بعد الحبوب من حيث الطلب عليه في الجزائر، أما عن تطور توزيع بذور البقول الجافة في الجزائر خلال الفترة ما بين (2000-2012) قد شهدت تطورا هي الأخرى على العموم، مع

[1] رابح بوعراب ، مرجع سابق، ص 148.

[2] زهير عماري، **تحليل اقتصادي قياسي للناتج لأهم العوامل المؤثرة على قيمة الناتج المحلي الفلاحي الجزائري خلال الفترة (1980-2009)**، مرجع سابق، ص 152.

[3] J. RASTOIN et E. BENABDERRAZIK : **« céréales et oléo protéagineux au maghreb pour un co-développement de filières territorialisées »**, IPEMED, mai 2014, p 13.

تسجيل تراجع في بعض المواسم على الرغم من ارتفاع أسعار هذا المنتجات في السوق الدولية خاصة في الموسم 2009/2008، وهذا راجع الى سلوك المستهلك الجزائري الذي يستهلكها بكثرة.

ج.مواد الصحة النباتية والحيوانية: ان عملية تحسين الانتاجية الزراعية تتطلب توفر الظروف المناسبة لذلك، ولكن رغم اتباع الأساليب الزراعية السليمة الا أنها معرضة للنقص بسبب الآفات الزراعية (الحشرات والأمراض النباتية) وهذا الى جانب الظروف المناخية غير المواتية. والجزائر على غرار كغيرها من الدول قد عملت على تطوير النتاج واستعمال المبيدات ومواد الصحة النباتية في سبيل حماية المحاصيل الزراعية، وتصنف مواد الصحة النباتية الى عدة أنواع بحسب الغرض من استعمالها والصيغة الفزيائية لها وتكون في حالتين اما سائلة أو جامدة، وهي: مبيدات الحشرات، مبيدات الأعشاب الضارة، مبيدات الفطريات، مبيدات الديدان وأنواع أخرى.[1] والشكل التالي يبين تطوراستخدام المبيدات في الجزائر.

الشكل رقم (4-3): تطور استخدام المبيدات في الزراعة الجزائرية خلال الفترة ما بين 2000-2015

الوحدة: طن متري

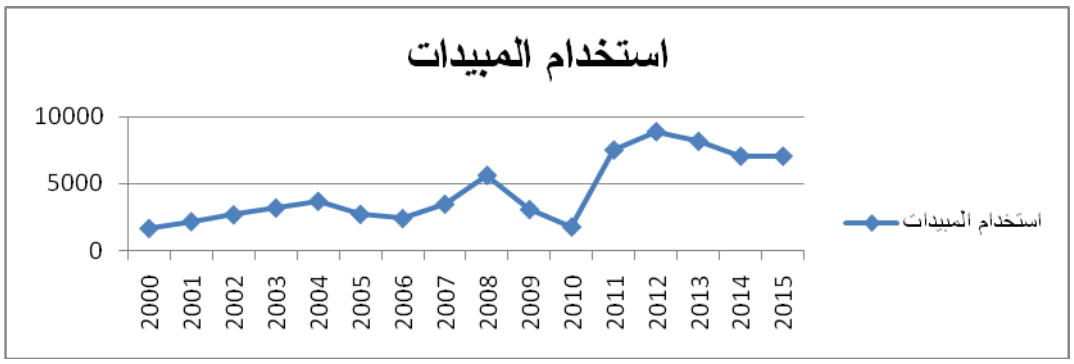

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات منظمة الفاو في الموقع:

http://www.fao.org/faostat/ar/#data/RP تاريخ الاطلاع: 2018/12/21

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن كمية استخدام المبيدات في عملية الزراعة خلال فترة الدراسة قد شهدت تذبذبا، حيث بلغ متوسط استخدامها حوالي 4449.37 طن وعلى العموم قد انتقلت الكمية المستخدمة من 1677.15 طن سنة 2000 الى 7048.69طن سنة 2015، والملاحظ أن الكمية المستعملة من المبيدات قد شهدت ارتفاعا بعد سنة 2010.

[1] بوعراب رابح، مرجع سابق، ص 157.

هذا راجع الى أسراب الجراد الذي غزا سبعة ولايات من الغربي الجزائري والذي أتى على المحاصيل الزراعية وخلف خسائر باهظة مما حتم استعمال المبيدات الكيميائية للقضاء عليه، حيث مس 25191 هكتار خلال حملة 2010.[1]

الفرع الثاني: التأثيرات المناخية

يعتبر تغير المناخ أحد التحديات العالمية في القرن الحادي والعشرين،[2] تؤثر التغيرات المناخية (الاحتباس الحراري) كالعواصف، الفيضانات، ارتفاع مستوى البحر وغيرها بشدة على مختلف القطاعات الاقتصادية، الا أن القطاع الزراعي أكثر حساسية لهذه التغيرات.

وتعتبر منطقة شمال افريقيا من المناطق الأكثر ضعفا اتجاه هذه التغيرات المناخية والتي قد تؤدي الى العديد من الأضرار، منها ضياع الانتاجية الزراعية وبالتالي انخفاض الارادات الزراعية، الهجرة والى تدهور الموارد الطبيعية وكذا الانبعاثات الغازية الدفيئة التي ما تزال مرتفعة والتغيرات في تساقط الأمطار وفي درجات الحرارة. كلها تعتبر تحديات ينبغي على دول المنطقة التصدي لها، ولعل أكبر خطر هو ذاك الذي يمس الأمن الغذائي نتيجة تراجع الموارد المائية ما يقلص من حجم الانتاج الزراعي، تدهور الغطاء النباتي وفقدان التنوع البيولوجي هذا من جهة، ومن جهة أخرى فان التغير المناخي يشكل تهديدا للاستثمارات الاقتصادية الحيوية خاصة في المناطق الساحلية، فضلا عن التداعيات الاجتماعية، الصحية والأمنية.

وعلى اعتبار أن منطقة شمال افريقيا تقع معظم أراضيها في المناطق الجافة وشبه الجافة فهي أكثر عرضة لمشكل عدم انتظام سقوط الأمطار، والجزائر من بين هذه الدول نجد أن 87 % من مساحتها هي مناطق صحراوية، وبالتالي يجعلها أكثر عرضة لمختلف التأثيرات المناخية، نذكر منها:

- قلة الأراضي الصالحة للزراعة: فأغلب الأراضي الخصبة موجودة في الشمال؛
- ظاهرة الاجهاد المائي: جل المناطق تعاني من قلة الموارد المائية؛
- ارتفاع ظاهرة تبخر المياه نظرا لارتفاع درجات الحرارة؛
- ظهور أوبئة تمس المحاصيل الزراعية وانتشار وتكاثر النباتات والحشرات الضارة بالمحاصيل الزراعية.

ومن المتوقع أن يكون لهذه التغيرات المناخية تأثيرات قوية على النشاط الزراعي وخاصة في الميادين التالية:

[1] زهير عماري، **تحليل اقتصادي قياسي للناتج لأهم العوامل المؤثرة على قيمة الناتج المحلي الفلاحي الجزائري خلال الفترة (1980–2009)**، مرجع سابق، ص 153.

[2] L. FIKEU YOLENE MIUMOSE, « changements climatiques, sécurité alimentaire en afrique subsaharienne : quels effets et quelles réponses?, 7 éme conférence africaine sur la population, johannesburg-afriqque du sud, 30 novembre- 4 décembre 2015, P02.

- تغير موعد زراعة المحاصيل وطول موسم النمو وتغير انتاجية المحاصيل وتغير اجراءات الادارة المزرعية والمدخلات (مبيدات، أسمدة...)؛
- تأثيرات على الزراعية المطرية وتغيرات في مستويات المياه المتوفرة للري الزراعي؛
- زيادة الضغط على مصادر المياه وزيادة انتشار الآفات المضرة بالنباتات؛
- تغير معدلات تدهور التربة الزراعية بالاضافة الى تغيرات في الانتاج الحيواني؛
- زيادة الأخطار المتعلقة بالكوارث الطبيعية والتأثيرات السلبية على المجتمعات الريفية.[1]

ان الموقع الجغرافي للجزائر في شمال افريقيا وجنوب اروبا يجعلها تحت تأثير جوي أوروبي بارد ومناخ صحراوي حار هذا من جهة، ومن جهة أخرى فان كبي مساحتها وامتدادها الواسع له تأثير كبير في المناخ وتنوعه على مدار السنة. الأمر الذي يسمح باعطاء مرونة كبيرة في تحديد المناخ والامكانيات المتاحة للوسط البيئي الزراعي والذي به تحدد أنماط الاستثمار الزراعي.

للمناخ في الجزائر ميزات نسبية تعتمد على تعدد جهاته وتنوع مناخه وتمايز ظواهره الجوية، التي تتفاوت من فصل لاخر، مما ينتج اضطرابات في الانتاجية الزراعية وبالأخص الزراعات الحقلية. على العموم فان الظروف المناخية في الجزائر تتميز بمجموعة من الخصائص تعم معظم أقاليمه، وهذا ما يعد عاملا مؤثرا على الانتاج الزراعي، وتتمثل أهم هذه الخصائص فيما يلي:

- ان معظم أشهر السنة تكون فيها درجة الحرارة مرتفعة، خاصة في الجنوب حيث تبلغ درجة الحرارة 50م° ؛
- عدم الانتظام في مواعيد الأمطار وكمياتها، بالأخص الجزء الشمالي للبلاد، حيث تتفاوت كميات الأمطار من منطقة الى أخرى؛
- سيادة الجفاف حيث يسيطر على حوالي 95 % من مساحة الجزائر، فهو مناخ جاف وصحراوي نتيجة مؤثرات قارية وضعف المؤثرات البحرية.[2]

المطلب الرابع: البحث العلمي والارشاد الزراعي

يعتبر البحث العلمي والارشاد الزراعيين عنصرين مهمين لنجاح التنمية الزراعية، فهو يساهم في ادخال التقنيات الحديثة والمتطور واختيار افضلها وأنسبها للعملية الانتاجية، بما يتناسب مع عوامل الانتاج الزراعي وحسب الظروف المناخية والاقل جهدا وتكلفة.

[1] مراد جبارة، مرجع سابق، ص 278.

[2] بلقاسم براكتية، مرجع سابق، ص 05.

الفرع الأول: البحث العلمي

لا يمكن لعملية النمو الاقتصادي والاجتماعي التحقق من دون أن يدفع بها البحث العلمي نحو الاستمرارية،[1] يعد البحث العلمي أداة لتوفير المعلومات الفنية اللازمة لنشاط أجهزة الارشاد الزراعي، فالبحث العلمي في مجال الزراعة يعتبر من مداخل التنمية الزراعية نظرا لما يفتحه من افاق واسعة لتطوير أساليب الزراعة كتحسين كفاءة استغلال الأراضي الزراعية المتوفرة، تحسين استخدام البذور المحسنة واختيار التركيب المحصولي والدورة الزراعية المناسبة، اضافة الى التوسع في استخدام المكننة الزراعية، وتبني أساليب الري الحديثة، الزراعة العضوية والمواد الكيماوية. فتطوير الانتاج والانتاجية الزراعية له صلة قوية بالتقانة الحديثة التي تتوقف على البحوث العلمية الزراعي.

ان ضعف البحوث الزراعية في الدول النامية والعربية خصوصا يعد من أهم العوامل التي أثرت سلبا على الانتاجية الزراعية فيها، ويرجع ذلك الى جملة من العوامل، نذكر منها:

- ضعف التنسيق بين مراكز البحث وأنشطتها؛
- قلة مساهمة القطاع الخاص في هذه البحوث؛
- نقص الاطارات المؤهلة للقيام بالأبحاث وخاصة منها التطبيقية؛
- ضالة الموارد المخصصة لهذه البحوث من طرف الحكومات؛
- ضعف التجهيزات العلمية الفنية والمخابر المختصة؛
- عدم توافر بيئة علمية ومهنية تحافظ وتشجع الباحثين في هذا الميدان.

ان اعطاء البحوث الزراعية الأهمية المستحقة من تشجيع يعتبر عاملا مهما لتشجيع الاستثمار الزراعي وبالتالي تحقيق الأمن الغذائي، وهذا بالنظر الى مقدرة هذه البحوث للقيام بالوظائف التالية:

- تحديد الأهداف المتعلقة باستخدام التكنولوجيا والنظم والاليات الزراعية بطريقة موضوعية وعقلانية لضمان الاستغلال الأمثل للموارد الزراعية؛
- التزويد المستمر بالتكنولوجيا الضرورية والمناسبة للاحتياجات المتجددة والمتزايدة للمجتمع، خاصة ما يتعلق بالانتاج، الادارة والتسويق الزراعي؛

[1] ابراهيم أحمد سعيد، أهمية الاستثمارات في الأمن الغذائي العربي (الاقتصاد الزراعي العربي واقعا طبيعيا وبشريا)، مجلة جامعة دمشق، المجلد 27، العدد الثالث +الرابع، سنة 2011، ص 553.

- احداث تكامل للبحوث التي تعالج العمليات الانتاجية، الأمر الذي يستدعي تظافر الجهود بين الباحثين والمرشدين والمنتجين الزراعيين.

ان البحث العلمي الزراعي في الجزائر لا يزال ضعيفا، فمنذ الاستقلال ظل البحث العلمي عموما والزراعي بالأخص في طور التكوين. حيث يتوقف هذا الأخير على عنصرين هامين يتمثلان في:

أ) الباحثون العلميون: ان توفر العدد الكافي من الباحثين الذين يتمتعون بالقدر المطلوب من الخبرة العلمية والرغبة الجادة في العمل، فلا يمكن لأجهزة ومنظمات البحث الزراعي أداء دورها اللازم بدونهم؛

ب) أجهزة البحث العلمي الزراعي: من خلال مختلف الاصلاحات التي قامت بها الدولة في مجال الزراعة (المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، سياسية التجديد الفلاحي والريفي) تعدد مؤسسات البحث والتكوين في القطاع والتابعة لوزارة الفلاحة والتنمية الريفية أو تكون تحت وصاية وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، ومن بين هذه المراكز نذكر ما يلي: [1]

- المعهد الوطني الجزائري للبحث الزراعي؛
- 7 معاهد تكنولوجية فلاحية متوسطة متخصصة؛
- 2 مراكز لتكوين الأعوان التقنيين والمتخصصين في الغابات؛
- 1 معهد تكنولوجي للغابات؛
- 2 مراكز لتكوين وارشاد الفلاحين؛
- 5 معاهد تقنية (المعهد التقني للزراعات الواسعة، المعهد التقني للبقوليات والزراعات الصناعية، المعهد التقني لأشجار الفواكه والكروم، المعهد التقني لتربية الحيوانات والمعهد التقني لتطوير الزراعة الصحراوية)
- 3 معاهد وطنية (المعهد الوطني للأراضي المسقية وصرف المياه، المعهد الوطني للطب البيطري والمعهد الوطني لحماية النباتات)؛
- 1 شركة سباق الخيل والرهان المشترك؛
- 9 حظائر وطنية؛
- 4 مناطق للمحافظة على تكاثر الصيد؛
- 1 ديوان تربية الخيول والابل (الديوان الوطني لتطوير تربية الخيل والابل)؛
- 1 وكالة حفظ الطبيعة؛

[1] جمال جعفري، مرجع سابق، ص 295.

- 5 مراكز (المركز الوطني للتلقيح الاصطناعي وتحسين السلالات، المركز الوطني لمراقبة البذور والشتائل وكذا 3 مراكز للصيد)؛
- 2 مكتبين للدراسات (المكتب الوطني للدراسات الخاصة بالتنمية الريفية، المؤسسة الوطنية للاعتماد والرقابة التقنية)؛
- المدرسة الوطنية العليا للزراعة بالجزائر؛
- معاهد وطنية للتعليم العالي للزراعة؛
- المدرسة الوطنية العليا للبيطرة والمدرسة الوطنية العليا للري.

الفرع الثاني: الارشاد الزراعي

يعد البحث والارشاد الزراعيوتوفير مدخلات العملية الزراعية وخدمات التسويق والتمويل من أهم العوامل التي تتوقف عليها التنمية الزراعية، للارشاد الزراعي دور مهم في تعزيز الانتاجية في القطاع الزراعي وهو يعتبر أداة وصل بين المزراعين وخدمات البحث العلمي، نظرا للتطور التكنولوجي الذي يشهده القطاع الأمر الذي يتطلب وجود خدمات الارشاد المرافقة تنقل ونشر التقنيات الزراعية الحديثة في المجال.[1]

ان فائدة البحوث العلمية لا تكتمل الا عندما يتبناها المزراع في نشاطه الزراعي، وأن ينعكس ذلك من خلال زيادة ملموسة في الانتاجية والدخل الزراعيين، الا أن الملاحظ في الجزائر هو عدم فعالية عمليات الارشاد الزراعي نظرا لعدة أسباب، نوجزها فيما يلي:

- تعدد الهياكل القائمة بالارشاد الزراعي كهياكل الارشاد على مستوى وزارة الفلاحة، معاهد البحث والتنمية الزراعية والمزارع النموذجية؛
- قلة كفاءة اطارات الارشاد الزراعي؛
- قلة الامكانيات، فالارشاد الزراعي يحتاج الى امكانيات مادية وتنظيمية كوسائل النقل والتتطبيق الميداني؛
- ضعف العلاقة بين المزارعين والمرشدين الزراعيين؛
- اعتماد الارشاد على وسائل بسيطة كالكتابة والملصقات بدلا من الاحتكاك المباشر من المزارعين؛
- قلة أو تناقض المعلومات الخاصة بالزراعة مما يؤثر سلبا على البحث العلمي.

[1] حسنية يحي النتشة وأحمد شكري الربماوي، "دراسة تحليلية لاتجاهات المواد الزراعية نحو تقديم خدمات الارشاد الزراعي في الأردن"، المجلة الأردنية في العلوم الزراعية، المجلد 12، العدد 3، سنة 2016، ص 861.

يمكن القول بأن خدمات البحث والارشاد لا تزال محدودة، فنجد أن مختلف بذور المزروعات يتم استرادها، وحتى سوء توزيع أحيانا دون منهجية علمية وكذا الأمراض التي لم يتم القضاء عليها تماما والتي تصيب المنتوجات خاصة، كمرض البيوض الذي يصيب منتوج التمر والذي طالما سبب خسائر كبيرة في المنتوج. [1]

[1] عيسى بن ناصر ، **مشكلة الغذاء في الجزائر "دراسة تحليلية وسياسات علاجها"**، مرجع سابق، ص 255.

المبحث الثاني: دالة الانتاج الزراعي وتطبيقاتها

تعتبر دوال الانتاج من أهم الدوال التي تعني بدراسة الانتاجية، ودالة الانتاج الزراعي يتم اعتمادها بكثرة في الدراسات التطبيقية لما لها من نتائج جيدة، حيث تأخذ هذه الأخيرة عدة أنواع تختلف باختلاف مدخلات العملية الانتاجية الزراعية وقد تم التطرق اليها في العديد من الدراسات في مختلف الدول.

المطلب الأول: مفهوم دالة الانتاج الزراعي وأنواعها

تعتبر دالة الانتاج دالة لجملة من العوامل كرأس المال والموارد الطبيعية وغيرها، فكلما كان هناك زيادة في هذه العوامل نتج عنها زيادة في الانتاج، كما أن لهذه الدالة عدة أشكال بحسب استخداماتها.

الفرع الأول: مفهوم دالة الانتاج الزراعي

قبل ضبط مفهوم دالة الانتاج الزراعي، لابد من التطرق الى بعض النقاط المهمة المتعلقة بالعملية الانتاجية والعوامل المؤثرة فيها:

- يعتبر الهدف الأساسي من النشاط الانتاجي بصفة عامة هو تعظيم الأرباح (الفرق بين العائدات من بيع المحاصيل الزراعية وتكاليف عوامل الانتاج المستعملة، وأما في النشاط الزراعي فنجد أن الأهداف تتعدى ذلك الى الحصول على أكبر مساحة زراعية ممكنة في منطقة ما، أو قد يكون هدف امتلاك أفضل الالات الزراعية، الا أن معظم النماذج الاقتصادية تقتصر على الهدف الأساسي وهو تعظيم الارباح تحت الظروف والامكانيات المتاحة؛
- في الانتاج الزراعي لا يتم الاعتماد فقط على تحديد الكمية التي يجب انتاجها بقدر ما تعمل على اختيار نوع المحاصيل الزراعية المنتجة، وما مدى توفر عناصر الانتاج هذا من جهة، ومن جهة أخرى قد تتدخل عوامل أخرى في ذلك كالتدخل الحكومي بأن يفرض على المزارعين انتاج نوع معين من المحاصيل أو قد يفضل المزارعين انتاج محصول معين دون اخر مع أن تكون الأرض الزراعية مناسبة لذلك؛
- تتميز عملية الانتاج الزراعي بالتخصيص في مدخلاتها فلا تكفي الكمية المتاحة من الموارد فكل محصول يتطلب نوع من محدد من المعدات، العمالة والأسمدة وغيرها؛

مما سبق يمكننا تقديم مفهوم لدالة الانتاج الزراعي وهو أنها تلك العلاقة التي تربط الناتج وعوامل الانتاج الداخلة في العملية الانتاجية،[1] وهي العلاقة التي تحدد مقدار الموارد التي يلزم استخدامها لتحقيق الكفاءة

[1] رابح بوعراب، مرجع سابق، ص 85.

الاقتصادية في استخدام هذه الموارد وتعظيم الأرباح، حيث توضح كيف أن الانتاج ذو علاقة طردية مع عوامل الانتاج فهو يرتفع بارتفاع الكميات المستعملة ومناه العكس صحيح.

تأخذ دالة الانتاج في صيغتها الرياضية شكل دالة لعدة متغيرات وفق ما يلي:

$$y = f(x_1, x_2, x_3, \dots \dots \dots x_n)$$

حيث أن:

- y تمثل كمية الانتاج (المخرجات)؛
- $x_1, x_2, x_3, \dots \dots \dots x_n$ تمثل عوامل الانتاج (n عامل انتاجي أي مدخلات)؛
- f تمثل العلاقة التناسبية بين كمية الانتاج وكمية عوامل الانتاج وقد تأخذ أي شكل رياضي فقد تكون أسية (كدالة كوب-دوغلاص).[1]

وتكمن أهمية دالة الانتاج الزراعي بالنظر الى أهمية البيانات التي تمثلها، فبواسطتها يتم معرفة الناتج الحدي لهذا العنصر في انتاج محصول معين، حيث يعتبر مؤشر هام في تحديد استخدام الموارد وكذلك يمكننا من الحصول على المرونات الانتاجية المختلفة لمختلف العناصر الانتاجية في انتاج محصول معين، ويمكن كذلك الاعتماد عليها في تحديد المرحلة التي يمر بها الانتاج، اضافة الى امكانية الحصول على تقدير ما يطلق عليه بمعدل الاستبدال التقني بين مختلف العناصر الانتاجية في انتاج كمية معينة من ناتج زرع معين كزيادة استعمال الأسمدة وتقليص المساحة المزروعة.[2]

الفرع الثاني: أنواع دوال الانتاج الزراعي

تتميز دوال الانتاج الزراعي بالتعدد في تقدير العلاقة بين مدخلات ومخرجات العملية الانتاجية الزراعية، ومن بين أهم وأكثر دوال الانتاج استخداما نجد:

1. الدوال متعددة الحدود:

تكون دوال من الدرجة الأولى، وتأخذ الصيغة الرياضية التالية:

$$Y = BX$$

حيث أن:

Y تمثل الانتاج

[1] مرجع وموضوع نفسهما.

[2] جمال جعفري، مرجع سابق، ص 317.

Bتمثل معامل المتغير المستقل

Xالمتغير المستقل والذي يمكن أن يكون العمل أو رأس المال الزراعي

ويمكن للدالة أن تأخذ متغيرين مستقلين لتصبح كما يلي:

$$Y = AX_1 + BX_2$$

أما بخصوص دوال الانتاج من الدرجة الثانية وذات متغيرين فتكون من الشكل:

$$Y = A + BX_1 + CX_1^2$$

بحيث: AوB و C تمثل ثوابت الدالة؛

تمثل مدخلات الدالة من عمل ورأس مال.

وفي هذا النوع من دوال الانتاج الزراعي "بوندوف-وبلسنج" وتأخذ الشكل:

$$Q = A.X$$

حيث:

Q تمثل الكمية المنتجة؛

X كمية عنصر النتروجين المضاف الى الأرض؛

A ثابت المعادلة او ما يدعى بمعامل نسبة التحديد.

الا أن هذه الدالة اكتفت بادراج عامل واحد ضمن دالة الانتاج الزراعي وأهملت العوامل الأخرى كالعمالة ورأس المال الزراعي.[1]

2.دالة سبيلمان:

وهي عبارة عن دالة هندسية يمكن استخدامها من خلال متغير واحد فقط أي مورد انتاجي واحد، حيث قام الباحث الاقتصادي "سبيلمان" بعدة جهود في مجال تقدير دالة الانتاج الزراعي فقد نشرت أبحاثه في مجلة اقتصاد المزرعة سابقا (أصبحت تسمى المجلة الأمريكية للاقتصاد الزراعي) في مقالين له سنتي 1923 و1924، ونشرت أعماله قبل الباحث "كوب دوغلاس" سنة 1982.

تتمثل الصيغة الرياضية لدالة "سبيلمان" في:

$$Y = A\left(1 - R_1^{X_1}\right)\left(1 - R_2^{X_2}\right)$$

بحيث:

[1] جمال جعفري ، مرجع سابق، ص 318.

A ، R_1 و R_2 معلمات مقدرة.

المعلمتين R_2 و R_1 عادة تكونان محصورتان بين 0 و 1.

المجموع R_2 و R_1 في العادة يكون أقل أو يساوي 1.

كما يمكن تفسيرها كما يلي:

Y الانتاج المحصولي.

X_1 و X_2 موردي الانتاج المحصولي.

R_2 و R_1 تمثلان نسبة انخفاض الناتج الحدي للموردين X_1 و X_2 .

A تمثل أقصى انتاج يمكن الحصول عليه.[1]

3.الدالة الجزئية: وتكون من الشكل الرياضي التالي:

$$Y = A - b_1x_1 + b_2x_2 + b_3x_1^2 - b_4x_2^2 - b_5x_1^2x_2^2$$

حيث:

Y تمثل قيمة الناتج المحصولي

X_1 و X_2 تمثلان الموردين الانتاجيين المستخدمين في الانتاج الزراعي؛

قيم b معلمات الدالة المطلوب تقديرها.

4.الدالة اللوغاريتمية المتسامية:

وتأخذ الصيغة الرياضية التالية:

$$\ln Q = \propto_0 + \propto TT + \sum_{i=1}^{3} \propto tlnx_i + \frac{1}{2}\sum_{i=1}^{3} Bij\ lnxj + \sum_{i=1}^{3} B_iTLNx_iT + \frac{1}{2}BTTT^2$$

بحيث:

Q تمثل الناتج الزراعي

x_i تمثل رأس المال أو العمل

T تمثل مستوى التكنولوجيا

$\propto_i$ تمثل معدل سهم المدخل في التكلفة

[1] زهير عماري، **تحليل اقتصادي قياسي لأهم العوامل المؤثرة على قيمة الناتج المحلي الفلاحي الجزائري خلال الفترة (1980-2009)**، مرجع سابق، ص 41.

$\propto_t$تمثل معدل التغير التكنولوجي

B_iT تمثل تتحيز التغير التكنولوجي

Bij مرونة السهم بالنسبة للمدخل.

Bij تباطؤ التغير التكنولوجي.[1]

5.دالة الانتاج لكنت وكسل

لقد وضع الباحث الاقتصادي "كنت وكسل" دالة للانتاج الزراعي وكانت في الشكل الرياضي التالي:

$$Q = F(A, B, C)$$

حيث:

Q المحصول

A عنصر الماء

B عنصر الأرض

C عنصر رأس المال

يمكن القول بأن هذه الدالة تم تقييدها بفرضية أن الدالة متجانسة من الدرجة الأولى أي أنه كلما زادت عناصر الانتاج السابق ذكرها بنسبة (t) فان الانتاج سوف يزيد بنفس النسبة أي:

$$tQ = F(tA, tB, tC)$$

ويعتبر هذا النموذج من أحسن النماذج التي اذا ما تم مقارنتها بالنماذج السابقة، حيث نجد أن النموذج يحتوي على العناصر التالية: الماء، الأرض ورأس المال والتي تعتبر من أهم العوامل التي تؤثر في الانتاج الزراعي، الا أن الانتقاد الموجه اليها هو أنها لا تأخذ اليد العاملة الزراعية واستعمال الأسمدة الطبيعية منها والعضوية والتي تساعد في عملية تكثيف المنتوج الزراعي.[2]

6.دالة كوب دوغلاس

تعتبر هذه الدالة من أهم وأكثر دوال الانتاج الزراعي في تقدير العلاقة بين مدخلات ومخرجات العملية الانتاجية، حيث تأخذ الصيغة التالية:

$$Y = A.L^{\propto}.K^{b}$$

[1] جمال جعفري، مرجع سابق، ص 319.

[2] زهير عماري، **تحليل اقتصادي قياسي لأهم العوامل المؤثرة على قيمة الناتج المحلي الفلاحي الجزائري خلال الفترة (1980-2009)**، مرجع سابق، ص 42.

وبعد ادخال اللوغاريتم عليها تصبح من الشكل التالي:

$$lny = A + \propto lnl + Blnk$$

حيث:

yتمثل قيمة الانتاج الزراعي

lتمثل عدد عمال القطاع الزراعي

kرأس المال الزراعي

وتتميز الدالة بأن معاملات الانحدار في الدراسة القياسية هي نفسها المرونات الانتاجية.

يمكن القول بأن دوال الانتاج الزراعي تختلف في بينها من حيث مدخلات العملية الانتاجية من عمل، ارض زراعية، رأس مال وغيرها، فنجد بعضها تكتفي بموردا واحد والبعض الاخر بموردين أو ثلاث موارد لا أكثر، كما أنه من أهم المشاكل التي تواجه الباحثين هو عدم تجانس وحدات أي عنصر من عناصر الانتاج فنجد مثلا أن عنصر العمل فيه نوعان، فهناك عمال ذو كفاءة كما يوجد عمال غير ذلك وبالتالي فان لا استخدام عدد العمال أو عدد ساعات العمل لقياس هذا العنصر تجاهل الاختلاف في نوعية العمل، أما فيما يخص عنصر رأس المال الزراعي فان هذا الأخير يحتوي على كثير من المكونات غير المتجانسة كالالات والمباني وغيرها، وهي ليست من نفس الفئة العمرية فمنها الحديثة ومنها القديمة.[1]

المطلب الثاني: استخدامات دوال الانتاج الزراعي

لعل أبرز دالة شاع استخدامها في لدى مختلف الباحثين الاقتصاديين وتناولتها الدراسات السابقة هي دالة "كوب دوغلاس" الشهيرة، التي طورها الباحثان كوب ودوغلاس سنة 1928.

قد استعملت الدالة في مجال قياس وتحليل الانتاج عموما والزراعي بالخصوص في مختلف الدول، حيث بدأ العمل التجريبي على دوال الانتاج في الورقة المنهجية للباحث "tintner" سنة 1944، وتطبيق "tintner -brownlee" سنة 1944، وكانت أوراق بحثية في مجلة الاقتصاد الزراعي ثم دراسة "heady" سنة 1946، وكانت نتيجة للتأثر بعمل "كوب دوغلاس" واعتماده في الاقتصاد الزراعي التطبيقي، ونذكر منها:

1.دراسة kamiya:

وهي دراسة قام بها الباحث الياباني "kamiya " سنة 1941 بجامعة طوكيو وكانت من أولى تطبيقات دالة كوب دوغلاس في الزراعة، فقد قام الباحث بتقدير دالة الانتاج من هذه الشكل لمحصول الأرز في منطقتي

[1] جمال جعفري، مرجع وموضوع سابقان، ص 320.

"كوهوكو" و"سينان" باستعمال معطيات المسح على ادارة مزارع الأرز، وقد توصل الباحث بعد تقدير الدالة بمتغيرتي الأرض والعمل بطريقة المربعات الصغرى الى التقدير التالي:

- منطقة "طوهوكو" :

$$p = 924T^{0.73}L^{-0.07}$$

- منطقة سينان:

$$p = 110T^{1.3}L^{-0.35}$$

حيث:

p تمثل قيمة الانتاج من محصول الأرز بعد خصم نفقات البذور والأسمدة وغيرها من المواد (بالين الييابني)

T المساحة المزروعة (بالهكتار)

L العمل الزراعي (عدد ساعات العمل)

وقد أشار الباحث من خلال النتائج التي توصل اليها بأن الناتج الحدي للعمل سالبة بمعنى ارتفاع عدد ساعات العمل يؤدي الى انخفاض الانتاج وفسر الباحث ذلك بأنه يجب تخفيض عدد أيام العمل من أجل الحصول على عائد أكبر من المحصول نظرا لكثرة استخدام اليد العاملة وبأن المزارع العائلية ذات الطابع الفردي تتميز بثبات العمل ما جعل التباين في أيام العمل فيها أقل من المناطق الزراعية، بالاضافة الى أن الناتج الحدي للعمل تنخفض كلما زاد العمل عن 4 عمال في الهكتار الواحد في منطقة "كوهوكو"، بينما تنخفض كلما زاد عن 3 عمال في الهكتار من منطقة سينان. غير أن الدراسة لم تأخذ بعين الاعتبار باقي العوامل كالمياه والالات الزراعية وغيرها. [1]

2.دراسة Tintner, G , and O,H.Brownlee:

قام الباحثان "Tintner, G , and O,H.Brownlee" سنة 1945 بدراسة تخص دوال الانتاج الزراعي، وقد استعملا الاحصائيات الخاصة بعدة مزارع في ولاية "ايوا"، حيث اعتبر الباحثان الأرباح الكلية كمؤشر للناتج الكلي وكمدخلات للعملية الانتاجية استخدم الباحثان عامل الأرض(A) (بالهكتار)، العمل (B) العدد الاجمالي للأشهر بالنسبة للعمل المستأجر والعائلي، رأس المال(C) (المباني والموارد السائلة)، (D)المواشي والأعلاف والبذور والأسمدة وغيرها، اضافة الى الالات الزراعية (E) وحتى (F) اصلاح المعدات والوقود والزيت والأعلاف المشتراة.

[1] رابح بوعراب ، مرجع سابق، ص 96.

استعملا الباحثان دالة "كوب دوغلاس" ذات 6 متغيرات مفسرة للانتاج وكانت النتيجة بأن 74% من التغير الحاصل في أرباح المزارعين راجع الى التغير في العوامل المستخدمة في تحليل الدالة، وكانت نتائج تقدير الدالة:

$$X = A^{0.34}.B^{0.23}.C^{0.04}.D^{0.17}.E^{0.08}.F^{0.11}$$

وخلص الباحثان الى أن القدرة التفسيرية للنموذج تراوحت بين 63% و73% من خلال معامل التحديد. والجيد في الدراسة أنها أخذت عدة عوامل مؤثرة في الانتاج الزراعي بخلاف الدراسات السابقة ما ادى الى نتائج جيدة. الا أنه ما يعيبها أنها لم تأخذ بعين الاعتبار عنصر الزمن فكانت المعطيات لسنة واحدة فقط.[1]

3.دراسة Heady:

تعتبر هذه الدراسة من بين أولى الدراسات التي استعملت دالة "كوب دوغلاس" في الزراعة، بحيث قام الباحث بدراسة ميدانية وتم استخدام عينة عشوائية من مزارع من ولاية "ايوا" بولايات المتحدة الامريكية سنة 1939، وتم الأخذ بمدخلات العملية الانتاجية التالية: الأرض، العمل، المعدات، الماشية والأعلاف ونفقات التشغيل المتنوعة والملاحظ أنه اضاف الادراة كمدخل حيث أشار تم استبعاد انتاجية عامل الادارة نظرا لعدم توفر مؤشر مرض حوله، وكانت النتائج كما يلي: نسبة مرونة الانتاج لعنصر الأرض 0.23، وبالنسبة للعمل هي 0.03، الالات 0.08، المواشي والأعلاف 0.48، نفقات المدخلات الأخرى 0.03 والمجموع قدر بـ 0.85، وكانت تقديرات الناتج الحدي للمدخلات كما يلي: الأرض 0.05، العمل 0.08، الالات 0.2، الماشية والأعلاف 0.84 أما نفقات المدخلات الأخرى فكانت 0.39، مما يدل على أن انتاجية العمل والأرض ضعيفة بالمقارنة مع باقي المدخلات.

4.دراسة keizo Tsushima:

قام هذا الباحث الياباني باستخدام "دالة كوب دوغلاس" ذات الشكل متعدد المتغيرات كما يلي:

$$y_t = \alpha X_2^{\beta_2} X_3^{\beta_3} X_4^{\beta_4} X_5^{\beta_5} X_6^{\beta_6} T^{\beta_7} u$$

حيث قام بتحديد معدل التقدم التقني في الزراعة اليابانية من خلال تقدير دالة الانتاج، حيث اتخذ المتغير التابع في الدراسة هو العائد من الأرز مع المتغيرات المفسرة التالية: متوسط درجات الحرارة لشهر أوت، عدد ساعات النهار في شهر سبتمبر تعبيرا عن ضوء الشمس المتاح، عدد أيام العمل، عدد أيام استخدام الماشية لأغراض الزراعة، كمية الأسمدة المستخدمة، كميات الأسمدة الكميائية المستخدمة والمساحة المزروعة من المحصول،

[1] مرجع نفسه.

وقد توصل الباحث الى أن معدل التقدم التقني في "طوهوكو" (1922-1960) قدر بـ 0.8%، وفي منطقتي "كينكي" و"كيوشو" (1932-1963) بـ 0.2% لكل منها، وتوصل الباحث الى صيغة معدلة لدالة الانتاج الزراعي من الشكل "كوب دوغلاس" سمحت بتحديد معدل التقدم التقني في العملية الانتاجية، والتي قام بتطبيقها بعد ذلك على عدة دول. [1]

[1] بوعراب رابح، مرجع وموضوع نفسهما.

المبحث الثالث: دراسة قياسية للناتج الزراعي والفجوة الغذائية في الجزائر

سنحاول من خلال هذا المبحث القيام بدراسة قياسية لتحديد العلاقة بين الاستثمار الزراعي والأمن الغذائي في الجزائر.

وباعتبار أن الاستثمار الزراعي يتمثل في توفير مستلزمات القطاع من الأصول الثابتة والتي تتمثل أساسا في الآلات الزراعية، الأراضي الزراعية، الأسمدة، البذور، المبيدات والثروة الحيوانية وغيرها من مستلزمات الانتاج حسب ما هو متعارف عليه في الاقتصاد وحسب ما عرفته المنظمة العالمية للأغذية والزراعة (FAO)، وعلى هذا الأساس سنقوم بدراسة تأثير هذه العوامل على الناتج الزراعي ومن ثم تأثير هذا الأخير على الفجوة الغذائية باعتبارها من بين أهم المؤشرات التي يتم اعتمادها لدراسة الأمن الغذائي في أي بلد وأكثرها استعمالا في الدراسات الكمية في هذا المجال. معتمدين في ذلك على الاطار النظري الذي يفسر العلاقة بين الزراعة والأمن الغذائي، وكذا الدراسات السابقة في هذا المجال وذلك باستخدام الطرق القياسية التي تعتبر وسيلة مهمة في فهم وتحليل الظواهر الاقتصادية والعلاقات السببية بين مختلف المتغيرات.

المطلب الأول: تحليل قياسي لدالة الناتج الزراعي في الجزائر

سنقوم في هذه المرحلة بمحاولة بناء نموذج اقتصادي قياسي لدالة الناتج الزراعي (بشقيه النباتي والحيواني)، لأجل معرفة مدى تأثير الاستثمار الزراعي (رأس المال الزراعي) والسياسات الاقتصادية التي اتبعتها الجزائر لتشجيع الاستثمار الزراعي على قيمة الناتج الزراعي، حيث سنقوم بالتقدير بطريقة المربعات الصغرى العادية والتي تعتبر احسن طريقة من الناحية الاقتصادية، الاحصائية والقياسية لأنها تقوم بتدنية مجموع مربعات الأخطاء.

الفرع الأول: تقدير النموذج الأول لدالة الناتج الزراعي الكلي

في هذه الدراسة سنحاول تقدير نموذج لدالة الناتج الزراعي بالتركيز على مدى تأثير رأس المال الزراعي عليها بالاضافة الى اليد العاملة الزراعية.

1.بناء النموذج وتقدير معلماته

لصياغة النموذج القياسي لابد أولا من تحويل العلاقات الاقتصادية الى صيغة قياسية تتناسب مع الواقع الاقتصادي والنظرية الاقتصادية.

أ.تحديد متغيرات النموذج

لصياغة النموذج القياسي لدالة الناتج الزراعي الكلي نستعين بدالة "كوب دوغلاس" التي عرفت استعمالا واسعا في الدراسات الكمية، بحيث حددت الدالة أهم متغيرين يؤثران في الناتج الزراعي وهما العامل البشري ورأس المال الزراعي (الممثل للاستثمار الزراعي).

تأخذ الدالة الشكل التالي:

$$Y = f(k, l)$$

بحيث ان:

Y تمثل قيمة الناتج الزراعي بالمليون دينار جزائري (الأسعار الجارية للعملة المحلية)؛

L تمثل اليد العاملة الزراعية (نسمة)؛

K تمثل رأس المال الزراعي الصافي بالمليون دينار جزائري (الأسعار الجارية للعملة المحلية) والذي يشمل وفق منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة المكونات التالية: تحسينات الأراضي، الثروة الحيوانية، الماكينات والالات، محاصيل المزراع، المنشات الخاصة بالثروة الحيوانية).

ب.تحديد شكل دالة الناتج الزراعي

تأخذ دالة الناتج الزراعي السابقة الشكل الأسي، لذا لابد من تحويلها الى الشكل الخطي حتى يمكننا القيام بعملية التقدير وفق طريقة المربعات العادية الصغرى، وبعد ادخال اللوغاريتم على الدالة تصبح من الشكل الخطي التالي:

$$\log(y) = \log(A) + \alpha \log(k) + \beta \log(l) + \varepsilon$$

حيث تعتبر المرونات الانتاجية نفسها معاملات الانحدار.

ج.تحديد عينة الدراسة

يتمثل الاطار الزمني للدراسة في الفترة الممتدة من 1995 الى 2016 أي t=2016-1995 أما عينة الدراسة فهي n=22 كونها تزامنت مع دخول الجزائر مرحلة جديدة في اقتصادها وقيامها بعدة اجراءات وقوانين خصت الاستثمار الزراعي، ونخص بالذكر فترة ما بعد سنة 2000 والتي بدأت فيها الجزائر بانتهاج سياسات اقتصادية أعطت الأهمية للقطاع الزراعي ودعمت الاستثمار فيه بمختلف الأشكال، وكذا بحسب البيانات المتوفرة لدينا والتي تم تجميعها من المنظمة العالمية للأغذية والزراعة، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الديوان الوطني للإحصائيات والبنك الدولي ويتمثل مجتمع الدراسة على الاقليم الجزائري. وبيانات الدراسة موضحة في الملحق رقم (01).

د.تقدير معلمات النموذج

بعد ادخال بيانات الدراسة وتقدير النموذج باستخدام برنامج" Eviews 08" تحصلنا على النتائج الموضحة في الملحق رقم (04)، والذي نستخلص منه أن النموذج يكتب من الشكل التالي:

$$LPRO = -0.244*LL + 1.160*LK + 6.904$$

$$t \quad (-2.686) \qquad (24.818) \quad (6.051)$$

2.تحليل نتائج تقدير النموذج

لتحليل نتائج النموذج المقدر لابد من دراسته اقتصاديا وقياسيا

أ.التحليل الاقتصادي

من خلال النتائج المتوصل اليها نلاحظ مايلي:

- أن قيمة الحد الثابت (6.904) والممثلة للكفاءة الانتاجية الزراعية هي قيمة موجبة وتتوافق مع النظرية الاقتصادية والتي توضح وجود علاقة طردية بين الناتج الزراعي ومدخلات العملية الانتاجية من عمل ورأس مال؛
- أن المعلمة المقدرة للعمل والتي تمثل مرونة الانتاج للعمل هي سالبة (0.24-) وهذا ما يناقض النظرية الاقتصادية والقائمة على أن الزيادة في العمل تؤدي الى الزيادة في الانتاجية، ولكن نجد أن النموذج يتماشى مع الواقع الاقتصادي للقطاع الزراعي في الجزائر الذي يشهد تذبذبا في اليد العاملة الزراعية طيلة فترة الدراسة كما أنها تعتبر غير مؤهلة ولا ترقى الى المستوى الذي يجعلها ذات فعالية في العملية الانتاجية؛
- أن المعلمة المقدرة لرأس المال الزراعي والتي تمثل مرونة الانتاج لرأس المال الزراعي فهي تشير الى أن تغير العامل الانتاجي (رأس المال) بوحدة واحدة يؤدي الى التغير في الانتاج بـ 1.1603 وحدة وهو ما يوضح مدى الدور الفعال لرأس المال الزراعي في العملية الانتاجية بخلاف اليد العاملة الزراعية.
- أن مجموع المرونات والذي يساوي 0.92 وهي قيمة قريبة من الواحد الصحيح، ما يدل على أن غلة حجم الانتاج الزراعي متزايدة وأن الزيادة في الكميات المستخدمة من عوامل الانتاج بـ 01% يؤدي الى زيادة الانتاج بحوالي 92%، عموما يمكن القول بأن النموذج يتماشى مع النظرية الاقتصادية.

ب.التحليل الاحصائي والقياسي

استنادا على النتائج المحصل عليها من تقدير دالة الناتج الزراعي نلاحظ ما يلي:

- بالنسبة لمعامل التحديد الذي بلغت قيمته 0.9723 توضح بأن للنموذج قدرة تفسيرية عالية أي أن 97.23% من التغيرات التي تطرأ على الناتج الزراعي تفسرها عوامل الانتاج المتمثلة في العمل ورأس المال، والنسبة المتبقية تعود لعوامل تفسيرية أخرى غير مدرجة في النموذج؛
- بخصوص المعنوية الفردية لمعلمات النموذج فهي توضح بأن لكل من معلمات النموذج ذات معنوية احصائية عند مستوى معنوية 05 %، حيث أن القيمة الاحتمالية لاحصائية (t) لكل من الحد الثابت، العمل ورأس المال هي على التوالي: 0.00، 0.00، 0.01 وهي أقل من 0.05 وبالتالي نقبل الفرضية البديلة القائلة بمعنوية معلمات النموذج فرديا.
- أما المعنوية الكلية للنموذج لفيشر فهي الأخرى تقدر بـ 0.00 أي أقل من 0.05 اذن يمكن القول بأن النموذج ذو معنوية كلية عند مستوى معنوية 5% .
- للكشف على مشكل الارتباط الذاتي للأخطاء من الدرجة الأولى نستعين باحصائية "داربين واتسون"، بحيث (DW=1.58) ولكشف عن ما اذا كان هناك مشكل ارتباط ذاتي بين الأخطاء نقوم بمقارنة القيمة المحسوبة مع القيمة المستخرجة من جدول "داربن واتسن" "مع n=22 و k=2 فتحصلنا على قيم dlوdu كما يلي:

dl= 1.15 و du=1.54 وبالتالي 4-dl=2.85 و4-du= 2.46.

وبالاستعانة بالمخطط التالي:

الشكل رقم (4-4): مخطط D.W للكشف عن مشكل الارتباط الذاتي

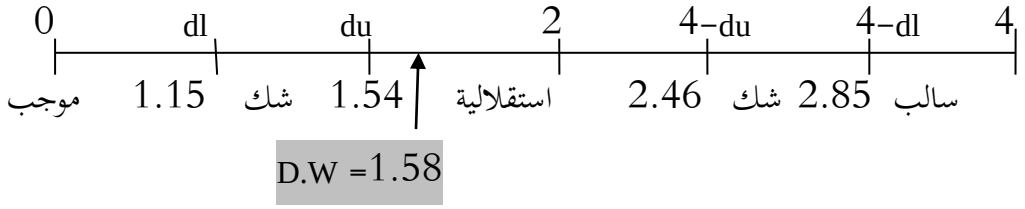

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول الاحصائي لكاي تربيع

من خلال الشكل نلاحظ أن قيمة D.W المحسوبة تقع ضمن منطقة عدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء وبالتالي النموذج المقدر لا يعاني من مشكل الارتباط الذاتي للأخطاء.

- وبخصوص الكشف عن مشكل عدم تجانس تباين الأخطاء يوجد عدة اختبارات، نكتفي باختبار white والذي توضح نتائجه في الملحق رقم (05).

من خلال اختبار white نجد أن:

$$LM = nR^2 = 8.47 \sim x^2_{(5)}$$
$$x^2_{(5)} = 11.070$$

حيث k=5 (عدد درجات الحرية)

وبالتالي: القيمة المجدولة أكبر من المحسوبة ومنه نقبل فرضية العدم أي تباين حد الخطأ متجانس عند مستوى معنوية 5 %.

- اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي:

بالاعتماد على شكل المدرج التكراري لبواقي النموذج الأول والموضحة في الملحق رقم (06) نتخلص ما يلي:

لدينا: $x^2_{2,0.05} = 5.99$ أكبر من احصائية جاك-بيرا (1.40)، كما أن 0.05< 0.49 =prob (j.b) ومنه فالأخطاء تتبع التوزيع الطبيعي عند مستوى معنوية 5%.

- دراسة استقرارية النموذج: نعتمد على مايلي:

أولا: الاستعانة بشكل دالة الارتباط الذاتي ودالة الارتباط الذاتي الجزئي والموضحة في الملحق رقم (07) نلاحظ من خلال الشكل أن جميع الأعمدة تقع ضمن مجال الثقة وبالتالي يمكن القول بأن النموذج مستقر، بالاضافة الى أن احصائية Ljung-Box المحسوبة (اخر قيمة من العمود Q-Stat) والتي تساوي 0.084 أكبر من 0.05 اذن يمكن القول بأن البواقي عبارة عن تشويش أبيض.

ثانيا: اختبار (chow) الذي يقوم على أساس تقسيم فترة الدراسة الى فترتين وهذا في حالة وجود تغيير هيكلي أو حدث مهم في الاقتصاد وهذا لمعرفة ما اذا كان هناك اختلاف في سلوك متغيرات الدراسة وبهذا ارتأينا تقيسم فترة دراستنا الى قسمين تكون الفترة الفاصلة بينهما هي سنة 2000 باعتبار أن الجزائر دخلت مرحلة جديدة في اقتصادها والتي أعطت أهمية فيها للقطاع الزراعي ودعم الاستثمار فيه ونخص بالذكر البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية، هذا من جهة ومن جهة أخرى فهو يساعدنا على معرفة استقرارية النموذج. وبالاعتماد على هذا الاختبار تحصلنا على النتائج الموضحة في الملحق رقم (08).

بمقارنة القيمة المحسوبة والتي تساوي 0.140 مع القيمة المجدولة لفيشر عند مستوى معنوية 5 % بدرجات حرية 3 و16 نجد أن: F_t =3.24> F_c =0.140

وبالتالي فان معلمات النموذج مستقرة. وبالتالي فان النموذج المختار مقبول وصالح للتنبؤ.

3.اختبار مدى مقدرة النموذج على التنبؤ

من خلال تأكدنا من أن النموذج صالح للتنبؤ لابد من اختبار ذلك وهذا بالاعتماد على معيار عدم التساوي لثايل، كما هو موضح في الملحق رقم (09).

من خلال الشكل الموضح في الملحق رقم (09) نجد أن معامل ثايل يساوي 0.0046 وهي قيمة قيمة قريبة جدا من الصفر، الأمر الذي يشير الى تمتع النموذج بمقدرة على التنبؤ.

من خلال ما سبق يمكننا الاقرار بصحة الفرضية الأولى القائلة بأن الناتج الزراعي بالجزائر ذو كثافة رأسمالية أكثر من كونه كثافة عمل.

الفرع الثاني: تقدير النموذج الثاني لدالة الناتج الزراعي الكلي:

لتقدير النموذج الثاني لدالة الناتج الزراعي الكلي نتبع المراحل التالية:

1.بناء النموذج وتقدير معلماته

للقيام ببناء النموذج وتقدير معلماته نتبع المراحل التالية:

أ.تحديد متغيرات النموذج:

تأخذ دالة الناتج الزراعي بعدة متغيرات حسب المتغيرات المتوفرة لدينا الشكل التالي:

$$Y = f(lives, mach, sau, pg, eng, rp)$$

حيث:

$lives$ تمثل الثروة الحيوانية (بالوحدة)

$mach$ تمثل المكننة الزراعية وتضم مجموع الحاصدات والجرارات (بالوحدة)

sau تمثل الأراضي الزراعية المستعملة (ألف هكتار)

pg تمثل السياسات الاقتصادية في القطاع الزراعي

eng تمثل كمية الأسمدة المستعملة في االتربة الزراعية (كلغ)

rp تمثل المبيدات الحشرية المستعملة في التربة الزراعية (طن)

ب.تحديد شكل دالة الناتج الزراعي:

تأخذ دالة الناتج الزراعي السابقة الشكل الأسي، لذا لابد من تحويلها الى الشكل الخطي حتى يمكننا القيام بعملية التقدير وفق طريقة المربعات العادية الصغرى، وبعد ادخال اللوغاريتم على الدالة تصبح من الشكل الخطي التالي:

$$log\ (pro) = log\ A + \beta_1 \log\ (l) + \beta_2 \log(lives) + \beta_3 log(mach) + \beta_4 \log(sau) + \beta_5 \log(pg) + \beta_6 \log(eng) + \beta_7 \log(rp) + \varepsilon$$

ج.تحديد عينة الدراسة:

يتمثل الاطار الزمني للدراسة في النموذج الثاني في الفترة الممتدة من 1990 الى 2016، أي أن t=1990-2016 وعينة الدراسة هي n=27 حيث سنقوم في هذه الدراسة بتركيز التحليل على رأس المال الزراعي بدراسة تأثير مكوناته على الناتج الزراعي الكلي لضبط أي من هذه المكونات ذات فعالية في زيادة الناتج الزراعي مع اضافة متغيرة وهمية تتمثل في السياسات أو الاصلاحات الاقتصادية الخاصة بالقطاع الزراعي والتي شرعت فيها الدولة منذ سنة 2000، ويتمثل مجتمع الدراسة في الاقليم الجزائري. وبيانات الدراسة موضحة في الملحق رقم (02).

كما أن قيم المتغيرة الوهمية تكون وفق ما يلي:

- من سنة 1990 حتى سنة 1999 تأخذ المتغيرة القيمة 0؛
- من سنة 2000 الى غاية سنة 2016 تأخذ المتغيرة القيمة 1.

وهذا باستخدام دالة "كوب-دوغلاس" بعدة متغيرات.

د.تقدير معلمات النموذج:

سنقوم أولا بادخال جميع المتغيرات المفسرة لهذا النموذج دفعة واحدة ثم نقوم بالتقدير بطريقة المربعات الصغرى العادية، وبعدها نقوم بمعاينة النموذج المقدر للدراسة الاقتصادية، الاحصائية والقياسية، ثم نقوم باعادة التقدير في حال حذف المتغيرات التي يرفعها التحليل الاقتصادي، الاحصائي والقياسي، وهكذا حتى نصل الى التقدير الصحيح للنموذج.

بعد ادخال بيانات الدراسة وتقدير النموذج باستخدام برنامج" Eviews 08" تحصلنا على النتائج الموضحة في الملحق رقم (10).

2.تحليل نتائج تقدير النموذج:

نلاحظ من خلال النتائج المحصل عليها بأن كل المتغيرات المفسرة لا تتمتع بمعنوية احصائية عند مستوى 5 % ما عدا متغيرة الأرض الزراعية المستعملة رغم أن أغلب قيم المرونات الاقتصادية تتوافق مع النظرية الاقتصادية ما عدا تلك الخاصة بالمكننة الزراعية والمبيدات الحشرية، ومنه لا يمكن الاعتماد على هذا النموذج.

سنقوم باعادة التقدير لهذه الدالة بحذف المتغيرات تدريجيا واعادة التقدير بنفس الطريقة، الى غاية الوصول الى النموذج المناسب.

الفرع الثالث: تقدير النموذج الثاني بعد التعديل

بعد حذف المتغيرات التي رفعتها الدراسة الاقتصادية والاحصائية للنموذج السابق، نقوم بالتقدير من جديد.

1.بناء النموذج وتقدير معلماته

بعد التقدير تم الوصول الى النموذج التالي والذي يعتبر مبدئيا مناسبا. وهو ما يوضحه الملحق رقم (11).

من خلال الملحق رقم (11) نستخلص أن النموذج يكتب من الشكل التالي:

$$LPRO = 26.399 * LSAU - 2.843 * LMACH + 3.839 * LLIVES - 293.010$$

2.تحليل نتائج تقدير النموذج

لتحليل نتائج النموذج المقدر لابد من دراسته اقتصاديا وقياسيا

أ.التحليل الاقتصادي:

من خلال النتائج المتوصل اليها نلاحظ مايلي:

- أن اشارة الجزء الثابت وبالعودة الى الشكل الأسي للنموذج تساوي الى ($EXP^{-293.01}$) وبالتالي فهي قيمة موجبة صغيرة جدا وهي تتوافق مع المنطق الاقتصادي؛
- أن المعلمة المقدرة للأرض الزراعية المستعملة والتي تمثل مرونة الانتاج لها هي موجبة (26.399) وهذا ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية والقائمة على أن الزيادة في الأرض الزراعية تؤدي الى الزيادة في الانتاجية والناتج الزراعي، ومنه فان زيادة وحدة من الأرض الزراعية تؤدي الى زيادة الناتج الزراعي بمقدار 26.39 وحدة وهذا ما يوضح مدي فعالية الأرض الزراعية المستخدمة في العملية الانتاجية؛
- أن المعلمة المقدرة للثروة الحيوانية والتي تمثل مرونة الانتاج لها هي موجبة الأمر الذي يوافق النظرية الاقتصادية وهي تشير الى أن الزيادة في بوحدة واحدة من الثروة الحيوانية يؤدي الى الزيادة في الناتج بمقدار 3.839 وحدة.
- أن المعلمة المقدرة للمكننة الزراعية والتي تمثل مرونة الانتاج للمكننة الزراعية هي ذات اشارة سالبة (2.843-) مناقضة للنظرية الاقتصادية الا أنها تحاكي الواقع الاقتصادي في الجزائر بحيث أن استعمال الالات الزراعية في العملية الانتاجية غير فعال لأن أغلب الالات المستخدمة (الجرارات والحاصدات) عمرها الانتاجي قد اهتلك فهي قديمة وأن معظم المستثمرات لا تحوز عليها بالكم والنوع المناسبين فأغلب المستثمرات الزراعية في الجزائر هي مستثمرات فردية فلا يمكن للمزراع الحصول عليها نظرا لارتفاع أسعارها مقابل تدني مدخول المزراع، كما أنه لا يتم استخدام وسائل متطورة وحديثة كتلك التي تستعملها الدول المتقدمة والتي تقلص من التكلفة المادية والزمنية.

ب.التحليل الاحصائي القياسي:

استنادا على النتائج المحصل عليها من تقدير دالة الناتج الزراعي نلاحظ ما يلي:

- النسبة لمعامل التحديد الذي بلغت قيمته 0.9572 توضح بأن للنموذج قدرة تفسيرية عالية أي أن 95.72 % من التغيرات التي تطرأ على الناتج الزراعي تفسرها عوامل الانتاج المتمثلة في الأرض الزراعية، الثروة الحيوانية والمكننة الزراعية، والنسبة المتبقية تعود لعوامل تفسيرية أخرى غير مدرجة في النموذج؛
- بخصوص المعنوية الفردية لمعلمات النموذج فهي توضح بأن كل المعالم ذات معنوية احصائية عند مستوى معنوية 5%، حيث أن القيمة الاحتمالية لاحصائية (t) لكل من الحد الثابت، الأرض الزراعية، المكننة الزراعية والثروة الحيوانية هي على التوالي: 0.0001، 0.0009، 0.0330 و0.0024، وهي أقل من 0.05 وبالتالي نقبل الفرضية البديلة القائلة بمعنوية معلمات النموذج فرديا.
- أما المعنوية الكلية للنموذج لفيشر فهي الأخرى تقدر بـ 0.00 أي أقل من 0.05 اذن يمكن القول بأن النموذج ذو معنوية كلية عند مستوى معنوية 5 % .
- للكشف على مشكل الارتباط الذاتي للأخطاء نستعين باحصائية "داربين واتسون"، بحيث (DW=1.54) ولكشف عن ما اذا كان هناك مشكل ارتباط ذاتي بين الأخطاء نقوم بمقارنة القيمة المحسوبة مع القيمة المستخرجة من جدول "داربن واتسن" مع n=27 وk=3 فتحصلنا على قيم dlوdu كما يلي: dl=1.24 و du=1.56 وبالتالي 4-dl=2.76 و4-du=2.44 .

وبالاستعانة بالمخطط التالي:

الشكل رقم (4-5): مخطط D.W للكشف عن مشكل الارتباط الذاتي

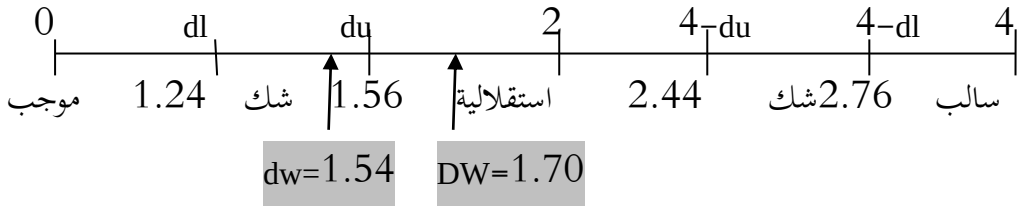

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول الاحصائي لكاي تربيع

من خلال الشكل نلاحظ أن قيمة D.W المحسوبة تقع ضمن منطقة الشك أي يوجد مشكل الارتباط الذاتي بين الأخطاء، وبالتالي سنلجأ الى ازالة المشكل عن طريق التقدير من جديد باستخدام طريقة الانحدار الذاتي من الدرجة الأولى ar(1)، وكانت نتائج التقدير كما هي موضحة في الملحق رقم (12).

نلاحظ من خلال النتائج المتحصل عليها بأن (DW=1.70) وبالتالي فهي تقع ضمن منطقة عدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء وبالتالي النموذج المقدر لا يعاني من مشكل الارتباط الذاتي للأخطاء.

- وبخصوص الكشف عن مشكل عدم تجانس تباين الأخطاء يوجد عدة اختبارات، نكتفي باختبار ARCH-LM والذي يوضح نتائجه الملحق رقم (13).

من خلال اختبار ARCH-LM نجد أن:

$$LM = nR^2 = 0.043 \sim x^2_{(1)}$$

ولدينا:

$$x^2_1 = 3.841$$

حيث k=1 (عدد درجات الحرية)

وبالتالي: القيمة المجدولة أكبر من المحسوبة ومنه نقبل فرضية العدم أي تباين حد الخطأ متجانس عند مستوى معنوية 5 %.

- اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي:

بالاعتماد على الشكل الوضح في الملحق رقم (14)

لدينا: $x^2_{3,0.05} = 7.815$ أكبر من احصائية جاك-بيرا (3.828).

اضافة الى أن 0.05<0.14= (prob(j.b اذن الأخطاء تتبع التوزيع الطبيعي عند مستوى معنوية 5 %.

- دراسة استقرارية النموذج: بالاعتماد على شكل دالة الارتباط الذاتي ودالة الارتباط الذاتي الجزئي والموضحة في الملحق رقم (15).

نلاحظ من خلال الشكل أن جميع الأعمدة تقع ضمن مجال الثقة وبالتالي يمكن القول بأن النموذج مستقر، بالاضافة الى أن احصائية Ljung-Box المحسوبة (اخر قيمة من العمود Q-Stat) والتي تساوي 0.341 أكبر من 0.05 اذن يمكن القول بأن البواقي عبارة عن تشويش أبيض.

1. اختبار (chow): الذي يقوم على أساس تقسيم فترة الدراسة الى فترتين وبهذا ارتأينا تقيسم فترة دراستنا الى قسمين تكون الفترة الفاصلة بينهما هي سنة 2000 باعتبار أن الجزائر دخلت مرحلة جديدة في اقتصادها والتي أعطت أهمية فيها للقطاع الزراعي ودعم الاستثمار فيه ونخص بالذكر البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية، وبالاتعماد على هذا الاختبار تحصلنا على الجدول الموضح في الملحق رقم (16)، وبمقارنة القيمة المحسوبة والتي تساوي 1.54 مع القيمة المجدولة لفيشر عند مستوى معنوية 5 % بدرجات حرية5 و16 نجد أن:

$$F_t = 4.44 > F_c = 1.54$$

وبالتالي فان معلمات النموذج مستقرة.

من كل ما سبق نستنتج أن النموذج المختار مقبول وصالح للتنبؤ.

3.اختبار مدى مقدرة النموذج على التنبؤ

بعد تأكدنا من أن النموذج صالح للتنبؤ لابد من اختبار ذلك وهذا بالاعتماد على معيار عدم التساوي لثايل، كما هو موضح في الملحق رقم (17).

من خلال الملحق رقم (17) نجد أن معامل ثايل يساوي 0.0085 وهي قيمة قريبة جدا من الصفر، الأمر الذي يشير الى تمتع النموذج بمقدرة على التنبؤ.

المطلب الثاني: دراسة قياسية لدالة الفجوة الغذائية في الجزائر

تتم دراسة الأمن الغذائي في أي بلد بجملة من المؤشرات والتي تم التطرق لها في الجانب النظري، الا أن المتفق عليه في الاقتصاد هو أفضلية دراسة الفجوة الغذائية خاصة لدى الدول النامية التي تعتمد بشدة على الواردات الغذائية لتأمين الاحتياجات الغذائية لمواطنيها، ولمعرفة وضعية الأمن الغذائي في الجزائر ارتأينا القيام بالتحليل الاقتصادي القياسي لأهم العوامل المؤثرة في الفجوة الغذائية.

لدراسة وضعية الفجوة الغذائية من جانب كمي نتبع المراحل التالية:

1.بناء النموذج وتقدير معلماته

لصياغة النموذج القياسي لابد من تحويل العلاقات الاقتصادية بن المتغيرات الى صيغة قياسية تتناسب مع الواقع والتنظير الاقتصاديين بالاضافة الى الدراسات السابقة.

أ.تحديد متغيرات النموذج:

لدراسة دالة الفجوة الغذائية والعوامل المؤثرة فيها اعتمدنا على النموذج القياسي الذي يتضمن المتغيرات التالية:

Faj تمثل الفجوة الغذائية؛

Imp تمثل الواردات الغذائية (ألف دولار)

Pop تمثل التعداد السكاني (نسمة)

Prc تمثل أسعار الغذاء (اسعار قياسية للسلع الاستهلاكية 2010=100)؛

Pro تمثل الناتج الزراعي مقيم بالأسعار الجارية للعملة المحلية (مليون دج)

Xp تمثل الصادرات الغذائية (ألف دولار)

Cacr تمثل القدرة الشرائية والمعبر عنها بنصيب الفرد من اجمالي الناتج المحلي (بالأسعار الثابتة للدولار الأمريكي في عام 2010)

ب.تحديد شكل دالة الفجوة الغذائية:

تأخذ دالة الفجوة الغذائية الشكل التالي:

$$faj = \alpha + \beta_1 imp + \beta_2 pop + \beta_3 prc + \beta_4 pro + \beta_5 xp + \beta_6 cacr + \varepsilon$$

ج.تحديد عينة الدراسة:

يتمثل الاطار الزمني للدراسة في النموذج الثاني في الفترة الممتدة من 1990 الى 2016، أي t = 1990- 2016، أما عينة الدراسة هي n=27، أما مجتمع الدراسة فيتمثل في الاقليم الجزائري، وبيانات الدراسة موضحة في الملحق رقم (3).

د.تقدير معلمات النموذج:

بعد ادخال بيانات الدراسة وتقدير النموذج باستخدام برنامج"Eviews 08"، وبعد القيام بعدة محاولات للحصول على أحسن نموذج يوافق المنطق الاقتصادي والدراسة الاحصائية القياسية، وبعد حذف المتغيرات التي لم تثبت معنويتها في النموذج، خلصنا الى النموذج الموضح في الملحق رقم (18).

من خلال النتائج المحصل عليها، نستخلص أن النموذج يكتب من الشكل التالي:

Faj = -0.984 imp -0.021 pro +0.503 AR(1) +167245.1

2.تحليل نتائج تقدير النموذج

لتحليل نتائج النموذج المقدر لابد من دراسته اقتصاديا وقياسيا

أ.التحليل الاقتصادي:

من خلال النتائج المتوصل اليها نلاحظ مايلي:

- أن اشارة معلمة الواردات الغذائية سالبة وهو ما يدل على وجود علاقة عكسية بين الواردات الغذائية والفجوة الغذائية وهي تتفق مع النظرية الاقتصادية، بحيث كلما ارتفعت قيمة الواردات بمقدار 01% فان الفجوة الغذائية تنخفض بنسبة 98.44 %، وهي نسبة كبيرة جدا تعكس مدى التبعية الغذائية للجزائر؛
- أن اشارة معلمة الناتج الزراعي سالبة مما يدل على وجود علاقة عكسية بين الناتج الزراعي والفجوة الغذائية وهي تتوافق مع المنطق الاقتصادي، بحيث كلما ارتفعت ارتفع الناتج الزراعي بمقدار 01% فان الفجوة الغذائية تنخفض بنسبة 02.04 % وهي نسبة قليلة جدا تعكس مدى ضعف الانتاج الزراعي المحلي في التقليل الفجوة الغذائية التي تتزايد مع الزمن.

ب.التحليل الاحصائي والقياسي:

استنادا على النتائج المحصل عليها من تقدير دالة الناتج الزراعي نلاحظ ما يلي:

- أن قيمة معامل التحديد للنموذج المقدر والبالغة 0.9996 توضح أن النموذج المقدر يمثل الدراسة أحسن تمثيل، أي أن 99.96 % من التغيرات التي تطرأ على الفجوة الغذائية تفسرها التغيرات الحاصلة في المتغيرات المستقلة، فرغم أن النسبة جد مرتفعة الا أنها تعكس الواقع الاقتصادي في الجزائر.
- بخصوص المعنوية الفردية لمعلمات النموذج فهي توضح بأن كل من الناتج الزراعي والواردات الغذائية ذات معنوية احصائية عند مستوى معنوية 5 %، حيث أن القيمة الاحتمالية لاحصائية (t) لكل من الحد الثابت، العمل ورأس المال هي 0.00 وهي أقل من 0.05 وبالتالي نقبل الفرضية البديلة القائلة بمعنوية معلمات النموذج فرديا.
- أما المعنوية الكلية للنموذج لفيشر فهي الأخرى تقدر بـ 0.00 أي أقل من 0.05 اذن يمكن القول بأن النموذج ذو معنوية كلية عند مستوى معنوية 5% .

للكشف على مشكل الارتباط الذاتي للأخطاء نستعين باحصائية "داربين واتسون"، بحيث (DW=0.89) وهي قيمة بعيدة عن 2 وهي تقع في منطقة وجود ارتباط ذاتي موجب بين الأخطاء، وبالتالي سنلجأ الى ازالة المشكل عن طريق التقدير من جديد باستخدام طريقة الانحدار الذاتي من الدرجة الأولى ar(1)، وكانت نتائج التقدير كما هي في الملحق رقم (19).

نستعين بالمخطط التالي للتأكد من ازالة مشكل الارتباط الذاتي:

الشكل رقم (4–6): مخطط D.W للكشف عن مشكل الارتباط الذاتي

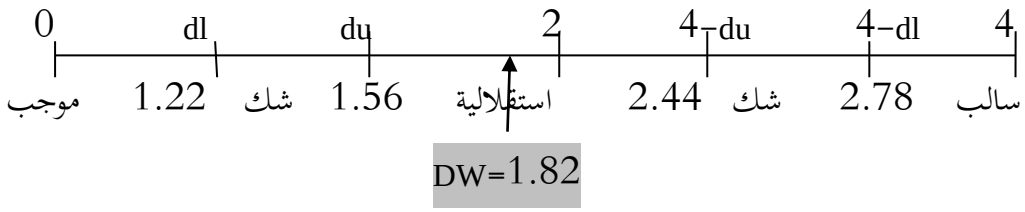

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول الاحصائي لكاي تربيع

نلاحظ من خلال النتائج المتحصل عليها بأن (DW=1.82) وبالتالي فهي تقع ضمن منطقة عدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء وبالتالي النموذج المقدر لا يعاني من مشكل الارتباط الذاتي للأخطاء.

- وبخصوص الكشف عن مشكل عدم تجانس تباين الأخطاء يوجد عدة اختبارات، نكتفي باختبار ARCH-LM والذي توضح نتائجه في الملحق رقم (20).

من خلال اختبار ARCH-LM نجد أن:

$$LM = nR^2 = 0.062 \sim x^2_{(1)}$$

ولدينا:

$$x^2_1 = 3.841$$

حيث k=1 (عدد درجات الحرية)

وبالتالي: القيمة المجدولة أكبر من المحسوبة ومنه نقبل فرضية العدم أي تباين حد الخطأ متجانس عند مستوى معنوية 5 %.

- اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي:

بالاعتماد على الشكل الموضح في الملحق رقم (21):

لدينا: $x^2_{2,0.05} = 5.991$ أكبر من احصائية جاك-بيرا (1.837).

اضافة الى أن 0.05<0.399= prob(j.b) اذن الأخطاء تتبع التوزيع الطبيعي عند مستوى معنوية 5 %.

- دراسة استقرارية النموذج:

نلاحظ من خلال الشكل الموضح في الملحق رقم (22) أن جميع الأعمدة تقع ضمن مجال الثقة وبالتالي يمكن القول بأن النموذج مستقر، بالاضافة الى أن احصائية Ljung-Box المحسوبة (اخر قيمة من العمود Q-Stat) والتي تساوي 0.936 أكبر من 0.05 اذن يمكن القول بأن البواقي عبارة عن تشويش أبيض.

- اختبار (CHOW):

بالاعتماد على هذا الاختبار تحصلنا على النتائج الموضحة في الملحق رقم (23)

بمقارنة القيمة المحسوبة والتي تساوي 1.09 مع القيمة المجدولة لفيشر عند مستوى معنوية 5% بدرجات حرية 4 و18 نجد أن: F_t =4.58 > F_c =1.09

وبالتالي فان معلمات النموذج مستقرة.

من كل ما سبق نستنتج أن النموذج المختار.

3.اختبار مدى مقدرة النموذج على التنبؤ

بعد تأكدنا من أن النموذج صالح للتنبؤ لابد من اختبار ذلك وهذا بالاعتماد على معيار عدم التساوي لثايل، كما هو موضح في الملحق رقم (24).

من خلال الشكل نجد أن معامل ثايل يساوي 0.0022 وهي قيمة قريبة جدا من الصفر، الأمر الذي يشير الى تمتع النموذج بمقدرة على التنبؤ.

يمكننا في الأخير القول بأن الفرضية الثانية القائلة بأن الواردات الغذائية تعتبر المحدد الرئيسي للتغيرات التي تطرأ على الفجوة الغذائية في الجزائر هي فرضية صحيحة.

المطلب الثالث: دراسة علاقة السببية والتكامل المشترك بين الناتج الزراعي والفجوة الغذائية في الجزائر

لدراسة العلاقة بين الناتج الزراعي والفجوة الغذائية نستعين باختبار "انجل–جرانجر" للتكامل المشترك والقائم على الكشف عن وجود علاقة طويلة الأجل بين متغيرين.

الفرع الأول: دراسة استقرارية السلاسل الزمنية

- قبل تقدير النموذج لابد أولا من دراسة استقرارية السلاسل الزمنية المتوفرة لدينا والخاصة بالناتج الزراعي والمعبر عنها بالرمز (PRO) والسلسلة الخاصة بمؤشر الأمن الغذائي والذي يعبر عنه بالفجوة الغذائية المعبر عنها بالرمز (FAJ) قد تم اختيار هذا المؤشر باعتباره من أهم المؤشرات التي يتم اعتمادها في الدراسات الكمية والتي تعكس لنا وضعية الأمن الغذائي لأي بلد، حيث تم احتسابها وفق القانون التالي:

الفجوة الغذائية = الانتاج – الاستهلاك	الاستهلاك= الانتاج + الواردات– الصادرات

سنعتمد في دراسة الاستقرارية على اختبار ADF (ديكي فولور المطور) واختبار "فليبس–بيرون" والقائمان الفرضيتين التاليتين:

الفرضية الصفرية: السلسلة تحتوي على جذر الوحدة أي السلسلة غير مستقرة

الفرضية البديلة: السلسلة لا تحتوي على جذر الوحدة أي السلسلة مستقرة

أ.اختبار استقرارية السلسلة PRO:

الجدول رقم (4-14): نتائج اختبار ADF و PP في المستوى للسلسلة pro

نتائج اختبار ADF				
النموذج	معالم النموذج	قيمة الاحتمال	المقارنة	القرار
الأول	بدون الثابت والاتجاه العام	0.991	0.05<0.099	نقبل فرضية العدم أي السلسلة غير مستقرة
الثاني	القاطع (الثابت)	0.967	0.05<0.967	نقبل فرضية العدم أي السلسلة غير مستقرة
الثالث	الثابت والاتجاه العام	0.489	0.05<0.489	نقبل فرضية العدم أي السلسلة غير مستقرة
نتائج اختبار PP				
النموذج	معالم النموذج	قيمة الاحتمال	المقارنة	القرار
الأول	بدون الثابت والاتجاه العام	0.998	0.05<0.998	نقبل فرضية العدم أي السلسلة غير مستقرة
الثاني	القاطع (الثابت)	0.982	0.05<0.982	نقبل فرضية العدم أي السلسلة غير مستقرة
الثالث	الثابت والاتجاه العام	0.524	0.05<0.524	نقبل فرضية العدم أي السلسلة غير مستقرة

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviwes 8

من خلال الجدول أعلاه نستنتج أن السلسلة PRO غير مستقرة عند المستوى في جميع النماذج.

لأجل ازالة حالة عدم الاستقرارية نستخدم طريقة الفروقات من الدرجة الأولى وفق العلاقة التالية:

$$\Delta^1 y_t = y_t - y_{t-1}$$

الجدول رقم (4–15): نتائج اختبار ADF وPP على السلسلة PRO بعد اجراء الفروقات من الدرجة (1)

نتائج اختبار ADF				
النموذج	معالم النموذج	قيمة الاحتمال	المقارنة	القرار
الأول	بدون الثابت والاتجاه العام	0.000	0.05>0.000	نرفض فرضية العدم أي السلسلة مستقرة
الثاني	الثابت	0.000	0.05>0.000	نرفض فرضية العدم أي السلسلة مستقرة
الثالث	الثابت والاتجاه العام	0.000	0.05>0.000	نرفض فرضية العدم أي السلسلة مستقرة
نتائج اختبار PP				
النماذج	معالم النموذج	قيمة الاحتمال	المقارنة	القرار
الأول	بدون الثابت والاتجاه العام	0.000	0.05>0.000	نرفض فرضية العدم أي السلسلة مستقرة
الثاني	الثابت	0.000	0.05>0.000	نرفض فرضية العدم أي السلسلة مستقرة
الثالث	الثابت والاتجاه العام	0.000	0.05>0.000	نرفض فرضية العدم أي السلسلة مستقرة

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviwes 8

من خلال الجدول أعلاه نستنتج أن السلسلة PRO أصبحت مستقرة بعد اجراء الفروقات من الدرجة الأولى، وبالتالي فان السلسلة متكاملة من الدرجة الأولى.

ب.اختبار استقرارية السلسلة (FAJ):

الجدول رقم (4-16): نتائج اختبار ADF و PP في المستوى للسلسلة FAJ

نتائج اختبار ADF				
النموذج	معالم النموذج	قيمة الاحتمال	المقارنة	القرار
الأول	بدون الثابت والاتجاه العام	0.437	0.05<0.437	نقبل فرضية العدم أي السلسلة غير مستقرة
الثاني	القاطع (الثابت)	0.311	0.05<0.311	نقبل فرضية العدم أي السلسلة غير مستقرة
الثالث	الثابت والاتجاه العام	0.366	0.05<0.366	نقبل فرضية العدم أي السلسلة غير مستقرة
نتائج اختبار PP				
النموذج	معالم النموذج	قيمة الاحتمال	المقارنة	القرار
الأول	بدون الثابت والاتجاه العام	0.454	0.05<0.454	نقبل فرضية العدم أي السلسلة غير مستقرة
الثاني	القاطع (الثابت)	0.301	0.05<0.301	نقبل فرضية العدم أي السلسلة غير مستقرة
الثالث	الثابت والاتجاه العام	0.394	0.05<0.394	نقبل فرضية العدم أي السلسلة غير مستقرة

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviwes 8

من خلال الجدول أعلاه نستنتج أن السلسلة PRO غير مستقرة عند المستوى في جميع النماذج.

لأجل ازالة حالة عدم الاستقرارية نستخدم طريقة الفروقات من الدرجة الأولى وفق العلاقة التالية:

$$\Delta^1 y_t = y_t - y_{t-1}$$

الجدول رقم (4–17): نتائج اختبار ADF و PP على السلسلة FAJ بعد اجراء الفروقات من الدرجة الأولى

نتائج اختبار ADF				
النموذج	معالم النموذج	قيمة الاحتمال	المقارنة	القرار
الأول	بدون الثابت والاتجاه العام	0.000	0.05>0.000	نرفض فرضية العدم أي السلسلة مستقرة
الثاني	الثابت	0.000	0.05>0.000	نرفض فرضية العدم أي السلسلة مستقرة
الثالث	الثابت والاتجاه العام	0.000	0.05>0.000	نرفض فرضية العدم أي السلسلة مستقرة
نتائج اختبار PP				
النماذج	معالم النموذج	قيمة الاحتمال	المقارنة	القرار
الأول	بدون الثابت والاتجاه العام	0.000	0.05>0.000	نرفض فرضية العدم أي السلسلة مستقرة
الثاني	الثابت	0.000	0.05>0.000	نرفض فرضية العدم أي السلسلة مستقرة
الثالث	الثابت والاتجاه العام	0.000	0.05>0.000	نرفض فرضية العدم أي السلسلة مستقرة

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviwes 8

من خلال الجدول أعلاه نستنتج أن السلسلة FAJ أصبحت مستقرة بعد اجراء الفروقات من الدرجة الأولى، وبالتالي فان السلسلة متكاملة من الدرجة الأولى.

في الأخير نستنتج أن السلسلتين PRO وFAJ متكاملتين من الدرجة الأولى I(1) لأنها تستقران عند الفرق الأول، وبالتالي يمكننا القيام باختبار التكامل المشترك.

الفرع الثاني: اختبار التكامل المشترك

ترتكز فكرة التكامل المشترك على المفهوم الاقتصادي للخصائص الاحصائية للسلاسل الزمنية، بحيث ينص النموذج على أن المتغيرات الاقتصادية التي تفترض النظرية الاقتصادية وجود علاقة توازنية بينها في الأجل الطويل لا تتبعاد عن بعضها بشكل كبير، ويصحح هذا التباعد عن التوازن بفعل قوى اقتصادية تعمل على اعادة هذه

المتغيرات الاقتصادية للتحرك نحو التوازن طويل الأجل، ومن أهم المناهج القياسية المستعملة لاختبار التكامل المشترك نجد:

- منهجية انجل–جرانجر "Engel and Granger"سنة 1987.
- منهجية جوهانسن–جسليوس "Johansen and Juselius". سنة 1990.[1]

1.تحليل التكامل المشترك بطريقة "انجل–جرنجر"

يتم تطبيق اختبار التكامل المشترك "انجل–جرانجر" لاحتبار وجود علاقة تكامل خطي بين المتغيرات،[2] وترتكز هذه الطريقة على الحالات التي تكون فيها متغيرات السلاسل الزمنية متكاملة من نفس الدرجة، سنقوم بتحليل التكامل المشترك بين الناتج الزراعي والفجوة الغذائية وفق طريقة "انجل–جرانجر". بحيث تستلزم منهجية "انجل–جرانجر" القيام بخطوتين أساسيتين:

- الأولى: تقدير العلاقة بطريقة المربعات الصغرى العادية والحصول على البواقي من هذا التقدير؛
- الثانية: اختبار مدى سكون البواقي المتحصل عليها من الخطوة الأولى، فاذا كانت البواقي مستقرة فيدل ذلك على وجود تكامل مشترك بين المتغيرات وأن النموذج المقدر صحيح وغير زائف، أما اذا كانت البواقي غير مستقرة فانه يوجد لا توجد علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات وأن العلاقة أو النموذج المقدر زائف.[3] وبتطبيق طريقة "انجل–جرانجر" وبعد تقدير العلاقة في المدى الطويل بين الفجوة الغذائية (المتغير التابع) والناتج الزراعي (المتغير المستقل) تحصلنا على النتائج الموضحة في الملحق رقم (25)، حيث استخدمنا في الانحدار المتغيرات في المستوى أي المتغيرات غير المستقرة.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه بأن لمعلمة المتغيرة PRO معنوية احصائية عند 5% بحيث:

(prob = 0.0001<0.05) وبالتالي يمكن القول بأن متغيرة الانتاج الزراعي تفسر التغيرات التي تطرأ على الفجوة الغذائية ولكن تفسره بنسبة قليلة بحيث أن القوة التفسيرية لمعامل التحديد بلغت 36.67 %، مع وجود معنوية كلية للنموذج من خلال احصائية F بحيث (prob = 0.0007<0.05).

وبعد اجراء اختبار ADF وpp للتأكد من استقرارية البواقي تبين لنا مايلي:

[1] كامل كاظم علاوي ومحمد غالي راهي، "تحليل وقياس العلاقة بين التوسع المالي والمتغيرات الاقتصادية في العراق للمدة 1984–2010"، مجلة الغزي للعلوم الاقتصادية والادارية، السنة التاسعة، العدد التاسع والعشرون، ص 224.

[2] F. BADOLO, **chocs de prix, variabilité climatique et sécurité alimentaire dans les pays en développement,** these de doctorat en sciences économiques, université d'auvergne Clermont ferrand 1, 24 juin 2013, P38.

[3] بشير عبد الله بلق،" العلاقة بين الاستثمار والادخار في الاقتصاد الليبي للفترة 1970–2005"، المجلة الجامعة، العدد الخامس عشر، المجلد الثاني، سنة 2013، ص 365.

الجدول رقم (4–18): نتائج اختبار ADF وPP على سلسلة البواقي تأثير PRO على FAJ

اختبار ADF				
النموذج	معالم النموذج	قيمة الاحتمال	المقارنة	القرار
الأول	بدون الثابت والاتجاه العام	0.0069	0.05>0.0069	نرفض فرضية العدم أي السلسلة مستقرة
الثاني	الثابت	0.0786	0.05<0.078	نقبل فرضية العدم أي السلسلة غير مستقرة
الثالث	الثابت والاتجاه العام	0.249	0.05<0.249	نقبل فرضية العدم أي السلسلة غير مستقرة
اختبار PP				
النموذج	معالم النموذج	قيمة الاحتمال	المقارنة	القرار
الأول	بدون الثابت والاتجاه العام	0.0069	0.05>0.0069	نرفض فرضية العدم أي السلسلة مستقرة
الثاني	الثابت	0.786	0.05<0.078	نقبل فرضية العدم أي السلسلة غير مستقرة
الثالث	الثابت والاتجاه العام	0.249	0.05<0.249	نقبل فرضية العدم أي السلسلة غير مستقرة

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviwes 8

من خلال الجدول أعلاه يتضح لنا بأن سلسلة بواقي النموذج غير مستقرة. ما يعني عدم وجود دليل على علاقة تكامل مشترك بين الناتج الزراعي والفجوة الغذائية حسب طريقة "انجل–جرانجر" وبالتالي الانحدار السابق يعتبر انحدار زائف.

2.اختبار السببية "لانجل– جرانجر" بين الناتج الزراعي والفجوة الغذائية

لمعرفة اتجاه العلاقة السببية بين المتغيريتين PRO و FAJ نستخدم اختبار السببية "لانجل –جرانجر" والذي تنص فيه فرضية العدم على عدم وجود علاقة سببية بين المتغيرات. وكانت النتائج كمايلي:

الجدول رقم (4–19): نتائج اختبار السببية "لانجل–جرانجر"

Pairwise Granger Causality Tests
Date: 02/17/19 Time: 12:31
Sample: 1980 2016
Lags: 2

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
FAJ does not Granger Cause PRO	35	0.25560	**0.7761**
PRO does not Granger Cause FAJ		3.23080	**0.0536**

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviwes 8

يتضح لنا من خلال النتائج أعلاه بأن وبالنسبة للفترة ما بين 1980–2016 لا توجد علاقة سببية في أي من الاتجاهين في المدى الطويل، وهذا ما يتوافق مع النتائج المحصل عليها سابقا.

الفرع الثالث: تحليل النتائج

أظهرت النتائج التي توصلنا اليها من خلال من اختبار التكامل والمشترك واختبار السببية لانجل– جرانجر بأنه لا توجد علاقة في المدى الطويل بين الناتج الزراعي والفجوة الغذائية في الجزائر، رغم أن هذا لا يتوافق مع النظرية الاقتصادية المقرة بوجود علاقة عكسية بين الناتج الزراعي الفجوة الغذائية، الا أن الوضع يختلف في الواقع الاقتصادي في الجزائر، بحيث أنه يمكن ارجاع السبب في ذلك الى أن الانتاج الزراعي والذي رغم تطوره ولو بنسب قليلة الا أنه لم يمس المواد الواسعة الاستهلاك ونذكر منها الحبوب كالقمح، البقول واللحوم وغيرها بل الزيادة كانت تشمل مواد غذائية ثانوية كالخضر والفواكه والأسماك، فبالتالي هذا التغير في الانتاج الزراعي لم يغني الجزائر عن الاسترداد والتخفيف من الفجوة الغذائية. هذا من جهة، ومن جهة أخرى فان الفجوة الغذائية (والتي تعبر عن مقدار الفرق بين ماهو منتج محليا وماهو مطلوب للاستهلاك) تتأثر بمقدار الواردات الغذائية بالدرجة الأولى، حيث تتأثر هذه الأخيرة بالناتج الداخلي الخام، مستوى الأسعار وكذا القدرة الشرائية للمواطن بالاضافة الى معدل النمو السكاني الذي يشهد تزايد من سنة لأخرى. يمكن القول بأن الأمن الغذائي في الجزائر لا يتوقف على حجم الانتاج الزراعي فيها.

وهذا ما تعززه منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة في تقريرها حول (حالة أسواق السلع الزراعية 2015–2016) حول العلاقة السببية بين الانتاج والواردات، والذي جاء فيه ما يلي:[1] "بدلا من أن يقمع الانتاج جراء توسع الواردات يبدو أن الانتاج والتجارة يتسعان مع الوقت بدفع من تنامي الطلب الناتج عن تزايد السكان والمداخيل، وفي حالة البلدان النامية المستوردة الصافية للأغذية لا تستطيع الاختبارات رفض فرضية انعدام السببية في أي من الاتجاهين – أي أن الانتاج لا يؤثر في الواردات ولا الواردات تنحي الانتاج".

[1] منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، "حالة أسواق السلع الزراعة (التجارة والأمن الغذائي: تحقيق توازن أفضل بين الأولويات الوطنية والصالح العام)"، روما، سنة 2015، ص 28.

وهو الحال بالنسبة للجزائر باعتبارها من البلدان النامية التي تعتمد بكثرة على الواردات الغذائية لتحقيق أمنها الغذائي، وهو ما تم استنتاجه في الجانب النظري للدراسة وهذا ما ينفي صحة الفرضية الثالثة القائلة بوجود علاقة سببية بين الناتج الزراعي والفجوة الغذائية بالجزائر.

خلاصة:

من ما تم التطرق اليه في هذا الفصل اتضح لنا بأن الجزائر تتمتع بفرص استثمارية متعددة في الزراعة، بالنظر الى مساحتها وموقعها الجغرافي الذي يشجع على ذلك، وعلى ما تمتلكه من أراضي زراعية، موارد مائية، بشرية وموارد مالية تمثلت في مختلف القروض الزراعية الموجهة للاستثمار الزراعي، بالاضافة الى البحث العلمي والارشاد الزراعي الذي يسعى الى توفير المناخ الاستثماري للزراعة في الجزائر.

قد تبين لنا أن دالة الانتاج الزراعي لها عدة أنواع واستخدامات، حيث نجد بأن دالة الانتاج "كوب دوغلاس" أكثرها استعمالا في الدراسات الكمية في مجال الزراعة، كما وقد تبين من خلال دراستنا القياسية لدالة الناتج الزراعي الجزائري بأنها تعتمد بالأساس على مدى كفاءة وملاءمة المدخلات الانتاجية وفي مقدمتها العامل المادي المتمثل في رأس المال الزراعي وبالأخص مكوناته من أرض زراعية وثروة حيوانية، وأن اليد العاملة لا تؤثر فيها بالشكل المطلوب، بالاضافة الى عدم فعالية السياسات الاقتصادية على الناتج الزراعي والتي اتبعتها الدولة منذ سنة 2000 لتشجيع الاستثمار الزراعي. كما تبين لنا بأن الفجوة الغذائية في الجزائر تعتمد بصفة كبيرة جدا على الواردات الغذائية، كما خلصت دراسة السببية والتكامل المشترك بين الناتج الزراعي والفجوة الغذائية الى عدم وجود علاقة طويلة المدى بينهما.

الخاتمة العامة

من خلال هذه الدراسة تبين لنا بأن القطاع الزراعي يعد من أهم القطاعات المنتجة والأساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية، فعلاقاته الأمامية والخلفية جعلته قطاعا هاما. فالزراعة هي المصدر الأساسي الذي يوفر الاحتياجات الغذائية للمواطنين والتي تشهد تزايدا مع ارتفاع معدلات النمو السكاني وهو ما يمثل الدور الأساسي للزراعة، كما أن لها عدة مهام أخرى تتمثل في تزويد القطاع الصناعي بالمواد الأولية وبالأخص الصناعات الغذائية التي أصبحت تشهد اهتماما وتطورا، يوفر القطاع مناصب شغل سواء كانت مؤقتة أو دائمة خاصة لسكان الأرياف، بالاضافة الى مساهمتها في المبادلات التجارية الداخلية منها والخارجية، جلب العملة الصعبة من خلال تصدير الفائض الانتاجي، كما أنها تحسن من المستوى المعيشي للسكان خاصة في الريف وبالتالي زيادة الطلب على مختلف السلع الأمر الذي ينشط السوق بالاضافة الى الدور المهم في تحقيق التوازن البيئي.

على الرغم من هذه الأهمية للزراعة، نجد أن الدول النامية لم تعطها الأهمية الكبيرة كالتي أولتها للقطاع الصناعي، فنجد تلك الدول ومن بينها الدول النامية لا تزال تحت التبعية الاقتصادية وبالضبط التبعية الغذائية. وفي ذات السياق نجد أن الأمن الغذائي الذي يعتبر ضرورة حتمية لأي بلد، كان ولا يزال تحديا بالنسبة لهذه الدول.

ويعتبر الاستثمار الزراعي مدخلا أساسيا لتحقيق الأمن الغذائي الذي أصبح أمرا ملحا، ولهذا سعت الجزائر كغيرها من الدول الى تشجيعه بغية تحقيق هذا المطلب، فقد أولته أهمية ووفرت له مختلف أشكال الدعم والتشجيع وقامت بوضع عدة قوانين بهذا الشأن في اطار سياساتها الاقتصادية المنتهجة، بحيث خصصت للقطاع الزراعي مبالغ معتبرة في مختلف برامجها التنموية. الا أن هذا المدخل (أي الاستثمار الزراعي) في الواقع الاقتصادي للجزائر بقي دون فعالية في تحقيق الأمن الغذائي لها على الرغم ان امتلاك الجزائر لموارد وامكانيات عديدة: طبيعية، بشرية ورأس مال لأجل النشاط الزراعي، الأمر الذي يجعلها قبلة استثمارية مميزة للاستثمار الزراعي في مختلف فروعه.

ومن خلال دراسة الموضوع تمكنا من اختبار الفرضيات والوصول الى ما يلي:

- الفرضية الأولى: يؤثر رأس المال الزرارعي على الناتج الزراعي بالجزائر، بحيث يعتبر الناتج الزراعي ذو كثافة رأس مالية أكثر من كونه كثافة عمل، وبالتالي نؤكد الفرضية؛
- الفرضية الثانية: تعتبر الواردات الغذائية المحدد الرئيسي للتغيرات التي تطرأ على الفجوة الغذائية في الجزائر، وبالتالي نؤكد الفرضية.
- الفرضية الثالثة: لا توجد علاقة طويلة المدى بين مخرجات الاستثمار الزراعي والفجوة الغذائية في الواقع الاقتصادي للجزائر، وبالتالي ننفي الفرضية.

وقد خلصت الدراسة في جانبها النظري الى جملة من النتائج يمكن حصرها فيما يلي:

- يعد القطاع الزراعي من أهم القطاعات الاقتصادية، حيث تكمن أهميته من خلال ما يوفره من اشباع للحاجات الغذائية، توفير لمناصب شغل، تقديمه للمواد الأولية للقطاع الصناعي، بالاضافة الى انعاش التجارة الخارجية وجلب العملة الصعبة؛ كما أن للزراعة بعد بيئي وهو مساهمتها في التوازن البيئي والتنوع البيولوجي؛
- تعاني الدول النامية من مشاكل عدة تمس القطاع الزراعي وتتمثل أهمها فيما يلي: مشكلة التزايد السكاني، الندرة النسبية لرأس المال، نوعية الحيازات الزراعية، ضعف النجاعة الانتاجية ومحدودية الموارد المائية.
- ترتبط السياسات الزراعية بالسياسات الاقتصادية للدولة، وتكمن مدى نجاعتها في تطوير القطاع الزراعي في النتائج الملموسة في الواقع من خلال الانتاج الزراعي وامتصاصه للطلب المحلي عليه؛
- ان فعالية الاستثمارات الزراعية تتوقف على مدى توفر مناخ مساعد على ذلك، هياكل تحتية، موارد مالية، مرافقة وتوجيه للنشاط الزراعي؛
- الأمن الغذائي يعتبر مسؤولية على عاتق الدول والمجتمع الدولى، وحق مشروع لكل انسان، وهو لا يعني فقط الحصول على الغذاء الكافي للسكان فقط، انما يتعدى ذلك الى أن يكون الغذاء كافي، مغذي وصحي ويكون مستقر لأجل الجيل الحالي والجيل المستقبلي؛
- ان تحقيق الأمن الغذائي يكون من خلال نمطين: اما بالانتاج المحلي أو من خلال الواردات، الا أنه يفضل الخيار الأول على الثاني، لأن ذلك أدوم للأمن الغذائي وعدم تهديده، هذا اذا لم تكن تكلفة استغلال الموارد المتاحة باهضة جدا؛
- تعاني أغلب الدول النامية وخاصة الدول العربية من مشكلة غذائية حادة ناتجة عن قصور نمو الانتاج الزراعي عن مواكبة الطلب الغذائي المحلي، وبالضبط في المواد واسعة الاستهلاك، ومازاد من حدتها هو تركز انتاج هذه المواد لدى الدول المتقدمة ذات النفوذ الاقتصادي الكبير ما قد يؤثر على استقلالية القرارات الاقتصادية لهذه الدول؛
- يمكن الاقرار بوجود مشكلة غذائية وتغذوية في الجزائر، نتيجة عدة عوامل، منها: النمو السكاني، تحسن المستوى المعيشي، الأسباب التنظيمية، أسباب تكنولوجية، العامل البشري والعوامل الطبيعية. والأمر الذي يزيد من تفاقمها هو اعتمادها على الواردات الغذائية والتي تتأثر بشدة بأسعار البترول في السوق العالمية، حيث تعتبر صادرات البترول الممول الرئيسي لوارداتها؛
- تحقيق الجزائر لمستويات من الاكتفاء الذاتي مرتفعة نسبيا في بعض المنتجات (تضم مجموعة الخضر والفواكه، جملة اللحوم خاصة البيضاء والبيض)، ونسب متوسطة في بعض المنتجات (تضم الحليب ومشتقاته والأسماك)

الا أن ذلك لا يغنيها عن الاستراد، حيث تسجل بعض المنتوجات معدلات منخفضة تجعلها تعتمد على الاستراد وهي تشمل المواد الأساسية الواسعة الاستهلاك (تضم جملة الحبوب، البقول والزيوت).

- تعتبر الجزائر دولة استهلاكية لأن أكبر نسبة من دخلها يوجه نحو الغذاء؛
- رغم الجهود المبذولة من طرف الدولة الا أن القطاع الزراعي لم يصل الى تحقيق الاكتفاء الذاتي في المنتجات الغذائية، فنجد أغلب أو أكثر المواد استهلاكا يتم استرادها، حيث تعتبر جملة الحبوب المصدر الرئيسي لاتساع الفجوة الغذائية في الجزائر؛
- تتمتع الجزائر بمناخ استثماري يجعلها قبلة لمختلف أنواع الاستثمار وفي مختلف الميادين الا أن الأمر يتطلب الاهتمام والتسيير العقلاني لتشجيع الاستثمارات وجعلها مواتية لها؛
- أن السياسات الاقتصادية التي تبنتها الدولة لأجل النهوض بالقطاع الزراعي لم تحقق أهدافها المسطرة، على الرغم من الدعم المالي الذي شهده القطاع، خاصة في مختلف برامجها التنموية، اذ يساهم القطاع الزراعي بنسبة في حدود 10% من اجمالي الناتج المحلي الخام، وأن متوسط نصيب الفرد من الناتج الداخلي الزراعي بلغ 404.15 دولار خلال الفترة ما بين 2000-2015، كما يشغل القطاع نسبة 9.93% من اليد العاملة الكلية، بالاضافة الى تسجيل عجز في الميزان التجاري الزراعي قدر بحوالي 10995 مليون دولار سنة 2015.
- نقص اليد العاملة في القطاع الزراعي بسبب ظاهرة النزوح الريفي وهجرتها الى باقي القطاعات بسبب تدني المداخيل وعدم وجود التأمين الاجتماعي للعاملين، بالاضافة الى ضعف كفاءتها في استخدام التقنيات الحديثة.
- يعاني الاستثمار الزراعي في الجزائر جملة من التحديات، تتمثل في: عدم وضوح الاطار القانوني للعقارات الزراعية، ضعف الهياكل المدعمة له، ارتفاع أسعار مدخلات الانتاج الزراعي، تدني المستوى التكنولوجي المستخدم في العملية الانتاجية، عدم استقرار السياسات الاقتصادية للبلاد خاصة السياسات الزراعية وضعف الكفاءة الاقتصادية في تطبيقها، تدهور الأراضي الزراعية ووجود صعوبات بخصوص الموارد المائية وكذا الظروف الناخية غير المواتية أحيانا، طبيعة الحيازات الزراعية والتي يطغى عليها طابع الحيازات الصغيرة، بالاضافة الى التدخل البشري من خلال ظاهرة الرعي الجائر والتوسع العمراني، مشاكل تخص الخدمات التجارية والتسيير الادراي، مشكلة عدم التوازن بين العرض والطلب في سوق العمل وقلة الاتصال بين مؤسسات البحث والارشاد الزراعي المحلية ومحيطها الخارجي؛

- على الرغم من الدراية بالوضعية السيئة للأمن الغذائي في الجزائر، الا أن الملاحظ من خلال دراستنا هو وجود عزوف عن الاستثمار في القطاع الزراعي، الأمر الذي يعكس ضعف ارادة الدولة من خلال سياساتها الاقتصادية غير الفعالة؛
- يعبر عن الاستثمار الزراعي برأس المال الزراعي والذي يشمل مختلف مستلزمات القطاع من أصول والتي تتمثل أساسا في الالات الزراعية، الأراضي الزراعية، البذور، المبيدات والثروة الحيوانية وغيرها؛
- ان الاستثمار الزراعي لا يعد مدخلا أساسيا لتحقيق الأمن الغذائي في الجزائر والتخفيف من الفجوة الغذائية التي هي في تزايد مستمر.

كما خلصت الدراسة التطبيقية الى مجموعة من النتائج نوجزها فيما يلي:

- من خلال تحليلنا لوضعية الموارد والامكانيات الزراعية في الجزائر، تبين لنا أن القطاع الزراعي يتوفر على موارد طبيعية (أراضي زراعية وموراد مائية) هامة، وثروةحيوانية يمكن استغلالها في الانتاج الزراعي؛
- تبلغ المساحة المستغلة في الزراعية بحوالي 43 مليون هكتار، الا أنها تقدر بنسبة 18% من المساحة الكلية، يمكن القول بأنها نسبة ضئيلة بالنظر الى المساحة الكلية للبلاد والبالغة 238 مليون هكتار.
- يعتمد النشاط الزراعي في الجزائر اساسا على الزراعة المطرية، حيث 90% من الأراضي الزراعية تستغل بالاعتماد على تساقط الأمطار، ويرجع نقص الزراعة المروية الى سوء استغلال المياه لا الى ندرتها؛
- أن القروض المالية التي تقدم للمستثمرين الزراعيين غير كافية مقارنة باحتياجاتهم المالية وان البحث العلمي الزراعي في الجزائر لا يزال طور التكوين؛
- رغم أهمية رأس المال الزراعي (الثابت والمتداول) في تحسين الانتاجية، الا أن استعماله في الجزائر ما زال دون المستوى المطلوب مقارنة بالاحتياجات الحقيقية، ونخص بالذكر الأسمدة، المبيات، البذور المحسنة وحتى المكننة الزراعية؛
- تبين لنا بأن دالة "كوب-دوغلاس" هي الأنسب والأحسن لتقدير دوال الناتج الزراعي عموما ودالة الناتج الزراعي في الجزائر خصوصا.
- أن الكفاءة الانتاجية الزراعية في الجزائر (6.90) تعكس العلاقة الطردية بين الناتج الزراعي ومدخلات العملية الانتاجية، أي أن الانتاج يعتمد على حجم الوفرة النسبية للمدخلات الانتاجية؛
- تتميز الزراعة الجزائرية بكونها ذات كثافة رأس المال أكثر من كونها كثافة للعمل، وهذا ما لمسناه من خلال التحليل القياسي لدالة الناتج الزراعي، حيث وجدنا أن مرونة الانتاج للعمل (0.24-) ذات اشارة سالبة ما

يدل على أن رأس المال البشري لا يرفع من مستوى الانتاجية، وهذا راجع الى عدم كفاءتها ونقص الطلب على العمل الزراعي من جهة، والى ضعف المداخيل الزراعية ما شكل عبءا على التكاليف المزرعية مقارنة بباقي القطاعات من جهة أخرى. وفي مقابل ذلك نجد أن مرونة رأس المال الزراعي (116.03) كبيرة وهو ما يشير الى مدى دوره الفعال والهام في العملية الانتاجية؛

- ان دالة الناتج الزراعي ذات غلة حجم متزايدة، أي أن الزيادة في عوامل الانتاج بنسبة 01% يؤدي الى زيادة الانتاج بنسبة 92%؛
- من خلال تقدير دالة "كوب-دوغلاس" بعدة متغيرات، والتي شملت العمل ومختلف مكونات رأس المال الزراعي (الثروة الحيوانية، المكننة الزراعية، كمية الأسمدة المستعملة والمبيدات الحشرية)، بالاضافة الى ادخال السياسات الاقتصادية والتي اتبعتها الدولة بعد سنة 2000 كمتغرة وهمية، توصلنا الى عدم معنوية هذه المتغيرات ما عدا الأرض الزراعية، الثروة الحيوانية والمكننة الزراعية.
- أكثر مكونات رأس المال الزراعي تأثيرا على الناتج الزراعي هي الثروة الحيوانية والأرض الزراعية.
- المكننة الزراعية في الجزائر لها تأثير سلبي على الناتج الزراعي هذا من خلال الاشارة السالبة لمرونتها ما يدل بأن استعمال الالات الزراعية في العملية الانتاجية غير فعال ويرجع السبب في ذلك الى أن معظم المستثمرات لا تمتلكها بالكم والنوع المناسبين فأغلبها مهتلكة، وأما الحديثة منها لا يمكن اقتناؤها نظرا لارتفاع أسعارها مقابل تندي مداخيل المزارعين؛
- تعتبر الفجوة الغذائية أحسن مؤشر يعتمد به لدراسة واقع الأمن الغذائي لأي بلد، وفي الجزائر تعتبر الفجوة الغذائية هي في اتساع مستمر نظرا لاعتمادها على الورادات الغذائية، بحيث خلصنا الى أن ارتقاع الواردات الغذائية بوحدة واحدة فان الفجوة الغذائية تنخفض بنسبة 98% الأمر الذي يعكس مدى التبعية الغذائية للجزائر، وفي المقابل نجد أن الناتج الزراعي لا يساهم الا بنسبة 02% وهي نسبة قليلة جدا تعكس مدى ضعف الانتاج الزراعي في التقليل من الفجوة الغذائية؛
- ان المتغيرات التالية: عدد السكان، أسعار الغذاء، القدرة الشرائية، الصادرات الغذائية ليس لها تأثير على الفجوة الغذائية هذا من خلال عدم معنويتها في النموذج المقدر لدالة الفجوة الغذائية، ما يبين أنه مهما تغيرت هذه العوامل فان الفجوة الغذائية ستظل في اتساع لأنها تتبع بالدرجة الأولى الواردات الغذائية، رغم أن هذا مناقض للفكر الاقتصادي الا أنه يعكس الواقع الاقتصادي للجزائر؛

- عدم وجود علاقة طويلة المدى بين الناتج الزراعي والفجوة الغذائية، فبالرغم من أن السلسلتين متكاملتين من نفس الدرجة (1) الا أنهما لا يوجد تكامل مشترك بينهما لأن بواقي النموذج المقدر لم تكن مستقرة، بالاضافة الى اختبار السببية "انجل-جرانجر" الذي أكدت ذلك، وتجدر الاشارة الى أن مختلف نتائج الدراسة القياسية تبقى رهينة صحة البيانات المتوفرة.

بالاعتماد على النتائج المتوصل اليها يمكن وضع بعض الاقتراحات:

- تنمية الموراد الزراعية والترشيد العقلاني في استغلالها لأجل تحسين الانتاجية الزراعية، وبالتالي تحسين الأمن الغذائي من خلال الانتاج المحلي والخروج من التبعية الغذائية؛
- الاهتمام بالتنمية الريفية من خلال توفير المرافق الضرورية لأجل تحسين المستوى المعيشي للسكان الريفين والذين يمثلون اليد العاملة الزراعية؛
- توفير الاحصائيات بصفة واضحة ومستمرة لكل متغيرات القطاع الزراعي، لأجل مساعدة البحث العلمي في تحليل وضعية القطاع حاليا ومستقبلا مما يساعد على التخطيط؛
- اعادة الاعتبار واعطاء الأهمية البالغة للاستثمار الزراعي وتوفير المناخ الاستثماري له في ظل بيئة اقتصادية، اجتماعية وسياسية مستقرة؛
- توفير الضمان الاجتماعي والصحي للمزارعين والضمان ضد الكوارث الطبيعية، وتسوية وضعية العقارات الزراعية؛
- اعادة النظر في السياسات الاقتصادية عموما والسياسات الزراعية على وجه الخصوص، منها سياسة دعم أسعار السلع الغذائية الواسعة الاستهلاك للتقليل من الطلب المتزايد عليها؛
- القيام بالتوسع الأفقي والعمودي للأراضي الزراعية وتوفير الشروط اللازمة لتكاثر ونمو الثروة الحيوانية لأنهما أهم عاملين مؤثرين في زيادة الناتج الزراعي؛
- السعي لخلق تنافسية في القطاع الزراعي لجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية، وتحسين المنافسة بين المنتجات الزراعية في السوق المحلية والسوق الخارجية؛
- توفير مختلف مدخلات العملية الانتاجية الزراعية (الات، بذور، مبيدات وأسمدة وغيرها) للمناطق ذات الميزة النسبية في محاصيل معينة؛
- تعزيز التكامل العربي للقيام باستثمارات مشتركة في مجال الزراعة وبناء نموذج اقتصادي عربي زراعي مشترك لأجل تحقيق أمنها الغذائي.

بناء على النتائج المتوصل اليها من خلال الدراسة، وكافاق للبحث يمكننا اقتراح ما يلي:

- توسيع موضوع دراستنا القياسية ليشمل مجموعة من الدول (النامية العربية) وذلك باستخدام نماذج "بانال"؛
- دور الاستثمار الأجنبي والاستثمار الخاص في القطاع الزراعي كشركاء اقتصاديين في التنمية الزراعية بالجزائر؛
- دراسة واستشراف وضعية الفجوة الغذائية لأهم المحاصيل الزراعية ذات الاستهلاك الواسع في الجزائر.

قائمة المراجع

المراجع

باللغة العربية:

- **مؤلفات:**

1. أبي سعيد الديوجي ودوخي عبد الرحمان الحنيطي، التسويق الزراعي "مفاهيم وأسس"، سنة 2002.
2. الأشرم محمود، التنمية الزراعية المستدامة "العوامل الفاعلة"، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، لبنان، سنة 2007.
3. الاقداحي هشام محمود، معالم الإستراتيجية للتنمية الاقتصادية والقومية في البلدان النامية، مؤسسة شباب الجامعة للنشر، مصر.
4. بابا عبد القادر، دراسات الجدوى وتقييم المشروعات، ديوان المطبوعات الجامعية، وهران، الجزائر، سنة 2010.
5. بكري كمال، التنمية الاقتصادية، دار النهضة العربية، مصر، سنة 1998.
6. بن قانة اسماعيل محمد، اقتصاد التنمية " نظريات، نماذج، استراتيجيات"، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، سنة 2012.
7. التميمي أشرف فؤاد وعزمي سلام أسامة، الاستثمار بالأوراق المالية "تحليل وإدارة"، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الأولى، الأردن، سنة 2004.
8. جدوع الشرفات علي، التنمية الاقتصادية في العالم العربي" واقع، عوائق، سبل النهوض"، دار جليس الزمان، الطبعة الأولى، الأردن، سنة 2014.
9. جدوع الشرفات علي، مبادئ الاقتصاد الزراعي، دار زهران للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، سنة 2012.
10. جواد سعد عارف، الاقتصاد الزراعي، دار الراية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، سنة 2010.
11. جودة عبد الخالق وكريمة كريم، الأمن الغذائي العربي "ثنائية الغذاء والنفط"، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات للنشر، الطبعة الأولى، بيروت، سنة 2015.
12. حربي محمد عيسى عريقات، التنمية والتخطيط الاقتصادي "مفاهيم وتجارب"، دار البداية ناشرون وموزعون، الطبعة الأولى، الأردن، سنة 2014.
13. حركاتي فاتح، الاكتفاء الذاتي في ظل السياسة التنموية الجديدة في الجزائر، مؤسسة عالم الرياضة للنشر ودار الوفاء لدنيا الطباعة، الطبعة الأولى، مصر، سنة 2015.
14. حسن دخيل محمد، إشكاليات التنمية الاقتصادية المتوازنة"دراسة مقارنة"، منشورات الحلبي الحقوقية، الطبعة الأولى، لبنان، سنة 2009.
15. حسن عبد القادر صالح، الموارد وتنميتها "أسس وتطبيقات على الوطن العربي"، قسم الجغرافيا، الجامعة الأردنية، الطبعة الأولى، عمان، سنة 2002.

16. حفظي إحسان، علم اجتماع التنمية، دار المعرفة الجامعية للطبع والنشر والتوزيع، مصر، سنة 2011.
17. حلاوة جمال وعلي صالح، مدخل إلى علم التنمية، دار الشروق للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، سنة 2009.
18. حمدان محمد رفيق أمين، الأمن الغذائي "نظرية، نظام، تطبيق"، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، الأردن، سنة 1999.
19. حيدر حردان طاهر، أساسيات الاستثمار، دار المستقبل للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، سنة 2009.
20. خلف السامرائي عبد المجيد، الاقتصاد الزراعي الإسلامي في ضوء القران الكريم، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، سنة 2011.
21. دريد كامل آل شبيب، الاستثمار والتحليل الاستثماري، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، سنة 2009.
22. السريتي محمد أحمد وإبراهيم مصطفى وأحمد رمضان نعمة الله، اقتصاديات الموارد والبيئة، الدار الجامعية للنشر، مصر، سنة 2007.
23. السريتي محمد أحمد، الموارد الاقتصادية "طبيعية، بشرية، غذائية، بيئية"، مؤسسة رؤية للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، مصر، سنة 2011.
24. الشواورة فيصل محمود، الاستثمار في بورصة الأوراق المالية " الأسس النظرية والعلمية"، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، سنة 2008.
25. الطرابلسي عبد القادر، أضواء على مشكلة الغذاء "بالمنطقة العربية الإسلامية"، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الطبعة الأولى، قطر، سنة 1999.
26. عبد الرؤوف سليم سحر و شعبان عبده عبير، قضايا معاصرة في التنمية الاقتصادية، مكتبة الوفاء القانونية، الطبعة الأولى، سنة 2014.
27. عبد الغفور إبراهيم أحمد، الأمن الغذائي "مفهومه، قياسه ومتطلباته"، دار آمنه للنشر والتوزيع، الأردن، سنة 2012.
28. عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية على مستوى المشروع "تحليل جزئي"، مجموعة النيل العربية للنشر، الطبعة الأول، مصر، سنة 2003.
29. عبد الوهاب الأمين، التنمية الاقتصادية "المشكلات والسياسات المقترحة مع إشارة إلى البلدان العربية"، دار حافظ للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، المملكة العربية السعودية، سنة 2000.
30. عجمية محمد عبد العزيز و علي الليثي محمد، التنمية الاقتصادية "مفهومها ونظرياتها وسياساتها"،الدار الجامعية للطبع ونشر وتوزيع، مصر، سنة2003.

31. عجمية محمد عبد العزيز وعبد الرحمان يسرى أحمد، التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومشكلاتها، الدار الجامعية للطبع والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، مصر، سنة 1999.

32. عجمية محمد عبد العزيز وناصف إيمان عطية، التنمية الاقتصادية "دراسات نظرية وتطبيقية"، الناشر قسم الاقتصاد، كلية التجارة، مصر، سنة 2000.

33. عجمية محمد عبد العزيز ونجا علي عبد الوهاب والقفاش سحر عبد الرؤوف ، التنمية الاقتصادية ومشكلاتها "مشاكل الفقر، التلوث البيئي، التنمية المستديمة"، دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، سنة 2013 .

34. عجمية محمد عبد العزيز، الموارد الاقتصادية، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، سنة 1983.

35. عرفات إبراهيم فياض، الاقتصاد السكاني، دار البداية ناشرون وموزعون، الطبعة الأولى، الأردن، سنة 2011

36. عطية ناصف إيمان، اقتصاديات الموارد والبيئة، دار الجامعة الجديدة للنشر، مصر، سنة 2007.

37. عنبر إبراهيم شلاش، التسويق الزراعي، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، سنة 2012.

38. عوض الله صفوت، محاضرات في التجارة الدولية والتنمية الاقتصادية، دار النهضة العربية، مصر، سنة 1997.

39. عوض عادل يوسف ومدحت مصطفى، الاقتصاد الزراعي، مؤسسة رؤية للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، الطبعة الأولى، سنة 2011.

40. غربي فوزية، الزراعة العربية وتحديات الأمن الغذائي "حالة الجزائر"، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى، سنة 2010.

41. قدي عبد المجيد، السياسات الاقتصادية الكلية "دراسة تحليلية تقييمية"، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، الجزائر، سنة 2005.

42. القريشي مدحت، التنمية الاقتصادية " نظريات وسياسات وموضوعات"، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، الأردن، سنة 2007.

43. محسن ذياب الكبيسي عبد الجبار، تحديات الأمن الغذائي في الوطن العربي وآفاقه المستقبلية، دار آمنة للنشر والتوزيع، الأردن، سنة 2014.

44. محي محمد سعد، الاستثمار والأزمة المالية العالمية "دراسة تحليلية ومقارنة تطبيقية"، المكتب الجامعي الحديث، مصر، سنة 2010.

45. مندور أحمد ورمضان أحمد ، اقتصاديات الموارد الطبيعية والبشرية، الدار الجامعية للنشر، مصر، سنة 1990.

46. موفق عدنان عبد الجبار الحميري، أساسيات التمويل والاستثمار في الصناعة السياحية، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، سنة 2010.

47. ميشيل تودارو، التنمية الاقتصادية، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، سنة 2006.

48. نايف علوان قاسم، إدارة الاستثمار "بين النظرية والتطبيق"، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، سنة 2009.

49. نجا علي عبد الوهاب وسحر عبد الرؤوف القفاش ومحمد عبد العزيز عجمية، التنمية الاقتصادية ومشكلاتها "مشاكل الفقر، التلوث البيئي، التنمية المستديمة، دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر والتوريع، مصر، سنة 2013.

50. الوليد بشار يزيد، التخطيط والتطوير الاقتصادي "دراسة التطورات الاقتصادية في الدول العربية"، دار الراية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، سنة 2008.

51. وليد عبد الحميد عايب، الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي، مكتبة حسن العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، لبنان، سنة 2010.

- **أطروحات:**

1. بعداش عبد الكريم، الاستثمار الأجنبي المباشر وأثاره على الاقتصاد الجزائري خلال فترة "1996-2005"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر، السنة الجامعية 2007-2008.
2. بلخباط جمال، جدوى الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تحقيق النمو الاقتصادي "دراسة مقارنة بين الجزائر والمغرب"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد التنمية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، السنة الجامعية 2014-2015.
3. بن ناصر عيسى، مشكلة الغذاء في الجزائر "دراسة تحليلية وسياسات علاجها"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع اقتصاد، جامعة منتوري، قسنطينة، سنة 2005.
4. بوثلجة عائشة، دور الاستثمار الزراعي في تحقيق الأمن الغذائي العربي، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الشلف، السنة الجامعية 2016-2017.
5. بوخالفة علي، انضمام الجزائر لمنظمة التجارة العالمية وانعكاساتها على مشكلة التغذية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، السنة الجامعية 2014-2015.
6. بوزيان الرحماني هاجر، الصناعة الغذائية كمدخل لتحقيق الأمن الغذائي "حالة الجزائر"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، السنة الجامعية 2013-2014.
7. بوعراب رابح، تحليل دالة الانتاج في القطاع الزراعي دراسة اقتصادية قياسية لحالة الجزائر في الفترة 1998-2012، اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد كمي، جامعة الجزائر3، السنة الجامعية 2015-2016.
8. بوعكاز إيمان، أثر الإنفاق العمومي على النمو الاقتصادي "دراسة قياسية على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (2001-2011)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد مالي، جامعة باتنة، السنة الجامعية 2015-2016.

9. تواتي بن علي فاطمة، الاندماج الاقتصادي واستراتيجيات الأمن الغذائي العربي في ظل التحديات الإقليمية والدولية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، سنة 2013-2014.

10. جبارة مراد، دور التنمية الزراعية المستدامة في تحقيق الأمن الغذائي " حالة دول شمال افريقيا"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية ونقود، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، السنة الجامعية 2014-2015.

11. جعفري جمال، التقدم التكنولوجي وتأثيره في تطوير الناتج الزراعي في الجزائر (دراسة قياسية تحليلية خلال الفترة 1990-2014)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد، جامعة طاهري محمد، بشار، السنة الجامعية 2017-2018.

12. جنيدي مراد، الإصلاحات والإنعاش الاقتصادي في الجزائر "دراسة تحليلية قياسية"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع اقتصاد كمي، جامعة الجزائر 3، السنة الجامعية 2014-2015.

13. جواد كاظم عبد المنعم الخطاب محمد، أثر الدعم والاستثمار في تأهيل المشاريع الزراعية (صناعة الدواجن نموذجا)، أطروحة دكتوراه فلسفة في إدارة الأعمال الزراعية، جامعة سانت كليمنتس، بغداد، العراق، سنة 2012.

14. حفيظ فطيمة، الإصلاحات الاقتصادية وإشكالية النمو الاقتصادي في دول المغرب العربي (الجزائر، تونس والمغرب)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد التنمية، جامعة الحاج لخضب، باتنة، السنة الجامعية 2010-2011.

15. حوشين كمال، إشكالية العقار الفلاحي وتحقيق الأمن الغذائي، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، السنة الجامعية 2006-2007.

16. دراوسي مسعود، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي "حالة الجزائر من 1990 الى2004"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، السنة الجامعية 2005-2006.

17. زاوي بومدين، التمويل البنكي، الدعم وتنمية القطاع الفلاحي في الجزائر (مقاربة كمية)، أطروحة دكتوراه تخصص اقتصاد وتسيير عمومي، جامعة مصطفى اسطمبولي، معسكر، السنة الجامعية 2015-2016.

18. زوزي محمد، تجربة القطاع الصناعي الخاص ودوره في التنمية الاقتصادية في الجزائر" دراسة حالة ولاية غرداية"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد التنمية، السنة الجامعية 2009-2010.

19. سايح بوزيد، دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية المستدامة بالدول العربية "حالة الجزائر"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، السنة الجامعية 2012-2013.

20. سعيدي يحي، تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري، قسنطينة، السنة الجامعية 2006-2007.

21. عبد محمد نورية، أثر الاستثمار الأجنبي FDI في مستقبل الاستثمار المحلي العربي دراسة تحليلية قياسية لبعض دول الخليج العربي للمدة 1992-2010، أطروحة دكتوراه في بحوث العمليات، جامعة سانت كليمنتس، العراق، سنة 2012.

22. عماري زهير، تحليل اقتصادي قياسي لأهم العوامل المؤثرة على قيمة الناتج المحلي الفلاحي الجزائري خلال الفترة (1980-2009)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد تطبيقي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، السنة الجامعية 2013-2014.

23. عمراني سفيان، ترقية القطاع الفلاحي كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة (دراسة حالة ولاية قالمة)،أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، تخصص تجارة دولية وتنمية مستدامة، جامعة 8 ماي 1945، قالمة،السنة الجامعية 2014-2015.

24. غردي محمد، القطاع الزراعي الجزائري وإشكالية الدعم والاستثمار في ظل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر3، السنة الجامعية 2011-2012.

25. مصطفى سهيلة، الاستثمار الفلاحي وأثره على حركة التجارة الخارجية للمواد الغذائية الأساسية في دول شمال إفريقيا، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، تخصص إدارة أعمال وتجارة دولية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، السنة الجامعية 2016-2017.

26. معلم جميلة، تجارب التنمية في الدول المغاربية والاستراتيجيات البديلة "دراسة مقارنة بين الجزائر والمغرب"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد التنمية، جامعة باتنة 01، السنة الجامعية 2016-2017.

27. موري سمية، أثر تقلبات أسعار البترول على التنمية الاقتصادية في الجزائر "دراسة قياسية"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية دولية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، السنة الجامعية 2014-2015.

28. ميهوب مسعود، دراسة قياسية لمؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي في الجزائر في ضوء الإصلاحات الاقتصادية للفترة بين (1990-2015)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص علوم تجارية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، السنة الجامعية 2016-2017.

29. ناصري نفيسة، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تمويل التنمية الاقتصادية في البلدان النامية "حالة الجزائر"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية دولية، جامعة أبو بكر بلقايد، جامعة تلمسان، السنة الجامعية 2013-2014.

30. هاشمي الطيب، التوجه الجديد لسياسة التنمية الريفية في الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع اقتصاد التنمية، جامعة أبوبكر بلقايد، تلمسان، السنة الجامعية، 2013-2014.

- **مقالات ومداخلات:**

1. ابراهيم أحمد سعيد، أهمية الاستثمارات في الأمن الغذائي العربي (الاقتصاد الزراعي العربي واقعا طبيعيا وبشريا)، مجلة جامعة دمشق، المجلد 27، العدد الثالث + الرابع، سنة 2011.
2. باشوش حميد، واقع قطاع الفلاحة في الجزائر ودوره في التنمية الاقتصادية (دراسة تحليلية للفترة 2000- 2015) ، مجلة دفاتر بوادكس، العدد رقم 06، سبتمبر 2016.
3. باشي أحمد، القطاع الفلاحي بين الواقع ومتطلبات الإصلاح، مجلة الباحث، العدد02، سنة 2003.
4. بالسعود عمر، الفلاحة في الجزائر من الثورات الزراعية إلى الإصلاحات الليبرالية (1963-2002)، مجلة إنسانيات، العدد 22، المجلد 04، أكتوبر –ديسمبر 2003.
5. بغداد شعيب وهاشمي الطيب، واقع التنمية الفلاحية في الجزائر من خلال برنامج المخطط الوطني للتنمية الفلاحية (ولاية سعيدة كنموذج للمخطط)، مجلة الحقيقة، العدد 24، جامعة أدرار.
6. بكدي فاطمة، التنمية الزراعية والريفية المستدامة ودورها في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد الثالث عشر، جامعة خميس مليانة، جوان 2013.
7. البكري تامر، انتاج وتسويق الحبوب وأثرهما على تحقيق استدامة الأمن الغذائي (دراسة وصفية لمحصول القمح في العراق)، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية، قسم العلوم الاقتصادية والقانونية، العدد 14، جوان 2015.
8. بلاسم جميل خلف، أهمية الاستثمار الزراعي في تحقيق الأمن الغذائي في العراق، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد الخاص بالمؤتمر العلمي الخامس، سنة 2014.
9. بن تفات عبد الحق، دور التسويق الزراعي في تحسين الأمن الغذائي (مع إشارة إلى حالة الصناعات الغذائية الجزائرية)، مجلة الباحث، العدد 09، جامعة ورقلة، سنة 2011.
10. بن عومر سنوسي وبودية محمد جميل مراد، واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل الإصلاحات في الجزائر وأثره على التنمية الاقتصادية، المجلة الجزائرية للاقتصاد والإدارة، العدد 05، أفريل 2014.
11. بوجمعة بلال، مساهمة برنامج التجديد الفلاحي والريفي في انتاج التمور بولاية أدرار، مجل الباحث الاقتصادي، المجلد 6، العدد 1، جامعة سكيكدة، جوان 2018.
12. بوشارب خالد، دور الصناعات الغذائية في تحقيق الأمن الغذائي (حالة الجزائر)، مداخلة في الملتقى الدولي التاسع حول استدامة الأمن الغذائي في الوطن العربي في ضوء المتغيرات والتحديات الاقتصادية الدولية، جامعة الشلف، يوما 23-24 نوفمبر 2014.
13. بوقروة صلاح وخروبي مراد، محددات الطلب على الواردات الجزائرية للفترة 1990-2011 (تحليل منجه تصحيح الخطأ)، مجلة الاقتصاد الصناعي، العدد11، ديسمبر 2016.

14. بويهي محمد، استراتيجية التنمية الاقتصادية الزراعية والتنمية الزراعية المستدامة، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، العدد 26، سنة 2012.

15. حاجي أسماء وبوعزيز ناصر، الصناعات الغذائية في الجزائر وطرق النهوض بها لتحقيق الأمن الغذائي، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد 18، سنة 2017.

16. حاوشين ابتسام،السياسات الزراعية في الجزائر وما مدى فعاليتها في تحقيق الأمن الغذائي، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، العدد 06.

17. حدانة أسماء، دور الاستثمار الزراعي في تحقيق التنمية المستدامة من جانب البعد البيئي (دراسة حالة ولاية بسكرة)، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 19، جوان، 2016.

18. خلف الله فهيمة، الزراعة العربية وتحديات الأمن الغذائي، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، العدد 10، الجزء 03، جامعة الوادي، سنة 2017.

19. خلف محمد الطائي عبد الرزاق، تحولات قطاع الزراعة الجزائري في عهد الاستقلال، دنيا الوطن، 03 جوان 2010.

20. رزيق كمال ومنصوري الزين، الاستثمار الفلاحي والفجوة الغذائية في الجزائر الطموح والتحدي، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، العدد 28، المجلد 1، سنة 2013.

21. رواينية كمال، تحرير التجارة الزراعية وأثره على التنمية الزراعية في الجزائر، مجلة العلوم الانسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، العدد 11، ماي 2007.

22. زبيري رابح، حدود وفعالية دعم الدولة في السياسة الزراعية الجزائرية، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، فيفري 2004.

23. سالت محمد مصطفى وبن زيوش صلاح الدين ورحماني موسى، سياسة التجديد الزراعي في الجزائر (من أجل تأمين الغذاء في ظل تنمية زراعية مستدامة)، مجلة courrier du savoir، العدد 21، جامعة محمد خيضر، بسكرة، نوفمبر 2016.

24. سعيج منيرة ومحفوظ مراد، البرامج التنموية والسياسات الزراعية وتأثيرها على الأمن الغذائي في الجزائر خلال الفترة 2000-2017، مجلة الابداع، المجلد 7، العدد 8، جامعة البليدة 02.

25. سعيداني محمد السعيد وبكاي أحمد، دور الاستثمار الفلاحي في تحقيق الأمن الغذائي المستدام بالجزائر (قراءة قياسية تقييميه للانجازات والعقبات والآفاق المتوقعة بحلول 2030)، مداخلة في ملتقى وطني حول دور التنمية الزراعية المستدامة في تعزيز الأمن الغذائي الوطني، يوم 10 مارس 2018، جامعة يحي فارس، المدية.

26. سلاطنية بلقاسم وعرعور مليكة، معالجة تصويرية لمفهوم الأمن الغذائي وأبعاده، مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد الخامس، جامعة بسكرة، جوان 2009.

27. شعابنة إيمان، مدى فعالية الدعم في إطار سياسة التجديد الفلاحي، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد 16، جانفي 2017.

28. شيخاوي سهيلة وعدالة العجال، نمذجة التنبؤ بقيمة الواردات الغذائية الجزائرية...افاق 2022، مجلة الابحث الاقتصادي، المجلد 6، العدد 10، جامعة سكيكدة، ديسمبر 2018.

29. صديق الطيب منير، المفاهيم الأمنية في مجال الأمن الغذائي، الندوة العلمية (قيم الحماية المدنية في المناهج التعليمية الأمنية)، مركز الدراسات والبحوث، قسم الندوات واللقاءات العلمية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، سنة 2008.

30. صيفي زهير، المخطط الوطني للتنمية الفلاحية ودوره في التنمية المحلية في الجزائر (حالة ولاية البرج)، assiut j. agric.sci. (45) no(4)، 2014.

31. طالبي بدر الدين وصالحي سلمى، واقع التنمية الزراعية في الجزائر ومؤشرات قياسها، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، العدد 31، سنة 2015.

32. طروبيه نذير ، تعثر برامج التنمية الزراعية لتحقيق الأمن الغذائي العربي وسبل تفعيلها (الجزائر نموذجا)، مداخلة في الملتقى الدولي التاسع حول استدامة الأمن الغذائي في الوطن العربي في ضوء المتغيرات والتحديات الاقتصادية الدولية، جامعة الشلف، يومي 23-24 نوفمبر 2014.

33. عامر أسامة، دور التأمين في دعم التنمية الزراعية (دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2013/2002)، مداخلة في الملتقى الدولي التاسع حول استدامة الأمن الغذائي في الوطن العربي، في ضوء المتغيرات والتحديات الاقتصادية الدولية، يوما 23 و24 نوفمبر 2014، جامعة الشلف.

34. عبد الله أحمد عبد الله، التنمية الزراعية في السودان (الواقع ، التحديات، الفرص)، الهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي، مجلة الاستثمار الزراعي، العدد4، السودان، سنة 2006.

35. عثماني الهادي وهيشر أحمد التيجاني وبن الطيب عبد الله، اختبار الارتباط في المدى الطويل بين متغيرات حساب الإنتاج وحساب الاستغلال لقطاع الزراعة في الجزائر (أسلوب التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ خلال الفترة 1974-2012)، مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية، العدد 01، سنة 2015.

36. عدالة العجال وشرارة وليد، دراسة واقع الأمن الغذائي في الجزائر، مجلة رؤى اقتصادية، العدد السابع، ديسمبر 2014.

37. عرباجي اسماعيل، الفلاحة وبعض شروط نجاحها في الجزائر، مجلة جديد الاقتصاد، العدد07، ديسمبر 2012.

38. علون محمد لمين وعطية حليمة، قراءة في مدى مساهمة القطاع الفلاحي في تنمية وتطوير الاقتصاد الجزائري (دراسة حالة القطاع الفلاحي بولاية بسكرة) ، مجلة نور للدراسات الاقتصادية، العدد 03، سنة 2016.

39. عماري زهير ، اشكالية تنظيم العقار الفلاحي الجزائري وأهم الخيارات الممكنة لتطويره، مجلة ابحاث اقتصادية وادارية، العدد 13، كلية العلوم الاقتصادية ، التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، جوان 2013.

40. عمراني نادية، سياسات الجزائر في تحقيق الأمن الغذائي، مجلة البحوث والدراسات القانونية والسياسية، العدد الثالث.

41. عميش عائشة، واقع الأمن الغذائي ومؤشراته وأبعاده في ظل المتغيرات الاقتصادية العالمية (حالة الجزائر)"، مداخلة في الملتقى الدولي التاسع حول استدامة الأمن الغذائي في الوطن العربي في ضوء المتغيرات والتحديات الاقتصادية الدولية، جامعة الشلف، يوما 23-24 نوفمبر 2014.

42. غراب رزيقة، إشكالية الأمن الغذائي المستدام في الجزائر (واقع وأفاق)، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد 13، جامعة سطيف، سنة 2015.

43. غربي فوزية ، التنمية الزراعية المستدامة وإشكالية الأمن الغذائي بالجزائر، مجلة العلوم الإنسانية بحوث اقتصادية، العدد 31، المجلد ب، جوان 2009.

44. فلاق محمد، دور الشركات المسؤولة اجتماعيا في دعم الأمن الغذائي (شركة أراسكو السعودية نموذجا)"، مداخلة في الملتقى الدولي التاسع حول استدامة الأمن الغذائي في الوطن العربي في ضوء المتغيرات والتحديات الاقتصادية الدولية، جامعة الشلف، يوما 23-24 نوفمبر 2014.

45. فوفو عمار وحويشيتي رشيد، ضرورة رفع الإنتاجية الزراعية في الجزائر من أجل دعم الأمن الغذائي الاستقرار الاجتماعي، مجلة أبحاث ودراسات التنمية، العدد الخامس، ديسمبر 2016.

46. قرينات محمد ، التنمية الزراعية في الجزائر والأمن الغذائي، مجلة الإحصاء والاقتصاد التطبيقي، سنة 2012.

47. كربالي بغداد، نظرة عامة على التحولات الاقتصادية في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، العدد 08، جانفي 2005.

48. مبروكي الطاهر ، دور القطاع الفلاحي في تحقيق الأمن الغذائي في الوطن العربي، مجلة الباحث، العدد 05، جامعة ورقلة، سنة 2007.

49. مزوري الطيب، برامج التنمية الفلاحية في دول المغرب العربي بين واقع معالجة المشكلة الثنائية الغذائية (الأمن الغذائي، الفجوة الغذائية) وتحديات النظام التجاري المتعدد الأطراف، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، العدد 06، ،المركز الجامعي تمنراست، جوان 2014.

50. مصنوعة أحمد، الصناعات الغذائية كمدخل لتحقيق الأمن الغذائي في الجزائر (الواقع والمأمول)، مداخلة في الملتقى الدولي التاسع حول استدامة الأمن الغذائي في الوطن العربي في ضوء المتغيرات والتحديات الاقتصادية الدولية، جامعة الشلف، يوما 23-24 نوفمبر 2014.

51. المقداد محمد أحمد وعاهد مسلم أبو ذويب، أثر دور المنظمات الدولية والسياسات الحكومية في الأمن الغذائي العربي، مجلة دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 42، العدد3، الجامعة الأردنية، سنة 2015.

52. ناصر سليمان، تسيير العقار الفلاحي في الجزائر (الأزمة والحلول) ، مجلة جديد الاقتصاد، العدد 07، ديسمبر 2012.

53. النجفي سالم توفيق وآمنه عبد الإله الحسون، أوضاع الأمن الغذائي في البلدان النامية (دراسة اقتصادية مقارنة لبلدان متوسطة ومنخفضة الدخل) ، مجلة تنمية الرافدين 88، العدد 29، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، جانفي 2007.

54. نزعي عزالدين وهاشمي الطيب، السياسات الزراعية في الجزائر وسيلة لتحقيق الأمن الغذائي، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد33، المجلد09، جامعة مولاي طاهر، سعيدة، أوت 2013.

55. الهادي أحمد الدوام ادم، الأمن الغذائي لسلعة القمح في السودان خلال الفترة من (2001-2014)، مجلة العلوم الاقتصادية، سنة 2016.

56. هاشمي الطيب ، القطاع الزراعي في الجزائر في ظل الوفرة المالية للفترة ما بين (2006-2013) بين الانجازات والعقبات، مداخلة في الملتقى الدولي التاسع حول استدامة الأمن الغذائي في الوطن العربي في ضوء المتغيرات والتحديات الاقتصادية الدولية، جامعة الشلف، يومي 23-24 نوفمبر 2016.

57. هاشمي الطيب ونزغي عز الدين، السياسات الزراعية في الجزائر وسيلة لتحقيق الأمن الغذائي، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد33، المجلد 09، جويلية، سنة 2013.

58. وعيل ميلود وششوي حسنى، الوضع الحالي والتحديات المستقبلية لتكامل السياسات الزراعية والأمن الغذائي المستدام في الجزائر، مداخلة في ملتقى وطني حول دور التنمية الزراعية المستدامة في تعزيز الأمن الغذائي الوطني، يوم 10 مارس 2018، جامعة يحي فارس، المدية.

59. يحي النتشة حسنية وشكري الريماوي أحمد، دراسة تحليلية لاتجاهات المواد الزراعية نحو تقديم خدمات الارشاد الزراعي في الأردن، المجلة الأردنية في العلوم الزراعية، المجلد 12، العدد 3، سنة 2016.

60. يسلم ولد سكان محمد ، الزراعة في موريتانيا، المجلة الجزائرية للاقتصاد والإدارة، العدد08، أفريل 2016.

- **وثائق:**

1. البنك الدولي للانشاء والتعمير، تقرير عن التنمية في العالم 2008 "الزراعة من أجل التنمية"، واشنطن، سنة 2007.

2. المركز الوطني للمعلومات، مادة معلوماتية عن الأمن الغذائي، الجمهورية اليمنية، أفريل 2015.

3. منظمة الأغذية والزراعة، رؤية إقليمية عامة حول انعدام الأمن الغذائي (الشرق الأدنى وشمال افريقيا)، سنة 2015.

4. منظمة الأغذية والزراعة، حالة الأغذية والزراعة في العالم، الاستثمار في الزراعة من أجل مستقبل أفضل، روما، سنة 2012.

5. منظمة الأغذية والزراعة، حالة أسواق السلع الزراعية (التجارة والأمن الغذائي: تحقيق توازن أفضل بين الأولويات الوطنية والصالح العام)، روما، سنة 2015.

- **نصوص قانونية ونصوص تنظيمية:**

1. القانون 87-19 المؤرخ في 08 ديسمبر 1987، المتضمن كيفية استغلال الأراضي الفلاحية التابعة لأملاك الدولة، (الجريدة الرسمية، العدد50).

2. القانون 08-16 المؤرخ في 03 أوت 2008، المتضمن التوجيه الفلاحي، (الجريدة الرسمية، العدد 46).

- **مواقع الكترونية:**

- موقع الديوان الوطني للاحصائيات، على الرابط: **www.ons.dz**
- موقع البنك الدولي، على الرابط: **www.worldbank.dz**
- موقع منظمة الأغذية والزراعة، على الرابط: **www.fao.dz**

باللغة الأجنبية:

- **Ouvrages :**

1. GAFSI Mohamed, exploitations agricoles familiales en Afrique de l'ouest du centre: enjeux caractéristiques et éléments de gestion, Quae, 2007.
2. JALUQUE gille, analyse et gestion de l'exploitation agricole, Edition Nathan, PARIS, France, 1990.
3. LABONNE Michel, futur agricole et alimentaire de la méditerranée arabe, INRA, France, 1978.
4. LAGRANGE louis, la commercialisation des produits et agro-alimentaires, J-B .BAILLIERE, 2 Edition, 1995.
5. GILLIS Malcolm et ROENER Michael, Economie du Développement, 2 édition, de Boeck, Belgique, 2004, traduction 4 édition américaine, Bruno BARON-RENAULT.

- **Thèses :**

1. ACHOUR TANI Yamna**,** l'analyse de la croissance économique en Algérie, thèse de doctorat en finances publiques, université Aboubekr BELKAID, Tlemcen.
2. BOURI Chaouki**,** les politiques de développement agricole : cas de l'Algérie « impact du PNDA/PNDAR sur le développement économique », thèse de doctorat en sciences commerciales, université d'Oran, année universitaire 2010-2011.
3. BADOLO Félix, chocs de prix, variabilité climatique et sécurité alimentaire dans les pays en développement, thèse de doctorat en sciences économiques, université d'auvergne Clermont ferrand 1, 24 juin 2013.

4. TOUITEN Abderrezak, l' investissement en droit algérien, thèse de doctorat en sciences, spécialité droit public, option droit de l'entreprise, université des frères mentouri, Constantine, 2014-2015.

- **Articles :**

1. AKERKAR Akli, étude de la mise en œuvre du plan national de développement agricole et rural (PNDAR) : cas de la wilaya de Bejaia , revue nouvelle économie, n°:12 –vol 01-2015.
2. FIKEU LINDA yolène mimose, « changements climatiques, sécurité alimentaire en Afrique subsaharienne : quels effets et quelles réponses?, 7 éme conférence africaine sur la population, johannesburg-afriqque du sud, 30 novembre- 4 décembre 2015.
3. MAACHOU Hadj Mohammed et TAYEB Otmane, l'agriculture périurbaine a Oran (Algérie) : diversification et stratégies d'adaptation, Cahier. Agricultures. 2016.
4. RASTOIN Jean-Louis et el BENABDERRAZIK Hassan : « céréales et oléo protéagineux au Maghreb pour un Co-développement de filières territorialisées », IPEMED, mai 2014.
5. CHIARADIA-BOUSQUET Jean-Pierre et MOREL-CHEVILLET Laurence; cadre juridique de la sécurité alimentaires ; étude « FAO » législative, Rome, 1996.
6. RENE YABILE Kinimo, « déterminants de la sous-alimentation des ménages en cote d'ivoire: ca des régions centre et centre-est », eueropean scientific journal, volume 09, numéro 14, Mai 2013.
7. BALATTAF M, Economie de développement, office des publications universitaires, Alger, année 2001.
8. BANOIN Maxime & GUENGANT Jean-Pierre, les systèmes agraires traditionnels nigériens dans l'impasse face à la démographie, Atelier Jachère et systèmes agraires, Niamey, 1998.
9. ZIDOUEMBA Patrice et GERARD François, investissement public et sécurité alimentaire au Burkina Faso : une analyse en équilibre général calculable dynamique, revue d'études en agriculture et environnement, 96-3, 2015.
10. RAHAL Bouziane H, l'orge en Algérie : passé, présent et importance pour la sécurité alimentaire, face aux nouveaux défis, Institut National de la Recherche Agronomique d'Algérie, n 27, 2015.

- **Documents :**

1. Direction générale de la mondialisation, du développement et des partenariats, ministère des affaires étrangères et européennes, le partenariat mondial pour la sécurité alimentaire, MAE , sécurité alimentaire-v2.indd 1 , 17/11/2010 .
2. FAO, impacts des investissements étrangers dans l'agriculture des pays en développement "résultants d'études de cas", document de travail de la FAO sur les politiques commerciales et les produits de base, numéro 47, Rome, 2015.
3. FAO, l'avenir de l'alimentation et de l'agriculture "tendances et défis , 2017.
4. FAO, utilisation des engrais par culture en Algérie, première édition, Rome, 2005.
5. MADR, direction des statistiques agricoles et des système d'information, la main d'œuvre agricole au niveau des exploitations agricoles campagne 2008/2009, juin 2010.
6. Ministère de l'agriculture et du développement rural, rapport sur la situation du secteur agricole, année 2005.
7. Ministère de l'agriculture, du développement rural et de la pèche, plan d'action felaha 2019 ; réunion sectorielle ; 02/06/2016 .

8. Ministère de l'agriculture et du développement rural, direction des statistiques agricoles et des systèmes d'information, rapport général des résultats définitifs, recensement général de l'agriculture – 2001, juin 2003

الملاحق

الملحق رقم (01): البيانات المستخدمة في الدراسة القياسية للنموذج الأول لدالة الناتج الزراعي

السنوات	K	L	PRO
1980	/	/	2090778
1981	/	/	2147726
1982	/	/	1969818
1983	/	/	2069437
1984	/	/	2226071
1985	/	/	2729678
1986	/	/	2762877
1987	/	/	2773076
1988	/	/	2645776
1989	/	/	2927290
1990	/	1391000	2844961
1991	/	1417000	3540442
1992	/	1444000	3813764
1993	/	1080000	3683287
1994	/	1110000	3367234
1995	1881	1084000	3788400
1996	2379	1154000	4476374
1997	2164	1180000	3651021
1998	2957	1200000	4081546
1999	3162	1250000	4341993
2000	3027	1288000	4065212
2001	3561	1326000	4367037
2002	3838	2100000	4568907
2003	4479	2113000	5313813
2004	5034	1617000	5854798
2005	5022	1381000	6086825
2006	5434	1609000	6546424
2007	6354	2220000	5860791
2008	7041	2244000	6171047
2009	9464	2358000	7516264
2010	9982	2420000	8020329
2011	10278	2442000	8871547
2012	11992	2476000	9294293
2013	14270	2528000	10187215
2014	16272	2550000	8790571
2015	18901	4959000	9295223
2016	21341	2545000	9333511

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على: بيانات منظمة "FAO"، المنظمة العربية للتنمية الزراعية والبنك الدولي.

حيث: K تمثل رأس المال الزراعي، L تمثل اليد العاملة الزراعية، PRO يمثل الناتج الزراعي.

الملحق رقم (02): البيانات المستخدمة في الدراسة القياسية للنموذج الثاني لدالة الناتج الزراعي

السنوات	PG	MACH	ENG	SAU	RP	LIVES
1980	0	/	/	/	/	/
1981	0	/	/	/	/	/
1982	0	/	/	/	/	/
1983	0	/	/	/	/	/
1984	0	/	/	/	/	/
1985	0	/	/	/	/	/
1986	0	/	/	/	/	/
1987	0	/	/	/	/	/
1988	0	/	/	/	/	/
1989	0	/	/	/	/	/
1990	0	116777	15088952	38676	4689	4066620
1991	0	119500	14672404	38622	6048	3936186
1992	0	123000	15484418	38865	2820	4054833
1993	0	106335	15909700	38862	2653	4133093
1994	0	102381	16353715	39640	3002	4092287
1995	0	98995	17175719	39649	5208	4195804
1996	0	100902	15278821	39636	1137	3961355
1997	0	101897	16046868	39690	770	4080837
1998	0	100886	18864612	39826	441	4549013
1999	0	101472	17823868	39731	1172	4560218
2000	1	102550	18478653	40021	1678	4589704
2001	1	119500	18949735	40109	2182	4590944
2002	1	101182	19121718	39855	2688	4610454
2003	1	106335	19702282	39906	3193	4747550
2004	1	102377	20496439	41145	3699	4882412
2005	1	111646	20416203	41211	2723	4934441
2006	1	114781	20249738	41181	2416	5074783
2007	1	116112	20321589	41252	3478	5130354
2008	1	117179	20313442	41309	5623	5105198
2009	1	118507	20746011	41380	3083	5308273
2010	1	120602	21597724	41374	1786	5544759
2011	1	110290	22140343	41388	7510	5714887
2012	1	111576	22821289	41399	8872	5918598
2013	1	113256	23679904	41432	8161	6147680
2014	1	115502	24475882	41431	7049	6397740
2015	1	118336	24977159	41456	7049	6518118
2016	1	120094	25012513	41360	7049	6506441

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على: بيانات منظمة "FAO"، المنظمة العربية للتنمية الزراعية والبنك الدولي.

حيث: PG تمثل السياسات الاقتصادية، MACH تمثل المكننة الزراعية، ENG تمثل السماد المستخدم، SAU تمثل الأراضي الزراعية المستعملة، RP تمثل المبيدات الحشرية المستعملة، LIVES تمثل الثروة الحيوانية.

الملحق رقم (03): البيانات المستخدمة في الدراسة القياسية لنموذج الفجوة الغذائية

السنوات	CPN	POP	PRC	CACR	FAJ	IMP	EXP
1980					-5165539	5207651	42112
1981					-6163534	6207944	44410
1982					-4374735	4413501	38766
1983					-4106375	4146125	39750
1984					-3747178	3783280	36102
1985					-3575038	3605687	30649
1986					-3312917	3356634	43717
1987					-3585027	3631010	45983
1988					-3032616	3092893	60277
1989					-3392379	3428275	35896
1990	16	25912000	16	3550	-3665624	3782785	117161
1991	19	26554000	19	3423	-3647166	3712540	65374
1992	25	27181000	25	3404	-4056483	4165938	109455
1993	31	27786000	31	3260	-3380089	3544102	164013
1994	40	28362000	40	3161	-3797620	3996373	198753
1995	52	28904000	52	3224	-4219006	4383127	164121
1996	62	29411000	62	3298	-5117831	5315540	197709
1997	66	29887000	66	3281	-3793145	3948183	155038
1998	68	30336000	68	3397	-3781573	3936651	155078
1999	70	307663000	70	3457	-2539337	2655435	116098
2000	70	31184000	70	3541	-2658781	2762320	103539
2001	73	31592000	73	3600	-2832555	2950452	117897
2002	74	31995000	74	3755	-2595403	2714531	119128
2003	77	32404000	77	3974	-3120165	3222282	102117
2004	81	32831000	81	4091	-3968305	4049415	81110
2005	82	33288000	82	4273	-3503229	3581165	77936
2006	84	33288000	84	4282	-3902379	3983166	80787
2007	87	33778000	87	4359	-5084514	5207432	122918
2008	91	34300000	91	4390	-6934662	7075371	140709
2009	96	34861000	96	4386	-5544710	5628406	83696
2010	100	35466000	100	4463	-5368836	5459080	90244
2011	105	36820000	105	4505	-6953738	7031728	77990
2012	114	37566000	114	4564	-6899197	6962284	63087
2013	116	38339000	116	4596	-6537435	6794991	57556
2014	121	39113000	121	4676	-6513434	6571218	57784
2015	127	39872000	127	4760	-5131444	5184452	53008
2016	135	40607000	135	4828	-4700132	4758433	58301

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على: بيانات منظمة "FAO"، المنظمة العربية للتنمية الزراعية والبنك الدولي.

حيث: CPN تمثل الاستهلاك، POP تمثل التعداد السكاني، PRC تمثل أسعار الغذاء، CACR تمثل القدرة الشرائية.FAJ : تمثل الفجوة الغذائية، IMP تمثل الواردات الغذائية، EXP تمثل الصادرات الغذائية.

الملحق رقم (04): نتائج تقدير النموذج الأول لدالة الناتج الزراعي الكلي

Dependent Variable: LPRO
Method: Least Squares
Date: 02/08/19 Time: 15:36
Sample: 1995 2016
Included observations: 22

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LL	-0.244400	0.090964	-2.686790	**0.0146**
LK	1.160350	0.046753	24.81897	**0.0000**
C	6.904467	1.140886	6.051846	**0.0000**

R-squared	**0.975023**	Mean dependent var	13.53043
Adjusted R-squared	0.972394	S.D. dependent var	0.815257
S.E. of regression	0.135456	Akaike info criterion	-1.034221
Sum squared resid	0.348617	Schwarz criterion	-0.885442
Log likelihood	14.37643	Hannan-Quinn criter.	-0.999173
F-statistic	370.8503	Durbin-Watson stat	1.582000
Prob(F-statistic)	**0.000000**		

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eveiws 8

الملحق رقم (05): نتائج اختبار white للنموذج الأول

Heteroskedasticity Test: White

F-statistic	2.005120	Prob. F(5,16)	0.1327
Obs*R-squared	**8.474856**	Prob. Chi-Square(5)	0.1319
Scaled explained SS	6.821714	Prob. Chi-Square(5)	0.2342

Test Equation:
Dependent Variable: RESID^2
Method: Least Squares
Date: 02/09/19 Time: 09:27
Sample: 1995 2016
Included observations: 22

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-13.74213	6.605453	-2.080423	0.0539
LL^2	-0.005855	0.035675	-0.164118	0.8717
LL*LK	-0.123486	0.073543	-1.679111	0.1125
LL	1.322834	0.786547	1.681825	0.1120
LK^2	0.050553	0.021094	2.396538	0.0291
LK	0.871047	0.750948	1.159930	0.2631

R-squared	**0.385221**	Mean dependent var	0.015846
Adjusted R-squared	0.193102	S.D. dependent var	0.023828
S.E. of regression	0.021404	Akaike info criterion	-4.623449
Sum squared resid	0.007330	Schwarz criterion	-4.325892
Log likelihood	56.85794	Hannan-Quinn criter.	-4.553354
F-statistic	2.005120	Durbin-Watson stat	2.873092
Prob(F-statistic)	0.132650		

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eveiws 8

الملحق رقم (06): المدرج التكراري لبواقي النموذج الأول

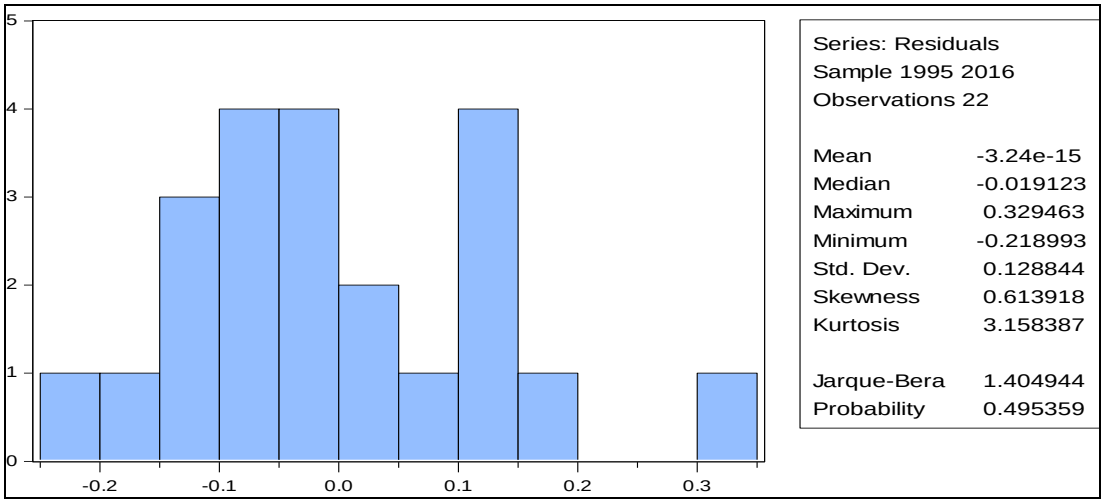

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eveiws 8

الملحق رقم (07): دالة الارتباط الذاتي ودالة الارتباط الذاتي الجزئي للنموذج الأول

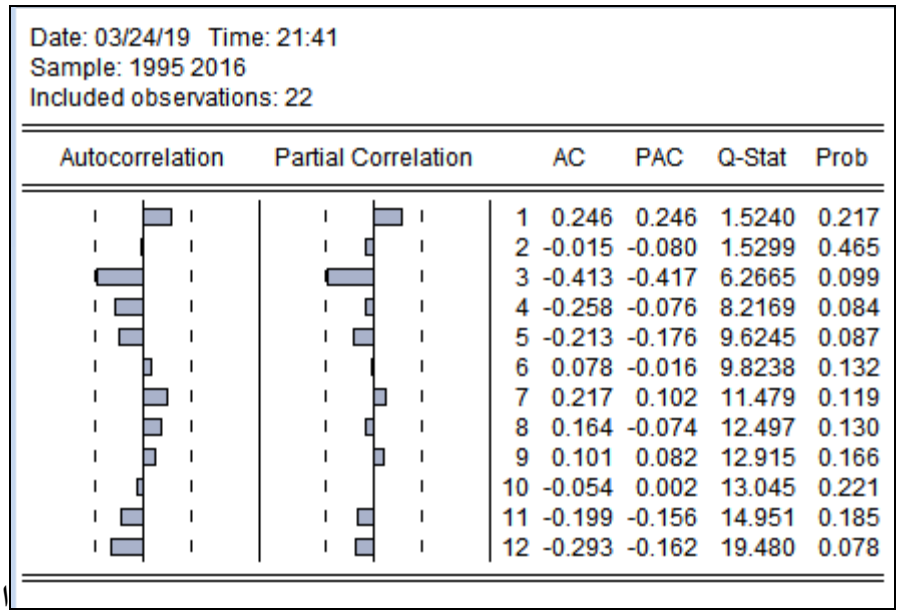

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
		1	0.246	0.246	1.5240	0.217
		2	-0.015	-0.080	1.5299	0.465
		3	-0.413	-0.417	6.2665	0.099
		4	-0.258	-0.076	8.2169	0.084
		5	-0.213	-0.176	9.6245	0.087
		6	0.078	-0.016	9.8238	0.132
		7	0.217	0.102	11.479	0.119
		8	0.164	-0.074	12.497	0.130
		9	0.101	0.082	12.915	0.166
		10	-0.054	0.002	13.045	0.221
		11	-0.199	-0.156	14.951	0.185
		12	-0.293	-0.162	19.480	0.078

الملحق رقم (08): نتائج اختبار (chow) للاستقرارية للنموذج الأول

Chow Breakpoint Test: 2000
Null Hypothesis: No breaks at specified breakpoints
Varying regressors: All equation variables
Equation Sample: 1995 2016

F-statistic	0.140307	Prob. F(3,16)	0.9344
Log likelihood ratio	0.571284	Prob. Chi-Square(3)	0.9030
Wald Statistic	0.420921	Prob. Chi-Square(3)	0.9359

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eveiws 8

الملحق رقم (09): نتائج اختبار مقدرة النموذج الأول على التنبؤ

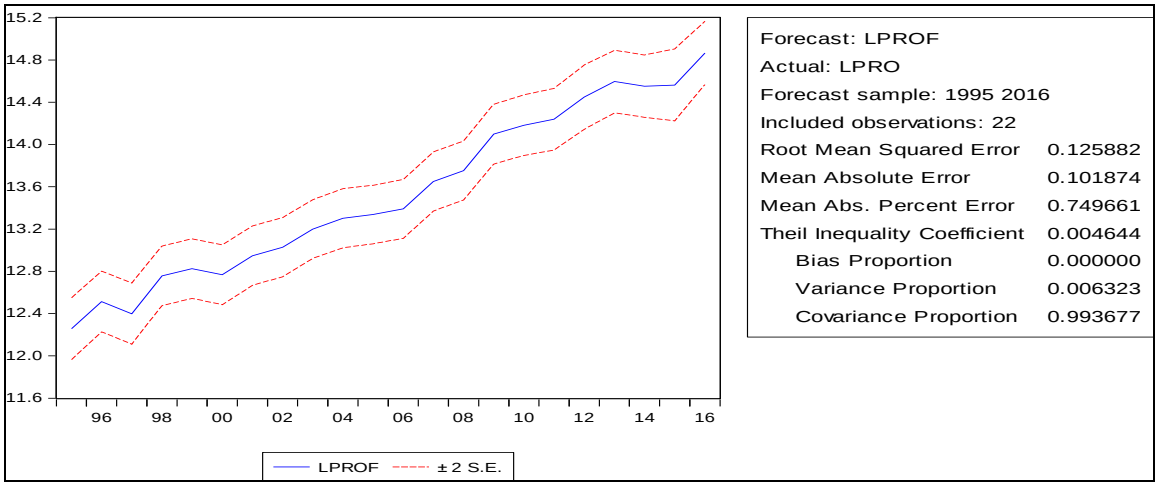

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviwes 8

الملحق رقم (10): نتائج تقدير النموذج الثاني

Dependent Variable: LPRO
Method: Least Squares
Date: 02/14/19 Time: 09:40
Sample: 1990 2016
Included observations: 27

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LL	0.395295	0.491159	0.804820	**0.4309**
LLIVES	3.263595	4.023102	0.811214	**0.4273**
LMACH	-2.568089	1.676629	-1.531698	**0.1421**
LENG	0.575828	4.116703	0.139876	**0.8902**
LRP	-0.227522	0.145304	-1.565841	**0.1339**
LSAU	21.60614	8.749411	2.469439	**0.0232**
PG	0.161058	0.408023	0.394728	**0.6974**
C	-250.1083	82.70240	-3.024196	**0.0070**

R-squared	0.920333	Mean dependent var	13.08775
Adjusted R-squared	0.890981	S.D. dependent var	1.237978
S.E. of regression	0.408755	Akaike info criterion	1.289794
Sum squared resid	3.174535	Schwarz criterion	1.673746
Log likelihood	-9.412220	Hannan-Quinn criter.	1.403963
F-statistic	31.35591	Durbin-Watson stat	1.692421
Prob(F-statistic)	0.000000		

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviwes 8

الملحق رقم (11): نتائج تقدير النموذج الثاني بعد التعديل

Dependent Variable: LPRO
Method: Least Squares
Date: 02/14/19 Time: 10:13
Sample: 1990 2016
Included observations: 27

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LSAU	26.39987	6.927086	3.811107	**0.0009**
LMACH	-2.843563	1.253745	-2.268056	**0.0330**
LLIVES	3.839365	1.127963	3.403803	**0.0024**
C	-293.0103	62.29665	-4.703469	**0.0001**

R-squared	**0.905879**	Mean dependent var	13.08775
Adjusted R-squared	0.893602	S.D. dependent var	1.237978
S.E. of regression	0.403812	Akaike info criterion	1.160219
Sum squared resid	3.750475	Schwarz criterion	1.352195
Log likelihood	-11.66296	Hannan-Quinn criter.	1.217303
F-statistic	73.78867	Durbin-Watson stat	**1.542311**
Prob(F-statistic)	0.000000		

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviwes 8

الملحق رقم (12): نتائج تقدير النموذج الثاني المعدل بعد تصحيح مشكل الارتباط الذاتي للأخطاء

Dependent Variable: LPRO
Method: Least Squares
Date: 02/14/19 Time: 11:49
Sample (adjusted): 1991 2016
Included observations: 26 after adjustments
Convergence achieved after 14 iterations

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LSAU	13.10095	5.871805	2.231163	0.0367
LMACH	-0.265646	0.991091	-0.268034	0.7913
LLIVES	4.202526	0.823793	5.101436	0.0000
C	-187.3806	52.15667	-3.592650	0.0017
AR(1)	0.310903	0.133875	2.322342	0.0303

R-squared	0.957245	Mean dependent var	13.21641
Adjusted R-squared	0.949101	S.D. dependent var	1.062567
S.E. of regression	0.239723	Akaike info criterion	0.152377
Sum squared resid	1.206810	Schwarz criterion	0.394318
Log likelihood	3.019102	Hannan-Quinn criter.	0.222047
F-statistic	117.5429	Durbin-Watson stat	**1.705080**
Prob(F-statistic)	0.000000		

Inverted AR Roots	.31

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviwes 8

الملحق رقم (13): نتائج اختبار ARCH-LM للنموذج الثاني بعد التعديل

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	0.043762	Prob. F(1,23)	0.8361
Obs*R-squared	**0.047477**	Prob. Chi-Square(1)	0.8275

Test Equation:
Dependent Variable: RESID^2
Method: Least Squares
Date: 02/14/19 Time: 12:44
Sample (adjusted): 1992 2016
Included observations: 25 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.049947	0.020260	2.465250	0.0216
RESID^2(-1)	-0.043689	0.208843	-0.209193	0.8361

R-squared	0.001899	Mean dependent var	0.047838
Adjusted R-squared	-0.041497	S.D. dependent var	0.086109
S.E. of regression	0.087877	Akaike info criterion	-1.949137
Sum squared resid	0.177615	Schwarz criterion	-1.851627
Log likelihood	26.36421	Hannan-Quinn criter.	-1.922092
F-statistic	0.043762	Durbin-Watson stat	1.982318
Prob(F-statistic)	0.836139		

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviwes 8

الملحق رقم (14): المدرج التكراري لبواقي النموذج الثاني بعد التعديل

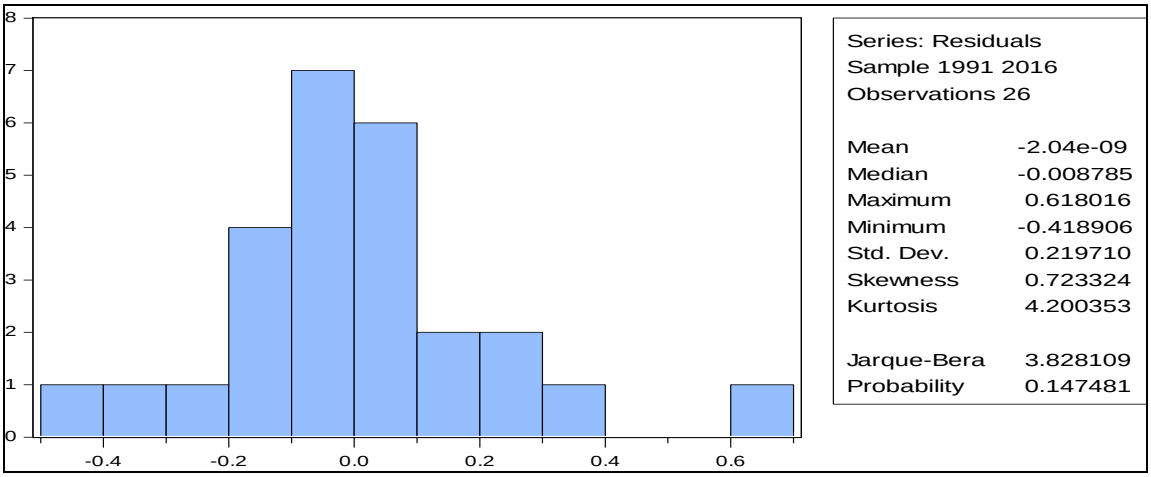

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviwes 8

الملحق رقم (15): دالة الارتباط الذاتي ودالة الارتباط الذاتي الجزئي للنموذج الثاني بعد التعديل

Correlogram of Residuals

Date: 03/24/19 Time: 21:21
Sample: 1990 2016
Included observations: 26
Q-statistic probabilities adjusted for 1 ARMA term

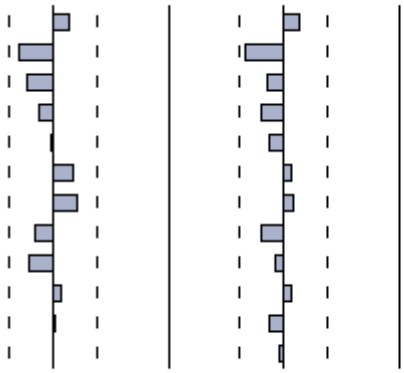

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob*
		1	0.143	0.143	0.5941	
		2	-0.314	-0.341	3.5849	0.058
		3	-0.238	-0.149	5.3725	0.068
		4	-0.128	-0.203	5.9140	0.116
		5	-0.016	-0.123	5.9227	0.205
		6	0.184	0.068	7.1568	0.209
		7	0.209	0.097	8.8325	0.183
		8	-0.170	-0.202	9.9996	0.189
		9	-0.222	-0.076	12.110	0.146
		10	0.066	0.080	12.305	0.197
		11	0.010	-0.136	12.310	0.265
		12	0.003	-0.027	12.310	0.341

*Probabilities may not be valid for this equation specification.

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviwes 8

الملحق رقم (16): نتائج اختبار (chow) للاستقرارية للنموذج الثاني المصحح بعد التعديل

Chow Breakpoint Test: 2000
Null Hypothesis: No breaks at specified breakpoints

Equation Sample: 1991 2016

F-statistic	1.548695	Prob. F(5,16)	0.2306
Log likelihood ratio	10.26270	Prob. Chi-Square(5)	0.0681
Wald Statistic	13.05364	Prob. Chi-Square(5)	0.0229

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviwes 8

الملحق رقم (17): نتائج اختبار مقدرة النموذج الثاني بعد التعديل على التنبؤ

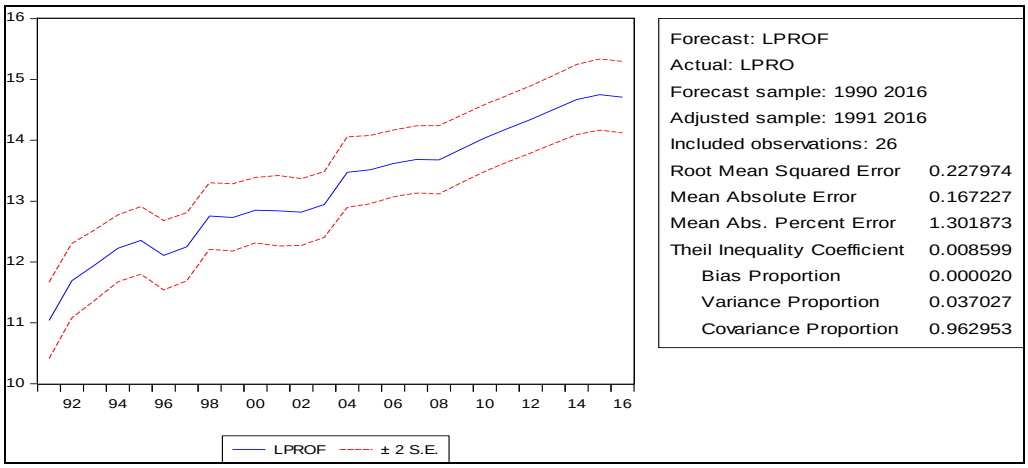

Forecast: LPROF
Actual: LPRO
Forecast sample: 1990 2016
Adjusted sample: 1991 2016
Included observations: 26

Root Mean Squared Error	0.227974
Mean Absolute Error	0.167227
Mean Abs. Percent Error	1.301873
Theil Inequality Coefficient	0.008599
Bias Proportion	0.000020
Variance Proportion	0.037027
Covariance Proportion	0.962953

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviwes 8

الملحق رقم (18): نتائج تقدير نموذج دالة الفجوة الغذائية

Dependent Variable: FAJ
Method: Least Squares
Date: 02/19/19 Time: 18:55
Sample: 1990 2016
Included observations: 27

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
IMP	-0.984430	0.005549	-177.4006	**0.0000**
PRO	-0.020498	0.003409	-6.013085	**0.0000**
C	157140.6	18071.91	8.695298	**0.0000**

R-squared	0.999664	Mean dependent var	-4460992.
Adjusted R-squared	0.999636	S.D. dependent var	1405674.
S.E. of regression	26833.53	Akaike info criterion	23.33713
Sum squared resid	1.73E+10	Schwarz criterion	23.48111
Log likelihood	-312.0513	Hannan-Quinn criter.	23.37994
F-statistic	35662.46	Durbin-Watson stat	0.894169
Prob(F-statistic)	0.000000		

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviwes 8

الملحق رقم (19): نتائج تقدير الفجوة الغذائية بعد تصحيح مشكل الارتباط الذاتي

Dependent Variable: FAJ
Method: Least Squares
Date: 02/19/19 Time: 19:53
Sample (adjusted): 1991 2016
Included observations: 26 after adjustments
Convergence achieved after 9 iterations

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
IMP	-0.984953	0.005690	-173.0917	**0.0000**
PRO	-0.021112	0.004409	-4.788397	**0.0001**
C	167245.1	27977.99	5.977739	**0.0000**
AR(1)	0.503586	0.174373	2.887984	**0.0085**

R-squared	0.999779	Mean dependent var	-4491583.
Adjusted R-squared	0.999749	S.D. dependent var	1424317.
S.E. of regression	22546.68	Akaike info criterion	23.02520
Sum squared resid	1.12E+10	Schwarz criterion	23.21875
Log likelihood	-295.3276	Hannan-Quinn criter.	23.08094
F-statistic	33248.45	Durbin-Watson stat	**1.829974**
Prob(F-statistic)	**0.000000**		

Inverted AR Roots	.50

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviwes 8

الملحق رقم (20): نتائج اختبار ARCH-LM لنموذج الفجوة الغذائية

Heteroskedasticity Test: ARCH			
F-statistic	0.057699	Prob. F(1,23)	0.8123
Obs*R-squared	**0.062559**	Prob. Chi-Square(1)	0.8025

Test Equation:
Dependent Variable: RESID^2
Method: Least Squares
Date: 02/19/19 Time: 20:35
Sample (adjusted): 1992 2016
Included observations: 25 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	3.19E+08	1.08E+08	2.946768	0.0072
RESID^2(-1)	-0.029221	0.121650	-0.240206	0.8123

R-squared	0.002502	Mean dependent var	3.06E+08
Adjusted R-squared	-0.040867	S.D. dependent var	4.62E+08
S.E. of regression	4.71E+08	Akaike info criterion	42.85697
Sum squared resid	5.11E+18	Schwarz criterion	42.95448
Log likelihood	-533.7121	Hannan-Quinn criter.	42.88401
F-statistic	0.057699	Durbin-Watson stat	1.664111
Prob(F-statistic)	0.812299		

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviwes 8

الملحق رقم (21): المدرج التكراري لبواقي نموذج الفجوة الغذائية

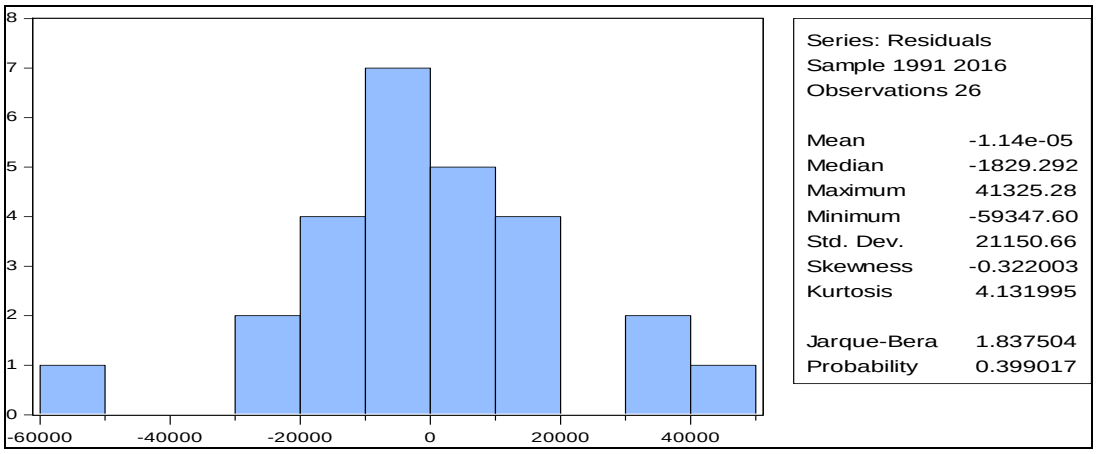

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviwes 8

الملحق رقم (22): دالة الارتباط الذاتي ودالة الارتباط الذاتي الجزئي لنموذج الفجوة الغذائية

Correlogram of Residuals

Date: 03/24/19 Time: 21:25
Sample: 1990 2016
Included observations: 26
Q-statistic probabilities adjusted for 1 ARMA term

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob*
		1	-0.082	-0.082	0.1951	
		2	-0.152	-0.160	0.8945	0.344
		3	-0.035	-0.065	0.9334	0.627
		4	-0.061	-0.098	1.0552	0.788
		5	-0.106	-0.145	1.4429	0.837
		6	0.018	-0.042	1.4549	0.918
		7	-0.131	-0.200	2.1149	0.909
		8	0.049	-0.024	2.2121	0.947
		9	0.154	0.079	3.2315	0.919
		10	-0.135	-0.160	4.0627	0.907
		11	-0.131	-0.174	4.9019	0.898
		12	-0.001	-0.134	4.9019	0.936

*Probabilities may not be valid for this equation specification.

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviwes 8

الملحق رقم (23): نتائج اختبار (chow) للاستقرارية لنموذج الفجوة الغذائية

Chow Breakpoint Test: 2000
Null Hypothesis: No breaks at specified breakpoints

Equation Sample: 1991 2016

F-statistic	1.095658	Prob. F(4,18)	0.3886
Log likelihood ratio	5.665752	Prob. Chi-Square(4)	0.2255
Wald Statistic	4.564595	Prob. Chi-Square(4)	0.3350

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviwes 8

الملحق رقم (24): نتائج اختبار مقدرة نموذج دالة الفجوة الغذائية على التنبؤ

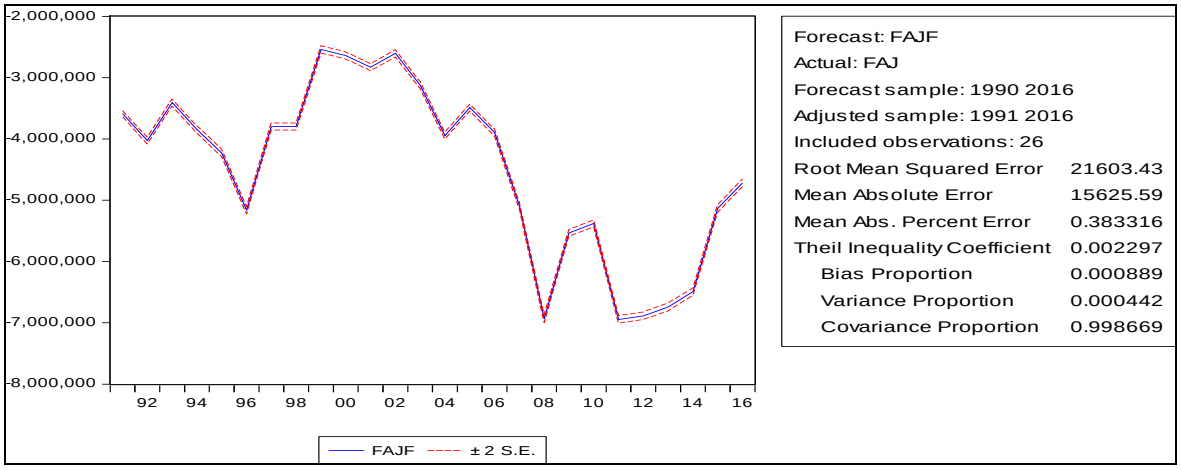

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviwes 8

الملحق رقم (25): نتائج تقدير نموذج الناتج الزراعي والفجوة الغذائية

Dependent Variable: FAJ
Method: Least Squares
Date: 02/16/19 Time: 16:37
Sample: 1980 2016
Included observations: 37

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
PRO	-0.319178	0.070898	-4.501918	**0.0001**
C	-2778047.	389295.8	-7.136083	**0.0000**

R-squared	0.366714	Mean dependent var	-4348706.
Adjusted R-squared	0.348620	S.D. dependent var	1301684.
S.E. of regression	1050564.	Akaike info criterion	30.62009
Sum squared resid	3.86E+13	Schwarz criterion	30.70717
Log likelihood	-564.4717	Hannan-Quinn criter.	30.65079
F-statistic	20.26727	Durbin-Watson stat	0.601982
Prob(F-statistic)	**0.000071**		

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviwes 8

جدول المحتويات

جدول المحتويات

العنوان	الصفحة
قائمة الأشكال	
قائمة الجداول	
قائمة الملاحق	
المقدمة العامة	أ-ي
الفصل الأول: مكانة القطاع الزراعي في التنمية الاقتصادية	
تمهيد	21
المبحث الأول: عموميات حول التنمية الاقتصادية	22
المطلب الأول: مفهوم التنمية الاقتصادية وعناصرها	22
الفرع الأول: تعريف التنمية الاقتصادية	22
الفرع الثاني: عناصر عملية التنمية الاقتصادية	23
المطلب الثاني: أبعاد التنمية الاقتصادية وطرق تمويلها	24
الفرع الأول: أبعاد التنمية الاقتصادية	24
الفرع الثاني: تمويل التنمية الاقتصادية	25
المطلب الثالث: دعائم وعقبات التنمية الاقتصادية	29
الفره الأول: دعائم التنمية الاقتصادية	29
الفرع الثاني: عقبات التنمية الاقتصادية	30
المطلب الرابع: استراتيجيات وأهداف التنمية الاقتصادية	31
الفرع الأول: استراتيجيات التنمية الاقتصادية	31
الفرع الثاني: أهداف التنمية الاقتصادية	32
المبحث الثاني: دور الزراعة في التنمية الاقتصادية	34
المطلب الأول: مفهوم الزراعة، خصائصها وأنواعها	34
الفرع الأول: مفهوم الزراعة	34
الفرع الثاني: خصائص الزراعة	37

الفرع الثالث: أنواع الزراعة	39
المطلب الثاني: السياسات الزراعية	41
الفرع الأول: المفهوم السياسات الزراعية	41
الفرع الثاني: أنواع السياسات الزراعية	42
المطلب الثالث: التنمية الزراعية وشروطها	45
الفرع الأول: ماهية التنمية الزراعية	45
الفرع الثاني: شروط التنمية الزراعية	46
المطلب الرابع: أهمية التنمية الزراعية، أهدافها وتحدياتها	47
الفرع الأول: أهمية التنمية الزراعية	47
الفرع الثاني: أهداف التنمية الزراعية	51
الفرع الثالث:تحديات التنمية الزراعية	53
المبحث الثالث: القطاع الزراعي في الدول النامية	55
المطلب الأول: الخصائص الاقتصادية للدول النامية	55
المطلب الثاني: التبعية الاقتصادية لدى الدول النامية	57
الفرع الأول: أشكال التبعية الاقتصادية	57
الفرع الثاني: مخاطر التبعية الاقتصادية	58
الفرع الثالث:آليات التبعية الاقتصادية في الدول النامية	59
المطلب الثالث: خصائص الزراعة في الدول النامية	59
المطلب الرابع: مشاكل القطاع الزراعي في الدول النامية وسبل تطويره	63
الفرع الأول: مشاكل القطاع الزراعي في الدول النامية	63
الفرع الثاني: سبل تطوير القطاع الزراعي في الدول النامية	64
خلاصة	65
الفصل الثاني: اشكالية الأمن الغذائي في الجزائر	
تمهيد	67
المبحث الأول: الاطار النظري للأمن الغذائي	68

المطلب الأول: مفهوم الأمن الغذائي وأبعاده	68
الفرع الأول:تعريف الأمن الغذائي	68
الفرع الثاني: أبعاد الأمن الغذائي	70
المطلب الثاني: مؤشرات ومستويات الأمن الغذائي	75
الفرع الأول: مؤشرات الأمن الغائي	75
الفرع الثاني: مستويات الأمن الغذائي	81
المطلب الثالث: مداخل الأمن الغذائي ووسائل تحقيقه	83
الفرع الأول: مداخل الأمن الغذائي	83
الفرع الثاني: وسائل تحقيق الأمن الغذائي	89
المبحث الثاني: محددات العرض والطلب على المواد الغذائية	94
المطلب الأول: محددات الطلب على الغذاء	94
المطلب الثاني: محددات عرض الغذاء	97
المبحث الثالث: وضعية الأمن الغذائي في الجزائر ومشاكله	101
المطلب الأول: وضعية الأمن الغذائي في الجزائر	101
الفرع الأول:الانتاج النباتي	101
الفرع الثاني: الانتاج الحيواني والسمكي	102
الفرع الثالث: معدلات الاكتفاء الذاتي	104
المطلب الثاني: المشكلة الغذائية في الجزائر	106
الفرع الأول: مفهوم المشكلة الغذائية وخصائصها	106
الفرع الثاني: المشكلة الغذائية في الجزائر	107
المطلب الثالث: سياسات تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر	112
خلاصة	114
الفصل الثالث: السياسات الاقتصادية للاستثمار الزراعي في الجزائر	
تمهيد	116
المبحث الأول: عموميات حول الاستثمار	117

المطلب الأول: مفهوم الاستثمار وأنواعه	117
الفرع الأول: تعريف الاستثمار	117
الفرع الثاني: أنواع الاستثمار	118
المطلب الثاني: أدوات الاستثمار	121
المطلب الثالث: أهداف الاستثمار	123
المبحث الثاني: مكانة القطاع الزراعي في السياسات الاقتصادية	125
المطلب الأول: السياسة الاقتصادية وأنواعها	125
الفرع الأول: مفهوم السياسة الاقتصادية	125
الفرع الثاني: أنواع السياسة الاقتصادية	126
المطلب الثاني: مكانة القطاع الزراعي في البرامج التنموية	129
الفرع الأول: خلال الفترة ما بين (1980-1989)	129
الفرع الثاني: مرحلة اقتصاد السوق خلال الفترة (1990-1999)	132
الفرع الثالث: برنامج دعم الانعاش الاقتصادي خلال الفترة (2000-2014)	135
الفرع الرابع: نموذج النمو الاقتصادي (2015)	148
المطلب الثالث: أهمية القطاع الزراعي في الاقتصاد الوطني	151
الفرع الأول: مساهمة الزراعة في الناتج المحلي الاجمالي ونصيب الفرد منه	151
الفرع الثاني: مساهمة الزراعة في التقليل من البطالة	153
الفرع الثالث: مساهمة الزراعة في الصناعات الغذائية	154
الفرع الرابع: مساهمة الزراعة في التجارة الخارجية	155
المبحث الثالث: وضعية الاستثمار الزراعي في الجزائر	158
المطلب الأول: مناخ الاستثمار ومقوماته في الجزائر	158
الفرع الأول: تعريف مناخ الاستثمار	158
الفرع الثاني: مكونات مناخ الاستثمار	158
الفرع الثالث: مقومات مناخ الاستثمار في الجزائر	160
المطلب الثاني: الاطار النظري للاستثمار الزراعي	162

الفرع الأول: مفهوم الاستثمار الزراعي	162
الفرع الثاني: عناصر الاستثمار الزراعي	163
الفرع الثالث:مجالات الاستثمار الزراعي	172
المطلب الثالث: الاستثمار الزراعي في الجزائر ومشاكله	172
الفرع الأول: الاطار التشريعي للاستثمار الزراعي في الجزائر	172
الفرع الثاني: حوافز وبرامج دعم الاستثمار الزراعي في الجزائر	177
الفرع الثالث: مشاكل الاستثمار الزراعي في الجزائر	178
خلاصة	181
الفصل الرابع: دراسة قياسية لأثر الاستثمار الزراعي على الأمن الغذائي في الجزائر	
تمهيد	184
المبحث الأول: موارد وإمكانيات الاستثمار الزراعي في الجزائر	185
المطلب الأول: موارد أرضية ومائية	185
الفرع الأول: موارد أرضية	185
الفرع الثاني: موارد مائية	193
المطلب الثاني: الموارد البشرية والمالية	199
الفرع الأول: الموارد البشرية	199
الفرع الثاني: الموارد المالية	202
المطلب الثالث: الموارد الاقتصادية والتأثيرات المناخية	203
الفرع الأول: رأس المال الزراعي	203
الفرع الثاني: التأثيرات المناخية	213
المطلب الرابع: البحث العلمي والإرشاد الزراعي	214
الفرع الأول: البحث العلمي	215
الفرع الثاني: الإرشاد الزراعي	217
المبحث الثاني: دالة الإنتاج الزراعي وتطبيقاتها	219
المطلب الأول: مفهوم دالة الإنتاج الزراعي وأنواعها	219

الفرع الأول: مفهوم دالة الانتاج الزراعي	219
الفرع الثاني: أنواع دوال الانتاج	220
المطلب الثاني: استخدامات دوال الانتاج الزراعي	224
المبحث الثالث: دراسة قياسية للناتج الزراعي والفجوة الغذائية في الجزائر	228
المطلب الأول: تحليل قياسي لدالة الناتج الزراعي في الجزائر	228
الفرع الأول: تقدير النموذج الأول لدالة الناتج الزراعي	228
1..بناء النموذج وتقدير معلماته	228
2.تحليل نتائج تقدير النموذج	230
3.اختبار مدى مقدرة النموذج على التنبؤ	232
الفرع الثاني: تقدير النموذج الثاني لدالة الناتج الزراعي	233
1.بناء النموذج وتقدير معلماته	233
2.تحليل نتائج تقدير النموذج	234
3. تقدير النموذج الثاني بعد التعديل	235
المطلب الثاني: دراسة قياسية لدالة الفجوة الغذائية في الجزائر	238
1.بناء النموذج وتقدير معلماته	238
2.تحليل نتائج تقدير النموذج	239
3.اختبار مدى مقدرة النموذج على التنبؤ	241
المطلب الثالث: دراسة علاقة السببية والتكامل المشترك بين الناتج الزراعي والفجوة الغذائية في الجزائر	242
الفرع الأول: دراسة استقرارية السلاسل الزمنية	242
الفرع الثاني: اختبار التكامل المشترك	246
الفرع الثالث: تحليل النتائج	249
خلاصة	250
الخاتمة العامة	252
قائمة المراجع	260
الملاحق	275